



السنة السادسة
العدد ٧٠ - مايو ٢٠٠٦



- الأزمة النووية الإيرانية والخيارات الأمريكية الضيقة
- أخطر أيام أمريكا فى العراق
- مواجهة تحدى العراق الممزق: رؤية سعودية
- العالم العربي وإيران النووية
- ماضى ومستقبل الحركة الطلابية
- انتخابات مجلس الخبراء القادمة: إشكاليات وتحديات

٧٠



السنة السادسة ـ العدد ٧٠ ـ مايو ٢٠٠٦

صورة الغلاف
إيران.. إلي أين مع أحمدي نجاد ؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

الأزمـــة النـوويـة الإيـرانـيـة

يوماً بعد يوم تكتشف الإدارة الأمريكية مدى فداحة وعمق الأزمة التى فجرتها مع إيران حول البرنامج النووى الإيرانى، إذ لا وجه للمقارنة بين هذه الأزمة والأزمة الأمريكية- العراقية سواء من حيث خصوصية كل من الأزمتين، أو من حيث الخيارات المتاحة أو الممكنة.

فمن حيث الخصوصية فإن أوضاع الأزمة الإيرانية- الأمريكية شديدة التمايز عن الأزمة الأمريكية- العراقية سواء على المستوى الداخلى أو الإقليمى أو الدولى. **فالأوضاع الداخلية** فى إيران تزداد قوة يوماً بعد يوم كلما تعقدت الأزمة حول البرنامج النووى الإيرانى الذى أصبح من أهم عوامل التماسك والتوحد الوطنى لمشروع قومى يجسد الطموحات والمصالح القومية الإيرانية، عكس حال نظام صدام حسين فى العراق الذى كان أكثر عرضة للتفكك مع تزايد حدة الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

والبيئة الإقليمية للأزمة الإيرانية- الأمريكية غير مواتية لحشد الدعم الإقليمى للخيارات الأمريكية سواء كان خيار المقاطعة أو الخيار العسكرى. العلاقات الإقليمية لإيران سواء مع الدول العربية المجاورة أو مع تركيا أو أذربيجان ودول آسيا الوسطى الأخرى لا تسمح للولايات المتحدة بشن حرب تقليدية أو نووية ضد إيران، كما لا تسمح بسهولة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد إيران للتشابك، لدرجة التعقيد، فى علاقات إيران مع دول الجوار خاصة والقوى الإقليمية فى الشرق الأوسط عامة باستثناء إسرائيل. فقد أعلنت كل من تركيا وأذربيجان أنهما غير مستعدتين للمشاركة، بشكل أو بآخر، فى أى حرب أمريكية محتملة ضد إيران، وحال الدول العربية لا يختلف كثيراً، وإن كانت هذه الدول لا تريد أن تجهر برفض التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة عند الشروع فى الحل العسكرى. الأمر كان على العكس تماماً بالنسبة للأزمة الأمريكية - العراقية، ربما باستثناء الموقف التركى.

أما **البيئة الدولية** فهى الأكثر تعقيداً وتمايزاً بالنسبة للأزمة الإيرانية- الأمريكية. التمايز لا يتعلق فقط بصلابة كل من الموقفين الروسى والصينى فى رفض توقيع أية عقوبات ضد إيران بل إن الأمر أخذ ينسحب على الاتحاد الأوروبى، فجلسات المنتدى الذى عقد مؤخراً فى بروكسل وجمع أقطاباً فى مجالات السياسة والأعمال والفكر من أوروبا وأمريكا الشمالية لمناقشة عدد من القضايا والأزمات الدولية الساخنة شهدت تمايزات واضحة بين المواقف الأوروبية والأمريكية وعلى الأخص بالنسبة لأزمة البرنامج النووى الإيرانى، لدرجة أن بعض المشاركين الأمريكيين من الحزبين الجمهورى والديمقراطى اتفقوا على أن عزل إيران وفرض عقوبات عليها سيكون اختباراً للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا.

أما بالنسبة للحل العسكرى فليس من المرجح أن تقبل به كل من ألمانيا وفرنسا اللتين رفضتا هذا الحل بالنسبة للأزمة الأمريكية- العراقية، و على الأخص بعد أن أكدت بريطانيا على لسان رئيس حكومتها تونى بلير ووزير خارجيتها السابق جاك سترو أنه ليست هناك أية نية بريطانية للمشاركة فى عمل عسكرى ضد إيران.

أوروبا مع توقيع عقوبات على إيران وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها ضد الحل العسكرى تماماً، كما أنها بالنسبة لخيار العقوبات الاقتصادية والسياسية منقسمة على نفسها من ناحية التوقيت، هناك من يتعجل الشروع فى توقيع عقوبات خاصة فرنسا وبريطانيا وهناك من يفضل التريث بعض الشئ خاصة ألمانيا.

الموقفان الروسى والصينى يرفضان العقوبات الآن، وهما مع إعطاء إيران وقتاً كافياً للعدول عن تشددها والاستجابة للمطالب الدولية التى حددتها الولايات المتحدة فى: وقف برنامجها النووى وخصوصاً تخصيب اليورانيوم، والعودة إلى الوضع السابق من تعليق نشاطها، وأخيراً العودة إلى طاولة المفاوضات للنظر فى ما يمكن عمله فى برنامجها النووى. ويبدو أن روسيا مازالت تراهن على إمكانية قبول إيران اقتراحها بتخصيب اليورانيوم الإيرانى على الأراضى الروسية، وعلى الأخص بعد التصريحات التى أدلى بها أمين مجلس الأمن القومى الإيرانى على لاريجانى فى مؤتمر صحفى عقب لقائه مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة فى أبو ظبى. لاريجانى قال أن بلاده لم تغلق الباب أمام المشروع الروسى، وأضاف: "نحن نرحب بأى اقتراح للحل ولم نرفض المشروع الروسى فى أى وقت وقلنا أن المشروع قابل للدراسة والنظر". وأشار لاريجانى إلى مسألة مهمة بهذا الخصوص وهى أن "الاقتراح الروسى لم يعط الوقت الكافى ليتقدم إلى الإمام فأحيل الملف النووى إلى مجلس الأمن"، معتبراً أن الولايات المتحدة استهدفت من وراء ذلك "خنق المشروع الروسى"، وأكد أن بلاده لم يكن لها ضلع فى التوقف عن مناقشة الاقتراح.

هذه الرؤية الإيرانية للاقتراح الروسى حتماً ليست غائبة عن المسئولين الروس، وعلمهم بها يؤكد أمرين: **أولهما**، أن الولايات المتحدة لا تريد أى حلول وسط للأزمة ولا أى دور مميز لروسيا فى حلها، وأنها تريد أن تفرض موقفها فقط الذى ترى روسيا أنه يتجاوز مسألة الملف النووى الإيرانى إلى ملفات أخرى. **وثانيهما**، أن الموقف الإيرانى قابل للتطويع والاحتواء شرط أن تتوفر النوايا الحسنة من الآخرين وطرح مقترحات للحل تؤمّن المصالح القومية الإيرانية وتحترم الكرامة الوطنية الإيرانية.

هذا الإدراك إضافة إلى المصالح الروسية التى ترى موسكو أنها ستكون مهددة إذا ما أصرت الولايات المتحدة على دفع الأزمة إلى حافة الهاوية هى التى تفسر حقيقة الموقف الروسى الرافض تماماً للحل العسكرى وغير المتعجل لفرض عقوبات، لكن هناك

والخيـــارات الأمــريكيـــة الضيـــقـــة

الفرضية الأهم التى لم تحسم بعد وهى: هل وصلت روسيا إلى المكانة التى تمكنها الآن من أن تقول "لا" للولايات المتحدة؟

السؤال نفسه مطروح بالنسبة للصين وإن كان بدرجة أقل. فالصين محكومة الآن بالمصالح فقط، أما مسألة المكانة والمنافسة على الزعامة الدولية فهى مؤجلة إلى حين تكون الصين قادرة على الاستغناء، بما فيه الكفاية، عن علاقاتها مع الولايات المتحدة. أما روسيا فهى مسكونة بهاجس المكانة التى افتقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتى. وإذا كانت قد قبلت مضطرة بالضغوط والشروط الأمريكية السياسية والاقتصادية طيلة السنوات الماضية فهى فى سباق مع الزمن للوصول إلى اللحظة التى تتحرر فيها من هذه الضغوط والشروط وتعيد طرح نفسها كقوة عالمية منافسة قادرة على موازنة القوة الأمريكية.

التصريحات الأخيرة التى أدلى بها فى موسكو رئيس لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الدوما الروسى قسطنطين كوساتشيف المقرب من الكرملين عقب تعثر اجتماع باريس (٢ مايو/ أيار ٢٠٠٦) لمدراء وزارات الخارجية فى الدول الخمس الكبرى أعضاء مجلس الأمن وألمانيا تكشف أن روسيا إذا وضعت فى موضع المقارنة بين مصالحها مع إيران من ناحية ومصالحها مع الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية أخرى وفرض عليها أن تختار فإنها حتماً سوف تضطر إلى التخلى عن إيران، ولكن فى حدود فرض عقوبات سياسية واقتصادية فقط دون الحل العسكرى بما يعنى أن روسيا لم تصل بعد إلى اللحظة المناسبة وإلى القوة الكافية لإعادة طرح نفسها كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة.

هذه الظروف والخصوصية إن دلت على شئ فإنها تدل على مدى تعقد الخيارات أمام الولايات المتحدة بالنسبة لحل الأزمة مع إيران، خصوصاً فى ظل تمتع إيران بحقوق مشروعة أقرتها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى تعطى للدول الموقعة عليها (البند الرابع) الحق فى امتلاك برنامج نووى للأغراض السلمية، وفى ظل نجاح الدبلوماسية الإيرانية بدرجة كبيرة فى إدارة الأزمة وتمتع إيران بأوراق قوية قادرة على إجهاض خيارات أمريكية كثيرة سواء كانت ضمن خيارات العقوبات السياسية والاقتصادية أو الخيارات والسيناريوهات العسكرية.

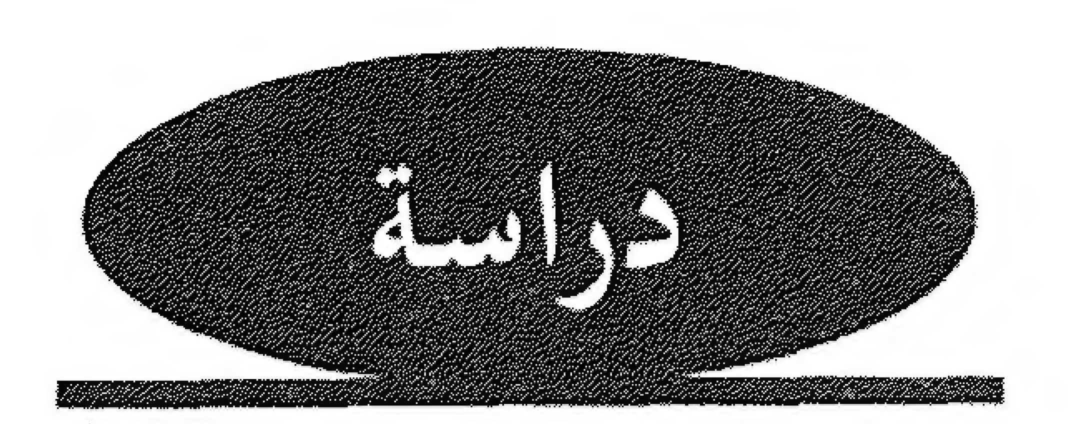
فإذا كانت شبكة المصالح الإيرانية القوية والمعقدة مع دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية، وأوراق الضغط الإيرانية قادرة على إعاقة، إن لم يكن إفشال، أى مشروع أمريكى لفرض عقوبات ضد إيران، فإن إدراك الولايات المتحدة لامتلاك إيران القدرة على فرض ما يسمى بـ "خيارات اليوم الثانى"، أى اليوم الثانى لوقوع العدوان، يعوق أيضاً الخيارات العسكرية الأمريكية سواء من ناحية إصدار قرار بذلك من مجلس الأمن خشية الفيتو الروسى والفيتو الصينى، أو من ناحية ضمان نجاح العملية العسكرية فى تحقيق أهدافها أى التدمير الكامل للمنشآت النووية والقدرات العسكرية الإيرانية بما يكفى لفرض حدوث تغيير سياسى حقيقى فى إيران على حساب نظام حكم الجمهورية الإسلامية.

هناك من يحاول أن يستنتج من بعض تطورات الأزمة الأمريكية- العراقية، ما يوحى بأن واشنطن تعد العدة لشن حرب ضد إيران فى غضون عامين من الآن وبالذات تلك التصريحات التى وردت على لسان موفق الربيعى مستشار الأمن الوطنى العراقى بأن القوات الأمريكية ستكمل انسحابها من العراق فى منتصف عام ٢٠٠٨، بما يعنى أن هذا الانسحاب من ضرورات الحل العسكرى للأزمة الأمريكية - الإيرانية لأنه يعنى تأمين الـ ١٣٥ ألف جندى أمريكى الموجودين على الأراضى العراقية ومنع تحويلهم إلى "لقمة سائغة" للقوات الإيرانية، والميليشيات العراقية الموالية لإيران فى حالة شن أى حرب أمريكية على إيران. وهناك من يفسر الإصرار الأمريكى على دمج الميليشيات العراقية فى الجيش الحكومى العراقى الموالى لواشنطن لمنع انخراط هذه الميليشيات فى القتال ضد القوات الأمريكية على أرض العراق فى حالة شن الولايات المتحدة حرب ضد إيران.

مثل هذه الاستنتاجات تؤكد مدى تعقد الخيارات أمام الولايات المتحدة للدرجة التى باتت تدفعها إلى تجديد "الخروج عن النص" أى الخروج عن الشرعية، كما فعلت فى حربها ضد العراق، والتورط فى حرب غير مأمونة العواقب ضد إيران، تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التى قالت فيها أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى خيار شن حرب ضد إيران من خارج إطار مجلس الأمن إذا عجزت عن إصدار قرار من المجلس بذلك اعتماداً على حقها فى الدفاع عن النفس تؤكد هى الأخرى أن واشنطن تشعر بمدى ضيق الخيارات أمامها، وقد لا يكون هناك من بديل أفضل سوى ما جاء على لسان جون بولتون رئيس وفدها فى الأمم المتحدة الذى قال أن بلاده ربما تلجأ إلى تشكيل "تحالف دولى" من الدول الصديقة من أجل فرض عقوبات على إيران فى حال لم يوافق مجلس الأمن الدولى على خطوة من هذا القبيل. لكن بولتون لم يكلف نفسه عناء تقييم حال مثل هذا "التحالف الدولى" الآن فى العراق وحرص أعضائه على التبرؤ منه قبل أن يراهن عليه كخيار قابل للنجاح فى الحالة الإيرانية الأكثر تعقيداً من الحالة العراقية.

ربما يكون هذا هو قدر القوة العظمى لإعادة اكتشاف نفسها هل مازالت قوة عظمى أم لا؟

د. محمد السعيد إدريس



السلاح النووى الإيرانى: الخيارات المطروحة لدى إخفاق الحل الدبلوماسى (١-٢)

Iranian Nuclear Weapons? The Uncertain Nature of Iran's Nuclear Programs
Anthony H. Cordesman Khalid R. Al-Rodhan Center For Strategic and International Studies Working Draft, : April 7, 2006.

■ إعداد: د. فوزى درويش

تصاعدت حدة أزمة الملف النووى الإيرانى فى أعقاب إعلان إيران على لسان رئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد عن نجاحها فى تخصيب اليورانيوم، وهو ما يدشن مرحلة جديدة من هذه الأزمة، حيث تركزت كل التفاعلات التى سبقت الإعلان الإيرانى حول منع إيران من تخصيب اليورانيوم، لكن إيران نجحت بالفعل فى التخصيب، ومن ثم أضحت كل التفاعلات السابقة بلا مضمون، ما يعنى تدشين مرحلة جدية من التفاعلات والتحركات الدبلوماسية وطرح خيارات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة وعلى رأسها الخيار العسكرى الذى تلوح به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

هذه الدراسة التى أعدها كل من كينيث كاتزمان وخالد الرودحان، ونشرها معهد الدراسات السياسية والدولية بواشنطن، تكتسب أهمية خاصة على ضوء تركيزها على تقييم الخيارات المتاحة للتعامل مع أزمة الملف النووى الإيرانى، فى حالة إخفاق الخيار الدبلوماسى فى تسويتها، إلى جانب التداعيات المحتملة لكل من هذه الخيارات. وفيما يلى الجزء الأول من الدراسة:

من الواضح أنه ليست هناك وسيلة مؤكدة يتسنى بها معرفة أى الاستراتيجيات سوف تختارها إيران فى المستقبل، ولا الكيفية التى يرد بها المجتمع الدولى. وهذه الجهود النووية التى تقوم بها إيران سوف تثير موضوعات حرجة فى منطقة الخليج التى تحتوى على أكثر من ٦٠٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، فضلا عن نحو ٣٧٪ من الغاز الطبيعى.

وحقيقة الأمر، أن سعى إيران لحيازة الأسلحة النووية ليس نضالاً نحو الكبرياء القومى أو "الحقوق"، ولكن من الممكن أن تستخدمها إيران لمباشرة الضغط على جيرانها، وتهديدهم بالضغط على نحو مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف لا يتسنى لإيران تحقيقها دون التهديد الصريح أو المقنع بأسلحة الدمار الشامل.

وحيازة إيران للأسلحة النووية أو لأسلحة تدميرية فائقة كالأسلحة البيولوجية لهذا الهدف أيضاً سوف يكون من شأنه تغيير ملامح الخريطة العسكرية للمنطقة، وسوف يؤدى لا محالة إلى أن تسعى القوى النووية الأخرى إلى مهاجمة إيران، وهى إسرائيل بالتأكيد، للتخطيط لمهاجمة إيران وربما جر كذلك باكستان والهند.

ثم إن الولايات المتحدة والقوى الحليفة فى الخليج سيكون عليها التخطيط لحرب نووية أو لتصعيد نووى، أو لرد استباقى أو لخيارات تتعلق بالرد الانتقامى. ولسوف

تستهدف إيران المدن، والتجهيزات المدنية المهمة والأهداف العسكرية بضربها بالأسلحة النووية، ويصير الرد عليها فى المقابل أمراً طبيعياً.

وهناك مخاطر سوء الفهم، وسوء الإدراك والخطأ فى الحسابات فى هذه الأزمة سواء كان ذلك قبل استخدام السلاح النووى أو أثناء الهجمات المتبادلة، أو فى المراحل النهائية للصراع.

أسلحة الدمار الشامل الإيرانية ومستقبلها غير الواضح:

ليس من الواضح كذلك هل سوف تتوقف إيران عن متابعة تسلحها النووى، أم أن المسألة مسألة وقت ليس إلا، قبل أن تتمكن بالفعل من حيازة هذه الأسلحة.. فليست هناك خطة ظاهرة حول عدد وأنماط الأسلحة التى تنوى حيازتها أو بالنسبة لوسائل التوصيل التى سوف تستعين بها. ولربما اختارت إيران إيجاد قوة ردع وتحديد أعداد أسلحتها وتتجنب إجراء اختبارات نووية. وربما قامت بإجراء التجارب وتخزين عدد منها، ولكن لا تقوم على نحو مكشوف بنشر صواريخ ذات رؤوس نووية أو طائرات.

ولربما عمدت إيران أيضاً إلى إيجاد قوة نووية مكشوفة. وكل واحدة من تلك الخيارات سوف تؤدى إلى رد فعل مختلف بالنسبة للمملكة العربية السعودية ولباقى جيران إيران. كما سوف يؤدى كل خيار إلى رد فعل مختلف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، بما يخلق نوعاً مختلفاً من سباقات الأسلحة وأنماط الردع.

الخيارات المطروحة أمام إيران لصد هجمات الولايات المتحدة وإسرائيل أو التظاهر بالانصياع "للترويكا" الأوروبية ومطالب الأمم المتحدة:

يمكن لإيران أن تناور فى نطاق واسع من تطوير سلاحها النووى، والكثير منها يمكن أن يكون فعالاً حتى لو صارت إيران محلاً لكثير من أشكال الهجمات الاستباقية كما يلى:

× أن تقوم بمباشرة أنشطة يكتنفها الغموض لإقناع العالم الخارجى بأن لديها جهوداً نحو إنتاج السلاح النووى واستخدام نيتها فى التطوير لإيجاد جو من الغموض حول برنامجها النووى.

× التوقف عن كافة الجهود، لكى تتوجه بذلك لكسب الرأى العام العالمى بأن إيران قد انصاعت الآن مع خلق أجهزة للتخصيب متناثرة جديدة، وتحسين وسائل التمويه والخداع.

× التوقف عن كافة الجهود مع التقدم بأجهزة أكثر تطوراً فى الطرد المركزى مع عمليات العزل Isotope Separation، ثم دفع الجهود نحو الأمام بإنتاج أسلحة نووية حرارية Thermonuclear

*تطوير مجموعة متناثرة بشكل واسع من التجهيزات الصغرى ذات الإنتاج الوافر، وإخفاؤها مثل عمليات الطرد المركزى، والتوقف عن النشاط فيها حال اكتشافها.

× الاعتماد على أحوال مشابهة مستترة لإجراء اختبارات نووية للتسليح النووى تحت ستار البراكين والهزات الأرضية أو حتى بشكل مكشوف للبرهنة على أن إيران قد أصبحت لديها قدرات نووية.

× الظهور بمظهر عدم إخفاء أنشطتها الغامضة والانتظار حتى تتقدم مفاعلاتها المدنية وتكنولوجيتها فى هذا المجال للإشارة بأنها لم تعد تعتمد على الإمدادات من الخارج إلى النقطة التى لم تعد بحاجة للعالم الخارجى فى هذا المجال. ومن الممكن أن تستعين ببعض المفاعلات للحصول على البلوتونيوم.

× نشر صواريخها من طراز "شهاب" برؤوس تقليدية، وإيجاد منصات لها قدرة تحذيرية وتتوافر لها القدرة على التحرك والاحتماء، أو أن تعمد إلى تجهيز هذه الصواريخ بقدرات للتدمير الشامل حين تتوافر لديها هذه القدرات.

× التوقف عند الأسلحة الانشطارية أو أن تمضى قدماً نحو تطوير أسلحة "نووية/ حرارية".

× تطوير أسلحة صغيرة وكذلك أسلحة ذات قدرة إشعاعية للتغطية على وسائل التوصيل.

الاختيار الإيرانى نحو الأسلحة البيولوجية بالإضافة إلى التسلح النووى أو بدونه:

إنه من المستحيل استبعاد أن تستجيب إيران إلى أى قرار للتخلى عن الأسلحة النووية عن طريق إنتاج أسلحة بيولوجية متطورة، لأنها تحوز بالفعل درجة من درجات الأسلحة البيولوجية بالتوازى مع السعى لإنتاج أسلحة نووية. ولربما تكون ساعية إلى خيار ما يمكن تسميته بالأسلحة الإشعاعية" radiological weapons ومثل هذه الأسلحة قد تتخذ ثلاثة أشكال، وكل شكل منها يتفاعل لدى استخدامه مع الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية.

× فالنوع الأول منها يطلق عليه "السلاح القذر" dirty weapon مستخدماً مواد انشطارية على مستوى ملوث Contaminated أو منخفض التخصيب يتسم بدرجة حرارة محدودة، وآثار تفجيرية ولكنه يعطى مع ذلك من ٣-٥ كيلوتونات، والذى يكون بمقدوره إحداث التسمم لإحدى المدن إذا ما تم تفجيره بالقرب من الأرض. وهذا النوع يقلل من مشكلات التصنيع والتصميمات designs اللازمة لصنع أسلحة نووية نظيفة وذات كفاءة عالية.

× أما النوع الثانى فهو استخدام سلاح لم تتم تجربته. ويسود الاعتقاد بعدم الاعتماد عليه أو الذى يتم تركيبه فى صاروخ غير دقيق التوجيه ويتم تفجيره بالقرب من الأرض بحيث تعوض آثار الإشعاع عدم الكفاءة المتوقعة

فى التصميم أو دقة وسيلة التوصيل .delivery system

*ويتضمن النوع الثالث استخدام مواد مشعة radioac-tive فى شكل مسحوق دقيق micro-powder أو فى شكل سائل باعتباره سلاحاً إرهابياً أو سلاحاً غير تقليدى.

وفى حين رفضت كل من الولايات المتحدة وروسيا الأسلحة الإشعاعية نظراً لتوافر القدرة لدى كل منهما للسيطرة على آثار الأسلحة النووية لديهما، فإن مثل هذا الخيار ربما كانت له جاذبية خاصة بالنسبة لإيران. وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية فإن احتمال حصول إيران على مثل هذه الأسلحة قد عمل على زيادة مقدرتها على تخويف جيرانها.

غير أن الصاروخ الإيرانى شهاب ٣، من المحتمل ألا يكون منضبطاً تماماً فى أغلب الاحتمالات من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهو محدود الأثر بالنسبة لما يحمله من قذائف ويكون مقصوراً فقط على توصيل أسلحة تقليدية. وهذا لا يعنى أن صواريخ شهاب لا تستطيع استخدام أسلحة الرعب، أو أسلحة التخويف، ولكن هذه الصواريخ يكون لها تأثير فقط، إذا تم تجهيزها برؤوس تحمل أسلحة الدمار الشامل. والأكثر من ذلك، أن المملكة العربية السعودية تواجه إمكانية أن تزود إيران أسلحة الدمار الشامل لبعض الجماعات المتطرفة التى تعمل ضد السعودية. ورغم أن هذه السيناريوهات ليست محتملة حالياً، إلا أن السعودية منزعجة من ذلك بشكل كبير.

مخاطر قيام إيران ببرامجها النووية دون وجود خطط للحيازة الفعلية:

بالنسبة لقدرات إيران على القتال، فمن المحتمل لأى سلاح نووى قد تتوصل إليه أنه سوف يكون كافياً لتدمير أى هدف محصن، أو منطقة مستهدفة، أو أية مدينة من مدن الشرق الأوسط إذا ما كانت وسيلة التوصيل Deliv-ery دقيقة بالقدر الكافى. على أن الأسلحة النووية تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً بالنسبة لتأثيرها وبالنسبة لحجمها، وإذا قدر لإيران أن تعتمد على أنظمة توصيل غير دقيقة فسوف يكون عليها أن تستهدف ليس فقط "مناطق مستهدفة" area targets مثل المدن ومنشآت الطاقة، وإنما قد يستوجب عليها إما توجيه ضربات متعددة أو تطوير أسلحة نووية ذات مردود عالى مثل ما يطلق عليه "الأسلحة المدعومة" boosted weap-ons .

التحديات التى تواجهها إيران فى حال الحيازة الفعلية:

سوف تواجه إيران عدة مشكلات من الناحية العملية بصرف النظر عن نوعية أسلحة الدمار الشامل التى تقوم بتطويرها ونشرها كالآتى:

× إذا لم تحصل إيران على أقمار صناعية satellites، فإنها تكون بذلك قد حجمت قدراتها على ديناميكية الهدف، وتحجيم مقدرتها على تقدير أثر أية ضربة تقوم بتوجيهها. وحتى لو أنها حازت على أقمار صناعية فإنها سوف تواجه مشكلات جدية فى محاولة تقييم قدر الضرر الذى أصاب الأهداف، واللجوء إلى التصعيد فى حالات الضربات الكيماوية والبيولوجية أو فى حالات الغبار الذرى ruclear fall out

*إن الأمر سوف يقتضى جهداً للاختبار على مساحة سطحية واسعة للتأكد من أن تصميمات أسلحتها واختبار القنابل الحقيقية والرؤوس الحربية لمعرفة النجاح الذى حققه الجهد التسليحى.

× وبصرف النظر تماماً عن مشكلات الدقة النظرية، فإن الصواريخ ذات المدى الطويل تكون عرضة لفقدان دقتها، فضلاً عن أثر تغيرات الجو. ومع دقة الهدف، وتصميمات الأسلحة والمشكلات الأخرى المتعلقة بعنصر الدقة – فضلاً عن مشكلات الاعتماد بشكل كامل – فإن عدداً كبيراً من الضربات التى توجهها إيران ربما يخطئ أهدافه ويصيب جانب منها أهدافاً لم تكن فى الحسبان.

× إن الأنظمة الإيرانية C 41 systems ربما لا تكون كافية لتوفير السيطرة على أسلحة إيران ومنصات الإطلاق. وأى اعتماد منها على "الإطلاق لدى التحذير" أو الإطلاق فى ظل الهجوم نفسه يحول دون هذه السيطرة، وقد يستفز ذلك إيران للقيام بعمل عسكرى من جانبها مبنى على تحذيرات مزيفة أو فهم خاطئ للوضع التكنيكى. فإذا تلقت إيران ضربة استباقية preemptive أو تم استهدافها بضربة أولى فإن مقدرتها على التعرف على النتيجة سوف لا تكون هى الأخرى محققة.

المساعدة الخارجية للبرنامج الإيرانى لأسلحة الدمار الشامل:

إن أى تناول لبرامج إيران الخاصة بالحرب الكيماوية أو البيولوجية أو الصواريخ لا يصبح كاملاً دون التعرض لدور الدول الأخرى التى أمدتها بالمساعدة. إذ إن بعض أهم التكنولوجيات التى تستخدمها إيران، خاصة بالنسبة لبرنامجها النووى والصواريخ تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

فقد سعت إيران لبعض الوقت للحصول على معونة بعض الدول لتطوير قدراتها النووية، كما هو الحال بالنسبة لروسيا مثلاً. وفى أحيان أخرى سعت إيران جاهدة للحصول على التكنولوجيا سراً من بعض المؤسسات المشروعة، ومن السوق العلنية فى أوروبا وروسيا، وحتى من الولايات المتحدة قبل الثورة الإسلامية. ثم سعت كذلك للحصول على هذه التكنولوجيا من خلال الأسواق الخلفية. وفى حالة باكستان فإن أوثق الدلائل تشير إلى أن إيران لجأت إلى شبكة عبد القدير خان عام ١٩٨٧ وحصلت على تصميمات designs الطرد المركزى

بدرجة p-1 وربما أيضاً بدرجة p-2.

وطبقاً لصحيفة "الجارديان"، فإن إيران كانت تسعى للحصول على هذه التكنولوجيا من خلال شبكة واسعة من الشركات، والأجهزة الرسمية، والمؤسسات الأكاديمية، والوسطاء الذين تخصصوا - فى كل من أوروبا الغربية، والاتحاد السوفيتى السابق- فى نقل الخبرة، والتدريب، والتجهيزات للبرامج النووية، وتطوير الصواريخ، وترسانات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

دور باكستان:

لقد قامت باكستان بمساعدة إيران فى أبحاثها النووية ولكن ليس هناك دليل مؤكد بأن الحكومة الباكستانية قد تورطت فى ذلك بصورة مباشرة. ولكن ما تم كشف النقاب عنه هو أن شبكة عبد القدير خان قد لعبت دوراً فاعلاً فى تقدم طهران فى أبحاثها النووية. ورغم عدم التأكد من ذلك فإن المسئولين الأمريكيين يتهمون الدكتور خان بتزويد الإيرانيين بتصميمات مكونات الطرد المركزى بدرجة p-2.

كذلك فإن التحريات التى قام بها العلماء الأمريكيون والفرنسيون، واليابانيون، والبريطانيون، والروس أثبتت أن التلوث contamination من مصادر اليورانيوم عالى الخصوبة فى المواقع النووية الإيرانية إنما جاء من تجهيزات قد قامت إيران بشرائها من باكستان أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى.

وفى مستهل ٢٠٠٥ قامت باكستان بتزويد وكالة الطاقة الذرية بتجهيزات تهدف إلى مقارنتها بتلك التى فى حوزة إيران فى مواقعها النووية. ومنذ أغسطس ٢٠٠٥ رفضت كل من وكالة الطاقة الذرية والإدارة الأمريكية التعليق عما وجدته فى هذه المقارنة. على أن كثيراً من الخبراء يعتقدون كذلك أن باكستان هى مصدر بعض التصميمات الخاصة بالطرد المركزى وربما كذلك التجهيزات الأخرى. وفى ٢٠ أغسطس ٢٠٠٥ قال دبلوماسيو وكالة الطاقة الذرية أن الآثار traces الخاصة بالطرد المركزى عالى الخصوبة لليورانيوم فى "ناتانز" Natanz ليست من تجارب إيرانية محلية، وإنما هى بالأحرى من تجهيزات زودتها بها باكستان. على أن الحكومة الإيرانية أكدت أن "مصدر التلوث لا يخص إيران .. ونحن متأكدون بأن هذا المصدر ليس محلياً".

كذلك أعلنت الجماعات المعارضة فى المنفى أن عبد القدير خان قد زود إيران بكمية صغيرة من اليورانيوم عالى الخصوبة ولكن هذه الجماعات أعلنت أن هذه الكمية كانت من الصغر بحيث لا يتسنى لها إنتاج أسلحة نووية. وطبقاً لتقرير صادر فى سبتمبر ٢٠٠٥ من الوكالة الذرية أن تحرياتها توصلت إلى وجود آثار لبعض درجات يورانيوم تصلح للأسلحة من أجهزة تم استيرادها من باكستان. وهذه الأجهزة، طبقاً لبعض التقارير الصحفية تم شراؤها من السوق السوداء - من شبكة- عبد القدير خان على أغلب الاحتمالات.

على أن المساعدة التى قدمتها باكستان، ليست مهمة فحسب فى معرفة ما قدمته لإيران، لكن أهميتها تنبع كذلك من أن برنامج إيران للتخصيب العالى الدرجة لا يأتى من البرنامج الذاتى الإيرانى للتخصيب الذى قد يعنى أن هناك دليلاً على وجود برنامج نووى، وهذا يمثل فى حد ذاته عدم التأكد من فهم مدى قدرات إيران النووية. وليس هناك من أحد خارج باكستان قد تحدث إلى الدكتور خان حول نوعية المساعدة التى قدمها لطهران نظراً للمعارضة التى تبديها حكومة برويز مشرف، ذلك أن برويز مشرف معنى بمدى الضرر الذى يحيق بأمن بلاده إذا أتاح لوكالة الطاقة الذرية أو للأمريكيين، أو للمفتشين الأوروبيين الاطلاع من الدكتور خان على أية معلومات فى هذا القبيل.

ولقد وردت بعض التقارير بأن بخارى سيد طاهر ممن يقال عنهم أنه ضمن بعض المختصين بالبيع فى شبكة الدكتور خان قد اعترف ببيع ثلاثة أجهزة طرد مركزى متقدمة فى منتصف التسعينيات، الأمر الذى يتيح لإيران استخدامها فى إنتاج آلاف من أجهزة الطرد المركزى من قدرة P-2 حسب ما أبدته الإدارة الأمريكية من المخاوف إزاء هذا الظن.

وعلى أية حال، فإن المساعدة الباكستانية لم يتسن حتى الآن معرفتها معرفة جيدة، وحتى لو أن هذه المساعدة أتاحت لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية معرفتها، فقد لا يتسنى لهم مع ذلك فهم المدى الكامل للمساعدة التى قدمتها هذه الشبكة لإيران. وفضلاً عن ذلك، فلا تزال هناك درجة من عدم اليقين حول كيف أمكن لإيران استخدام جهود أبحاثها النووية أو جعل موادها الانشطارية قابلة للتحول إلى الجهد النووى العسكرى.

الدور الروسى:

وقعت إيران فى يناير ١٩٩٥ عقداً بمبلغ ٨٩٠ مليون دولار مع وزارة الطاقة الذرية الروسية لتكملة إنشاء مفاعلات "بوشهر". ولقد شمل ذلك مصنعاً للمفاعل طاقته ١,٠٠٠ ميجاوات. وكان المقدر لهذا المفاعل الانتهاء فى ٢٠٠٥، ولكن ما تم من كشف النقاب عن تجهيزات تخصيب اليورانيوم فى "ناتانز" Natanz والمفاعل الذى يدار بالماء الثقيل فى آراك Arak قد أدى ذلك إلى مزيد من توجيه الأنظار نحو برنامج إيران النووى. ووعد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية بأن موسكو لن تزود إيران بالمفاعل إلا إذا استجابت لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت المخاوف حينذاك متمثلة فى أن تقوم إيران

بالاستعانة بالتكنولوجيا والمفاعلات التى تزودها بها روسيا للتقدم إلى الأمام ببرنامجها النووى سراً.

وعلى الرغم من حركات التمويه التى قامت بها إيران، فإن موسكو وطهران قامتا بتوقيع صفقة إمداد بالوقود فى بدايات عام ٢٠٠٥ مما مهد الطريق لمفاعلات "بوشهر" لأن تبدأ عملها فى نهاية عام ٢٠٠٦. وفى يونيو ٢٠٠٥ قال الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أن روسيا سوف تستمر فى تعاونها النووى مع رئيس إيران الجديد محمود أحمدى نجاد. وفضلاً عن ذلك فقد أعلن الكسندر روميانتسيف رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسية بأن "طهران تنوى بناء ستة مفاعلات نووية أخرى"، وأن روسيا "تتوافر لديها الرغبة فى المساعدة فى ذلك".

وقد واصل المهندسون الروس عملهم فى مفاعل "بوشهر". كذلك استمرت المفاوضات الإيرانية - الروسية بخصوص مفاعل "بوشهر" وتخصيب اليورانيوم حتى أثناء إحالة ملف إيران لمجلس الأمن، وإن كان كثير من المسئولين الروس قد عبروا عن عزمهم على منع إيران من الحصول على القدرات النووية بأى ثمن، وكانت حجتهم أنه ليس من مصلحة روسيا أن تكون هناك قوة مسلحة نووية - متمثلة فى إيران - على بعد ١٦٥ كيلو متراً من حدودها.

هذه المخاوف تجسدت فى عزم روسيا على تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن، وتلك المفاوضات المتعددة التى أجرتها مع طهران. وبالإضافة إلى دور روسيا فى مفاعل "بوشهر" فإن روسيا قامت بإجراء مفاوضات لإقناع إيران للتخلى عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. ولكن إيران رفضت كافة الصفقات التى عرضتها عليها روسيا بما فى ذلك الاقتراح الذى قدمته لها فى ٦ مارس ٢٠٠٦. وكانت هذه الصفقة تقتضى أن تقوم إيران بتأجيل تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعى، وإن كان يتم السماح لطهران بالقيام ببرنامج "للبحث والتطوير" على نطاق صغير. غير أن الولايات المتحدة، وأوروبا، وكثيراً من دعاة وخبراء عدم الانتشار النووى عبروا عن معارضتهم لهذه الصفقة. وكانت حجتهم أنه إذا تمكنت إيران من تخصيب اليورانيوم على نطاق ضيق، فإن الأمر سوف لا يستغرق سوى مرور الوقت قبل أن تنتقل إلى وضع الإنتاج على نطاق واسع.

دور كوريا الشمالية:

تاريخ المساعدة النووية والصواريخ التى قدمتها كوريا الشمالية لإيران طويل ومعقد. فلقد كانت كوريا الشمالية واحدة من أكبر الموردين لتكنولوجيا الصواريخ لإيران، ولكن فى ظل تركيز الانتباه حالياً من جانب المجتمع الدولى على كلا البلدين فإنه قد وضع حداً لهذا التعاون. وتقدر مصادر مخابراتية فى صيف ٢٠٠٥ أن هناك تعاوناً حتى فى ظل التفتيش الذى كان يقوم به مفتشو "الوكالة الدولية". ولقد أوردت رويتر Reuterفى تقرير لها فى يوليو ٢٠٠٥ يقول:

"فى أواخر التسعينيات، بدأ التعاون بين البلدين، والذى كان التركيز فيه على (البحث والتطوير) ... وصار هناك تحسن بعد ذلك فى العلاقات بين البلدين خلال الشهور القليلة الماضية (بما فى ذلك) دورات خاصة للتزويد بالمعلومات التكنولوجية والعملية بالنسبة للطلبة الإيرانيين البارزين ... وهذا التعاون التكنولوجى بين البلدين قد عمل فيما يبدو على زيادة العلاقة أثناء العام الماضى، كما تمثل فى وصول وفد أكاديمى من كوريا الشمالية إلى إيران، وإعطاء هذه الدورة الخاصة ... ويبدو أن إيران تقوم باتخاذ خطوة بدفع مشروعها النووى العسكرى بالاستعانة بهذه المعلومات المكثفة التكنولوجية فى "المجال النووى".

ورغم أن مصداقية هذا التقرير لا يزال قيد التحقيق، إلا أنه يبدو معقولاً فى رأى عدد من الخبراء. وحسبما يقول به أحد الخبراء فى الشئون الإيرانية أنه لا يوجد من تعتريه الدهشة بأن هذا التقرير صحيح". ويذهب بعض الخبراء الآخرين إلى أبعد من ذلك بالقول بأن نظام الحكم فى كوريا الشمالية قد يحل محل شبكة الدكتور خان فى نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران.

وفى فترة حديثة، وردت تقارير من مصادر المخابرات الغربية المهتمة بمبيعات البلوتونيوم من كوريا الشمالية إلى إيران تشير إلى قيام "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" باكتشاف قيام كوريا الشمالية بتزويد إيران بمقدار ١,٧ طن من اليورانيوم المخصب تخصيباً خفيفاً Uranium Hexafluoride.ومن جهة أخرى، تقول التقارير الصحفية أن إيران وكوريا الشمالية كانتا تتفاوضان حول صفقة يتم بمقتضاها تبادل النفط الإيرانى لقاء البلوتونيوم من بيونج يانج. وكانت المخاوف متمثلة فى أن تكون كوريا الشمالية قد أنتجت ما بين ٤٢ - ٥٣ كيلو جراماً من البلوتونيوم، وأن ذلك كان يكفى الاستخدام المحلى والقيام ببيع الباقى منه لإيران.

وهناك تقارير صحفية أخرى كشفت النقاب عن قيام كوريا الشمالية بالمساعدة فى إنشاء سراديب Bunkers تحت الأرض فى طهران من أجل حماية المواقع النووية الإيرانية المهمة. وقام وفد من علماء كوريا الشمالية وخبرائها بزيارة طهران فى عام ٢٠٠٥ بناءً على طلب الحكومة الإيرانية لإجراء دراسة للجدوى حول بناء تجهيزات تحت الأرض كمستودعات للمواقع النووية. كذلك أوردت صحيفة "الديلى تليجراف" فى لندن أن تقارير "المخابرات الغربية" أوردت أن كوريا الشمالية خططت لبناء عدة سراديب كل منها سعة ١,٠٠٠ -

٢،٥٠٠ متر مربع (بما يغطى مساحة قدرها ١٠،٠٠٠ متر مربع) وكل سرداب من هذه السراديب يكون كبيراً بحيث يتسع للتجهيزات المطلوبة لإنتاج أسلحة ذات مكون من اليورانيوم.

كذلك قامت كوريا الشمالية بتقديم المساعدة لإيران فى إقامة ترسانتها من الصواريخ. ويعتمد برنامج صواريخ شهاب بدرجة كبيرة على تصميمات كوريا الشمالية للصواريخ من أمثال "سكود ب" Scud - B وكذلك سكود سى Scud - Cونودونج – ١ Nodong - 1 1 وتايب – أو – دونج – ١ Tap O, dong 1، وتايب أو – دونج – ٢ Taep O,dong - 2 والطرازان الأخيران يسببان قدراً كبيراً من القلق ذلك لأن مداهما يبلغ من ٣،٠٠٠ – ٦،٠٠٠ كيلو متر مما يجعلهما يصلان إلى ما وراء منطقة الشرق الأوسط. وقد وردت كذلك بعض التقارير تقول بأن إيران قامت بتمويل برنامج الصواريخ فى كوريا الشمالية لقاء تكنولوجيا الصواريخ وإمكانية أن تشترى إيران بعضاً منها جاهزة الصنع. وفى حين أن معظم المراقبين يتفقون على أن الصاروخ الإيرانى شهاب – ٤ والصاروخ شهاب – ٥ لم يتم تشغيلهما بعد، فإن التقدم الذى أحرزته كوريا الشمالية فى تكنولوجيا الصواريخ قد تزيد من درجة تقدم هذه الصواريخ الإيرانية.

الدور الصينى:

يقول المراقبون إن الصين كانت بمثابة المورد الأساسى للتكنولوجيا النووية أثناء عقد الثمانينيات. وكانت بعض هذه التكنولوجيات تشمل أحد آلات "عزل النظائر الاليكترو – مغناطيسية الصغيرة "Small elecromagnet-ic Isotope Separation، وأحد المفاعلات الحرارية بطاقة قدرها ٣٠ كيلو وات ٣٠ Kilowatt - thermal re-search reactor وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة قالت إن الصين قد ساعدت طهران فى بناء طاقة تعدين اليورانيوم لديها. وكذلك تصنيع، وتنقيه اليورانيوم، وإنتاج أنابيب الزيركونيوم Zirconium. ولم تكن الولايات المتحدة تعتقد أن بكين تقوم بتزويد طهران بتصميمات الأسلحة النووية.

وفى مستهل التسعينيات تم كشف النقاب عن أن الصين كانت تساعد إيران على مدى ما يقرب من عقد زمنى. وشملت هذه المساعدة تدريب بعض العلماء الإيرانيين فى المجال النووى، وتزويد طهران بمفاعلين صغيرين الحجم للأبحاث، وتزويدها أيضاً بجهاز تم استخدامه فى عمليات العزل الإيزوتوبى الكهرومغناطيسى للتخصيب elecromag-netic istope Separation enrichments of wear pons grade uranium.

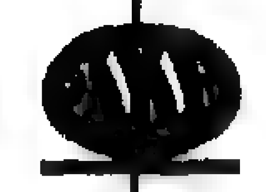
وكان كشف النقاب عن ذلك قد لعب دوراً كبيراً فى المفاوضات التى كانت تدور بين الصين والولايات المتحدة.

وفى عام ١٩٩٧ وافقت بكين على وقف تعاونها النووى مع طهران بما فى ذلك مشروع لتحويل اليورانيوم كانت الولايات المتحدة تخشى من أنه سوف يزود إيران بالمعرفة العلمية Know - How اللازمة لإنتاج الهيكسا فلورايدا، أو ثانى أوكسيد اليورانيوم وهى المواد التى استخدمت فى إنتاج الأسلحة المشتقة من البلوتونيوم. وفضلاً عن ذلك، كانت الصين قد نفذت نوعاً من الرقابة على الصادرات فى عام ١٩٩٨ تشمل كذلك الأجهزة ذات الاستخدام الثنائى، وكانت الولايات المتحدة قد انتهت فى عام ٢٠٠١ إلى القول "بأن الصين فيما يبدو لا تزال ملتزمة بتعهداتها فى عام ١٩٩٧.

وفى حين كانت حكومة الصين قد أوفت بالتزاماتها، فإن الشركات الصينية قد تم اتهامها من جانب الولايات المتحدة بأنها تساعد إيران. وفى ديسمبر ٢٠٠٥ قامت وزارة الخارجية الأمريكية بفرض عقوبات على ست شركات صينية إلى جانب شركة استرالية واثنين أخريين من الشركات الهندية. ووصفت الولايات المتحدة العقوبات بأنها "بمثابة أداة مهمة وفعالة لتحجيم جهود إيران لتطوير قدرات الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل". وكانت العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة ضد الشركات الصينية المهمة مثل شركة شمال الصين China North، وكذلك شركة China National Aero - Technol-ogy Import & Export قد جعل حكومة الصين تعلن قولها "إننا غير راضين بشدة، ونعارض معارضة قوية قيام حكومة الولايات المتحدة بفرض العقوبات على الشركات الصينية ... وأن الصين كانت تتخذ دوماً موقفاً مسئولاً فيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار (النووى)، وقامت باتخاذ تدابير فعالة وجدية من أجل الرقابة على الصادرات".

وفى سبتمبر ٢٠٠٥ قالت جماعات المعارضة الإيرانية "المجلس الوطنى للمعارضة الإيرانية" أن "المرحلة الأولى تتضمن صنع ٥،٠٠٠ آلة Machin. وأن نحو ثلثى هذا العدد قد تم صنعه، وتجربته، وجاهز للتركيب ... وأنهم قد استطاعوا تهريب أجهزة للطرد المركزى من الصين، إلى دبى ثم إلى طهران .... خلال السنتين الأخيرتين". غير أن هذه الأقوال لم تزل غير محققة، على أية حال، وبالأخص تلك المتعلقة بعدد أجهزة الطرد المركزى. وفى حين يعتقد البعض أن فى حوزة إيران تصميمات لأجهزة الطرد المركزى، فإن كثيراً من الخبراء يعتقدون أن الأبحاث الإيرانية النووية لا تتوافر لها بعد القدرات اللازمة لصنع كل تلك الآلات الخاصة بالطرد المركزى.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية ملاحظة أن قيام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش من ناحية، والصعوبات الفنية التى تواجهها إيران من ناحية أخرى، ربما عملت على تعطيل الجهود الإيرانية.





مواجهة تحدى العراق الممزق: رؤية سعودية (٢/١)

Meeting The Challenge of Fragmented Iraq: a Saudi Perspective
Nawaf Obaid, Center For Strategic and international
Studies, 6/4/2006

إعداد: محمد عباس ناجى
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

منذ بدأ الاحتلال الأمريكى للعراق فى أبريل من العام ٢٠٠٣، تصاعدت حدة الاتهامات الموجهة لإيران من جانب دول الجوار بالسعى للتدخل فى الشئون الداخلية العراقية، ومحاولة إقامة هلال شيعى فى المنطقة يكون العراق نقطة انطلاقه الرئيسية، وكان من أبرز ما قيل عن الدور الإيرانى فى العراق كلمة وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل، أمام معهد العلاقات الخارجية بواشنطن، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، التى انتقد فيها السياسة الأمريكية فى العراق التى تهيأ المناخ لتدخل إيران فى الشئون الداخلية العراقية، وهو الدور الذى يثير قلق دول الجوار وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وتكتسب هذه الدراسة التى كتبها نواف عبيد ونشرها مركز الدراسات السياسية والدولية بواشنطن دى سى، أهميتها من خلال إلقائها الضوء على الرؤية السعودية للتطورات السياسية العراقية وتداعياتها على المملكة العربية السعودية، كما تحاول رسم صورة اعتماداً على آراء المسئولين فى العراق ودول الجوار التى تمارس دورا فى تطورات العراق. وفيما يلى نص الجزء الأول من الدراسة.

خلال زيارة رسمية إلى واشنطن دى سى فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، صرح وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل قائلاً: "إن السياسة الأمريكية فى العراق تعمل من أجل تغذية الصراعات العرقية للدرجة التى تمنح الهيمنة لإيران. لقد حاربنا معاً من أجل إخراج إيران من العراق، والآن نمنح السيطرة لإيران بدون أسباب .. إن العراق يتفكك". وتحاول هذه الدراسة شرح الرؤية السعودية للتطورات السياسية التى تطرأ على الساحة العراقية، وتداعياتها على الأمن القومى السعودى، كما تحاول رسم صورة اعتماداً على آراء المسئولين فى العراق ودول الجوار التى تمارس دورا فى تطورات العراق.

وتعتمد هذه الدراسة فى الأساس على آراء ومقابلات مع مسئولى المخابرات والمسئولين العسكريين فى المنطقة، إلى جانب التحاور مع المسئولين الإيرانيين .. ولأسباب أمنية وسياسية فضل هؤلاء المسئولون والضباط عدم ذكر أسمائهم. من الأهمية بمكان، ذكر أن هدف الدراسة ليس نقد السياسة الأمريكية فى العراق. ونأمل أن تقدم خدمة للحكومة السعودية، كتحليل مستقل للموقف الحالى فى العراق، واحتمال نشوب حرب أهلية، الذى يتزايد يومياً، وينبغى على السعودية أن تستعد لمثل هذا الاحتمال.

إن العراق على مفترق طرق، حيث يواجه العديد من التحديات، منها الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية. فقد

أخرج الاحتلال الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣ الصراعات العرقية المتجذرة المتشابكة المصالح من مكمنها. كما هيأ المناخ لنشر العنف الذى أصبح عصياً على الاحتواء أو حتى تقليص حدة تأثيره.

أيضاً، لا تبدو الدولة على شفا التخلص من العنف، الذى يستهدف القوات الأمريكية والعراقية والمواطنين بعمليات يومية واغتيالات واختطافات وقنص. وربما تصبح الحرب الأهلية حتمية فى هذه الحالة. هذه التطورات سوف يكون لها انعكاسات إقليمية على دول الجوار خاصة السعودية، التى تمتلك أطول حدود مع العراق.

إن أهمية استقرار وتكامل العراق بالنسبة للسعودية أمر غير قابل للإنكار. فالسعودية لها مصلحة حيوية فى وحدة العراق، وحماية حقوق السنة فى دولة يسيطر عليها الشيعة. وبالرغم من أن انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، مثلت دفعة نحو الديمقراطية، إلا أنها لم تستطع تأجيل الإحساس بالوحدة بين الأكراد، والسنة والشيعة وهم القوميات الرئيسية فى العراق.

على العكس من ذلك، عكست الانتخابات التشريعية التباينات العرقية، وقد بدت الحكومة العراقية الجديدة غير قادرة أو غير مهتمة بحل هذه التباينات، لكن هذا الموقف يجب تغييره إذا قدر للعملية السياسية أن تتحرك باتجاه الشرعية، حتى لو استطاعت الحكومة الجديدة مواجهة هذا الاختبار أولاً.

إن الأكراد الذى يتمتعون بالحكم الذاتى، لا يبدو أنهم يرغبون فى المشاركة فى الحكومة التى، حين تشكيلها، يمكن أن تقلص من الامتيازات التى حصلوا عليها. فمنذ الاحتلال الأمريكى للعراق، أصبح لدى الأكراد الرغبة فى استغلال سيطرتهم على المنطقة الكردية من أجل تحقيق تميز طائفى عن أية جماعة عرقية أخرى فى المنطقة. ويمثل التطهير العرقى الجارى الآن فى كركوك نموذجاً واضحاً فى هذا الصدد. إلى جانب ذلك، يضيف تدخل إيران تعقيدات جديدة للموقف. إن التأثير الإيرانى على القوى السياسية العراقية ليس خفياً على أحد، كما أن معظم القوى الشيعية الرئيسية فى العراق حظيت بدعم جاد من جانب إيران. إن التأثير الإيرانى يتضمن شبكة قوية من الدعم العسكرى واللوجستى للقوى العسكرية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية.

الأهم من ذلك، أن إيران تحاول التأثير فى العملية السياسية العراقية من خلال دعم الائتلافات الجديدة خاصة الائتلاف العراقى الموحد.

وفى هذا السياق، فإن السنة، الذين سيطروا على الحكم فى عهد البعث، ربما يجدوا أنه من الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل، التوافق مع وضعهم الثانوى فى العراق الجديد.

إن القضايا الأساسية فى الحكم، مثل طبيعة الدولة المركزية ودور الإسلام، سوف تصبح أهم نقاط الخلاف لعدة سنوات قادمة. وأخيراً، فإنه بالرغم من أن السنة كونوا جزءاً من التمرد، إلا أن المقاتلين الأجانب سوف يستمروا فى تكوين قوة مستقرة فى العراق.

ثمة بعض المؤشرات التى ربما تساعد على تحليل الوضع الجديد الذى بدأ يتخلق فى العراق. هذه المؤشرات تتضمن تطور الاستراتيجية الشاملة للأمن التى سوف تأخذ فى الاعتبار احتمال نشوب حرب أهلية، وتحسين العلاقات مع السعودية والعالم العربى والولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى اتساع وقوة التمرد، ثم تحليل التدخل الإيرانى فى العراق. وعندما يسمح الموقف الأمنى، فإنه يجب على القيادة السعودية العمل على تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، وإقامة علاقات مع القادة السياسيين والدينيين.

الأكراد:

تتمثل المشكلة الأهم التى تواجه مرحلة ما بعد صدام حسين فى مسألة الوحدة الوطنية، بمعنى آخر، كيف يمكن للجماعات العرقية العمل سوياً من أجل إيجاد قاعدة مشتركة لتكوين دولة وطنية موحدة. إن أهم تحديات هذه المرحلة تتمثل فى تردد الأكراد (الذين يشكلون ما بين ١٨-٢٠٪ من السكان) فى الموافقة على تغيير حكمهم الذاتى. إن عقد ونصف العقد من الحكم الذاتى، ومصادر تمويل من تهريب البضائع، وبرنامج النفط مقابل الغذاء، كلها عوامل منحت الأكراد الإحساس بالهوية الإثنية والاستقلال، ومن المؤكد أنهم سيحتفظون بقوة الجيش من أجل توفيق أوضاعهم داخل الدولة فى ظل مستقبل غير مستقر وغير واضح. ولكل هذه الأهداف تعمل منطقة كردستان كدولة حكم ذاتى. وربما تتقدم حدودها، من خلال قوات البشمرجة. وربما يتبنى الأكراد فكرة الأمة العراقية، لكن هذه الوحدة فى الاسم فقط، ورغم الجهود الأمريكية، ربما يثبت الدستور العراقى أنه ليس أكثر من كونه ورقاً.

نظرة تاريخية:

فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠، وقع الحلفاء والحكومة التركية على معاهدة سيفرس. هذه المعاهدة، التى كرست حق الأكراد فى الاستقلال السياسى، سمحت أيضاً بإمكانية إقامة دولة مستقلة فى الجزء الغربى من تركيا وإقليم الموصل العراقى. وجاءت اتفاقية لوسانه الموقعة فى عام ١٩٢٣، لتلغى معاهدة سيفرس، ومن ثم ألغت عملياً الامتيازات التى حصل عليها الأكراد. ونتيجة لذلك لم تبرز المسألة الكردية على الساحة الدولية لمدة سبعين عاماً أخرى.

ورغم أن نظام البعث منح منطقة حكم ذاتى وحقوق للأكراد، إلا أنه جعلهم هدفاً للانتهاك. وخلال حملة الأنفال عام ١٩٨٨، ارتكب النظام العراقى انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الأكراد بسبب دعمهم لإيران فى حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية- الإيرانية). وقد تضمن ذلك النفى، والاعتقالات، والاختطافات، وهجمات بالأسلحة الكيماوية ضد القرى الكردية، خاصة فى حلبجة. ومع قرب نهاية حرب الخليج الثانية فى مارس ١٩٩١، اقتحم الحرس الجمهورى العراقى شمال العراق (كردستان)، وقد وضع تدفق اللاجئين من الإقليم المسألة الكردية على الواجهة مرة أخرى.

واستجابة للنداء الدولى، أصدر مجلس الأمن الدولى القرار ٦٨٨ فى أبريل ١٩٩١، دعا إلى إنهاء قمع الأكراد على يد نظام صدام حسين. كما نادى بإنشاء منطقة حظر جوى على مساحة ٣٦ كيلو، وهى المنطقة التى تغطى نصف مساحة المنطقة الكردية فى شمال العراق. ورغم أن هذا العمل سهل الانكسار، إلا أنه مهد السبيل لاستقرار الأكراد العراقيين.

وفى ٩ مايو ١٩٩٢، نظمت الجبهة الكردستانية أول انتخابات حرة لاختيار ١٠٥أعضاء فى المجلس الوطنى فى منطقة الحكم الذاتى بكردستان العراق. وقد تكونت الجبهة التى تضم ائتلاف من ٨ أحزاب سياسية، فى عام ١٩٨٨، وعملت باعتبارها السلطة الرسمية منذ انسحاب الجيش العراقى فى عام ١٩٩١, ولم تؤد انتخاب ١٩٩٢ إلى تشكيل حكومة مستقرة، بل أدت إلى تشكيل حكومتين إقليميتين متصارعتين.

وقد سيطر الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود برزانى على المنطقة الشمالية المتاخمة للحدود التركية، فيما سيطر حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى على المنطقة الجنوبية المتاخمة للحدود الإيرانية.

وفى عام ١٩٩٤، تم وقف الصدامات العسكرية بين الحزبين الرئيسيين للسيطرة على الإقليم. وقد كان التدخل الدولى ضرورياً لسنوات عدة من أجل منع الصدامات العسكرية.

وفى عام ١٩٩٨، وتحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، انتهت أربع سنوات من الحرب الأهلية، وتم الاتفاق على تأسيس إدارة مستقلة للمنطقة، وقسمت كردستان إلى منطقتين شرقية وغربية، وسيطر مسعود برزانى على المنطقة الغربية وكانت أربيل عاصمة لها، بينما سيطر طالبانى على المنطقة الشرقية وكانت السليمانية عاصمة لها. وكل من المنطقتين له حكومة ورئيس وزراء وبرلمان منتخب.

فى عام ٢٠٠٢، وقبيل الاحتلال الأمريكى للعراق، عقد الحزبان الرئيسيان اجتماعاً لأول مرة فى إشارة إلى التضامن السياسى. وقد أكد القادة على أن الاجتماع لم يكن خطوة للاستقلال، بل خطوة نحو تكوين منطقة حكم ذاتى. الهدف الأساسى للاجتماع حسب قول برزانى "ليس من أجل كردستان حرة، بل من أجل عراق حر".

وفى انتخابات الجمعية الوطنية العراقية التى أجريت فى ٣٠ يناير ٢٠٠٥، شارك الحزبان الكرديان بقائمة واحدة وحصلا على أكثر من ٢٥٪ من التصويت، مكنتهم من تبوأ ٧٥ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية البالغة ٢٧٥، وهو ما يعنى أن الأكراد أصبحوا ثانى أكبر قوة فى الجمعية الوطنية، وقد احتل الائتلاف العراقى الموحد المرتبة الأولى بحصوله على ١٤٠ مقعداً. خلال انتخابات يناير ٢٠٠٥، تم إجراء استفتاء غير رسمى فى كردستان حول هل تصبح كردستان دولة مستقلة أم جزء من العراق. وقد أبدى المشاركون تأييداً للاستقلال. وفى حين يعتبر الاستفتاء مبادرة شخصية، فإن العديد من المسئولين الحكوميين الشباب يعتقدون أن الجيل القديم من القادة الأكراد يقدم تنازلات كثيرة من أجل توحيد العراق. وفى الاستفتاء الأخير الذى أجرته الحكومة الكردستانية فإن أكثر من ٩٠٪ من الشباب الأكراد يأملون فى استقلال كردستان، وهو ما يعنى أن هذا الجيل الجديد لا يريد أن يكون جزءاً من العراق.

التطورات الجديدة فى كردستان العراق:

خلال التصديق على دستور العراق فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥، تمت الدعوة إلى انتخابات عامة فى ١٥ ديسمبر لانتخاب ٢٧٥ عضواً فى الجمعية الوطنية. وعموماً فقد صوت العراقيون للمرشحين الممثلين لطوائفهم. وقد حصل التحالف الكردى المكون من الحزب الرئيسيين بقيادة طالبانى وبرزانى، على ٥٣ مقعداً، فيما حصل الحزب الإسلامى الكردى على ٥ مقاعد أخرى.

فى ٧ يناير ٢٠٠٦، اتفق الحزبان الرئيسيان على تكوين إدارة مشتركة لحكومة كردستان. ورغم أن الحزبين لازالا يحتفظان بنفس الإدارات منذ عام ١٩٨٨، فإن أعضاء الحزب الديمقراطى الكردستانى سوف يرأسون وزارات الزراعة، والكهرباء، والموارد المائية، والشئون الخارجية، والتعليم العالى، والطيران والمجالس البلدية. بينما يرأس أعضاء الاتحاد الوطنى الكردستانى وزارات التعليم، والداخلية، وحقوق الإنسان، والعدل، والتخطيط، والإسكان، والشئون الاجتماعية، والنقل. وقد احتفظ برزانى بمنصبه كرئيس مؤقت للعامين القادمين، بينما سيرأس طالبانى البرلمان. وبعد انتهاء العامين، سوف يتم الاحتكام إلى القانون.

وقد اتفق الحزبان على أن يرأس طالبانى الدولة، ولم يتخذ قرار بشأن أى حزب سوف يسيطر على وزارة

شئون البشمرجة، التى تضم أكثر من ١٦٠ ألف مقاتل.

الأكراد والدستور العراقى:

قاتل القادة الأكراد من أجل الحصول على امتيازات فى دستور العراق، لكن فى مواجهة الضغوط المكثفة التى فرضتها الولايات المتحدة، بدأ هؤلاء القادة فى تعديل مطالبهم التى تضمنت: إضافة مادة تسمح بالتصويت على الاستقلال خلال ثمانى سنوات، توسيع حدود الإقليم لتشمل مناطق النفط فى كركوك، تضمين قوات البشمرجة فى الجيش العراقى، والأهم، إن أى نظام فيدرالى سوف يتم العمل به يجب أن يضمن السيادة الكردية فى كل المجالات.

وبينما وافقت كل القوى السياسية على أن الشكل الفيدرالى للحكومة يجب أن يتم دستورياً، فإن الأغلبية العراقية غير الكردية تعتبر الطابع الوحدوى للفيدرالية يمكن أن يفيد استقلال المناطق العراقية الـ ١٨، مع صلاحيات مركزية أكبر للحكومة المركزية.

ومنذ أن أصبحت معظم المناطق، خصوصاً فى الشمال، تضم خليط من المجموعات العرقية، فإن ذلك قيد من سيطرة الأكراد على منطقة الحكم الذاتى فى السليمانية، وأربيل، ودهوك.

وقد أراد الأكراد، من ناحية أخرى، إقامة فيدرالية إقليمية أو إثنية تستطيع استيعاب السكان الأكراد فى منطقة واحدة تحت هيكل سياسى واحد، هذه المنطقة تشمل مدينة كركوك. وتطبيقاً لطالبانى، فإن فيدرالية المقاطعات غير مقبولة لأنه "عبر التاريخ، قاتل الأكراد من أجل إثبات تميز المقاطعات الكردية عن أى مقاطعة أخرى، ومن أجل حماية الحدود الكردية التاريخية".

وفى أغسطس ٢٠٠٥، وافق البرلمان الكردستانى على الدستور. لكن السؤال الذى مازال مثار يتعلق مدى قدرة الدستور على تصنيف السكان الذين لا يمتلكون تمايزاً عرقياً أو لغة مشتركة (يتحدث عدد قليل من الشباب الأكراد العربية، فيما تأتى الإنجليزية فى المرتبة الثانية فى كردستان)، وهى مسألة تحظى بأهمية لدى العديد من الأفراد المنتمين إلى قوات البشمرجة. وبالطبع فإن الكردية هى اللغة الرسمية فى التجارة والحكومة الإقليمية، رغم وجود صحافة باللغة الإنجليزية. فى الشمال الكردى، وتعتبر العربية لغة ميتة، حيث رفضها السكان الأكراد الذين لازالوا يتذكرون قمع الدولة العربية العراقية.

الأكثر من ذلك، أن معظم الأكراد لديهم تحفظات على الدستور مثل مكانة الدين فى الحياة السياسية، ونتيجة لذلك يركز الأكراد على استقلال الدولة والدين.

تناقض المصالح الوطنية: كردستان × العراق:

على المعبر الرئيسى للحدود بين العراق وإيران وضعت صورة للإمام الخمينى والعلم الإيرانى، وعلى الجانب الكردى وضعت صورة لبرزانى والعلم الكردى، فيما لا توجد صورة للعلم العراقى، وهو ما يؤشر إلى رؤية بعض الأكراد لمسألة وحدة العراق.

وعلى عكس حدود السنة غير المدافع عنها، وحدود الشيعة المفتوحة بالكامل، فإن الحدود بين كردستان وإيران تتم حمايتها بواسطة قوات البشمرجة.

إن النقطة التى تمثل أكثر من كونها مصلحة تتمثل فى أنه فى الدولة الواحدة فإن الحدود الثلاثة يجب أن تدار بثلاث طرق مختلفة. إن الولايات المتحدة عاجزة عن معالجة هذا الوضع منذ أن أصبحت هذه الحدود طويلة جداً، ومنذ أن أصبحت التداعيات السياسية للوجود الأمريكى مكلفة جداً أيضاً.

وتتركز كثير من الصراعات الداخلية حول النفط، ولذا، يمكن القول إن العامل الأكثر أهمية فى تحديد قدرة العراق على تحقيق وحدة وطنية ربما يتصل بالجانب الاقتصادى أكثر منه أيديولوجى أو دينى.

وتوجد ثروة العراق البالغة ١١٥ مليار برميل نفط فى مناطق الشيعة والأكراد. وإذا تبنى الشيعة النموذج الكردى وكونوا حكومتهم الإقليمية، فإن العرب السنة ربما يتجهوا أيضاً إلى تأسيس حكومة إقليمية فى مناطق الأغلبية السنية فى ديالى، وصلاح الدين، والأنبار.

وقد بدأت الحكومة الكردية فى التنقيب عن النفط بالقرب من مدينة دهوك فى شمال كردستان. هذا التطور يوجه تحدياً مباشراً لسيطرة الحكومة المركزية على كل مصادر الطاقة. ورغم أنها أكدت أن حقول النفط فى كردستان أكثر أهمية من نظيرتها فى جنوب العراق وكركوك تؤكد الحكومة الإقليمية أن مصادر النفط بها تقدر بنحو ٤٥ مليون برميل.

وبالرغم من أن عقود التنقيب عن النفط وإنتاجه بدون موافقة الحكومة المؤقتة تعتبر لاغية، إلا أن المسئولين الأكراد يؤكدون أن الدستور الجديد يضمن للإقليم الكردى التنقيب عن النفط وإنتاجه.

ولذا يعتبر صراع النفط عاملاً آخر فى الحملة طويلة المدى التى تقودها الحكومة الإقليمية لدعم الاستقلال. وطبقاً لقول لعدنان مفتى المتحدث باسم المجلس الإقليمى الكردستانى: "إن هذا يجب أن ينظم بالقانون.. قانون تسوية هذا النزاع مطروح حالياً للنقاش فى الجمعية الوطنية. وتبعاً لمسئول رفيع المستوى، فإن حقائق العراق الجديد جعل حلم "كردستان الكبرى" أثر من الماضى الرومانسى. وكما أكد هذا المسئول نفسه فإن الطموح إلى "كردستان الكبرى" ليس فقط غير عملى وإنما خطير أيضاً".

إن دول الجوار مثل تركيا وإيران وسوريا بما لها من

مصالح قومية وعلاقة حساسة مع السكان الأكراد لن ترحب بهذه الخطة وسوف تعمل ضدها. الأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة لن تقدم أى دعم لمثل تلك التوجهات.
ويعتقد مسئول رفيع في كردستان أن كركوك جزء من كردستان ولن يتنازلوا أبداً عما اعتبروه حقوقاً تاريخية في هذه المنطقة، وهو ما بدا جلياً في رفض برزاني، في عام ١٩٧٤، لعرض إقامة حكم ذاتي في كردستان لا يتضمن مدينة كركوك. إن مسألة استبعاد مدينة كركوك يعني إلغاء ٣٠ عاماً من السياسة والصراع الكردي، وهو ما لن يفعله القادة الأكراد. ومع الوضع في الاعتبار تناقض المصالح، فإن مستقبل إدارة المدينة مرشح لكي يصبح محور أزمة. وبالطبع فقد بدأت خطة "تكريد" كركوك. فالعرب الذين قدموا إلى كركوك عن طريق نظام صدام حسين، بدأوا في العودة إلى بغداد. كما أن ثمة سياسة نشطة لإعادة الأكراد الذين غادروا كركوك عن طريق نظام صدام حسين.
وطبقاً لوزير سابق في الحكومة الانتقالية العراقية، ويعمل حالياً مستشاراً لطالباني، فإنه ليس هناك أية مفاوضات حول مستقبل المدينة. كما صرح مسئول في قوات البشمرجة بأنه تم وضع خطط للسيطرة العسكرية على المدينة في أسرع وقت. إن كركوك، التي تخضع حالياً لسيطرة الحكومة المركزية العراقية، مرشحة لكي تكون محدداً اقتصادياً مهماً لمستقبل الدولة الكردية. ويأتي العراق في المرتبة الثانية من حيث مصادر البترول بعد السعودية عن طريق كركوك التي تنتج مليون برميل يومياً تقريباً.
إن كركوك لن تكون مغلقة على باقي أنحاء العراق أكثر مما هي الآن، وأصبحت لعبة النهاية هي الاستقلال الذي سوف يتحقق عبر مزيج من النشاط السياسي والصبر. وبعد القوات الأمريكية، تأتي قوات البشمرجة في المرتبة الثانية في العراق. وطبقاً لقائد الجيش الكردي، فإن القوات الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تسيطر على الدولة، وهناك اعتقاد بأنه كلما أصبح الوجود الأمريكي ضعيفاً كلما أصبحوا هم في مركز قوة.
وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أثناء انتخابات ٢٠٠٥، صرح برزاني قائلا إنه متأكد من أنه سوف يشاهد "كردستان المستقلة" خلال حياته. وفي لقاء مع التليفزيون التركي، أكد أيضاً أن الأكراد العراقيين ليس لديهم خيار، لكنهم سوف يستعملوا حقهم في الاستقلال في حالة نشوب حرب أهلية. ورغم أن استقلال كردستان ليس سياسة رسمية حكومية، إلا أن مثل هذه التصريحات تؤشر إلى عدم بقاء العراق موحداً.
إن العلاقات بين الحكومة في بغداد والأكراد محدودة. والأهم أن الحكومة المركزية تفتقد السيطرة، حيث يتم تجاهل التعليمات الصادرة من بغداد. إن العراق يصبح رويداً رويداً مثل نموذج يوغسلافيا قبيل التفكيك عندما كانت الحكومة المركزية تصدر تعليماتها التي سرعان ما تذهب طي النسيان.
وعموماً، فإن ثمة إمكانية لوضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، والأكثر من هذا أنه بدا واضحاً أن الأكراد لديهم رؤية واضحة إزاء ما هي كردستان و ما هو العراق.
إن لدى الأكراد ارتياباً قوياً من الشيعة بصفة عامة والشيعة العراقيين على سبيل الخصوص، وهذه حقيقية يؤكدها القادة الأكراد وقادة البشمرجة، حيث يعتقدون أن التمايز الشيعي في الحكومة سوف يجعل الدولة نموذجاً جديداً من طهران. وهذا هو أحد أسباب اهتمامهم بحماية حدودهم مع إيران.
ويبدو اتساع الارتياب الكردي من الشيعة جلياً على ضوء حقيقة أنهم يستقبلون مستشارين أجانب، ويقيمون مراكز تدريب لقوات البشمرجة للتعامل مع تكتيكات مكافحة الإرهاب ووسائل المخابرات. ويتم النظر إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على أنه عدو، ولا يخفي الأكراد سراً أنهم يعتقدون في ذلك. ويعتقد قادة البشمرجة أن القوات الأمريكية هي الوحيدة التي يمكن العمل معها للسيطرة على الدولة. كما يعبر مسئولون في الحكومة الكردية، ومن بينهم قادة بشمرجة، عن فقدانهم الثقة في قدرة الولايات المتحدة على احتواء التمرد.

الشيعة:

ربما لا تكون التحركات الكردية نحو الاستقلال هي العائق الوحيد أمام وحدة العراق. فبعد عقود من التهميش السياسي، يمتلك الشيعة، المجموعة العرقية الأكبر في العراق حيث تمثل حوالي ٦٥٪ من السكان، رؤية لإقامة دولة فيدرالية موحدة، تتضمن إقليما كاملاً في الجنوب لأن ذلك سيمكنهم من امتلاك حقول النفط الغنية، فضلاً عن منفذ إلى البحر، وفرصة لتثبيت مركزهم وتطبيق سياستهم في منطقة يسيطرون عليها. هذا التهديد، بجانب الفوز في الانتخابات والتمدد الإيراني، يضفي مزيدا من الغموض على مستقبل الوحدة والديمقراطية في العراق.

الأحزاب والسياسات الشيعية الرئيسية:

تسيطر على السياسات الشيعية ثلاثة أحزاب شكلت الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ ويرأسه عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى

للثورة الإسلامية فى العراق.

الأحزاب الثلاثة الرئيسية هى: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ورساليون (حزب مقتدى الصدر)، وحزب الدعوة. ويعتبر حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الأكبر، والأكثر تنظيماً، والأكثر تمويلاً. كما يمتلك ميليشيا خاصة، منظمة بدر للتعمير والتنمية، ويلقى دعماً من إيران. ويتراوح عدد مؤيديه ما بين ٢,٥ - ٣ ملايين نسمة. فيما يتراوح عدد مؤيدى حزب مقتدى الصدر المناهض للأمريكيين ما بين ١ - ١,٥ مليون نسمة فى كافة أنحاء الدولة خصوصاً فى مدينة الصدر فى بغداد، إلى جانب النجف. ويسيطر الصدر على جيش المهدى، الذى دخل فى مواجهة مع قوات الحلفاء والقوات العراقية فى بداية الاحتلال. ورغم عدم وجود معلومات بشأنه، إلا أن عدد قوات جيش المهدى لا يقل عن ١٠ آلاف جندى.

ويفيد حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجيش المهدى القوتين الشيعيتين الوحيدتين اللتين تمتلكان ميليشيا. ويأتى حزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفرى فى المرتبة الثانية بعد حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وقد كونت الأحزاب الثلاثة الائتلاف العراقى الموحد الذى دعا إلى تطبيق الدستور العراقى ودعم الوحدة الوطنية. كما يدعو إلى إعادة تأسيس المؤسسات الحكومية وإنشاء حكومات إقليمية والتحقيق فى جرائم البعث، وتطوير الاقتصاد عن طريق الاستثمار وخلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حرية التعبير، وتبنى نظام ضمان اجتماعى وتعليم مجانى. كما يعتبر الائتلاف أن الإسلام دين الدولة.

وقد فاز الائتلاف العراقى الموحد بـ ١٢٨ مقعداً فى انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥, كما حصل رساليون على مقعدين إضافيين. ورغم أن هذه النتيجة مؤثرة، إلا أنها حققت أغلبية بسيطة مما دفع الشيعة إلى البحث عن شركاء لتشكيل الحكومة. وطبقاً للدستور العراقى، فإن التحالف الذى حصل على أكبر عدد من مقاعد الجمعية الوطنية له الحق فى تسمية رئيس الحكومة الذى يكلف بتشكيل حكومة أغلبية. وبعد الحصول على دعم مقتدى الصدر تمت إعادة انتخاب إبراهيم الجعفرى لرئاسة حكومة جديدة فى ١٢ فبراير ٢٠٠٦، لكن مع تزايد حدة الانتقادات السنة والكردية لسياسة إبراهيم الجعفرى والتى تسببت فى إعاقة تشكيل الحكومة الجديدة، تخلى الجعفرى عن منصبه لصالح نورى المالكى المسئول فى حزب الدعوة الإسلامى.

وقد أكد عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على أن الشيعة ليس لديهم النية فى التفاوض حول ما يعتبرونه "مبادئ رئيسية" تضمنها الدستور العراقى الجديد. وفى خطاب حديث لأتباعه، أكد الحكيم أن أية جماعة سياسية تأمل فى المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تبدى تأييدها لبعض الشروط وهى: اجتثاث البعث، ورفض الأنشطة الإرهابية، والموافقة على الدستور. وقد أبدى السنة، خصوصاً الحزب الإسلامى العراقى، بعض التحفظات على الدستور فى شكله الجديد. وقد تمثلت القضيتان محور الارتكاز فى اجتثاث البعث، والفيدرالية. ولم تتغير المطالب التى وضعها الحكيم فى أغسطس ٢٠٠٥ قبل وضع الدستور، حيث قال فى هذا الصدد: "بالنسبة للفيدرالية، نحن نعتقد أنه من الضرورى إقامة إقليم فى الجنوب". كما قال هادى العامر الضابط فى منظمة بدر: "يجب تطبيق الفيدرالية فى كل أنحاء العراق، فهم يحاولون منع الشيعة من التمتع بفيدراليتهم". لكن ثمة بعض القوى الشيعية، مثل مقتدى الصدر، يبدون قلقهم من الفيدرالية ويعتبرونها السبيل لتفكيك العراق. وخلال زيارته الأخيرة للسعودية العربية صرح الصدر قائلاً: "إن لدىّ شعور قلق تجاه مستقبل العراق ولا أعتقد أنه سوف يبقى موحداً".

وفى التحليل الأخير، فإن كل هذه القوى الشيعية لها علاقات أمنية واستخباراتية مع إيران.



التدخل الإيرانى فى العراق:

بعد سقوط النظام البعثى، اتجهت الأنظار إلى الشيعة: هل سيحاولون تطبيق النموذج الثيوقراطى الإيرانى فى العراق، أم سيدخلون فى شراكة مع عرقيات أخرى فى العراق. وطبقاً للتحليلات الاستخباراتية، فإن ثمة مؤشرات قوية على أن إيران تتدخل من أجل المشاركة فى تقرير مستقبل العراق، وتكريس التوجه الإسلامى الإيرانى، والعداء للعلمانية، وتوسيع قاعدة تأثير الإسلام الشيعى، كل هذه التطورات سوف تفرز تداعيات مباشرة على استقرار ووحدة العراق. وفى حين يواجه الأمريكيون التمرد فى العراق، يعمل الملالى فى طهران على تحقيق مصالحهم فى العراق من خلال النفاذ داخل الحكومة العراقية، وتقديم الدعم المادى واللوجستى للميليشيات وتكوين شبكة مخابرات.

وسيبقى الوجود الإيرانى مصدراً للقلق من جانب السعودية، التى لديها مصلحة حيوية فى تأسيس عراق مستقر وموحد. إن الملالى لديهم القدرة على ضرب العملية السياسية، وخلق التناقض، وتهديد ظهور الدولة العراقية. وطبقاً لاستطلاعات الرأى، فإن لدى العراقيين قابلية أقل لتطبيق النموذج الإسلامى الإيرانى فى العراق، فقد استنتج استطلاع أجراه مركز بحوث اكسفورد Abc Time، أنه لا يوجد تأييد قوى بين العراقيين للحكومة الإسلامية. فقد أيد ٧٥٪ من العينة

التى شملها الاستطلاع إقامة حكومة ديمقراطية، بينما أيد ١٤٪ فكرة إقامة حكومة دينية.

تسرب الميليشيات الشيعية:

استخدمت إيران آليتين للنفاذ إلى العراق. الآلية الأولى، نشاط قوات القدس وهو القسم الخاص للحرس الثورى الإيرانى. الآلية الثانية، تمويل وتسليح الميليشيا الشيعية خاصة الجناح العسكرى لحزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وهى منظمة بدر للتعمير والتنمية التى يبلغ عدد أفرادها ٢٥ ألفاً، وتضم كوادر منظمتى القدس وبدر علاقات تنسيقية قوية. وقد أشارت تقارير الاستخبارات إلى أن الضباط الإيرانيين يوجهون عمليات سرية تحت غطاء منظمة بدر، ويستقبل جيش المهدى مساعدات إيرانية أيضاً، لكن أقل نسبياً من بدر والقدس.

الجدير بالذكر أن قائد الحرس الثورى هو الجنرال يحيى رحيم صفوى، فيما يتولى الجنرال محمد باقر ذو الجار منصب نائب القائد. أما الجنرال قاسم سليمان فهو قائد قوات القدس، والجنرال باقر ذو الجار والجنرال سليمان مسئولان عن برنامج إيران السرى فى العراق، ولهما اتصال مباشر بمكتب المرشد الأعلى.

إضافة إلى ذلك، حددت التقارير الاستخبارية أربعة جنرالات فى الحرس الثورى، وتسعة عقداء فى الحرس الثورى مسئولين مباشرة عن العمليات العسكرية السرية فى العراق.

وتجرى قوات القدس بشكل رئيسى عمليات استخباراتية ماهرة فى فن الحرب غير المألوفة. وتقدر الاستخبارات قوتها الحالية بـ ٥٠٠٠ فرد، أكثرهم ضباط مدربون. وضمن قوات القدس هناك وحدة صغيرة يطلق عليها "قوات القدس الخاصة" التى تضم ضباطاً محترفين. وتعمل هذه القوات بشكل رئيسى خارج الأراضى الإيرانية، لكن تبقى معظم قواعد التدريب داخل إيران.

وتنقسم العمليات الخارجية لقوات القدس حسب منطقة التأثير. وتعتبر المنطقة الأكثر أهمية العراق والسعودية (شبه الجزيرة العربية) وسوريا ولبنان. أما الأقل أهمية فهى أفغانستان، وباكستان، والهند، وتركيا، والجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وشمال أفريقيا (مصر، تونس، الجزائر، السودان، والمغرب).

إن هدف إيران هو اختراق كل الميليشيات العراقية من خلال دعم وتدريب أعضائها. جيش المهدى، على سبيل المثال، يقدر عدد أعضائه بـ ١٠,٠٠٠ فرد، ويتلقى دعماً مادياً ولوجيستيا من إيران، كما يتلقى أعضاؤه تدريباً فى معسكرات الحرس الثورى الإيرانى. كما دربت معظم قوات منظمة بدر فى المعسكرات نفسها، واكتسب كبار الضباط خبرة ومهارة فى المعسكرات المتخصصة الخاضعة لقوات القدس.

وتفيد التقارير الاستخباراتية أن قوات القدس تستخدم ستة معسكرات تدريب فى إيران أهمها موجود فى جامعة الإمام على فى شمال طهران. كما توجد المعسكرات الرئيسية الأخرى فى قم، وتبريز ومشهد، كما يوجد معسكران على الحدود السورية – اللبنانية.

وطبقاً لقول ضابط كبير فى وزارة الدفاع العراقية ومعارض لإيران، فإن الإيرانيين بدأوا فى تأسيس شبكة لجمع المعلومات أكثر تطوراً، إلى حد أنهم اخترقوا كل الوزارات السيادية العراقية وأجهزة الأمن.

هناك أيضاً إدارة مخابرات تابعة للحرس الثورى، وتحت قيادة قوات القدس مهمتها رصد التحركات الأمريكية والحلفاء فى العراق. وينتمى عدد كبير من المنضمين حديثاً لقوات الشرطة العراقية الخاضعة للضباط الشيعة، بشكل أو بآخر، إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والمنظمات الأخرى التى تقيم علاقات قوية مع إيران.

وتشير التقارير الاستخباراتية إلى أن ضباط الحرس الثورى الإيرانى يعملون حالياً فى العراق داخل الميليشيا والجيش النظامى ووحدات الشرطة. إن درجة اختراق هذه المنظمات من الصعب تقييمها، ومن المستحيل عملياً التمييز بين الميليشيا الشيعية العراقية، ووحدات البوليس، فكلاهما متأثرين بإيران، وفى بعض الحالات يخضعان للسيطرة الإيرانية.

الاختراق الإيرانى امتد إلى مستوى الشارع أيضاً. فمعظم ضباط القوات والجيش لديهم ولاء أكبر لمنظمة بدر وجيش المهدى منه إلى وحداتهم الخاصة. وبالطبع، فإن هذه المنظمات تقيم اتصالات واسعة مع إيران. وطبقاً لرئيس استخبارات إحدى دول الجوار للعراق فإن الإيرانيين لم يحققوا اختراقاً فقط فى بعض الأماكن، مثل بغداد والبصرة، بل إن السيطرة كاملة.

وطبقاً لمستشار وزير الدفاع العراقى، ليس هناك استقلال لمنظمة بدر عن الحرس الثورى الإيرانى. هذا التحليل تدعمه تقارير استخبارات بعض دول الجوار.

إن منظمة بدر تعتبر عربة إيران الرئيسية التى تستخدم لتحقيق أهدافها الأمنية والاستخباراتية. الأكثر من ذلك، أن جيش المهدى رغم أنه أصغر نسبياً، وأقل تهديداً، وأقل تنظيماً مقارنة بمنظمة بدر، إلا أنه مخترق من جانب إيران أيضاً، وهى تطورات لا يمكن إغفالها.

أخيراً، من المهم ملاحظة أن الحدود المخترقة بين إيران والعراق سهلت كثيراً على الحرس الثورى ووزارة الاستخبارات والأمن، تنظيم نقل الأسلحة والأجهزة

والمال إلى العراق. وتعمل فى كثير من الأحيان بمعرفة أعضاء القوات العراقية. وقد تم أسر الجنود البريطانيين الذين اكتشفوا هذه العمليات، بواسطة القوات العراقية، ثم تم تحريرهم بعد ذلك.

المنظمات الخيرية الإيرانية وأنماط أخرى من التدخل:

تعتبر الحكومة الدينية الإيرانية المصدر المالى الأكبر للأماكن الشيعية فى النجف وكربلاء، مثل نظيرتها فى قم ومشهل. وقد تعلم فى هذه المؤسسات عشرات الآلاف من العراقيين والعرب فى علم التشريع واللاهوت الشيعى، وهو ما يعد مصدراً آخر للقوة والتأثير.

وتمارس المنظمات الخيرية الإيرانية دوراً ملحوظاً فى تمويل المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية، والمساجد وملاجئ الأيتام، وخدمات اجتماعية أخرى، ومن خلال تكوين شبكة رفاهية اجتماعية فى العراق - عبر استخدام الوكلاء أو بأسمائهم الخاصة - تمارس منظمات مثل مؤسسة المستضعفين، ومؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسات الشهداء، تأثيراً هائلاً، حيث يبلغ تمويلها حوالى مليون دولار. وثمة منظمات أخرى مثل مؤسسة الرفاهية الاجتماعية، والمؤسسة الاقتصادية الإسلامية، ومؤسسة التعمير والإسكان.

وحتى الهلال الأحمر الإيرانى استخدم كواجهة استخدمتها منظمة القدس لتأسيس خلايا مسلحة تحت الأرض فى جنوب العراق. كل هذه المنظمات هيأت المجال لزيادة التأثير الإيرانى فى العراق مستقبلاً.

إن الدعم المقدم إلى المدارس، والمساجد، ومراكز توزيع الطعام، والمؤسسات الصحية، وبناء المساكن للفقراء، جذب قطاعاً عريضاً من المواطنين لهذه المنظمات، وهو ما عاد بالفائدة فى النهاية إلى طهران.

جدول (١) المنظمات الخيرية الإيرانية العاملة فى العراق

المنظمة	الأصول بالمليون دولار
مؤسسة الإمام الرضا	١٢ - ١٤
مؤسسة المستضعفين	١٠ ١٢
مؤسسة الشهداء	٥ - ٧
مؤسسة إنشاء المساكن	٤
منظمة الإنشاء الإسلامية	٢ - ٣
منظمة الرفاهية	غ.م
المنظمة الاقتصادية الإسلامية	غ.م

ملحوظة: ٧٠ - ٨٠% من قيمة هذه الأصول تتمثل فى عقارات منحت من جانب الحكومة الإيرانية.

وأخيراً، فإن الحرس الثورى الإيرانى، بمساعدة المنظمات الإيرانية، استطاع أن يجد مكاناً فى المؤسسات الاستراتيجية فى الإدارة العراقية الجديدة. التى تشمل مكتب رئيس الوزراء، والوزارات، والحكومات المحلية التى تضم الأغلبية الشيعية.

ولذلك، فإن المؤسسة الإدارية الدينية يقطنها المتعاطفون مع إيران، والموالون للجماعات التى تقيم علاقات قوية مع الحرس الثورى الإيرانى والوزارات الحكومية فى طهران.

على سبيل المثال، فإن وزير الداخلية السابق بيان جبر، كان قائد منظمة بدر، وقد قضى سنوات تأسيسه فى معسكرات الحرس الثورى الإيرانى فى طهران التى كانت تعمل على إسقاط نظام صدام حسين. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضابط كبير فى وزارة الداخلية العراقية كان يعمل منسقاً لعمليات التهريب السرية بين البلدين. هذه العمليات كانت تزود منظمة بدر، وجيش المهدى، والميليشيات الموالية لإيران بالمال والسلاح.

وطبقاً للتقديرات الاستخباراتية، فإن هذا الضابط نفسه مسئول عن تأسيس "فرق الموت" سيئة السمعة.

فرق الموت:

تتم إدارة فرق الموت من جانب الجنرال، الذى سبقت الإشارة إليه، الذى يقوم بالتنسيق مع عقيد إيرانى من قوات القدس (وهو المسئول عن وحدة فى قوات القدس مسئولة عن الاغتيالات والهجمات الانتحارية) هذه الوحدة، بالتعاون مع فرق الموت، يعتقد فى مسئوليتها عن ارتكاب عمليات اغتيال ضد زعماء وأكاديميين وضباط سنة. وكان أحد أهم أهدافهم هو الجنرال رعد الحمدانى، أحد القادة الكبار فى الحرس الجمهورى العراقى السابق. وبعد عدة محاولات لاغتياله هو وعائلته من قبل فرق الموت المختلفة (وكذلك من قبل منظمة بدر) اضطر إلى اللجوء إلى بلد مجاور للعراق.

وبينما فشلت محاولاتهم لاغتيال الجنرال الحمدانى، فقد نجحت محاولات ضد أهداف أخرى، حيث قتل عدد من مساعدى الجنرال الحمدانى، كما تم استهداف المنشقين السياسيين، خاصة الذين لهم علاقات مع هيئة علماء المسلمين. وفى الشهور الأخيرة، تم توسيع عمليات الاغتيال لتشمل المهندسين والمحامين والأكاديميين. وقد تم اغتيال أكثر من ١٠٠٠ من المهنيين والمثقفين العراقيين منذ أبريل ٢٠٠٥، مثل الدكتور محمد الراوى رئيس جامعة بغداد.



خامنئى: فلسطين رمز اليقظة الإسلامية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/١٦

ألقى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى كلمة بمناسبة افتتاح فعاليات المؤتمر الدولى الثالث للقدس وتأييد حقوق الشعب الفلسطينى الذى عقد فى طهران يومى ١٤ و١٥ أبريل الماضى، أكد فيها على أن احتلال فلسطين والقدس الشريف يعد من أكبر الكوارث فى تاريخ الأمة الإسلامية المعاصرة، وإن المرحلة الحالية هى مرحلة اليقظة الإسلامية، وفلسطين قابعة فى قلب هذه اليقظة. وفيما يلى نص كلمة المرشد على خامنئى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الأعظم الأمين وعلى آله الطاهرين وأصحابه المنتخبين . أما بعد،

إننا مجتمعون هنا اليوم من أجل البحث فى أكبر كوارث الأمة الإسلامية المعاصرة ، وأعنى بذلك احتلال فلسطين والقدس الشريف من جراء مؤامرات المستعمر على مصير هذه الأمة . وحيث إن تزامن اجتماعنا هذا مع الذكرى السنوية للاحتفال بمولد رسول الإسلام الأعظم - صلى الله عليه وآله وسلم وفى العام الذى تشرفت فيه إيران باسمه المبارك ، فإن هذا يجب أن يكون حافزا لنا جميعا على الجهاد والاتحاد والعزم الراسخ والثقة بالوعد الإلهى ومدعاة لاستقبال الرحمة والنصر الإلهى إن شاء الله تعالى .

إن المرحلة الحالية هى مرحلة اليقظة الإسلامية، وفلسطين قابعة فى قلب هذه اليقظة. ويمر الآن ما يقرب من ستين عاما على احتلال فلسطين ، عانى خلالها الشعب الفلسطينى بفترات من المحن والبلاء بمختلف أنواعها . من التهجير والتشريد ورؤية دمار الأهل والبيت والمذابح الجماعية لأقرب الأقرباء وحتى اللجوء إلى المحافل الدولية ومقابلة الألاعيب السياسية العقيمة والرهانات الخاسرة والمفاوضات مع نظام الاحتلال سواء بشكل مباشر أو عن طريق وسيط والذى فى الحقيقة لم يكن هذا الوسيط سوى المجرم الأساسى فى استمرارية هذه المحن. ولكن كان نتاج هذه التجربة التاريخية أن وصل الجيل الجديد الصاعد لهذا الشعب الباسل الحكيم إلى ذروة الوعى والتحرر ومواصلة الانتفاضة .

ومن ناحية أخرى ، فقد امتدت تلك المراحل من مرحلة قاسية وحشية مطلقة العنان على هؤلاء الضحايا من قبل الاعتداءات العسكرية ونظام الاحتلال الرافع شعار من النيل للفرات . إلى مرحلة التعدى السياسى والاقتصادى على فلسطين والدول المجاورة مستغلين فى ذلك حالة الضعف وخيانة بعض السياسيين فى العالم الإسلامى، وفجأة راح هذا الشعب يوجه بيقظته الشجاعة الانتفاضة من جديد .

وقد كان نتاج هذه المراحل المتلاطمة والتى اعتمد فيها هذا النظام الغاشم على قوة ونفوذ الحكومتين الأمريكية والبريطانية ودعمهما المخزى للإسرائيليين المجرمين أن سيطر التزلزل والتردد والخوف على عناصر هذا النظام اليوم، خاصة بعدما باتوا يواجهون ذلك المد الإسلامى المتصاعد واليقظة الإسلامية .

صحيح أن فلسطين اليوم باتت مسرحا للعنف والجرائم التى يرتكبها الإسرائيليون الغاصبون بحق هذا الشعب المظلوم ، كما يجرى على أرضه وبصورة استثنائية أبشع أنماط الظلم وبشكل علنى يتباهى به نظام الاحتلال ، إلا إنه بنظرة فاحصة على مجمل مراحل الستين عاما الماضية لسوف نكتشف حقيقة مروعة نستطيع أن نعتبر منها وهى أن المسألة لا تتعدى سوى تبادل لمواقع وقدرات على جبهتين؛ سواء كانت

على الجبهة الفلسطينية واحتلالها أو على مستوى جبهة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى الذى عملت السياسة الغربية للسيطرة على الجبهة الأولى (قريبة الأمد) من أجل إحكام سيطرتها على الجبهة الثانية (بعيدة الأمد)، حيث كانت فلسطين فى العقد الرابع من القرن العشرين وهى بلد تقع فى قلب العالم العربى عبارة عن قطر فقير وحكومة ضعيفة وشعب غافل وجيران عملاء للاستعمار وقد عملت دول غربية هى الأغنى والأكثر سلاحا والأشد شراً بتحريض من الصهاينة على سلبها من أيدى المسلمين وتسليمها لحزب عنصرى عدوانى إرهابى تدعمه كل الدول الغربية وكلا العملاقين السياسيين المتنازعين فى هذا الوقت (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية). وكانت الدول العميلة فى المنطقة من قبيل إيران البهلوية وبعض الدول الأخرى قد أعرضت عن إسلامها وعروبتها وانخرطت فى خدمة ذلك النظام الغاشم، فى حين وضع الجميع المال والسلاح والعلم والصناعة تحت تصرفه، وكانت الولايات المتحدة تمثل القيم والراعى والداعم، فى حين كان الاتحاد السوفيتى لا يختلف معها فى هذه المسألة قط. وقرارات الأمم المتحدة رغم ضعفها وكونها قرارات محافظة لم تكن لتلقى أى اهتمام بها من قبل الحكومات الصهيونية المختلفة والمتمردة فهى بذلك وبدعم من الولايات المتحدة وأوروبا تعتدى عسكريا على كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان وتحتل مساحات من أراضيها مستهدفة احتلالهم الدائم وتتحدث وتهدد بالاغتيال والقتل والنهب دون أن تأبه لشىء ، ويتولى على القيادة فيها إرهابيون معروفون الواحد تلو الآخر، وكان آخرهم جزار صبرا وشاتيلا المعروف (اريئيل شارون رئيس الوزراء الأسبق). وهكذا تستمر على مسرح فلسطين لعشرات السنين دولة غاصبة بمظهرها الخشن المتصلب والساعى إلى مزيد من أراضى وثروات دول المنطقة

وعلى الجبهة الأخرى، وبعد ذلك الضعف والهزيمة الأولى وفشل المساعى الناقصة للسنين الأولى، حيث التجارب تتوالى وتفشل معها الذرائع الفكرية والعملية من الادعاءات القومية والوطنية إلى اليسار الماركسى وأمثاله على مستوى الواقع العملي، يرسم الإيمان الدينى الذى كان الشعب ملتزما به بقوة وبهمة المجاهدين الصابرين المقاومين، وبالتدريج صار نقاطاً مضيئة فى الأفق المحزن وخلق الآمال. وفى هذه الأثناء تبزغ فجأة شمس الثورة الإسلامية من الشرق ليرتسم على راية هذه الثورة الإلهية الخفاقة إلى جانب اسم الله والشريعة الإسلامية اسم دولة فلسطين.

ومن هذا المنعطف، تتغير مسيرة الحوادث وتبدأ فى المنطقة مسيرة زوال الدول الغاصبة وفناء السيطرة الأمريكية المطلقة التى كانت على مدى السنوات الممتدة شريكا لإجرام الدول الغاصبة. وتنطلق مسيرة التوجهات الجهادية المؤمنة بالإسلام فى فلسطين ولبنان، وينشأ جيل مناضل صلب وصادق ويحيا من جديد منطق الجهاد والشهادة وتحتل القدرة الحقيقية - والمقصود بها قدرة الشعب الذى يترسخ فيه عزم المقاومة والتضحية - موقعها فى معادلات فلسطين والمنطقة من جديد. والآن وبعد مرور ستين عاما على تلك البداية الحافلة بالمحن تنطلق على أرض فلسطين يوما بعد يوم بقوة متناهية وبنفس جديدة وبعزم قومى جبهة الحق بآمال حية وبدافع إيمانى يستقطب الأجيال الجديدة الواحد تلو الآخر، فتفرض على العدو الهزائم العسكرية والسياسية المتتابعة فى لبنان وفلسطين، وتتقدم بجهادها الحماسى نحو الفتح المبين وكأن الخطاب الإلهى الصادق يتوجه إليه عبر قوله تعالى "وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه وكف أيدى الناس عنكم ولتكون آية للمؤمنين ويهديكم صراطاً مستقيماً" "وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها وكان الله على كل شيء قديراً" (سورة الفتح الآية ٢٠، ٢١).



وعلى الطرف الآخر، نلاحظ أن جبهة الباطل بعد التقهقر المتوالى وفقدان الآمال الكاذبة الأولى تقع فريسة التمزق والشك والضياع، فى حين تواجه الولايات المتحدة - وهى الداعمة الأساسية - فى الشرق الأوسط، مشكلات لا حلول لها ونفوراً متزايداً لشعوب هذه المنطقة، بل من كل العالم تجاهها، وتنازل شعار (من النيل إلى الفرات) إلى شعار (الأمن) وأى أمن؟! أمن يكمن خلف جدار يبنيه النظام حوله، ولا يملك فى مجال مواجهة فلسطين المنتفضة سبيلاً غير الدبابة والقنبلة والاغتيال والسجن ، وهى نفسها الوسائل التى أدى استخدامها عبر عشرات السنين الماضية إلى ما نراه اليوم من الموقف الحديدى للشعب الفلسطيني، ولذلك سوف لن تترك أثرا بعد هذا سوى مقاومته المتصاعدة .

إخوتى وأخواتى، إن شعب فلسطين اليوم يتحرك فى ميدان جهاد صعب وممتد، ولا يقتصر هذا على جهاد فلسطين فحسب، وإنما هو جزء بارز من الجبهة الواسعة لجهاد العالم الإسلامى ضد المستكبرين والمعتدين والسفاحين والغزاة.

لقد وعى العالم الإسلامى وعاد شعار السيادة الإسلامية فى جميع الأقطار الإسلامية يحتل المرتبة الأولى بين الشباب والجامعيين والمثقفين، وعادت إيران

الإسلامية وهى التى تطرح وتنفذ فكرة سيادة الشعب فى الإطار الدينى تقوى وتتقدم يوماً بعد يوم، كما عاد الإسلام الأصيل الذى اعتبره الإمام الخمينى منزهاً عن التهجين والانحراف والجمود والتحجر يمتد فى الساحات السياسية لكثير من الأقطار ويعمق جذوره فى شرق العالم الإسلامى وغربه.

إن المذاق المر والمسموم لـ (الليبرالية الديمقراطية الغربية) التى عمل الإعلام الأمريكى بكل خبث على تقديمها علاجاً شافياً قد بث الوهن فى روح الأمة الإسلامية وجسدها. وأن ما يجرى فى العراق وأفغانستان ولبنان وجوانتانامو وأبو غريب والزنزانات الخفية الأخرى وقبل ذلك كله ما يحصل فى مدن غزة والضفة الغربية، قد ترجم حقيقة المصطلح الغربى للحرية وحقوق الإنسان الذى روج له بكل وقاحة النظام الأمريكى.

لقد أضحت الليبرالية الديمقراطية الغربية اليوم فى العالم الإسلامى مفضوحة ومقززة كما كانت عليه الاشتراكية والشيوعية فى الشرق بالأمس.

إن الشعوب المسلمة تواقة لنيل الحرية والكرامة والتقدم والعزة فى ظل الإسلام. ولقد سئمت من تحكم الأجانب والمستعمرين لمائتى عام فى شئونها وتعبت من الفقر والمذلة والتخلف المفروض عليها.

إن من حقنا - ونستطيع - أن نرد قوى التكبر والجشع إلى نحورها؛ هذا هو الشعور الصادق لشعوبنا وجيلنا والجيل الحاضر للعالم الإسلامى من شرق آسيا حتى قلب أفريقيا، وهذا هو ميداننا الجهادى المعقد والمتنوع والصعب والممتد. وإذا اعتبرنا فلسطين راية هذا الجهاد فإننا لم نتجاوز الحق .

إن على جميع العالم الإسلامى اليوم أن يجعل قضية فلسطين قضيته. إنها المفتاح السحرى الذى يفتح أبواب الخلاص أمام الأمة الإسلامية، ويجب أن تعود فلسطين للشعب الفلسطينى وأن تدير كل القطر الفلسطينى دولة فلسطينية واحدة ينتخبها كل الفلسطينيين. لقد باءت المحاولات التى دامت خمسين عاماً لبريطانيا والولايات المتحدة والصهاينة لمحو اسم فلسطين من خريطة العالم وتذويب الشعب الفلسطينى فى الشعوب الأخرى بالفشل، وأدى الضغط والظلم والاضطهاد إلى نتيجة عكسية.

إن الشعب الفلسطينى اليوم أكثر حيوية وبسالة ونشاطاً من أسلافه قبل ستين عاماً ويجب أن تستمر هذه المسيرة التى ولدت فى ظل الإيمان والجهاد والانتفاضة المفعمة بالفخر، ويتحقق الوعد الإلهى، حيث قال تعالى "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لا يشركون بى شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون". (سورة النور الآية ٥٥).

و إذا ما نظرنا إلى الدائرة الأوسع، أى العالم الإسلامى نجد أيضا أن نيل هذا الهدف السامى وهو التحرر من تسلط المستعمرين وغطرستهم وتدخلهم، والحياة فى ظل الإسلام أمر ممكن وقابل للتحقق، وهو يقوم بشكل طبيعى على جهاد من نوع آخر، إنه الجهاد العلمى والسياسى والأخلاقى. ولقد جرب الشعب الإيرانى فى السبعة وعشرين عاماً الماضية ذلك، وقطف ثماره الحلوة. ويقوم هذا الجهاد المقدس على النزعة الإيمانية والاتجاه الشعبى والتوجه العلمى، وتتمثل هذه الميزة بأن كل خطوة ثابتة فى هذا الطريق تجعل الخطوة التالية أكثر ثباتاً وأن طى كل مرحلة منه تجعل المرحلة التالية أكثر إمكانا .

إن الشرط الأصلى لنجاح الجهاد فى فلسطين والجهاد فى العالم الإسلامى هو الثبات على المبادئ والأصول. إن العدو يستهدف باستمرار خطف هذه الأصول ويؤكد عبر الخداع والوعود والتهديد على غض الطرف عنها، ومع حذف هذه الأصول أو تضاؤل تأثيرها فإن العالم الإسلامى سوف يضيّع المعالم الهادية ويعيش فى ظل قواعد يبنيها العدو وحينئذ فالعاقبة واضحة.

إننا نجد البعض منا ومن شعوبنا وبإيحاء وتبعية للعدو يوصوننا بترك أصولنا ويعتبرون ذلك نوعاً من التكتيك والتدبير. ومهما تكن دوافعهم فإنهم يشكلون مصداقاً لقوله تعالى " فترى الذين فى قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما اسروا فى أنفسهم نادمين" . (سورة المائدة الآية ٥٢).

إنهم لن يحصلوا من خلال تعاونهم مع العدو على أى نفع. فقد أثبتت الولايات المتحدة والغرب معها أنها لن ترحم حتى المستسلمين، فإذا نالت الغرض منهم رمتهم إلى صندوق النفايات.

ويحاول البعض أن يطرح قدرة العدو ويخيف طلاب الحق بها، ولكن هذا الكلام يتضمن مغالطة خطرة وذلك لعدة أسباب :

١. لأن العدو الذى يخشى الإنسان العاقل من التعرض له ليس هو العدو الذى يستهدف منافعه الحياتية وأصل وجوده. إن المقاومة ضد مثل هذا العدو هى مما يحكم به العقل الإنسانى بشكل قاطع، ذلك لأنه من البديهى أن الخسارة الحقيقية التى تنشأ من الاستسلام له تساوى الخسارة المحتملة الناجمة من

الاصطدام به، فضلاً عما يستتبعه الاستسلام من ذل وهوان.

إن الاستكبار العالمي اليوم - الذى يعتبر الرئيس الأمريكي الحالى ناطقاً باسمه - يهدد العالم الإسلامى بكل صراحة متحدثاً عن الحرب الصليبية، وأن الشبكة الإستكبارية للصهيونية والمنظمات الجاسوسية الأمريكية والبريطانية تزرع بذور الفتنة فى كل العالم الإسلامى، عبر دعمها المادى وتشجيعها، فتتم الإساءة للمقدسات الإسلامية، وحتى الشخصية القدسية للنبى الأعظم - صلى الله عليه وسلم - لا تسلم من هذا التطاول السخيف، ويتم إنتاج الآلاف من الأفلام السينمائية والألعاب الكمبيوترية وما شابه لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، ويدفع بها إلى السوق، كل هذا بالإضافة إلى جرائمهم فى الاعتداء على الأقطار الإسلامية، ومذابحهم فى فلسطين والعراق وأفغانستان، وتدخلهم الجشع فى الأقطار الإسلامية لضمان مصالحهم السياسية والاقتصادية غير المشروعة.

إن الاستسلام لهذا العدو أمر يرفضه حكم العقل مطلقاً ولا يوصى العقل والشرع فى هذا المورد إلا بالمقاومة.

٢. إن التهويل والمبالغة فى قدرة العدو هو نفسه أحد الأساليب الماكرة له. إن المال والقدرة السياسية والعسكرية والمعدات الحربية المتطورة والمتراكمة إنما تخيف الحكومات المحرومة من دعم شعوبها، وان الانتصار العسكرى على نظام مثل نظام صدام حسين - الذى لا يحظى بدعم من شعبه ولا يملك جيشه أى دافع ايمانى وجهادى - لا يعتبر دليلاً على القوة، وها هى الولايات المتحدة تقف عاجزة عن الانتصار على الشعب العراقى.

إن العراق كما استطاع أن يوضح ويفضح ضعف الادعاء الأمريكى لنشر الديمقراطية، استطاع أيضا أن يتحدى ادعاءها للقدرة المطلقة التى لا تقهر ويسخر منها. إن الشعوب والحكومات المعتمدة على شعوبها إن تمتعت برصيد من الإيمان بالله والإيمان بذاتها واتخذت المقاومة سبيلاً لن تنهزم وسوف يمنحها صبرها على مصاعب الجهاد النصر، ويبطل الأسطورة الكاذبة لقدرة العدو المحتل الذى لا يقهر ، وهذا ما أثبتته الأحداث المعاصرة والماضية غير البعيدة، ولسوف تثبته بعد هذا إن شاء الله.

إن الحلقات المترابطة للتآمر الأمريكى ضد كل من إيران والعراق وسوريا ولبنان لتحقيق السيطرة على شرق أوسط يقوده النظام الصهيونى لن تصل إلى نتيجة سوى الخسارة المدمرة للإدارة الأمريكية . ولو احتكمت الولايات المتحدة صدفة لعقلها ووجدانها، كان عليها أن ترفع يدها عن تعنتها تجاه الشعب العراقى وتمكنه من تحكيم إرادته فى اختيار حكومته المفضلة، وأن تحترم الحكومة المنتخبة من قبل الشعب الفلسطينى (حكومة حماس) وتوقف حليفها المتمرد الشرير، أى النظام الصهيونى الغاصب عند حده، وتطلق سراح السجناء المظلومين فى جوانتانامو وأبو غريب وباقى سجونها الخفية فوراً، وتوقف تآمرها ضد سوريا ولبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولا تلهب بجهلها منطقة الشرق الأوسط والخليج (الفارسى) الحساسة.

وفى الختام، أقولها لشعب فلسطين الباسل المقاوم: "لقد رفعتم رأس العالم الإسلامى عالياً بجهادكم وصبركم ومقاومتكم الرائعة، وعدتم أمة نموذجية، إن العبء الثقيل لهذه المحنة العظمى لم تحن ظهوركم وأن الدم الطاهر لشهدائكم زاد من عزيمتكم وثباتكم. إن عدوكم عبر القسوة واستباحة الدماء والقتل والدمار والخطف والأعمال الوحشية لم يستطع أن يرغمكم على التراجع. إنكم اليوم أقوى من أى وقت مضى، وأن دماء الشهداء العظام مثل الشيخ" أحمد ياسين" وفتحى الشقاقى والشهداء من الشباب وباقى شهدائكم المظلومين انتصرت على سيف العدو وستنتصر بعد هذا بحول الله وقوته.

إننا فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية - ومعنا حتماً الكثرة الكبيرة من المسلمين والأحرار فى جميع أنحاء العالم - نعتبر أنفسنا شركاء فى محنتكم، شهداؤكم شهداؤنا، آلمكم وحزنكم ألمنا وحزننا، وانتصاركم انتصارنا. إن الأمة الإسلامية الكبرى لا تستطيع كما هو الغرب بأساليبه المزورة أن تبقى ساكتة غير مبالية تجاه الظلم الواقع عليكم ، وتمد يد المودة لعدوكم، وكل من يقف هذا الموقف معكم، فهو يتخذ سبيل العداء لكم، ولا ريب أن الشعوب المسلمة تتبرأ من هذه الخطيئة الكبرى.

إن على الأمة الإسلامية أن تدعمكم بكل ما تستطيع من دعم، وتعينكم على استدامة هذا الطريق المبارك.

ثقوا بالوعد الإلهى، واحتسبوا عند الله كل الآلام المقرحة، والدماء المسفوكة دون حق، والمصاعب التى تصب عليكم يومياً، ورددوا ما قاله سيد شهداء العالم الحسين بن على، فى تلك اللحظة التى استشهد فيها طفله الرضيع وهو يضمه إلى صدره بسهم مسموم:" إنما يهون الخطب على أنه بعين الله"، واعلموا أن الله ضمن للمؤمنين والمجاهدين الصابرين النصر النهائي، وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً، ولا مبدل لكلماته. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بيان مكتب دعم الوحدة بخصوص الأزمة النووية

■ إيران أمروز (إيران اليوم) ١٦/٤/ ٢٠٠٦

هناك حالة من الضجة والتضخيم حول الخبر النووى السعيد، وهو وصول إيران إلى دورة الوقود النووى جعلته أحدث استعراض نووى للحكومة. والأمر الغريب أن هناك محاولات عدة ظهرت من جانب مختلف التيارات لاحتساب هذا النصر لصالحها وادعائها أنها صاحبة هذا النصر.

فبينما عملت وسائل الإعلام الحكومية على احتساب هذا النصر لصالح أحمدى نجاد حاول هاشمى رفسنجانى من جانبه المبادرة بإعلان اتمام عملية التخصيب فى ناتانز حتى يعوض إلى حد ما هزيمته فى الانتخابات الرئاسية، بينما حاول خاتمى أن يسجل هذا الإنجاز لحكومته فقال "بدأ العمل فى دورة الوقود النووى منذ عام ٢٠٠٠، وبناءً على وعد الباحثين كان مقرراً أن نصل إلى نسبة ٣,٥٪. فى خريف ٢٠٠٢ فتأخرت عملية الوصول إلى التخصيب بنسبة ٣,٥٪. والآن هناك سؤال، هل ما لم يتم إنجازه على مدى عامين سيتم إنجازه على مدى عدة شهور؟ إن ادعاء الوصول إلى إمكانية تخصيب اليورانيوم لو كان صحيحاً بعيداً عن الخبطات الدعائية لا يعد إنجازاً أمام المشاكل التى تأخذ بتلابيب المجتمع الإيرانى اليوم. ولا ننسى أن الشاه المخلوع كان يطلق مثل هذه المبالغات من أن جيشه هو الجيش الخامس على مستوى العالم، فى حين أن الحالة الاقتصادية والسياسية للبلاد كانت سيئة، وقد أثبت المستقبل مدى زيف وعدم جدوى ادعاءاته. والآن يجب أن نتساءل ما هى الآثار المحتملة لهذا الإعلان الأخير على إيران؟

إن هذه الخطوة من الممكن أن تؤدى إلى تفاقم حساسيات المجتمع العالمى وتحشد إجماعاً لا نظير له بين المؤسسات الدولية والدول العظمى لمواجهة البرامج النووية المسيرة للأزمة وتتجه نحو مرحلة أكثر قلقاً وأكثر خطورة بالنسبة للمصالح الوطنية، وبينما تؤكد إيران على إنجاز الوصول إلى استكمال دورة الوقود النووى واستمرار أنشطتها النووية حول محور التخصيب فإن الدولة تعيش فترة من أحرج فتراتها التاريخية، إن السلوك غير العقلانى والعدائى للمهيمنين على القوى فى المحافل الدولية قد وضع الوطن والأمة على أعتاب حرب ومقاطعة مدمرة، فمع إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن وحالة عدم الثقة الموجودة ستقع أكبر وأخطر هزيمة على مدى تاريخ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. كل هذه المخاطر تهدد البلاد فى الوقت الذى لا يلعب الشعب الإيرانى أى دور فى هذه المغامرة. إن مسألة الطاقة النووية فى غياب وعى ناشطى المجتمع المدنى والصحافة والأحزاب والجماعات السياسية، وفى ظل الظروف الصعبة والرقابة، تصبح مسألة متعلقة بالحكومة فقط وليست معادلة يمثل أحد طرفيها الشعب الإيرانى.

ومكتب دعم الوحدة انطلاقاً من عملية التنوير وأداء الرسالة الاجتماعية فى ظل هذه الظروف الخطيرة يبين للشعب الإيرانى عدة نقاط حتى يكون ملماً بها.

١- على الرغم من أن الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى مسيرة التقدم والتنمية النووية هو حق مسلم به ولا يمكن التغاضى عنه بالنسبة للأمة الإيرانية، لكن من البديهى أن حصول الأحقية لا يكون مرادفاً لاستخدام الحق. إن الاستفادة من التقنية النووية يتطلب وجود سيادة وطنية وديمقراطية تتمتع بمستوى عال من العقلانية، وكذلك أيضاً تحتاج إلى تهيئة الظروف الداخلية والخارجية والتناسب مع المصالح الوطنية والتقييم الفنى والتحليل الدقيق من نتائج هذا الأمر.

منذ عام ١٩٩٦ وما بعدها حدث انحسار فى الاستفادة من الطاقة النووية فى إنتاج الكهرباء على مستوى العالم بمعدل ملحوظ. واليوم يتم إنتاج ١٧٪ فقط من الكهرباء المستهلكة على مستوى العالم عن طريق الوقود النووى. وكثير من الدول التى تملك التكنولوجيا على مستوى العالم بالنظر إلى التكلفة العالية للإنتاج والنقل والتكلفة الباهظة لعمليات الصيانة ودرجة التلوث العالية والتكاليف الأمنية ومشكلة دفن النفايات النووية قد جعلها تتجه نحو تقليل محطاتها النووية ووقف بعضها الآخر بشكل

تدريجي مخطط.

وإيران هي الدولة الثالثة بالنسبة لمستوى احتياطي النفط الممكن استخراجه والثانية على مستوى الغاز الموجود في العالم فهي تملك ١١٪ من احتياطي النفط العالمي و١٥,٦٪ من احتياطي الغاز، هذا في حين أن التوقعات الحقيقية تفيد إن الاحتياطات الموجودة والمحتملة في إيران هي ١,٤٪ من الاحتياطي العالمي، وهي بالنظر إلى معدل استهلاك محطة بوشهر النووية تلبي على الأكثر ٧ سنوات فقط. ومن ناحية أخرى، فإن تكلفة إنتاج اليورانيوم المخصب لكل كيلو يورانيوم تتراوح بين ٨٠ إلى ١٣٠ دولاراً، فهي تصل تقريباً إلى ضعفي السعر العالمي، وبهذا الشكل وبالنظر إلى احتياطات البلاد من الطاقة النفطية وكون هذه الطاقة أرخص من الطاقة النووية وضرورة الحفاظ على البيئة والتكلفة العالية للمحطات النووية وتكلفة نقل الطاقة ومشكلة دفن النفايات النووية والتبعيات للخارج يبدو من الأساس أن إنتاج الكهرباء عن طريق الوقود النووي ليس له أي جدوى في إيران.

٢-إن الاستثمار في المشروعات الوطنية الكبرى يتطلب الشفافية والتوافق مع المصالح الوطنية ومراعاة نظام أولوية الاحتياجات العامة. ويمكن وصف مشروع ما بأنه وطني عندما يتوافق مع المصالح الوطنية ويتمتع بمكانة عالية في هرم مطالب واحتياجات المجتمع. وبينما تعيش البلاد مشاكل كبرى مضنية وتعيش حالة انعدام الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وكبت الحريات السياسية وأصبحت السيادة الوطنية بلا موضوع ويعيش الاقتصاد أزمة متصاعدة وتعاني مختلف طبقات المجتمع الفقر والحرمان فإن إنفاق المليارات من الدولارات من المال العام على القضايا النووية يعد عملاً يتنافى مع المصالح الوطنية.

والطاقة النووية حتى لو كانت اقتصادية، فإنها ليست من أولويات اليوم، إن حاجة البلاد الملحة اليوم هي الديمقراطية وحقوق الإنسان وطالما أنه لم تسد النظم الديمقراطية، فلا يمكن تصور أي رفاهية أو تحسن حقيقي حتى في مجال حياة الشعب. وطالما أن الشعب والرأي العام ليس موجودان في مشروع الإجراءات النووية، وطالما أن الخبراء وأصحاب وسائل الإعلام والأحزاب السياسية لا يقومون بالتشاور وتبادل وجهات النظر بخصوصها، فلا يمكن أن يطلق عليها صفة الوطنية.

٣-الآن تحولت أزمة الطاقة النووية إلى نزاع وحرب قوة وحرب سلطة بين الجماعات الموجودة في بنية السلطة وكل منهما يعمل على إلقاء الكرة في ملعب الآخر. وفي تصورنا وعلى عكس إدعاء بعض الأشخاص والجماعات فكل تيارات النظام من الحاكمين في عقد الستينيات، حكومة البناء، وحكومة المجتمع المدني وحكومة المحبة، مقصرة في هذه الأزمة الحالية لأنها قامت بعيداً عن رقابة الشعب ورقابة المؤسسات الدولية المعنية بأعمال مبهمة لا تتسم بشفافية، وكل ذلك من بيت المال. وفي هذا الصدد يتم توجيه نقد خاص للسيد محمد خاتمي الذي استخدم رصيده الاجتماعي في خدمة مصلحة النظام السياسي بدلاً من خدمة المصالح الوطنية، وهنا يطرح سؤال مهم جداً: بينما أنه لم يكن يملك أي صلاحية أو رقابة على إدارة القضايا النووية فلماذا قام بتأييد أداء المعينين من قبل المؤسسات القائمة على التعيين لإدارة الشئون النووية.

٤-باعتقادنا فإن نظرية "امتلاك التقنية النووية من أجل السلام" مع تبرير سائر دول المنطقة وبهدف التوازن السلبي والردع، علاوة على أنها تخل بالسلام والقيم الإنسانية فإنها غير فاعلة وغير أخلاقية لأنه في هذه الحالة سينتشر سباق التسليح النووي في المنطقة وفي النهاية يتعرض الأمن العالمي لمزيد من الخطر ويهدر جزء كبير من ثروات العالم في التجهيزات النووية العسكرية بدلاً من أن يتم إنفاقه على الرفاهية والتنمية العامة.

والصواب هو أن يتم تنفيذ مشروع تطهير من الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجان العالمية بجدية وبأقصى سرعة، وفي هذا الصدد يكون جديراً، من أجل تجنب كافة أشكال التفرقة والتوجه الأحادي، أن يتم في البداية نزع سلاح الدول التي تتمتع بمستوى عال من حيث الكم والكيف في مجال الأسلحة الذرية، خاصة وأن نزع السلاح النووي الإسرائيلي بالنظر إلى حساسيات الدول الإسلامية ومنطقة الشرق الأوسط يحظى باهتمام كبير.

٥-مما لا شك فيه أن مقارنة حكومة أحمدي نجاد والطاقة النووية بحكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية وتأمين صناعة النفط هو قياس مع الفارق ومن أكبر المغالطات والظلم التاريخي. فحكومة أحمدي نجاد شبه العسكرية التي تولت زمام الأمر في ظل غموض وخداع لا يوجد بينها وبين حكومة الدكتور مصدق الوطنية

والشعبية أى وجه شبه. فالدكتور مصدق بناءً على تحليل اقتصادى صحيح، أعلن بشكل واضح وشفاف أولوية وضرورة تأميم صناعة النفط ولم ينفق فى الخفاء مليارات الدولارات من ثروات البلاد ليؤسس المدينة الفاضلة التى لا تمت بالصلة للمصالح القومية والاحتياجات الضرورية.

٦-إن الرسالة الأهم لكل المخلصين للوطن يجب أن تكون محاولة تجنب اشتعال الحرب بالشكل الذى يؤمن مصالح الشعب وليس مطالب الحكومة. فالحرب فى ذاتها مخربة والبلاد لا تحتمل عواقب حرب أخرى، ولهذا السبب فمن ناحية يساور القلق المجتمع العالمى بسبب البرامج النووية الإيرانية، ومن ناحية أخرى، يسعى البعض لاختلاق الذرائع لإذكاء نار الحرب واستمرار سيطرة العلاقات الاستكبارية على العالم، والبعض الآخر يرحب بالحرب بسبب طبيعة العيش فى أزمته الداخلية، ولهذا حتى لو كان استخدام الطاقة النووية بشكل سلمى يصب فى المصلحة فإنه لا يستحق أن يشن بسببه حرب ضارية على البلاد، وتخصيب اليورانيوم ليس حاجة ملحة بالنسبة للبلاد ولازال هناك كثير من الوقت حتى يتم تجهيز مفاعل محطة بوشهر، ولهذا يمكن تعليق العمل فيه حتى نكسب ثقة المجتمع العالمى.

٧-عدم صحة الأسلوب والدبلوماسية وطريقة التعاطى هى من أهم سمات الحكومة الإيرانية الجديدة. فبدلا من أن نتابع الموضوع منذ البداية فى داخل الوكالة باعتبارها الجهة المعنية قامت فى إجراء غير متعارف عليه يذكرنا بعلاقات العهد القاجارى والبهلوى مع دول الهيمنة فى ذلك الوقت للتحادث مع الدول الأوروبية الثلاث المهمة حتى تكسبهم فى صفها بتقديم امتيازات. ومن ناحية أخرى اتجهت نحو روسيا والصين حتى تستطيع أن تتخلص من الأزمة فى ظل التنافس مع الولايات المتحدة ونسى المسئولون الإيرانيون أن الولايات المتحدة هى اللاعب الأساسى وأن دول الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين بل والهند ليست على استعداد لأن تعارض علاقاتها مع اللاعب الأقوى فى العالم الأحادى القطبية من أجل الحكومة الإيرانية التى تمنح ما لا تملك. وفى هذا الصدد فإن التحادث على الاقتراح الروسى هو من أكثر الأمور المؤسفة، فبينما تم إنفاق مليارات الدولارات من أجل تخصيب اليورانيوم فإنه يجب ثانية دفع قيمة تخصيب اليورانيوم فى روسيا وتحمل نفقة النقل وإعادة النفايات وتحمل مخاطرها الأمنية. وبهذا الشكل سيتم ضخ الوقود النووى فى المفاعل بأثمان باهظة وتتحمل البلاد إنتاج الكهرباء بسعر غال غير اقتصادى، وفى النهاية لن يتم الاستفادة من الاستثمارات التى تم إنفاقها !! وأخيراً فأى عقلانية ومسئولية تبرر مثل هذا المشروع اللا وطنى وغير الاقتصادى والباعث على التبعية للنظام الإيرانى التى أثبت التاريخ أنه لا يمكن الثقة به.



افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر فروردين ١٣٨٥هـ.ش. الموافق مارس/أبريل ٢٠٠٦

احتجبت الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية _كعادتها _خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر فروردين (٢١/٣ (4/4 _من كل عام، حيث يتم الاحتفال بعيد النوروز فى إيران خلال هذه الفترة، فتعطل جميع الأعمال وتتوقف الصحف عن الصدور، حتى انتهاء الإجازة. وكان طبيعيا أن تحفل الصحف عند عودتها للصدور بالحديث عن العام الجديد، والأمنيات العامة والخاصة، والتطلع لعام سعيد يفيض بالخير والبركة، وتتمتع فيه إيران بالاستقرار، والإيرانيون بالمحبة والسلام والتقدم، راجين أن تحل مشاكلهم خلال هذا العام. كما اهتمت الصحف بإبراز رسائل المسئولين إلى المواطنين بمناسبة العام الإيرانى الجديد، وعلى رأسها رسالة الزعيم خامنئي، مؤكدة على دعوته بأن يكون العام الجديد هو عام الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وقد حاولت صحيفة همشهرى فى افتتاحية عددها بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ الإجابة على سؤال طرحته وهو لماذا عام الرسول؟ مؤكدة أنه سيكون انتصاف لنهجه وسنته، وانتصار لأتباعه، وعهد جديد لأمته. وقامت صحيفة الشمس (آفتاب) فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٤ باستلهام كلمات الزعيم خامنئى فى الدعوة لسلوك جديد أكثر فعالية خلال العام الجديد. أما صحيفة التضامن (همبستكي) فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٤ فقد حاولت تعليل اختيار الزعيم اسم عام الرسول لهذه السنة بأنه رد على الإساءة التى حاول أعداء الإسلام أن يلحقوها بصورة الرسول الكريم، وتأكيد العهد باتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحاولت صحيفة اطلاعات فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٦ أن تدعو إلى استهلال العام الجديد بناء على تعليمات الزعيم خامنئى بفكر جديد، وابتكار طرق جديدة نحو التقدم والرخاء.

كان من الطبيعى أن تهتم الصحف الإيرانية اهتماما كبيرا بالمناورة التى قام بها جيش حراس الثورة الإسلامية فى الخليج خلال هذا الشهر تحت اسم "الرسول الأعظم"، حيث قامت إيران خلالها باستعراض قوتها، التى تمثلت فى أنواع جديدة من أسلحة الردع، بهدف توجيه رسالة تحذير إلى الولايات المتحدة، وتحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة بسياسة ردع الضربة العسكرية الأمريكية لمواقعها النووية، ودفع واشنطن للتفكير فى عواقبها العسكرية قبل الإقدام عليها، حيث كشفت هذه المناورات عن: إطلاق صاروخ (كوثر) أرض- بحر المضاد للسفن المتوسط المدى والمتطور جدا بنجاح، وهذا الصاروخ له قدرة على مكافحة أنظمة التصدى الإلكترونية "ولا يمكن تحريفه عن مساره بأى جهاز كان"، وذلك فى إشارة واضحة إلى أن صواريخ "باتريوت" الأمريكية أو "حيتس" الإسرائيلية المضادة لن تتمكن من التصدى له، كذلك الإعلان عن تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة جدا لا يمكن رصدها على الرادارات، وهى طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير على ارتفاع منخفض فوق سطح الماء ويمكن استخدامها "كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة"، وهى أقوى إشارة إيرانية لضرب السفن الأمريكية فى الخليج وغلق مضيق هرمز، فضلا عن إطلاق صاروخ الطوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالى هو مصمم لإغراق السفن،



وهذا الطوربيد يشبه إلى حد بعيد صاروخا فائق القوة من صنع روسى هو الطوربيد "شكفال" الذى تصل سرعته إلى ١٠٠ متر فى الثانية، وكذلك تجربة صاروخ متعدد الرؤوس وهو صاروخ "شهاب ٣" الذى يبلغ مداه الأدنى ٢٠٠٠ كم؛ الأمر الذى يجعل إسرائيل والقواعد الأمريكية فى الشرق الأوسط ضمن مرماه. وقد أكدت صحيفة كيهان فى افتتاحية عددها بتاريخ ١١و٢٠٠٦/٤/١٢ على المعانى التى يمكن استخلاصها من هذه المناورات، ومضمون الرسالة الموجهة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على إيران. وأكدت صحيفة إيران فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٤ أن إيران رغم قوتها العسكرية فإنها ملتزمة بالدفاع لا بالتعدى على الآخرين. أما باقى الصحف فقد أشادت فى افتتاحياتها خلال المناورات بالقدرات العسكرية الإيرانية التى توفر الأمن والاستقرار ليس لإيران وحدها، بل للمنطقة كلها.

كذلك اهتمت الصحف الإيرانية بإعلان نجاح إيران فى تخصيب اليورانيوم اهتماما كبيرا، وقد كانت صحيفة كيهان الأصولية أكثر ابتهاجا بهذا الإعلان لتحققه فى عهد الأصوليين: الرئيس والحكومة والبرلمان، وعلماء وشباب الأمة الوطنيين، وقد خصصت افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٣و١٤و١٥و١٦و١٧و١٨و٢٠٠٦/٤/١٩ لهذا الغرض، مؤكدة على ضرورة تغيير موضوع المباحثات مع الدكتور محمد البرادعى الذى يزور طهران لبحث الملف النووي، ومطالبة بإعطاء الولايات المتحدة الفرصة لكى تعيد تقييم موقفها تجاه إيران، بعد أن كانت ترى فى البداية أن التفاوض مع الولايات المتحدة لعبة خاسرة، كما ذكرت فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٨، وكانت قد طالبت فى افتتاحية عدد ٤/٤ بنظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط بعد تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة. وقد اتفقت صحيفة شرق فى افتتاحيتى عدديها بتاريخ ١٢و٤/١٣ مع صحيفة كيهان فى أمرين أولهما، أن تخصيب اليورانيوم انتصار كبير للشعب الإيرانى، وثانيهما، ضرورة تغيير موضوع المباحثات مع الدكتور البرادعي. كذلك أشارت صحيفة همشهرى فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/١٧ إلى عظمة إيران وقوة شعبها التى تجلت سواء فى المناورات العسكرية، أو النجاح فى تخصيب اليورانيوم. وركزت صحيفة اطلاعات فى افتتاحيتى عدديها بتاريخ ١٨و٤/١٩ على نقد التحركات الغربية إزاء النجاح الإيرانى فى المشروع النووي، مشيرة إلى فشل مباحثات موسكو التى تضم الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا فى اتخاذ موقف محدد من إيران، كما أشارت إلى فضائح رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي.

أما الأحداث فى العراق فلم تغب عن اهتمامات الصحف الإيرانية، سواء فيما يتعلق بحوادث مهاجمة مساجد الشيعة فى بغداد وأزمة الأمن هناك، أو موقف الجيش الأمريكى الموجود فى العراق وخسائره، أو استمرار فشل الأطراف العراقية فى تشكيل الحكومة الجديدة.

وكانت المسألة الاقتصادية هى أبرز مجالات النقد والحوار فى افتتاحيات الصحف خلال هذا الشهر، فطالبت صحيفة همبستكى فى افتتاحية عددها بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ بأن تقوم الحكومة باتخاذ الاحتياطات الاقتصادية بحيث تلبى الاحتياجات الطارئة، لأن رد فعلها تجاه إغاثة سكان محافظة لرستان الذين أضيروا فى زلزال هذا الشهر كانت بطيئة، مما أدى إلى حدوث مأساة إنسانية. وانتقدت صحيفة آفتاب فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٩ عدم وجود الإحساس بالخطر لدى المسئولين، وطالبتهم بتغيير النظرة إلى المسائل الاقتصادية تغييرا شاملا، والاهتمام بالأمن، لأن هذا من شأنه دفع عملية التمية. وطالبت صحيفة شرق فى افتتاحية عدديها فى ٩و٤/١٠ بالعبور بالاقتصاد الوطنى إلى مرحلة جديدة، مبينة الفرق بين دعم القطاع الخاص ودعم اقتصاد الحكومة، مؤكدة أن عملية الإصلاح الاقتصادى لا تثمر من خلال الاقتصاد القائم على الأوامر الحكومية، مشيرة إلى أهمية القطاع الخاص فى حركة التمية. وأكدت صحيفة كيهان فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٩ على أهمية الاهتمام بالتشغيل ومحاربة البطالة، مؤكدة أهمية محاربة الفساد الاقتصادى، وإبعاد القضايا الاقتصادية عن المزايدة، وأن يكون حل المشكلات الاقتصادية من خلال الاستثمار الجاد، وليس من خلال سيطرة رأس المال على القوانين والقرارات.

قضية العدد

المناورة النووية الإيرانية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

هل خدعت إيران الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمشروعها النووي؟ وأحكمت مناوراتها لاكتساب الوقت ووضعهم أمام الأمر الواقع؟ الواقع أن إيران قد قامت بعدة مناورات سياسية وعسكرية حققت من ورائها الهدف الذى وضعته، للهروب من الحصار الذى فرضوه عليها حتى لا تكمل مشروعها النووي، وتوقف تخصيب اليورانيوم، وظلت إيران خلال مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبى العريقة تدور فى حلقة مفرغة، بينما ظل علماؤها على اجتهادهم فى حل مشاكل تخصيب اليورانيوم، إلى أن فاجأوا العالم بنجاحهم فى اختبارات التخصيب، وإدخال إيران نادى الدول النووية. وكانت إيران قد استأنفت يوم ٣١-٧-٢٠٠٤ بناء أجهزة الطرد المركزى التى تعمل بشكل أساسى فى إنتاج الوقود المستخدم فى محطات توليد الكهرباء وفى إنتاج الأسلحة، ثم أعلنت فى ٢٠٠٦/٤/١٢ أنها نجحت فى تخصيب اليورانيوم من خلال معمل ناتانز الذى يقع على بعد ٦٠كم شمال أصفهان، والذى يحتوى على ١٦٤ جهاز طرد مركزي، وذلك خلال ٣ سنوات من الأبحاث الجادة والدائبة، وكان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أصدروا تقارير يوم ١٠-٨-٢٠٠٤ أرجعوا فيها وجود بقايا يورانيوم عالى التخصيب، عثروا عليها فى قطع غيار فى إيران، إلى معدات اشترتها طهران من إسلام أباد. وأعلنت إيران أنها لا تريد سوى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه فى محطات كهرباء تعمل بالطاقة النووية، فى إشارة إلى الاستخدام السلمى لليورانيوم المخصب.

أعتقد أن المناورة النووية الإيرانية كانت قد بدأت مع استمرار العمل فى مفاعل بوشهر لاستخدامه فى الأغراض السلمية، خاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلا من التقنية الألمانية، ولما لم يكن هذا المفاعل يرضى الطموحات الإيرانية، سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفى باحتياجات إيران من الطاقة، وموقعه يجعل ضرب الولايات المتحدة أو إسرائيل له سهلا، لذلك فكر الإيرانيون فى بناء مفاعلات جديدة متعددة الأغراض، ترضى الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية فى آن واحد، وقد حرصت القيادة الإيرانية فى فترة الحصار الاقتصادى على تكتم أخبار نشاطها النووى الجديد، ليس خوفا من اعتراض داخلى لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفا من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة فى مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم فى إيران بكميات تجارية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت الحظر على تصدير أى نوع من التقنية النووية إليه، ودعت كل من روسيا وألمانيا وفرنسا إلى عدم التعاون مع إيران، إلا أن إيران عملت على تنويع مصادر الحصول على هذه التقنية، فضلا عن روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وتكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسى الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، وكمية من الغاز الذى يساعد على إثراء اليورانيوم، وكانت إحدى الشركات الأمريكية التى تعمل فى مجال التجسس قد التقطت صورا جوية لبعض النشاطات النووية غير المعلنة من قبل إيران، وهو معمل فى مدينة ناتانز لإنتاج اليورانيوم المخصب، وآخر فى مدينة آراك لإنتاج الماء الثقيل، وهو ما يشى بخطة إيرانية لإنشاء مفاعلات نووية لأغراض متعددة. وكان المتحدث الرسمى باسم الخارجية الإيرانية قد دعا الولايات المتحدة للمشاركة فى المشروع النووي، وقد رفض الأمريكيون هذا العرض إما لأنهم يشكون فى حقيقة هذا التوجه الإيرانى وأهدافه، أو لأنهم يعرفون مما يجرى على الساحة السياسية فى إيران ما يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية فى إيران مازالت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، وهناك تشكك من رفض

شعبى للوجود الأمريكى فى إيران وما له من تداعيات، وإما لترفع حجم المساومة، أو نتيجة ضغوط اللوبى الصهيونى على القيادة الأمريكية، وربما لضعف الجدوى الاقتصادية للمساهمة الأمريكية فى مواجهة المكاسب الإيرانية التقنية والسياسية، أو عدم إمكانية التحكم فى تطور المشروع فى اتجاه التسليح، إضافة إلى تعارض المشاركة مع السياسة المعلنة للولايات المتحدة تجاه امتلاك بعض الأنظمة لأسلحة الدمار الشامل.

واستمرت القيادة الإيرانية فى التباحث مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع بريطانيا وفرنسا وألمانيا ممثلى الاتحاد الأوروبى، كما أعلنت عددا من الشروط للتجاوب مع المنظمة الدولية والموقف الغربي، منها أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية متطورة لاستخدامها فى الأغراض السلمية، وأن إيران مستعدة لاتخاذ بعض الإجراءات المعقولة مع الحفاظ على قيمها ومصالحها الوطنية إذا أعطاها الغرب هذا الحق، وأن من الضرورى رفع المقاطعة وإلغاء الحصار، لأن الشفافية ينبغى أن تكون من الطرفين، وأن استمرار الحوار دون شروط مسبقة أو تهديد سوف يكون مفيدا. وكانت روسيا صاحبة المصلحة فى المشروع النووى الإيرانى سباقة إلى تقديم المبادرات للخروج من الأزمة بين الغرب وإيران، بعد أن أعلن المفاوضون الأوروبيون أن اتجاه إيران لإجراء أبحاث وفض الأختام عن معمل ناتانز وأصفهان، يؤدى بالمفاوضات إلى طريق مسدود، واتجاههم لدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الملف الإيرانى لمجلس الأمن، فكان المشروع الروسى بإنشاء شركة روسية إيرانية لتخصيب اليورانيوم على الأراضى الروسية ونقله إلى إيران، ولم ترفض إيران المشروع نهائيا كاستمرار لمناوراتها السياسية، وظلت تفاوض على ضرورة أن يكون التخصيب على الأراضى الإيرانية، وتؤكد أنها بذلك لا تنتهك أى قرار للوكالة الدولية، وليس هناك أى سند قانونى لإحالة ملفها إلى مجلس الأمن. وهى مع إحالة الملف لمجلس الأمن مع التواطؤ بين الدول الكبرى، أكدت أنها لا تخشى أى قرار من المجلس بعقوبات اقتصادية، فقد جربت الحصار الاقتصادى طوال ثمانى سنوات من الحرب مع العراق وخلال فترة الاحتواء المزدوج، وما زالت تواجه آثاره حتى أصبح لها خبرة فى هذا المجال، خاصة أنها تستفيد بوجود عرقيات وأقليات إيرانية يمكنها التعامل مع السوق الدولي، كما استفادت من يهود إيران خلال الحرب مع العراق. كما لا تأبه إيران بالتهديد الغربى بتوجيه ضربة وقائية إلى مفاعلاتها النووية، مؤكدة أنها لن تجعل الأمر يمر دون عقاب للأطراف التى تشارك أو تساعد فى ضرب منشآتها النووية، مما يخلق وضعا فى المنطقة لا يخدم مصالح الغرب، وهى فضلا عن هذا قد دعمت جبهتها الداخلية، ووحدت جهة صدور القرار، وحصلت على التأييد الشعبي، وأحكمت علاقاتها بدول الطوق، وقدمت إغراءات اقتصادية لدول كبرى يمكنها الاستفادة بإمكاناتها مثل الصين وروسيا، ودولا أقل مثل كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا.

كما أن إيران مع مضيها قدما فى مشروعها النووى توسع خياراتها، حيث يتأرجح المشروع بين الأسلمة مع مخاطر المواجهة، وبين الأمركة بشروط معقولة إلى أن تحسم الولايات المتحدة الموقف، بترجيحها إما التعاون مع إيران أو المواجهة، ويبدو أن إيران جادة فى عرضها التعاون مع الولايات المتحدة جديتها فى الاستمرار فى المشروع، وهناك تجربة التعاون فى أفغانستان والعراق. أولا، لأن الأمور المهمة تطرح فى إيران بعد الاتفاق بين القيادات على مختلف توجهاتها فى إطار المصلحة العامة، وثانيا، لأن هذا العرض يمثل بادرة حسن نية تفسد المخططات الدعائية المضادة لإيران، وثالثا، لأنها بمثابة رشوة للولايات المتحدة من أجل وقف الحصار والضغوط عليها، فضلا عن ثقة إيران فى ارتفاع مستوى التقنية النووية الأمريكية. ومن الواضح أن إيران فى المرحلة الراهنة ليست راغبة فى إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها فى الوقت الحالي، والإيرانيون لا يفقدون الأمل ولا يملون من الانتظار لكنهم لا يتراجعون عما يرونه من حقهم.

ومع اشتداد الأزمة فى العراق، وطرح مبادرة التفاوض بين إيران والولايات المتحدة حول العراق، ومع تأكيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أن مباحثاتهما المباشرة فى بغداد لن تتطرق إلى أى موضوع آخر غير الأوضاع العراقية، إلا أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن العراق لن يكون الموضوع الوحيد على بساط البحث. لاشك أن موافقة إيران على إجراء المباحثات كانت خطوة إيجابية من أبعاد كثيرة، أولها إزالة الجليد فى العلاقات بين البلدين، باعتبار أن هذه أول مباحثات مباشرة بينهما منذ سبعة وعشرين عاما، أى منذ إقامة نظام الجمهورية الإسلامية، حقيقة أن البلدين تفاوضتا حول أكثر من قضية مثل الأموال الإيرانية المجمدة فى البنوك الغربية، وقضية أفغانستان وقضية العراق، إلا أن المفاوضات كانت من خلال طرف ثالث، سواء كانت دولة ترعى المصالح أو منظمات دولية، أو أفراد لهم مصالح مشتركة مع الطرفين، وبذلك أصبحت مسألة الأوضاع فى العراق فرصة للقاء مباشر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كتجربة لإمكانية التباحث ثم التفاهم، وبذلك لن تكون هذه المباحثات انتقادية من الجانبين، حيث يريد كل طرف أن يستوثق من أوراق الطرف الآخر، وإمكانية تسليم كل منهما بحق الآخر فى الحفاظ على مصالحه، ولذلك لم تكن هناك شروط مسبقة للتفاوض، واختار كل طرف فريقا مفاوضا له صلة بكل القضايا المشتركة، خاصة الفريق الإيرانى الذى له صلة

بالملف النووي، كما أعطى كل طرف صلاحيات كاملة لفريقه المفاوض، لأن السياسة ليس فيها أمر مطلق، ومن الطبيعي أن يجرى طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجاري، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدي بالضرورة إلى الحلقة التالية، خاصة وأن علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية تمثل إشكالية حقيقية في سياستها الخارجية سواء للتاريخ الطويل في التعامل بين الطرفين، وسواء لتقاطع الحلم الإيراني مع الحلم الأمريكي، وسواء للصدام الأيديولوجي والفكري بين القيادة المحافظة في البلدين، وقد دلت التجارب على أنهما يلتقيان في منتصف الطريق، بعد أن يكون كل طرف قد تأكد من موقف الطرف الآخر، وتأكد أيضا مما سيحصل عليه كل طرف، ووازن حساباته ووجد أنه يقف عند آخر اللعبة، إن تجربة مباحثات أفغانستان بين إيران والولايات المتحدة في إطار مجموعة ٢+٦ كانت مفيدة، وأدت إلى نتائج إيجابية، وتكررت في العراق بشكل أقل وضوحا. وكان خليل زادة ربط بين قضية العراق والملف النووي الإيراني بقوله: إن قلق الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني يجعلها قلقة من نفوذ السياسات الإيرانية إلى العراق، مؤكدا أن هناك خلافات كبيرة مع إيران، وأن الولايات المتحدة حريصة على أن لا تمتد هذه الخلافات إلى العراق، سواء من جانبها أو من جانب إيران، كما أنها لا تريد أن تحملها على العلاقات الإيرانية – العراقية، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ارتكبت بعض الأخطاء وأنها تعلمت منها، وتريد أن يكون سلوكها منطبقا مع ما تقتضيه الظروف، وأنها تدرك حقيقة العلاقات بين إيران والعراق، والتي لها جانب إيجابي هو تأييد الحكومة الحالية في العراق، وجانب سلبي هو دعم عدد من المنظمات المتطرفة في العراق. كما أكد لاريجاني أن إيران لا تفكر بأي حال في إنتاج سلاح نووي، وأن أساس القوة الإقليمية لا تستند إلى القنابل النووية، وضرب مثلا بباكستان، فهي مع امتلاكها للسلاح النووي لم تستطع أن يكون لها نفوذ كبير في المنطقة، وبناء على هذه النظرة الواقعية فإيران لا ترى فائدة من إنفاق لا طائل تحته، وأن إيران مرنة فيما يتعلق بالإشراف على مشروعها النووي، مادام هذا لن يمنع حصولها على التقنية النووية، كما أكد لاريجاني على أن إيران قوة إقليمية، ولكنها تعتبر نفسها قوة نجيبة، وسياستها تجاه استقرار العراق وأمنه إيجابية، بدليل أنها في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تدعم فيه صدام حسين، كانت إيران تستضيف القادة العراقيين الحاليين، ومنهم الطالباني والبارزاني والجعفري والحكيم وآخرين، مشيرا إلى أن إيران سوف تتحرك بما يوازي الحركة الأمريكية، وأنها لن تخطو الخطوة الأولى في هذا الصدد، وسوف تقبل أي اقتراح من الولايات المتحدة لا يحرمها من حقوقها، كما أنها ليست في عجلة من أمرها، ولديها سيناريوهات جاهزة لكل المواقف.

كذلك أكد لاريجاني أن هناك استعدادا لعمل تغيير في المسئولين عن الملف النووي إذا كان هذا يحقق فائدة، كما أكد عماد أفروغ أحد صقور المحافظين أنه يمكن إجراء تعديل وزاري بحيث يشترك الإصلاحيون في الحكومة إذا اقتضت الحاجة، وقال بهزاد نبوي عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (المحافظ): القادة الإيرانيون يدركون أن الحل الدبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني يمر عبر المحادثات مع الولايات المتحدة التي تتحكم في قرار مجلس الأمن، ولا شك أن وجود هذه المباحثات سيكون مفيدا لحفظ المصالح الوطنية والأمن القومي الإيراني. كذلك أكد آية الله موسوي تبريزي أمين عام جمعية مدرسي الحوزة أن المباحثات مع الولايات المتحدة مهمة وضرورية. حقيقة أن المباحثات ليس لها شروط مسبقة، ولكن هذه الشروط سوف تظهر خلال طرح كل من الطرفين أفكاره، فإيران تعتبر الاحتلال أهم أسباب القلاقل في العراق، كما أن الولايات المتحدة أيضا تعتبر التدخل الإيراني هناك سببا في زيادة النشاط الإرهابي. هناك مسألة أخرى، وهي أن إيران ترى نفسها ندا قويا للولايات المتحدة في هذه المباحثات، ومن ثم فهي تتوقع معاملة الند، لا أن تكون معاملة تشبه إحضار سفير دولة لإبلاغه احتجاجا أو استنكارا، أو تطلب توضيحا حول اتهامات معينة، لذلك اختارت القيادة الإيرانية للتفاوض جعفري مساعد لاريجاني للأمن وحسيني تاش مساعده للتخطيط، أي مهندسا المجلس الأعلى للأمن القومي للمحادثات النووية، كما أعدت قائمة طويلة من المصالح التي يمكن أن تكون مشتركة مع الغرب، مع اتجاهها إلى الشرق، حتى تراود الولايات المتحدة نفسها بالاشتراك في المشروع النووي الإيراني، مع تشجيع حلفائها، خاصة فرنسا وألمانيا بالدخول في مباحثات مباشرة مع إيران. من ناحية أخرى، أعلنت إيران أن التهديدات لن تجعلها تتخلى عن سعيها للحصول على تكنولوجيا نووية سلمية.

مع نجاح المناورات السياسية الإيرانية لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات القضية العراقية، مع كثرة الألغام التي تكتنف طريق مفاوضاتها مع إيران، فالقضية النووية لا تسوى بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين إيران والولايات المتحدة، بعضها يتعلق بالوضع الداخلي في إيران وحقوق الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة في المنطقة، خاصة في الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية، ولا شك أن كل ملف من هذه الملفات لا يقل شأنا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحضير طويل، وربما تكون مباحثات العراق الباب الملكي لحل أزمة الملف النووي الإيراني.



تركيبة التيارات السياسية فى العام الحالى

■ مردم سالارى (الديمقراطية الشعبية) ٢٠٠٦/٣/١٨

تعرضت السياسة مثلها مثل كافة المجالات الأخرى لأحداث وتغيرات عدة فى العام الماضى بحيث يمكن القول إن هذا العام هو أحد أكثر الأعوام إثارة فى تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتتمثل أهم هذه الأحداث فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، والقضايا العديدة المتعلقة بالملف النووى فى الداخل والخارج، وانتهاء عهد حكومة الإصلاح، وبداية حكومة العدالة، وسقوط طائرة الصحفيين، هذه الأحداث يمكن أن تفرز تداعيات سوف يكون لها تأثير مباشر على مستقبل إيران.

ولم تكن الأحزاب والجمعيات السياسية بمعزل عن خضم الأحداث، حيث يرى المحافظون أن السلطة ملك لهم وجميع أطياف اليمين الآن تستعرض السلطة من أجل الإمساك بزمام توجيه المحافظين والخلافات بينهم فى حالة زيادة مستمرة.

وفى المقابل هناك الإصلاحيون الذين يدركون أنهم خارج السلطة ويفكرون فى العودة إلى ميدان السياسة ويجرى على ألسنتهم دائما الحديث عن "إعادة البناء".

ورغم أنه من الواضح للجميع أن الإصلاحيين قد سنحت لهم فرصة طيبة لإعادة البناء إلا أن السؤال المهم هنا هو: هل سيستغل الإصلاحيون هذه الفرصة؟

العام الجديد هو عام مفعم بالحركة والتذبذب بالنسبة للأحزاب والتيارات السياسية؛ فانتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية تعد ميادين للنضال السياسى بين التيارات السياسية المختلفة.

هل يصل الإصلاحيون إلى الإجماع والتنسيق فى العام الجديد؟ إلى أى مدى ستتمكن جبهة الإصلاح من "إعادة البناء" ؟ ما هو الموقف الذى سيواجهه المحافظون؟ ما تأثير التقسيم الجديد لأطياف اليمين على معسكر المحافظين؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد تركيبة التيارات السياسية فى العام القادم.

زيادة المنافسة بين الأصوليين

يقول رسول منتجب نيا القائم بأعمال الأمين العام لحزب اعتماد ملى إن الأصوليين الذين يجتمعون دون تعريف واضح ومحدد لأهدافهم وآرائهم قد وصلوا إلى السلطة بالاستفادة من الظروف القائمة فقط، وبعد فترة لا شك سوف تظهر بينهم الخلافات فى الرأى. ولقد شهدنا هذا الأمر فى مرحلة الإصلاح وقبلها بين الأحزاب المتنافرة التى اعتلت السلطة دون أن يكون لها هوية محددة. والأصوليون اليوم ليسوا استثناء من هذه القضية. فالأصوليون لم يحددوا نقاط تميزهم عن سائر الأحزاب والتيارات الأخرى. وقد كانت حالة السخط التى أصابت المواطنين من التيار الإصلاحى هى التى أدت إلى وصول الأصوليين إلى السلطة. وبالنسبة للإصلاحيين يجب عليهم تقديم تعريف خاص وجامع وكامل للإصلاح يلتف حوله كافة الإصلاحيين الحقيقيين حتى يمكنهم أن يحققوا الانسجام والتوافق بينهم. ولا جدال فى أن الانتخابات المقبلة ستكون ميداناً للمنافسة وظهور الإصلاحيين.

وأشار منتجب نيا إلى بعض التكهنات التى تذهب إلى أن جمعية الإيثار وائتلاف التعميريين سوف يتنافسان فى المستقبل قائلا: إن الأصوليين حتى الآن لم يقدموا تعريفا واضحا للأصولية التى ينتهجونها، فليس هناك معنى محدد للأصولية أو الإيثار.

هذه الكلمات هى عناوين وضعتها بعض الجماعات فى بعض الفترات. ونظرا لأن هذه العناوين غير محددة فإن المنافسة بينها فى المستقبل ستكون أيضا بلا معنى.

عام المنافسة القوية فى جناح اليمين

أشار جليل مقدم مدير صحيفة أسرار إلى التكهن بالمنافسة بين جمعية الإيثار والتعميريين قائلا: "إذا أخذنا فى الاعتبار القضايا السياسية والاستراتيجية وبيانات كل من الطرفين المذكورين فإنهما فى العام القادم لن يتمكنا من التعايش السلمى، وسوف تنشب منافسة قوية بينهما. فالأصوليون سيبتعدون عن بعضهم بعضاً، ويتنافسون فيما بينهم طمعا فى الوجود الدائم فى السلطة، وسيؤدى ذلك فى النهاية إلى انكشاف

ماهيتهم السياسية الاجتماعية أمام الرأى العام. ويشير التاريخ إلى أن أى حزب يعيش فى عزلة يصل فى النهاية إلى فريق تقدمى ويعود إلى ساحة السياسة والسلطة".

من المستبعد أن تكون انتخابات المحليات هى مجال تحقق الانسجام بين الإصلاحيين فيلزم الكثير من الوقت لكى يتمكن الإصلاحيون من الاجتماع على مبادئ مشتركة والعمل وفقا لهذه المبادئ المشتركة على إنجاز نشاط سياسى مثمر.

ومن الطبيعى أن يتوصل الإصلاحيون إلى الوحدة فى المستقبل ويعودوا إلى الساحة السياسية وإلى السلطة، ومن الطبيعى أيضا أن نشهد انهيار جبهة الأصوليين.

خلافات المحافظين تظهر أكثر من خلافات الإصلاحيين

يرى محمود كيانوش راد عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية أن التنبؤ بتركيبة القوى السياسية يحتاج إلى معرفة أكثر بالأوضاع القائمة ومواقف التيار الحاكم، ويضيف: هناك احتمال أن ينشب نوع من المنافسة بين القوى المحافظة. ورغم أنه لا يمكن الجزم بحدوث تغيير فى التركيبة السياسية للقوى إلا أنه إذا حدث هذا التغيير فإنه لن يحدث فى العام القادم، وإن كان من الممكن أن يحدث شقاق بين الأحزاب المحافظة وذلك لأسباب مختلفة منها المعتقدات التى يؤمن بها كل حزب والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها. ولكن يبدو أن البنية العامة والسيطرة على التيار المحافظ فى إيران تجعل من الصعب أن نشهد تغييرات ملحوظة فى العام القادم. فالخلافات الداخلية فى معسكر المحافظين تظهر بسرعة عن مثيلتها فى معسكر الإصلاحيين. ولكن هذا الظهور السريع لا يعنى تغيير التركيبة السياسية العامة.

وأشار إلى أن مجموعة قوى الإصلاح لم تتوصل بعد إلى إجماع حول ما يجب الاتفاق عليه، وقال: إن التفسيرات المتباينة لإخفاق الإصلاحيين فى انتخابات الرئاسة السابقة يجب أن تكون هى الأساس الذى يبنى عليه تقارب أو تباعد الأحزاب الإصلاحية فى المستقبل. وأوضح كيانوش راد أن وضع القوى المنتمية إلى التيار غير المحافظ فى البلاد هو وضع معلق، وقال إن هذا لا يعنى انعدام الاستراتيجية بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة فكل من الأحزاب والمنظمات الإصلاحية لديه استراتيجيته الخاصة ولكن القضية الأساسية هى تحديد استراتيجية موحدة للإصلاحيين، ويبدو أننا يجب أن ننتظر صياغة هذه الاستراتيجية الشاملة التى يمكن أن تكون قادرة على المنافسة مع التيارات الأخرى.

وأشار إلى موقف الحركة الطلابية بوصفها أحد التيارات المؤثرة فى المجتمع الإيرانى قائلا: إن التيار الطلابى أيضا يمر بحالة من الغموض والتعليق وربما التخبط ويجب أن ننتظر لنرى ما يحدث له فى العام القادم.

وإجمالا صرح كيانوش راد بأنه وفقا للشواهد والدلائل يمكن أن يتنبأ بأن أحداثا مهمة لن تطرأ على التركيبة السياسية فى العام الجديد وقال إنه إذا تمكن الإصلاحيون فى الانتخابات المحلية المقبلة من العمل بشكل متآلف ومنسق حتى ولو على سبيل التكتيك وتمكنوا من الحصول على نسبة معقولة من الأصوات فإن هذا سيكون له تأثير كبير على التطورات التالية لأن المنافسة فى الأقاليم لم تعد قائمة على الأحزاب أو التيارات السياسية بنسبة مائة فى المائة ويمكن أن تؤثر نتائج انتخابات إحدى المدن فى العديد من المدن الأخرى.

وبالنسبة لقوى المحافظين فإنهم أيضا سوف يقومون بتجميد خلافاتهم فى الفترة الرئاسية الحالية وسوف يظهر الشقاق الداخلى فى معسكر المحافظين فى الدورة الرئاسية التالية، ولو أن التطورات فى المجتمع الإيرانى، بل وفى العالم كله من السرعة بحيث لا يمكن التنبؤ بها.

وأضاف كيانوش راد إن الإصلاحيين يمكنهم بسهولة تجميع آرائهم بشأن انتخابات مجلس الخبراء، ولكن التيار المعارض لن يستسلم بسهولة للمشاركة الواسعة للإصلاحيين سوى فى إطار لعبة الاختيارات التى تتوقف قواعدها على ظروف المرحلة، ولن يقف فى انتظار مشاركة مرشحى الإصلاحيين بأفكارهم المتباينة والمتعارضة مع التيار الذى يقوى مركزه فى مختلف أرجاء البلاد.

وانتخابات مجلس الخبراء لن تؤدى إلى ظهور مشاكل كبيرة بين الإصلاحيين، ولكن بالنسبة لقضية المجالس المحلية إذا تمكن الإصلاحيون من استغلال الوحدة النظرية والعملية فإنهم سيتمكنون من إحداث تأثير مهم على المستقبل السياسى فى البلاد.

العام القادم سوف يغير من التركيبة السياسية

صرح حجة الإسلام مصطفى درايتى عضو المكتب السياسى لجبهة المشاركة ومستشار رئيس الجمهورية السابق بأنه نظرا للأحداث التى شهدها العام المنصرم واستقرار الحكومة والانتخابات التى سوف يتم إجراؤها فإن العام القادم سيشهد تغييرات مهمة فى أوضاع القوى السياسية. والخلاف القائم فى التيار الحاكم لن يؤدى بالضرورة إلى الانفصال نظرا لتنوع الأفكار وهذا التنوع من سمات الحياة السياسية فى إيران.

وعلى ذلك سوف نشهد أكبر تغيير فى تيار المحافظين.

ونظرا للضرورات التى تواجه الإصلاحيين فإن الغالبية العظمى منهم تؤكد على الاتفاق فى الظروف الحالية، ويمكن أن يؤدى ذلك إلى ترسيخ مواقف هذا

التيار وزيادة فعاليته.

وأشار درايتى إلى التفاوت فى الرؤى والتوجهات بين المحافظين، وقال يبدو أننا سنشهد بينهم انقسامات فى انتخابات المحليات وانتخابات مجلس الخبراء، وربما تظهر دلائل ذلك اليوم فى البرلمان وفى الحكومة وفى تيار الأصوليين بشكل عام؛ فوجود هذا التيار فى الحكومة وفى الأجهزة التنفيذية وفى البرلمان سوف يزيد من حدة اختلاف التوجهات.

الوضع غامض

وفى هذا السياق صرح ابراهيم امينى عضو اللجنة المركزية لحزب اعتماد ملى قائلا: إن وضع الجماعات والأحزاب الأصولية فى العام الجديد أيضا غامض وغير قابل للتكهن لأن الأصوليين أنفسهم غير راضين عن الأوضاع والأحوال التى أوجدها التيار الحاكم. وعادة لا يمكن التوصل إلى الاتفاق الكامل داخل تيار السلطة، خاصة فيما يتعلق بتقسيم السلطة. وفى الوقت نفسه يسعى التيار الهامشى إلى التوصل إلى الإجماع والوفاق. وأنا أعتقد أن الأحزاب والجمعيات الأصولية لن تتحد إلا إذا كان لديها أفراد يطالبوهم بالإجماع والاتحاد بشكل يشبه الأمر وهو الاحتمال المستبعد عمليا.

وبالنسبة للإصلاحيين يمكن القول إن أهم المشروعات السياسية والاستراتيجية بالنسبة لهم هى المشاركة فى انتخابات المحليات وانتخابات مجلس الخبراء. وكل جهودنا مركزة على التوصل إلى الإجماع والوفاق بين الإصلاحيين بحيث تكلل خطواتنا بالنجاح.

لقاء اليسار القومى الدينى واليسار التقليدى

سينا مالكى شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٢٥

فى الأيام الأخيرة من يناير الماضى تنامت إلى الآذان همسات حول لقاء التيارين السياسيين صاحبى الشعبية الكبيرة فى إيران، حيث التقى خلف الأبواب المغلقة المهندس عزت الله سحابى أبرز شخصيات القوى الوطنية الدينية وقوى المعارضة الشرعية من خارج السلطة، والسيد بهزاد نبوى المنظر السياسى والرجل الأول فى منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ومجموعة اليسار التقليدى. وقد أعلن هذا النبأ أولا السيد سحابى فى حديث له مع مراسل وكالة الأنباء ايرنا ثم أيده المهندس نبوى رغم اعتراضه على تسربه إلى الصحافة. كان آخر لقاء بين سحابى ونبوى قد تم منذ ٢٤ عاما، حيث كانا يشاركان فى مناقشة مشروع الموازنة المقدم من رئيس الجمهورية آنذاك السيد أبو الحسن بنى صدر، ومن هنا تأتى أهمية هذا اللقاء.

سحابى والقوميون الدينيون اليساريون

فى ذلك الوقت كان المهندس سحابى فى منتصف العمر وكان عضوا بمجلس الثورة ووكيلا لهيئة التخطيط والموازنة فى الحكومة المؤقتة وعضوا بكل من مجلس خبراء الدستور ومجلس الشورى الأول. وكان يتفق مع "الشاب" نبوى فى التوجه اليسارى، فكان كل منهما يؤمن بمبدأ العدالة الاجتماعية ولكنهما سلكا طريقين مختلفين. وكان مفترق الطرق بينهما يتمثل فى الود الذى كان يكنه المهندس سحابى للمرحوم المهندس بازرجان (والذى كان يعنى انتقاد الحكومة المؤقتة). ورغم أن العقد الأول بعد الثورة قد انقضى بأيامه الصعبة، إلا أن الفجوة بين اتجاهيهما قد زادت اتساعا. فقد عدل المهندس سحابى من أفكاره وتوصل إلى استحالة توزيع الفقر بالعدل فى بلد يفتقر إلى الثروات وها هو الآن فى سن الخامسة والسبعين يعود إلى الأفكار الأولى التى كان يؤمن بها المرحوم المهندس بازرجان وتتمثل فى إعطاء الأولوية للحرية. وقد قام هذا السياسى الذى يحظى باحترام كافة المستنيرين الإيرانيين سواء اليمينيين أو اليساريين الدينيين أو العلمانيين بتوجيه رسالة إلى السيد محمد خاتمى فى أول أيام توليه الرئاسة ووضع أمامه خبرة عمره على طبق من الإخلاص.

فى تلك الأيام كان خاتمى يتحدث دائما عن أولوية التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية فى سياسة لا يخفى التشابه بينها وبين سياسة رئيس شيلى السابق آلنده، وكانت الصحافة تتناول هذا الموضوع بكثافة. وقد تساءل السيد سحابى فى رسالة إلى خاتمى عن نتيجة التنمية غير المتوازنة فإذا كانت التنمية السياسية قد تأسست فى الفترة الثانية لرئاسة خاتمى إلا أن فكرة التنمية المتوازنة لم تدخل حيز التنفيذ.

بهزاد نبوى ويسار خط الإمام

الاتجاه الثانى لهذا التيار هو اليسار التقليدى بزعامة منظمة مجاهدى الثورة، ويعد بهزاد نبوى أكثر شخصياته

بروزا وإثارة للجدل، وهو الذى كان يوجه مباحثات الجزائر المثيرة للجدل والتى لا زالت تلقى اعتراضا من جانب القوى الحكومية والتيارات القريبة من حركة الحرية. ولكن الأهم من هذا أنه كان يشغل منصب وزير الصناعة فى حكومة مير حسين موسوى آخر رؤساء الوزارة فى تاريخ إيران. كان تيار اليسار الإسلامى فى العقد الأول بعد الثورة يتحكم فى السلطات الثلاث تقريبا، وكان يتحمل مسئولية العديد من الأحداث التى وقعت فى هذه الفترة. وبعد وفاة الإمام الخمينى كان هذا التيار هو الهدف الأول لهجوم اليمينيين الذين كانوا يرون أن وجود تلك الشخصيات فى السلطة هو السبب فى الحيلولة دون توليهم المناصب الكبرى. ووصل الأمر إلى قيام منظمة مجاهدى الثورة، وهى محور اليسار التقليدى، بطرح نظرية الذات واللاذات لأول مرة وذلك منذ خمسة عشر عاما. ورغم أن هذا التيار نفسه يدعى أن هذه النظرية لا تهدف إلى القضاء على المعارضة الشرعية إلا أنه من الواضح أن تلك القضية لا تعدو كونها نوعا من الرغبة فى العودة إلى السلطة من جانب المنظمة، وهى الرغبة التى لم يفصح عنها لمدة ست سنوات، أى إلى يوم الثانى من خرداد، ففى إطار جبهة الثانى من خرداد اضطرت منظمة مجاهدى الثورة وبهزاد نبوى الذى يعد من أهم عناصرها إلى إجراء تعديل فى الأفكار للتعاطى مع الأفكار الإصلاحية. وكان للمجتمع مطالب تختلف كثيرا عن التوجه الفكرى للمنظمة ولبهزاد نبوى، والمجتمع هو الذى حمل نبوى إلى مقعد نائب رئيس البرلمان السادس بنسبة عالية من الأصوات، ولهذا كانوا مضطرين إلى إعادة النظر فى بعض المواقف. والسيد نبوى له شخصية جذابة أخرى وهى لا تؤمن كثيرا بالحوار الشفاف العلنى. وقد سمعنا عن لقاء السيد نبوى والسيد رفسنجانى قبل المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية الأخيرة فيما يعد نموذجا لذلك. ولهذا ربما يكون من غير الضرورى الاستخفاف بانتقاد نبوى لإفشاء خبر لقائه مع المهندس سحابي.

رؤية لقاء

يقال إن هذا اللقاء قد شهد طرحا لبعض القضايا مثل الانتقادات السابقة وموقع منظمة مجاهدى الثورة فى مواجهة جبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية وغيرها. ولكن يمكن القول أن جانبا من حديث المهندس سحابى حول هذا اللقاء يحتاج إلى اهتمام خاص. فنظرا لأنه يقول مخاطبا السيد نبوي: "كلانا له سنوات طويلة من الخبرة فى العمل السياسى ولا يحتاج إلى حماية من أحد ولكن الجماعات الانتقادية والإصلاحية تتقارب لصالح الوطن"، فقضية "المصالح القومية" هى بالتحديد القضية التى طرحت فى لقاء زعماء المشاركة والمؤتلفة أيضا. يبلغ عمر المهندس سحابى ٧٥ عاما مما يدل على أنه لا يتطلع إلى الحصول على السلطة السياسية كما أنه يتمتع بالإجلال والاحترام من جانب الجميع باستثناء المعارضة العنيفة غير الشرعية. فالمهندس سحابى يعد رمز اليسار التقليدى ويمين المؤتلفة، وهو فى أحاديثه يشير إلى المؤتلفة واصفا إياهم بأنهم تيار قومى دينى مناوئ للثورة ويصف لقاءهم الأخير مع جبهة المشاركة بالإيجابى. وكل هذا يشير إلى أن هذا التيار يرغب فى إقامة حوار مع تلك الجماعة اليمينية. وتمر الأيام، وهى أيام صعبة وحساسة فى تاريخ إيران، حيث تواجه التيارات مسئولية صعبة هى مسئولية الاختيار . فهل الجماعات التى تنتقد السياسات المتشددة تستطيع أن تدرك أهمية هذه الأمور وتضع المصالح القومية فوق كل شئ آخر؟ يقول المهندس سحابي: "من المستحيل تحقيق الوحدة بين الجماعات الإصلاحية على المدى القصير"، والأيام المقبلة سوف تكشف عن إجابة هذا السؤال.

معارضة آيات الله الشديدة لقرار أحمدى نجاد

■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/٤/٢٦

لم يكد يجف الحبر الذي كتب به الرئيس أحمدى نجاد أمره إلى رئيس هيئة الرياضة بالسماح للنساء بالذهاب إلى الأندية الرياضية لمشاهدة المباريات حتى ثارت احتجاجات عديدة ضد هذا الأمر في المحافل الدينية الأصولية وخاصة بين آيات الله في العتبات المقدسة. وقد عارض هذا القرار بشدة كل من مكارم شيرازي وصافي جلبايجاني ولنكراني وهم آيات الله الذين يعتبرون الحكومة الحالية من مريديهم أو على الأقل لا يمكن أن يكون لها رأي مخالف لهم. هذه القضية تعد محكا لشعار"نحن نستطيع" الذي يرفعه فريق أحمدى نجاد.

معارضة شديدة من جانب شيرازى

أبدى آية الله مكارم شيرازي اعتراضه على الأمر

الذي أصدره رئيس الجمهورية وطالبه باستشارة مراجع التقليد والعلماء قبل اتخاذ مثل هذا القرار.

وقد جاء في تقرير نشر في موقع رسا الإلكتروني أن آية الله ناصر مكارم شيرازي قد استهل درسه الفقهي في مسجد قم الكبير بإعلان اعتراضه على قرار رئيس الجمهورية بالسماح للنساء بالذهاب إلى الأندية الرياضية وصرح قائلا: إن ملاعب كرة القدم في كافة أنحاء العالم تعد أماكن غير آمنة تشهد حالات الشجار والاشتباك بل والقتل. وأشار إلى أن مباريات كرة القدم تذاع على الهواء مباشرة في التليفزيون قائلا: مادام كل فرد يستطيع مشاهدة المباريات وهو مستريح في بيته فما الضرورة من ذهاب السيدات والعائلات إلى الملاعب غير الآمنة؟ ولماذا نطرح قضية لا داعي لها ونتسبب في حدوث بلبلة في المجتمع ؟

إن رئيس الجمهورية الموقر قد أدى العديد من الخدمات وخطا نحو تحقيق العدالة في المدة القصيرة التي قضاها في منصب الرئاسة ولكنه يجب أن يدرك جيدا أن مشكلات البلاد لا تحل بين عشية وضحاها وبمجرد اتخاذ قرار. ويجب الرجوع إلى مشورة المتخصصين في كل قضية ويجب ألا يكتفي السيد الرئيس بمستشاريه فقط. وأعلن آية الله مكارم شيرازي أنه أرسل رسالة إلى السيد احمدي نجاد وقال إنه ينتظر رده عليها وعندها سيتحدث عنها بالتفصيل.

آية الله صافي جلبايجاني

فور صدور قرار رئيس الجمهورية المتضمن السماح للنساء بالذهاب إلى النوادي الرياضية لمشاهدة المباريات أصدر آية الله صافي جلبايجاني بيانا أعلن فيه أن هذا القرار مخالف للشرع وتنازل واضح عن المواقف الإسلامية.

وأضاف قائلا: إن المتوقع من مسئولي الجمهورية الإسلامية الموقرين أن يبادروا بإلغاء هذا القرار لإزالة المخاوف.

آية الله فاضل لنكراني

أصدر آية الله فاضل لنكراني فتوى نصها.

"باسمه تعالى، ردا على التساؤلات وطلبات الفتوى العديدة التي وجهت إلينا مباشرة أو وردت إلينا كتابة أو عن طريق الهاتف فيما يتعلق بذهاب السيدات الفاضلات إلى الأندية الرياضية فإنني أعلن أولا أنه من الواضح تماما شرعا أنه لا يجوز للمرأة النظر إلى جسد الرجل ولو بدون شهوة. وثانيا إن قضية عدم الاختلاط بين الرجل والمرأة من القضايا التي ركز عليها الإسلام تركيزا كبيرا وقد لوحظ أن الاختلاط في المجتمعات الغربية وفي بعض المؤسسات الداخلية للأسف يؤدي إلى العديد من المفاسد. ولهذا فإن مشاركة النساء في الأماكن الرياضية العامة التي تحتم الاختلاط هي أمر غير جائز بأي حال. وحتى إذا تم تخصيص أماكن للنساء في هذه الأندية حيث يترتب على هذا مفاسد الاختلاط. ويجب على حكومة الجمهورية الإسلامية الموقرة أن تعمل على تخصيص أندية مستقلة للنساء لممارسة الرياضة تراعى فيها كافة الضوابط الشرعية دون تفرقة بينها وبين الأندية الخاصة بالرجال. والمنتظر أن تكون حركة المسئولين في اتجاه إحياء القيم الإسلامية وتجنب الأمور التي تمس هذه القيم. وفق الله الجميع للعمل بأحكام الإسلام"

آية الله ميرزا جواد تبريزي

أعلن آية الله ميرزا جواد تبريزي أنه لا يجوز شرعا اجتماع الرجال والنساء في الأندية الرياضة وهو ما يؤدي إلى الفساد وارتكاب المحرمات.

وقد أجاب آية الله ميرزا جواد تبريزي على طلب فتوى بهذا الشأن قائلا:

"إن المأمول في بلاد إمام الزمان أن يتم القضاء على الأمور المخالفة للشرع ولو تدريجيا ولكن الواقع يشير للأسف إلى أن هذا الأمل يتلاشى ويحتل نقيضه نفوس المؤمنين والعلماء. إن اجتماع النساء والرجال في الأماكن المذكورة التي عادة ما يصحبه الفساد وارتكاب المحرمات من جانب النساء والرجال هو أمر غير جائز"

حجة الإسلام عباسعلى اخترى

أعلن حجة الإسلام عباسعلى اخترى عضو اللجنة الثقافية في حشد من الصحفيين قائلا: إن رأينا في مسألة ذهاب السيدات إلى الأندية الرياضية لمشاهدة المباريات تابع لآراء مراجع التقليد؛ فهم من الوجهة الشرعية المراجع المحددة للواجبات ولا يمكن لأحد إبداء رأي شرعي في مقابل آراء المراجع. وذهاب السيدات إلى الأندية الرياضية نظرا للأوضاع القائمة هو أمر جدير بالتأمل. وأوضح أن الإسلام لا يدعو إلى عزلة المرأة قائلا إن المصادر لا تستخدم كلمة الحجاب للسيدات وإنما استخدمت كلمة ستر وهي تختلف عن الحجاب.

نظرة سريعة على الأوضاع الإيرانية
نجاح الأصوليين وفشل المتدينين التقليديين والمعارضة الإيرانية

22/3/2006 www.iran-chabar.de

تشير التطورات الأخيرة التى طرأت على الساحة الداخلية الإيرانية إلى صعود واضح للقوى الأصولية وسيطرتها على العديد من مفاصل ودوائر صنع القرار الإيرانى، وعلى الجانب الآخر بدا واضحاً أن هناك انحساراً لقوى المتدينين والمعارضة الإيرانية. ويرى البعض أن هناك ضرورة لبدء حوار شامل بين هذه القوى لإعادة التنسيق فيما بينها للقيام بالدور المطلوب إزاء الأحداث المستقبلية المحتملة.

نجاح الأصوليين وفشل المتدينين التقليديين:

بنجاح الأصوليين فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونيو من العام ٢٠٠٥، بدا جليا للشعب الإيرانى فشل مشروعات التنمية التى بدأت منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، نتيجة اعتمادها على نظريات "مجتمع علىّ العادل"، "مجتمع موحد غير طبقى". وعلى صعيد المجتمع المدنى آمن البعض بنظرية مجتمع مدينة الرسول معتمدين على الرصيد الإيمانى لدى العامة.

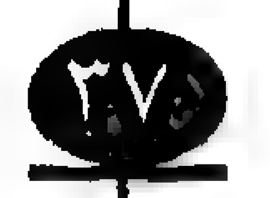
وقد أدى ذلك إلى حدوث خلط فى العديد من المفاهيم بسبب عدم اطلاع الأصوليين على العلوم الحديثة من ناحية، وعدم التزامهم بتعاليم الدين الإسلامى من ناحية أخرى، ومن ثم استخراج معانى متباينة من القرآن الكريم والمغالطة فى تفسير الألفاظ.

وقد كانت المناظرات التلفزيونية بين مصباح يزدى الأب الروحى للجناح الأصولى من التيار المحافظ وحجة الإسلام شبسترى فى الفترة الأخيرة من رئاسة خاتمى، أبرز وآخر مواجهة بين منظرى هذا التيار من جهة، وزعماء ومفكرى الدين التقليديين من جهة أخرى.

ويبدو أن الفكر الإصلاحى الدينى فى طريقه إلى الزوال، فالمتأمل فى قوة إيمان هؤلاء لا يشكك فى ولائهم للدين الإسلامى ولكن يبدو أن البعض منهم اعتقد فى بعض الثوابت على المدى الطويل، وأن البعض الآخر آمن بالليبرالية التى يطلق عليها القومية المذهبية، فيما اندمج البعض الثالث فى نظرية ولاية الفقيه مثلما هو حال الأصوليين.

يصنف بعض أهل الخبرة الانتخابات على أنها بمثابة محكمة تتحاكم إليها الأحزاب السياسية لكن فى مجتمع مدينة الرسول(ص)،طبقاً للرؤية الأصولية، اختصت محكمة الانتخابات، بالحكم والبت بين أفراد الشعب، لأن عدم وجود أحزاب سياسية، جعل هذه المحكمة فى الغالب تتعهد بدور أكبر من محاكمة الأحزاب. وكانت انتخابات الرئاسة الأخيرة، نموذجا لهذه المحاكمة، فبنظرة عابرة على الشخصية والمكانة الاجتماعية للمرشحين (بعيداً عن المناورات الدعائية) يمكن استيضاح كل الملابسات.

فقد شكل المرشحون الأصوليون، خلال الجولة الأولى من الانتخابات، جنوداً موالين لأكثر النظريات الأصولية تشدداً، وقد أثبتت هذه الانتخابات إدراك الأصوليين لعمق الخلاف بينهم وبين الشعب، وهو خلاف لا يمكن إصلاحه، حيث أن ما مروا به من تجربة على مدى سنوات الإصلاح الثمانى، جعلهم غير مستعدين للمخاطرة إطلاقاً.



الإصلاحيون فى انتخابات مجلس الخبراء

■ وكالة أبناء الطلبة (ايسنا) ٢٠٠٦/٤/٨

يمكن القول أن التنبؤ بشأن فعاليات القوى السياسية فى إيران يُعد أمراً غير ممكن، نظراً لأن أى شئ يشارك فى صنعه العنصر البشرى غير قابل للتنبؤ خصوصا فى دولة مثل إيران التى لا تعتمد فيها العملية السياسية على قواعد محددة، ولا يُعرف لها أصول قائمة، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بالأحزاب وانقساماتها الفرعية المتداخلة من جانب آخر. لكن حينما تتعلق المسألة بدراسة فعاليات حزب ما، فلابد أن يكون لهذا الحزب أو ذاك لائحة وبرنامج مرحلى طويل يسير عليه، وتحدد أهدافه وفقاً له، بحيث لا تكون المسألة قائمة على سياسات جزافية، تتمحور حول الفرد الواحد دون الجماعة وأهدافها، ومن ثم تظهر التعارضات والتناقضات فى المواقف المعلنة من قبل رموز وشخصيات هذا الحزب أو ذاك.

ولعل خير دليل على ذلك، حال الأحزاب الإيرانية، وهنا أنا لا أقصد الأكثر من مائتى تكتل أو جناح وإنما أقصد الأحزاب الكبرى ذات التأثير، فانظروا إليها، هل يستطيع أحد تمييز أهم وأبرز ملامحها؟! أيمكن لأحد من خلال مواقف رموزها المتناقضة بعضها بعضاً أن يميزها!

والمسألة الأهم فى هذا السياق، ونحن نتحدث عن الأحزاب هى دخول أحزاب جديدة إلى ساحة السياسية الإيرانية، ولا يفهم من هذا، أن هذا الظهور سيكون معناه تبلور فكر جديد وبرامج مختلفة، إنما الأمر متوقف فحسب على تبلور تكتلات جديدة نعم ولكنها بنفس فكر وتوجهات الرموز الحزبية القديمة، التى قد رأت عدم شعورها بالتوائم داخل أحزابها القديمة.

انظروا إلى جبهة الاصلاحات ستجدونها مثالاً صارخاً لذلك، ففى البداية ظهر تكتل الثانى من خرداد، وبعد تتابع الأحداث وتعاقبها سرعان ما بدأت الاختلافات، مما دعا إلى العديد من التوجهات إلى الاستقلال عن تلك الجبهة وتكوين تكتلات أخرى جديدة، وكذلك حال جبهة المحافظين فعناصر التعميريين وغيرهم من الرموز الأصولية ليسوا إلا من قبيل هذا المعنى.

إننا لو نظرنا إلى التيارات غير الأصولية فلن نستطيع أن نصل إلى محور أو أكثر يمكن حصرهم جميعاً فى إطار واحد، وإذا ما كان الأمر كذلك فكيف يتسنى، لمثل هؤلاء أن يجذبوا إليهم الناس، ومن ثم نرى مزيداً من الفشل والحديث عن ضياع الفرص رغم استمرارهم لأكثر من ثمانى سنوات. ومن ناحية أخرى، نرى أيضاً التيار المحافظ المتصدى للسلطة على جميع مستوياتها، إنه مازال مستمراً على نفس النهج، والسيطرة على الناس بأوهام البرامج والدعايا البراقة فى ظل لعبة سياسية غير متكافئة بين الأطراف.

أما فيما يتعلق بفرضية بداية التنافس الداخلى بين تيار الأصوليين بعد وصولهم إلى السلطة، ومنافسة الإصلاحيين الخارجية، فتقول جميلة كديفور: "صحيح أن المحافظين قد وصلوا إلى السلطة، وهم فى حاجة إلى المحافظة على وجودهم، ولكن على ضوء الخلافات بين أطيافهم، فإن التنافسية فيما بينهم غير مستبعدة، وفى الوقت ذاته، ونظراً لإحساسهم بالخطر، فلربما قد يأخذون أمر وحدتهم بشكل جدى، ولو حتى من قبيل "التكتيك المرحلى" رغم الخلافات والانقسامات الصاعدة بينهم، لكننى أتصور أنه حتى هذا التكتيك لن يفلح، فقد سبق وأن حاولوا الإجماع والوجود قبل ذلك إبان الانتخابات الرئاسية التاسعة، والبرلمانية السابقة ولم يفلحوا مطلقاً (وقد ظهر هذا واضحاً فى ترشيحات كل جناح لمرشد منفصل)، وهذا ما يجعلنا نرى أنه لا يمكن توصيل هذا التيار إلى الإجماع".

إن ثمة حساسية خاصة تبديها الجماعات السياسة والحزبية الموجودة على الساحة الإيرانية خصوصا على ضوء استعداداتها لانتخابات مجلس الخبراء القادمة التى تحظى بأهمية خاصة لدى جميع أطراف الصراع الموجودة على الساحة، خاصة التيار الذى حقق انتصارات فى الانتخابات الرئاسية حتى تكتمل السيطرة.

لكن ماذا عن تحركات الإصلاحيين حيال تلك الانتخابات؟

على ضوء الخيارات القابلة للطرح من قبل الإصلاحيين فى إطار انتخابات مجلس الخبراء، فإن المسألة قد لا تعدو أبعد مما حدث فى السابق مع انتخابات مجالس الشورى المحلية، والبرلمانية، والرئاسية، فالأمل لا يحدو الإصلاحيين أصلاً حيال الفوز بتلك الانتخابات، فعلى افتراض دخول أشخاص من غير رجال الدين الفقهاء إلى هذا المجلس فإن الظروف أيضاً قد تحبطهم، هذا بالإضافة إلى الخلافات الموجودة بينهم، ولكنى لا أتصور مثل هذا الافتراض من الأساس.

لكن إلى أى مدى يمكن أن يكون لتأسيس لجنة زعامية للإصلاحيين تأثير على نجاح هذه الجبهة فى تلك الانتخابات؟

إن تأسيس هيئة قيادية للإصلاحيين يعتبر خطوة إيجابية على طريق النجاح، لكنها وحدها ليست شرطاً كافياً، خصوصا أن الإصلاحيين يفتقرون للآلية اللازمة

التى تحقق لهم الفوز بتلك الانتخابات، الناس تعلم أنهم سوف يكونوا موجودين بتلك الانتخابات لكنهم لن تكون أمامهم الفرص الكافية، وقد كانت لهم طوال ثمانى سنوات، ولم يفلحوا على ضوء الخلافات والصراعات القائمة بين مختلف نخبتهم الثقافية والسياسية والعلمية والفكرية.

وبعبارة أخرى، فإن الأجواء السياسية الموجودة لا تشجع على إحراز الكثير فى تلك الانتخابات، إضافة إلى أنه ليس لديهم الخيارات الكثيرة فى انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة.

توصيات من أجل الإصلاحات

■ تقى رحمانى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١

تعرف القوة المؤثرة بأنها هى القوة التى يكون لها دور فاعل فى هيكل السلطة، وذلك إما منفردة أو بمساعدة قوى أخرى مكملة. ويمكن القول إن ثمة ثلاثة عوامل رئيسية ينبغى على أية قوة سياسية أن تحظى بها لكى تستطيع السيطرة والحكم هى: المشروعية القائمة على أسس ثقافية وأيديولوجية والثروة، ثم التنظيم، وأخيرا التحرك الحزبى بشكل مركزى أو غير مركزى. وفى المجتمع الإيرانى يمكن القول أن ثلاثة قطاعات تمثل دوما قوى مؤثرة هى:

١-الأمراء والقبائل وأصحاب السطوة والتنظيم أو الأشخاص والأحزاب التى تدعم السلطة.

٢-رجال الدين (الزرادتشتى والإسلامى) الذين يضفون المشروعية والثقة للحكومة.

٣-القوى التى لها القدرة على إدارة الأمور ولكنها بحاجة إلى دعم رجال الدين وتأييد الحكام.

ومما لا شك فيه أن أى سيادة مستقرة لديها القدرة على:

أ- إقرار النظام.

ب- تأمين مصالح الداعمين لها.

جـ - الحصول على المشروعية.

أما الحكومة التى استقرت أوضاعها من خلال القوة فهى بحاجة إلى مؤيدين وبحاجة إلى الحصول على مشروعية من أجل الاستمرار والبقاء أطول فترة ممكنة.

وقد كانت الدولة الساسانية والصفوية، والهخمانشية والسامانية فى إيران على هذا المنوال، لقد كانت الحكومة الإيرانية فى الغالب بحاجة إلى دعم الإقليم الذى يعرف بإيران وهو الإقليم الثقافى والتاريخى الذى يحتوى على القوى المدافعة عن الشعب ضد هجمات القبائل المسلحة، ومن ثم نشأت علاقة قوية بين الحكومة والشعب أضفت نوعاً من المشروعية.

السلطة فى الوقت الراهن

تغيرت آليات السلطة فى الوقت الراهن لكنها لازالت بحاجة إلى القوة والسطوة والثروة فى العالم المعاصر، فقد أوجدت الطبقة المتوسطة بشقيها من مبدعين ومتخصصين ومفكرين ومن أصحاب رؤوس أموال إنتاجية وخدمية، نظاماً جديداً على الصعيدين المجتمعى والسياسى، لكن لأسباب عديدة أصبحت الحكومة المعاصرة فى إيران أشبه بحكومة عصرية رجعية. وبما أن المجتمع الإيرانى لم يتحول إلى مجتمع تقليدى أو مجتمع معاصر فإنه يمكن تسميته بالمجتمع شبه المعاصر.

فالطبقة المتوسطة لم تتكون على النحو الطبيعى من الأشراف والتجار والموظفين، بل تكونت فى المقام الأول من الحكام، حيث الملك والبلاط اعتماداً على قوة الجيش، أى أنها وصلت إلى السلطة بالجيش والدعم الخارجى.

وقد أظهرت جهود أسرة آل بهلوى على مدى خمسين عاماً قبل الثورة فى إيران، أنها لم تكن قوة فاعلة تنعم بالشرعية فى إطار ملكى، وبناءً عليه، فقدت أسرة بهلوى القائمة على حكم شبه معاصر، سلطانها من خلال ثورة قام بها رجال دين حظوا بمكانة اجتماعية وثروة كافية، كفلتها لهم الشرعية والتأثير الدينى فى المجتمع. وقد أظهرت حكومة ما بعد الثورة، أن تيارات الطبقة المتوسطة بوصفها القوة الفاعلة داخل المجتمع، لم يكن لديها القدرة اللازمة لإيجاد توازن سلطة، وأدى تبعثر الطبقة المتوسطة داخل المجتمع، إلى عزوف أصحاب رأس المال فى هذه الطبقة عن اعتناق الديمقراطية والحرية، ومن ثم لم تنعم طبقة المبدعين وأصحاب الفكر المنوط بها مناصرة الحرية والتقدم والعدالة، بالقدرة اللازمة أو القوة والثروة والشرعية.

والسبب فى ذلك يكمن فى عدم تقدير هذه الطبقة لقدراتها على الصعيد المجتمعى، ومن ثم عجزها عن ابتكار استراتيجية مؤثرة تجاه السيادة الشعبية والرفاهية النسبية فى المجتمع، لذلك كان من الطبيعى حصول هذه الطبقة على مكانة اجتماعية من خلال امتلاك تشكيلات وثروة وإمكانية إبداء الرأى والفكر داخل المؤسسات والمحافل المستقلة عن السلطة.

اعتراضات واسعة على إجراء انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجالس الشورى المحلية بشكل مجمع

■ مجيد أنصارى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٢٥

لاعتبارات عدة، يمكن القول أن تجميع الانتخابات، يمثل إجراءً غير ممكن ومخالف للقانون. والغرض من تجميع الانتخابات هو إجراء اثنين أو أكثر من الانتخابات بشكل مستقل ولكن فى يوم واحد، وهى آلية تهدف إلى تقليص حدة التوترات السياسية والاجتماعية والعمل على توفير الاستقرار والهدوء لتحقيق برامج وأهداف التنمية، أكثر من أن يكون وراءه أهداف تقشفية. وفى إيران يجرى كل عام أو عامين فى المتوسط انتخابات عامة. ومن الطبيعى أن آثار المنافسة بين الجماعات والأحزاب والمرشحين فى كل انتخابات تلقى بظلالها لفترة على المناخ العام السائد فى المجتمع، خاصة فى انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى التى يكون لها تأثير مباشر وكامل على إدارة الدولة والبرامج التنفيذية والتشريعية. وأثناء إجراء الانتخابات بشكل مجمع من الممكن أن يحدث مزيد من التنسيق.

ومن ناحية أخرى، فإن الأحزاب والجماعات السياسية ستكون قادرة على تنظيم مختلف الأمور والإعداد والتصديق وتنفيذ برامج التنمية المتوازنة وتقديم الدعايا المناسبة للشعب.

لكن انتخابات مجلس الخبراء هى انتخابات مختلفة تماماً عن كل الانتخابات الأخرى، فهى أكثر الانتخابات تأثيراً على المستوى العام للدولة لأن الخبراء يتولون مهمة خطيرة تتأثر بها كافة مناحى الحياة فى طهران، هذه المهمة هى اختيار الزعيم أى أرفع منصب رسمى ومسئول فى النظام، ويتولون أيضاً الإشراف على أداء مؤسسة الزعامة للتأكد من استمرارية وبقاء مواصفات الزعامة فى شخص الزعيم، ولهذا يمكن القول أن تزامن إجراء هذه الانتخابات المهمة مع أى انتخابات أخرى ومن بينها الانتخابات المحلية سوف يفرز مشكلات عدة يمكن إجمالها فى الآتى:

١-إن مكانة مجلس الخبراء وزعامة النظام تتطلب شمولها لكل الطبقات الاجتماعية والجماعات والأحزاب السياسية. والمنافسة فى هذه الساحة تختلف عن المنافسات السياسية والحزبية فى سائر الانتخابات الأخرى. فما أكثر الجماعات والأحزاب التى تتنافس مع بعضها بشكل جاد لتقديم قوائم المرشحين، لكن بعضها يريد أن يدخل فى ائتلاف أثناء المشاركة فى انتخابات مجلس الخبراء، لكن هذا الأمر لن يكون ممكناً بالفعل مع الإجراء المتزامن للانتخابات لأن تكوين هيئتين انتخابيتين لكل حزب وجماعة واحدة لانتخابات مجلس الخبراء وأخرى للبلديات لن يكون ممكناً أو سيكون صعباً، ولهذا يجب الارتقاء بانتخابات مجلس الخبراء عن كافة القضايا الخلافية، بحيث يتم تنظيم مظاهر الدعاية والمنافسة وكل ما يخص هذه الانتخابات بشكل يتناسب مع مكانة ومقام هذه المؤسسة المهمة.

٢-بالنظر إلى أن الدوائر الانتخابية فى مجلس الخبراء تكون على مستوى المحافظات، بينما الدوائر الانتخابية فى انتخابات مجالس الشورى المحلية تكون على مستوى المدن والقرى فإن الإشراف على هذه الانتخابات بشكل متزامن على هذين المستويين سيكون مختلفاً تماماً وصعب للغاية حيث يجب على وزارة الداخلية، فى هذه الحالة، أن تختار مجموعتين من الهيئات التنفيذية بشكل متزامن: واحدة للمحليات وأخرى للخبراء.

٣-الإشراف على انتخابات مجلس الخبراء طبقاً للقانون يقوم به مجلس صيانة الدستور، فيما يقوم مجلس الشورى الإسلامى بالإشراف على انتخابات مجالس الشورى المحلية، ومن ثم فإن تنظيم إشراف متزامن على عمليتين انتخابيتين من جانب جهازين مستقلين تماماً سيكون أمراً صعباً وباعثاً على الخلط.

٤- بالنظر إلى أن انتخابات مجلس الخبراء تجرى مرة كل ثمانية أعوام، وهذا الأمر يترتب عليه قلة المعلومات والإلمام بمهام وأداء ودور هذه المؤسسة المهمة، خاصة بالنسبة للشباب، يكون من الأهمية بمكان قيام وسائل الإعلام بتكثيف الدعاية لهذه الانتخابات، ولهذا فهى تحتاج إلى وقت حتى تعالج كل ما يتعلق بالخبراء وتقديم المرشحين لهذه الانتخابات ويحدث كما حدث فى الدورة السابقة، حيث استطاع المرشحون أن يقدموا

للشعب سيرتهم الذاتية ووجهات نظرهم بشكل مباشر عن طريق الإذاعة والتليفزيون، لكن تزامن الانتخابات البلدية مع انتخابات الخبراء سيؤدى إلى أن تتوزع جهود وسائل الإعلام ولا تقوم بالمهمة على أكمل وجه.

٥- سوف تواجه الأحزاب والقوى السياسية المختلفة عقبات عدة فى سبيل التواجد الفعال فى ساحة الانتخابات، وغالباً ما سوف تكون عاجزة عن القيام بدعاية متزامنة على مستويين مختلفين، خاصة وأن العدد الكبير لمجالس المدن والقرى وكثرة المرشحين سيؤدى إلى أن القوى الفاعلة التى يجب أن تقوم بالترويج والدعاية لانتخابات مجلس الخبراء ستجد نفسها فى معترك انتخابات مجالس الشورى المحلية، وبالتالى ينسحب الاهتمام بانتخابات مجلس الخبراء.

٦-تعطل المواطنين فى المدن الكبرى فى أماكن الاقتراع لاختيار مرشحى الخبراء ومجالس الشورى المحلية، وهذا الأمر سيؤدى إلى بطء، بل وتوقف عملية التصويت، ويترتب على ذلك مد فترة الاقتراع بشكل غير متعارف عليه أو انصراف الجماهير عن عملية الاقتراع.

النظرة السلبية للحكومة الجديدة تجاه الأحزاب

■ مردم سالارى (الديمقراطية الشعبية) ٢٠٠٦/٣/١٦

لا يميل الرئيس محمود أحمدى نجاد إلى الأحزاب، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة، وهو يفخر بذلك. وبهذا يكون من الطبيعى أن تهمل الحكومة الجديدة ميزانية الأحزاب. والآن يجب أن نسأل إلى أى مدى تؤمن الحكومة، التى ترفع شعار العدالة، بالتنمية السياسية فى إطار التنمية الشاملة؟، وهل سوف تؤمن هذه الحكومة بدور الأحزاب والمؤسسات المدنية فى التنمية السياسية؟

القسوة على الأحزاب ليست أمرا غريبا فى هذه الحكومة

طبقا للسياسات العامة للحكومة الحالية لا يعد إلغاء ميزانية الأحزاب أمرا عجيبا أو مستبعدا لأن الواضح أن الحكومة لا تميل إلى النشاط الحزبى الموسع والعميق والجاد.

وإذا تم تقديم هذه الميزانيات إلى الأحزاب لتمكنت من تلبية احتياجاتها المالية عن طريق المساعدات الحكومية، وأداء دور مؤثر فى المشاركة الجماهيرية، والوصول إلى النقطة النموذجية فى الديمقراطية الإسلامية والقيادة الشعبية الدينية. وكلما كانت هناك ضغوط على الأحزاب وكلما فقدت عناصر التشجيع فمن الطبيعى أن تعجز عن أداء دورها على النحو الأمثل، وفى النهاية لا تؤدى رسالتها وهى الرسالة التى تعد قطعا فى صالح الوطن ومصالحه القومية، وسوف نشهد نتائج إلغاء ميزانية الأحزاب فى المستقبل.

إلغاء ميزانية الأحزاب لا يدعمه منطق قوى

صرح حسن خليل آبادى رئيس الدورة الحالية لمجلس تنسيق جبهة الإصلاح: مع إلغاء ميزانية الأحزاب ربما تكون هناك رسالة مفادها أنه من الواجب على الأحزاب أن تقلل من نشاطها فى الوقت الحالي. وقد كانت ميزانية الأحزاب أمرا منطقيا فى الحكومة السابقة. ورغم أن وزير الداخلية الحالى والعديد من المسئولين الآخرين يؤكدون على وجود ميزانية الأحزاب إلا أنها لم تصدر فعليا. ويجب أن تقدم الحكومة دعما ماليا للأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية للأحزاب والمنظمات غير الحكومية كما تقدمه للأنشطة العلمية والثقافية والتعليمية. ولو كان هناك إيمان بتنمية مؤسسات المجتمع المدنى فيجب أن تكون هناك ميزانية لدى الحكومة.

وإذا كان البعض يقول إن ميزانية الأحزاب يجب أن تقوم على اشتراكات الأعضاء فإن هذه الاشتراكات لا تكفى وحدها لتلبية الاحتياجات الكبيرة للأحزاب. وميزانية الأحزاب أمر منطقى له اعتباره فى العالم المعاصر، وهى لا تختلف عن بقية اهتمامات الدولة. وبعض الأحزاب التى لا يمتلك أعضاؤها الإمكانات المالية الكافية سوف تتأثر بهذا الأمر، ولن تتمكن من تقديم الخدمات وتوسيع قواعدها الجماهيرية.

إلغاء ميزانية الأحزاب يعكس نظرة سلبية تجاه الأحزاب

صرح على تاجر نيا العضو السابق بمجلس الشورى الإسلامى عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة إن المبلغ الذى كان يخصص للأحزاب فى السنوات السابقة كان ضئيلا، وفى فترة الإصلاح لم يكن كبيرا بحيث يؤثر على النشاط الحزبى ولكن المهم أن تخصيص ميزانية للأحزاب يعنى القبول بنشاطها.

وبالنسبة لعدم الموافقة على تخصيص جزء من ميزانية العام الجديد لدعم الأحزاب فإن الأمر المهم يتمثل فى أن المجلس بوصفه المشرع وممثل المواطنين كان يجب أن يدعم دور الأحزاب، وهو ما لم يحدث، وهو ما يعنى عدم الاهتمام بإدارة شئون الحكم بشكل ديمقراطى واعتمادا

على السلطة التى تقوم على دور المواطنين. وحتى فى حالة تحقيق وعد وزير الداخلية بتخصيص إعانات للأحزاب من مصدر آخر لا يتغير شئ فى أصل القضية، وهى عدم الإيمان بدور الأحزاب وتوسيع نشاطها.

وفى الظروف الحالية ليس للأحزاب السياسية أى مصدر للدخل، وهى تواجه مشكلات تمويلية فى الحد الأدنى من أنشطتها. ورغم أن المبالغ التى كانت مخصصة كإعانات فى السنوات السابقة لا تذكر إلا أنها كانت مناسبة للأحزاب والجمعيات السياسية الصغيرة التى تريد أن تبدأ نشاطها وكافية لضمان بقائها.

يجب أن تحدد وزارة الداخلية مصدر دعم الأحزاب

أشار حجة الإسلام هادى قابل عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة إلى وعد وزير الداخلية بتوفير ميزانية لدعم الأحزاب من مصدر آخر، وأكد على ضرورة تحديد هذا المصدر حتى يمكن التأكد من كون هذا الوعد صادقا أم كاذبا، وحتى يمكن التأكد مما إذا كان تقديم الدعم للأحزاب سوف يكون على حساب مصرف آخر من مصارف الدعم.

وصرح هادى قائلا: **إذا كنا نرى أن وجود الأحزاب أمر ضرورى من أجل مسيرة الديمقراطية فى بلادنا فيجب أن تقوم الحكومة بأداء دور المقوم والمساعد للأحزاب.** فمؤسسات المجتمع المدنى سواء المنظمات غير الحكومية، أو الأحزاب السياسية تحمل بعض العبء عن كاهل الحكومة، وهذه هى نظرة العالم كله للأحزاب والمنظمات الأهلية. وقد كان السيد خاتمى يرصد جزءا من الميزانية لدعم الأحزاب ولكن تم إلغاء هذا الدعم فى ميزانية العام الحالي. وردا على السؤال: ما الذى يتوجب فعله فى الظروف الحالية؟ أجاب قابل: يمكن الاستفادة من الميزانية المخصصة لرئيس الجمهورية أو الوزارات لتقديم الدعم للأحزاب والجمعيات الأهلية، وهناك أمل فى أن يتم تقديم الدعم للأحزاب وفقا لوعد وزير الداخلية من الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية أو لرئيس الجمهورية.

الأحــــزاب والســـــيـــاســــة فى إيران

■ **حوار مع د. إبراهيم يزدى** ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٢٦

الأمين العام لحركة حرية إيران

يؤكد الدكتور إبراهيم يزدى زعيم حركة حرية إيران، فى حواره مع جريدة شرق، أن العمل الحزبى فى إيران ما زال مستمرا دون توقف رغم هيمنة الجناح الأصولى من التيار المحافظ على مجمل مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، بعد فوزه فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، لأن استمراريته تتوقف فى الأساس على الإيمان بأن العمل الحزبى بالأساس هو عمل جماعى والنجاح فيه مرهون بمراعاة أسس العمل الجماعية. وفيما يلى نص الحوار:

× الدكتور إبراهيم يزدى، فى رأيكم ما هى أسباب عزوف الشعب عن الأحزاب السياسية الموجودة؟

– لا أعتقد أن الشعب عازف عن الدخول فى الأحزاب، ويمكن القول إن الساحة السياسية لنشاطات الأحزاب السياسية كانت مواتية وعاملاً مساعداً، خصوصاً من جانب أحزاب المعارضة التى عبرت عن آرائها بحرية، وتم توفير الأمن للنشاطات الجماعية سواء فى اللجان أو الأحزاب السياسية.

× ولكن الأحزاب فى هذه الآونة كانت أنشطتها محدودة فى كثير من المواقف واعتمدت على ثقة الشعب، كيف تفسرون ذلك؟، وهل الأحزاب والتيارات السياسية فقدت مساندتها الشعبية؟

– إن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم التشكيلات السياسية الجماعية التى تمثل التيارات السياسية والفكرية والاقتصادية للمجتمع. وبعبارة أخرى، تعتبر الأحزاب السياسية واحدة من التشكيلات الجماعية التى تظهر فى المجتمع السياسى.

والأحزاب السياسية حينما يكون لها صفة الاستمرارية حسب خصائصها العقائدية والسياسية يكون لها امتداد أكبر وأشمل. على سبيل المثال، حزب نهضة الحرية الذى يمتلك خبرة ٤٤ عاماً، ويمكن تعداد إنجازاته فى الآتى:

١ – رفع راية الحرية والديمقراطية والاستقلال منذ تكوينه.

٢ – يرتبط الحزب بحركة الحرية الفكرية الدينية الإيرانية ومارس دورا فيها، أما الحركة من أجل الحرية والاستقلال فتمتلك خبرة مائة عام فى إيران، وقد برزت على كافة الأصعدة مثل الحركة النيابية، وتأميم النفط والثورة الإسلامية. وحركة الاستنارة الدينية هى جزء من الحركة الإسلامية والتى تمتد جذورها إلى مائة عام أيضاً، وفى كل مرحلة أو قضية تاريخية كان لها سمة خاصة بها مثل حركة يقظة المسلمين، والإحياء الدينية،

والحركة الإصلاحية، ونماذج ذلك موجودة فى داخل هذه الحركات والتى تظهر وتلعب دوراً ثم تختفى وفقاً لظروف الأحزاب والجماعات، والمنظمات المختلفة، وثمة تياران أساسيان داخل الحركة الإسلامية هما: الفكر التقليدى الدينى والاستنارة الدينية، وهما الأجدر بالملاحظة والاعتبار. والجماعات والأحزاب التى يكون لها ارتباط بواحد من هذين التيارين هى التى ترتدى ثوب البقاء والاستمرارية، ولكن بقاء الأحزاب والمنظمات ارتبط بعوامل أخرى أيضاً من بينها قدرة الحزب وربط نشاطه باحتياجات الجماهير.

إن الأحزاب السياسية عادة ما تظهر وفقاً للحاجة السياسية للمجتمع، ووجود الأحزاب يرتبط بنوع الحاجات المعروضة فإذا كانت تلبى رغبات وحاجات السواد الأعظم من الشعب يكتب لهذه الأحزاب البقاء والاستمرار.

× فى الوقت الراهن خرجت الأحزاب والتيارات السياسية ذات الثقل والوجود السياسى فى الدولة من اللعبة بعد الانتخابات الرئاسية التاسعة، ما هى الأدوات التى يمكن أن تستخدمها لتعود إلى الأضواء مرة ثانية؟

– بداية، لست موافقاً على هذه الرؤية وهى أن جميع الأحزاب السياسية والتيارات ذات التأثير والثقل السياسى قد خرجت من الساحة بعد الانتخابات الرئاسية التاسعة، فلو أن حزباً ما لم يفز لا يجب أن يعول على هذا ويأخذ جانباً، فالأنظمة السياسية القائمة على الانتخابات الشعبية رائج جداً فيها تداول السلطة من مؤسسة إلى أخرى، ومن حكومة إلى أخرى، وكذلك من حزب أو جماعة إلى حزب وجماعة أخرى. وعلى مستوى السلطات الأعلى يعتبر تداول السلطة هو القاعدة والقانون الحاكم على المجتمع.

كما أن عدم نجاح الأحزاب والفصائل السياسية فى الانتخابات الرئاسية التاسعة يمثل فرصة لإعادة قراءتها للأحداث والانخراط فى العملية السياسية مرة أخرى ولتستفيد من تجاربها.

× ما هى الشروط والظروف التى تعتبرونها ضرورية من أجل نجاح العمل الحزبى فى إيران؟

– تتمثل الظروف المواتية لنجاح العمل الحزبى فى الإيمان بأن العمل الحزبى بالأساس هو عمل جماعى والنجاح فى هذا مرهون بمراعاة أسس العمل الجماعية. والديمقراطية هى البناء الحقيقى والشرعى فى داخل الحزب وتعد من أهم العوامل فى نجاحه وقانون كل حزب فى أن يقدم مشروعيته، ولكن سلوكيات الزعماء والنشطاء هى البناء الحقيقى لكل أساس اجتماعى، حيث يتأثر عمل المجموعة الحزبية كثيراً بسلوكيات الزعماء والنشطاء. والأحزاب بالإضافة إلى أن لها قانون أساسى، تضع لائحة تنفيذية أيضاً. وتنعكس الأسس العقائدية لكل حزب سياسى فى لائحته التنفيذية، كما أن ارتباطها بالثقافة القومية يلعب دوراً مهماً فى وجود واستمرار ونجاح الحزب.

ماضى ومستقبل الحركة الطلابية

■ مجيد حاجى بابايى ■ http://www. Roozonline.com 27/3/2006

أدى إخفاق حكومة الإصلاحات على مدى السنوات الثمانى التى حكم فيها الإصلاحيون إلى تهيئة المناخ للجناح الأصولى من التيار المحافظ لكى يتمكن من تغيير الملعب السياسى لمصلحته تماما مستغلا حالة الإحباط والهروب من السياسة التى أصابت قطاعا كبيرا من سكان المدن. ولم تكن الحركة الطلابية، خاصة مكتب دعم الوحدة، بمعزل عن هذا، أى أنها كانت أحد المتضررين من التحولات التى شهدتها الساحة السياسية.

ومنذ ثلاث سنوات تقريبا تزايد ضغط السلطة على المجموعة الطلابية وفقا لعملية تدريجية وخطة محسوبة جيدا، بحيث اضطرت فى النهاية إلى الخروج من الجامعة. وكانت ولازالت أهم حجج ومستندات عملاء القمع هى بعض القصاصات من بيانات وتصريحات النشطاء الطلابيين. وحتى لو لم تتوافر هذه المستندات، فإنهم كانوا سيجدون دوافع أخرى لزيادة الضغوط، إلا أن تحميل كواهل الطلاب الواهنة بأعباء أكبر من طاقتهم يؤدى فى النهاية إلى إضعاف الحركة الطلابية رغم أن البعض يرى أن ذلك لا يخلو من نقاط إيجابية.

وبالنظر إلى مجموعة الأزمات التنظيمية والضغوط الأمنية فإن مكتب دعم الوحدة بوصفه أكثر التنظيمات الطلابية انتشارا قد اعتبر العام السابق عام تحديد المصير، وهو العام الذى كانت أهم أحداثه إجراء الانتخابات الرئاسية، وكانت طريقة التعامل مع الانتخابات مؤثرة إلى حد كبير على مصير هذه الحركة ورسم استراتيجيتها المستقبلية. وقد أدت نتيجة الانتخابات إلى إجراء تغييرات جوهرية فى مصير

الحركة على الأقل فى شكلها القانونى. فكان رفض البناء السياسى للحركة وإعلان نهاية توجهها الإصلاحى هو المصيدة الكبرى التى نصبت لهذه الحركة لأن القبول بهذه الاستراتيجية يستلزم اتخاذ سياسات تنفيذية بديلة.

وبناءً على هذا، حاول عدد من النشطاء استغلال هذه الحركة لتحقيق أهدافهم. ومن أمثلة هذه المحاولات الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. وبينما كان الجميع يعرفون أنه نتيجة تراجع بعض الزعماء السابقين للمكتب تحت الضغوط الأمنية وفرض المزيد من القيود على الحركة، لم يعد لهيكل المكتب القدرة الكافية على تنفيذ هذا المشروع بشكل كامل، ومن ثم صارت الانتخابات الرئاسية ميدانا للمواجهة والصدام بين فكرين مختلفين فى المكتب أحدهما يرى أصحابه أن حرمان رجال السلطة من الأصوات يصب فى وعاء المصالح القومية وتقدم الديمقراطية. بينما يرى أصحاب الفكر الثانى أنه فى ظل هذا المناخ السياسى لا فرق بين ابراهيم يزدى وأحمدى نجاد، فأى شخص يحصل على الأصوات يكون مضطرا لتنفيذ سياسات معدة سلفا. وقد ألقت هذه المواجهات بظلالها على جميع اجتماعات وبرامج مكتب دعم الوحدة فى العام الماضى ولا زالت هاتان الرؤيتان مستمرتين إلى اليوم.

ومع فوز أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، توجهت كافة الأنظار إلى أولئك الذين وعدوا برفع راية النضال حتى بعد أن يتم إقصاء الإصلاحيين من السلطة. ولكن للأسف لم يسفر ذلك عن شئ سوى الصمت والسلبية المسيطرة على الحركة الطلابية، واحتمال حل الجمعيات، وفى النهاية التضرع إلى الولايات المتحدة لعلها تحقق لهم ما عجزوا عن تحقيقه بأنفسهم. فى العام الماضى تم وقف نشاط عدد من الجمعيات الإسلامية أو أوشكت على التوقف. وصدرت أحكام قضائية ضد كثير من النشطاء الطلابيين، وصار من المتعذر استخراج تصريح بإقامة احتفالات أو اجتماعات طلابية، بالإضافة إلى أنه لم يتم التصريح بتنظيم أى اجتماع رسمى داخل الجامعات.

ويمكن القول إن العام الماضى كان عاما صعبا على الحركة الطلابية فى إيران، وأنها اعتمدت على بعض البرامج والمشروعات الساذجة لوضع أقدامها فى ميدان يحتاج الخروج منه إلى شجاعة كبيرة. ولحسن الحظ إن كثيرا من النشطاء الطلابيين يتمتعون بالكياسة والوعى بحيث نأوا بأنفسهم عن بعض التصرفات غير المحسوبة، مثل قيام عشرات النشطاء الطلابيين وعشرات الجمعيات الطلابية الإسلامية بإصدار بيان ينتقدون فيه زيارة عضوين سابقين بمكتب دعم الوحدة للكونجرس الأمريكى. ويبدو من تجارب العام الماضى أن العام الجديد عام صعب على الحركة الطلابية، ويجب على الحركة أن تواجه مشكلات وأزمات العام الجديد ببرنامج مدون ومنطقى، وإلا فإن الخوف أن يقوم البعض من خارج حدود الحركة باستغلالها لمصالحه السياسية وهو ما لا نرجوه.

التحديات المهمة التى تواجه مكتب دعم الوحدة

http://WWW.inroozha.com/22/4/2006

هيأت أحداث جامعة الشريف الصناعية والتى وقعت بعد أسبوع من زيارة اثنين من نشطاء الحركة الطلابية السابقين وهما على افشارى واكبر عطرى للكونجرس الأمريكى المجال لمزيد من الضغوط على مكتب دعم الوحدة، وهو ما بدا جليا فى تصريحات وزير العلوم محمد مهدى زاهدى بعد اشتباكات جامعة الشريف. ففى تصريح لوزير العلوم حول أحداث الجامعة قال: "إن أحد زعماء التنظيمات قد أجرى لقاء فى الكونجرس الأمريكى ومن تزامن هذا اللقاء مع أحداث الجامعة يمكن استنتاج أن هناك أيد خفية تعمل من أجل الربط بين هذه الحركات. ونحن نُنصح أصدقاءنا وأساتذة الجامعة الأعزاء بأن يدينوا هذه التصرفات، وفى الوقت نفسه بالا يربطوا بينها وبين التنظيمات التى يقيم زعماؤها علاقات بالكونجرس الأمريكى، وأخشى ما أخشاه أن تنشأ موجة من السخط ضد الجامعيين، ووراء هذه الأحداث قلة من الأفراد أمثال هؤلاء الذين ذهبوا إلى أمريكا، ومن المؤكد أنهم لا يتمتعون بتأييد فى الجامعة".

وتأتى تصريحات وزير العلوم متزامنة مع البيان الذى أصدره مكتب دعم الوحدة حول الأحداث والذى تضمن مطالبة وزير العلوم بالاستقالة من منصبه. والأمر اللافت للنظر أن وزير العلوم فى تصريحاته المذكورة

قد وصف كلا من على افشارى وأكبر عطرى العضوين السابقين بمكتب دعم الوحدة بأنهما من زعماء هذا التنظيم الطلابي، الأمر الذى يتناقض مع تصريحاته التى تضمنت عدم الربط بين الأحداث الأخيرة ولقاء الكونجرس.

موقف مكتب دعم الوحدة من محادثات الكونجرس

زادت محادثات افشارى وعطرى فى الكونجرس الأمريكى من حدة الخلافات الداخلية بمكتب دعم الوحدة وأوجدت حدودا صارمة بين طيفيها اليمين واليسار.

وفى سياق ردود الفعل الداخلية بالمكتب كان موقف سعدى حبيبى عضو اللجنة المركزية للمكتب أكثر حدة وعنفا من المواقف الأخرى. ففى موضوع نشره بموقعه على شبكة الإنترنت بعنوان" الغاية لا تبرر الوسيلة" كتب يقول: "عقد هذا المؤتمر بدعم من سكرتير الجمهوريين بمجلس الشيوخ السيناتور ريك سنتوريوم وهو نفس الشخص الذى قدم المشروع المعروف باسم "Iran Freedom and Support Act of 2005"والذى يتضمن الدعوة إلى إجراء استفتاء عام كوسيلة لحل القضية الإيرانية، وحصل على موافقة رئيس الجمهورية وتم تخصيص ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض. وإن حضور اثنين من الموقعين على الاستفتاء فى المؤتمر مع هذا الشخص هو أمر لا يمكن تبريره، وليس هذا فحسب وإنما هو أمر لا يخلو من شائبة. وإذا كان السيدان قد قدما نفسيهما بوصفهما ممثلى الحركة الطلابية، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق لأنهم لم يجروا أى مشاورات فى هذا المجال، كما أنهم ليست لديهم هذه الصفة من الأساس. وإذا كانا قد اشتركا فى هذا المؤتمر بوصفهما من النشطاء السياسيين دون تمثيل لحركة اجتماعية فإن هذا خطأ أكبر لأن حضورهم فى هذه الحالة يكون معناه أنهم يطلبون دعم قوة أجنبية وهذه هى التبعية. وثانيا، إذا افترضنا أن هذه فرصة للحصول على حماية الجمهوريين لحقوق الإنسان، فإن الواجب أولا إثبات هل تعمل الولايات المتحدة لحماية حقوق الإنسان أم لا؟ وأنا أعتقد أنها لا تفعل. أو على الأقل الإشارة إلى بعض حالات انتهاك حقوق الإنسان التى تقوم بها الولايات المتحدة حتى يمكن تقليل احتمال تكرار الكوارث السابقة قليلا وأكرر قليلا".

وبعد ذلك أشار حبيبى إلى التصرفات الأمريكية فى العراق وفيتنام وضرب اليابان بالقنبلة الذرية فى الحرب العالمية الثانية باعتبارها نماذج لانتهاك حقوق الإنسان من جانب واشنطن.

تصاعد الخلاف بين نشطاء مكتب دعم الوحدة دفع المكتب إلى عقد اجتماع لبحث ما إذا كانت هناك ضرورة لإعلان الموقف الرسمى من تصرف عطرى وإفشارى. ووفقا لتصريح فريد مدرسى عضو اللجنة المركزية بمكتب دعم الوحدة، ظل الأعضاء فى هذا الاجتماع يعرضون آراءهم نحو ساعتين وفى النهاية تم اتخاذ قرار بعدم إصدار بيان خاص بموقف الشخصين المذكورين استنادا إلى أنهما ليسا من أعضاء المكتب بعد انفصالهما عنه. وكان المعارضون لإصدار بيان يعتقدون أن مكتب دعم الوحدة يشهد سنويا حضور العديد من الأفراد فى الجمعية العمومية واللجنة المركزية إلا أن المعوَّل عليه هو العضوية الحقيقية فى المكتب. وضرب مدرسى مثالا فى هذا الصدد قائلا: إذا تقرر أن نبدى رأينا حول تصريحات هذين الشخصين فإن من الواجب أن نعلق أيضا على تصريحات أفراد آخرين مثل أحمدى نجاد وشكورى راد لأن كليهما كان من قبل عضوا فى مكتب دعم الوحدة.

إدانة جديدة

تزايدت الأحكام القضائية والإدارية ضد النشطاء الطلابيين بينما يواجه مكتب دعم الوحدة الضغوط المترتبة على أحداث جامعة الشريف من جهة، والخلافات الداخلية فى المكتب على أثر موقف عطرى وإفشارى من جهة أخرى.

وفى هذا الإطار حكمت الدائرة الأولى لمحكمة الثورة فى الأسبوع الماضى على فريد مدرسى عضو اللجنة المركزية لمكتب دعم الوحدة بالحبس لمدة عام بتهمة إهانة الزعيم والقيام بالدعاية ضد النظام، كما صدر حكم بالحبس لمدة عامين على مهدى امينى زاده عضو اللجنة المركزية، هذا إلى جانب العديد من الأحكام القضائية والإدارية التى صدرت فى الأسابيع الأخيرة ضد أعضاء الجمعيات الطلابية الإسلامية.

الأزمة العرقية وعمليات الاغتيال فى خوزستان

■ انقلاب إسلامى (الثورة الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/٣

على الرغم من أن معظم المتابعين للشئون الإيرانية يتجهون إلى التركيز على السياسة الخارجية لإيران خصوصا فيما يتعلق بالملف النووى وغيرها من القضايا الخارجية، إلا أن ثمة قضايا داخلية ربما تكون أكثر خطورة على مستقبل الجمهورية الإسلامية، من أهم هذه القضايا أو الملفات ملف الأقليات داخل إيران وعلى رأسها إقليم خوزستان الذى شهد خلال الفترة الماضية العديد من مظاهر التوتر التى يرى الكثيرون أنها تشكل خطراً كبيراً على نظام الجمهورية الإسلامية الذى يتحمل الكثير من المسئولية عن أوضاع الأقليات فى الداخل.

الوضع فى خوزستان

مثل بقية سكان المحافظات، لم يكن لسكان محافظة خوزستان من تحد سوى التصدى للحكومة المستبدة والدموية، فقط ظل شعب خوزستان على مدى مئات الأعوام مرتبط بعلاقات جيدة مع سائر القوميات الأخرى، لكن ما ظهر مؤخراً من صدامات نتج عن طرح سياسات من جانب الاستراتيجيين بالنظام إزاء خوزستان. وبالرغم من ذلك فهو الإقليم الوحيد فى إيران الذى لم يذعن لخداع السياسيين، فقد شارك سكانه بفعالية فى انتخابات مجالس المدن على عكس قوميات إيرانية أخرى قاطعت هذه الانتخابات، لنجد أن جميع نواب خوزستان هم من العرب سكان هذا الإقليم الأصليين. ولا يوجد فى مجلس مدينة هذا الإقليم شخص واحد ينتمى إلى قوى النظام.

أما فى انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى، فقد حرص النظام على الإطاحة بالمرشحين القادمين من الخارج، أى خارج قوى النظام. كما ساهم مجلس صيانة الدستور بدور كبير فى نجاح العناصر الموالية للنظام. وبناءً عليه، فقد قاطع شعب خوزستان انتخابات مجلس الشورى وكذلك الانتخابات الرئاسية التاسعة.

النظام يرى فى خوزستان، ساحة صدامات

كافح شعب خوزستان قبيل الثورة الإسلامية، من أجل الإطاحة بالنظام الملكى، كمعظم القوميات الإيرانية الأخرى، وبناءً عليه، التحمت القوميات المكونة لإقليم خوزستان (العرب والفرس وطائفة اللور) مع بعضها بعضاً دون وجود أى خلاف يذكر من أجل إنجاح الثورة الإسلامية.

وفى بدايات الثورة، حدث صدام مصطنع من جانب بعض مثيرى الفتنة بهدف تفريق وتشتيت شعب خوزستان الذى أدرك سريعاً هذا العمل وبادر بالتوحد للإطاحة بالقائمين على هذا العمل. وأثناء تلك الأحداث، سعى الأعداء لعمل بعض التفجيرات مدعين أنها من تدبير العرب لإثارة التوتر بين العرب والفرس فى الإقليم، لكن شعب خوزستان تصدى لهذا العمل بحكمة عكست مدى الوحدة بين العرب والفرس.

وخلال الأيام الأخيرة من تولى خاتمى للرئاسة تم نشر وثيقة تفيد بوجود برنامج حكومى يرمى إلى التضييق على عرب خوزستان، وورد فى الوثيقة أيضاً أن "أبطحى" قدم خطة بوصفة مستشار رئيس الجمهورية من أجل إيجاد خلاف وانفصال بين العرب، مما أثار فجوة بين شعب خوزستان، فاشتعلت المظاهرات والصدمات فى الإقليم.

وكان السؤال المطروح فى ذلك الوقت مفاده: هل هذه الوثيقة صحيحة أم لا؟

بالتأكيد الوثيقة غير صحيحة ويبدو أن إثارة هذه الأزمة كان بهدف الإطاحة بوحدة خوزستان قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، وما من شك فى أن نشرها جاء على يد الأصوليين، من أجل شغل الشعب الخوزستانى بقضاياه وكذلك سائر القوميات الإيرانية الأخرى فى إطار التلاعب بمصير إيران وإظهار عدم فعالية الإصلاحيين بقيادة خاتمى.

لقد أدى نشر هذه الوثيقة على يد مثيرى الفتنة إلى زرع فتيل أزمة سرعان ما تطورت وتفاقمت، وإن كان مشعل الفتنة من خارج منطقة خوزستان وليس بعربى أو فارسى أو من طائفة اللور. وبناء عليه، اندلعت المظاهرات وقتل العديد من الشباب واعتقل المئات، وتطور الأمر بعد تدخل وزير الدفاع الإيرانى إلى نزاع بين شيوخ القبائل.

لقد قام الأصوليون بزراعة القنابل فى توقيت إجراء الانتخابات من أجل تمكين الجيش من تولى عملية إدخال صناديق الاقتراع إلى خوزستان وطهران وقم وسيستان وبلوشستان، وفى تلك الأثناء تم اعتقال أفراد من خوزستان وحدها مما أكد على نية الأصوليين فى سلب السلطة من يد وزارة الداخلية التابعة لحكومة خاتمى.

وعندما أعلن عن زيارة أحمدى نجاد للإقليم تم تفجير عدة منشآت بالإقليم، حيث قتل الكثيرون، وفى النهاية يدرك شعب خوزستان من عرب وفرس و... أن سياسة النظام هى السبب فى هذا التوتر والصدام حتى يتمكن النظام من القمع والسيطرة على جميع الأقاليم الإيرانية.

عقبات فى مواجهة المشاركة السياسية للمرأة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٢٣

"الإصلاحات مطلب اجتماعي ينادى به قاع المجتمع وداخله، كان يجب أن يلبى من داخل السلطة، لكن للأسف لم يرد عليها الرد المناسب والمتوافق مع متطلبات المجتمع وتغيراته".

"الهى كولايى، النائبة بالمجلس السادس"

المرأة، السياسة والمذهب

عندما يدور الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة، تبرز على الساحة شكاوى عدة من عدم وجود تفاعلات ديمقراطية ووجود نظرة متدنية من جانب المؤسسين للدور السياسي للمرأة. واللافت للانتباه فى هذا الصدد أنه فى كثير من الأحزاب الرسمية فى هذه الفترة لعبت المرأة دوراً مركزياً، ولكن فى العادة نظراً لأن الأحزاب الإيرانية الرسمية يجب أن تكون دينية فإن المرأة الإصلاحية المتدينة لا تملك شجاعة اتخاذ القرار فى المناصب الإدارية الحزبية، ودائماً يجب عليها مع مراعاة المعايير المتصورة للشرع ومصالح الحزب الذى تتبعه أن تكون فى المرتبة الثانية بالنسبة للرجل، وتعيد إنتاج الإدارة "الذكورية" غير الديمقراطية فى الأحزاب.

ولتوضيح هذه النقطة الأساسية يجب القول أن التعاطى السياسى والدينى للمرأة لم يكن ولن يكون واحداً فى كافة الدول الإسلامية، ففى بعض الدول الإسلامية الأخرى مثل تركيا وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا تلعب المرأة دوراً إدارياً فى أرفع المناصب من قبيل رئاسة الجمهورية، ومن ثم يجدر السؤال: لماذا تخلفت إيران فى هذا الصدد عن دول إسلامية أخرى؟.

من الممكن اعتبار تخلف إيران فى هذا الصدد ناجماً عن استمرار النظام الأبوى الدينى وتغلغله فى البيئة السياسية والحقوقية لإيران من جانب، وحالة الانفعال الفكرى للمثقفين الدينيين فى مقابل المراجع الدينية التقليدية من جانب آخر. ولم يستطع المثقفون المتدينون فى إيران مواجهة الخرافات الدينية والتقاليد البالية المعادية للعقل بعيداً عن السياسة. ولم يؤد دورهم ورسالتهم التنويرية إلى تكوين خطاب دينى جديد وبدائل حديثة وقيم ثقافية تتوافق مع التطورات العالمية، وعلى الساحة السياسية والحركات الاجتماعية أيضاً هناك عدد من الشخصيات الرائدة فى هذا المجال لم تعرف باعتبارها مراجع دينية ذات صلاحية فى العالم الحديث، فى مقابل المراجع التقليدية، والسؤال الأجدر فى هذا السياق مفاده: هل حدث هذا التطور فى الدول التى ترتكب فيها تفرقة ضد المرأة بنسبة أقل؟.

بداية، لا يوجد فى هذه الدول مراجع فقهية مثل الموجودين فى إيران الذين يشاركون فى السياسة والسلطة الحكومية. ثانياً، لم تحدث فى تلك المجتمعات ثورة إسلامية بحيث تنتبه الحكومة لمسيرة حقوق المرأة.

إن الرؤية المتخلفة جداً لأغلبية الفقهاء الإيرانيين بخصوص حقوق ودور المرأة، وتغلغل نفوذ هؤلاء الفقهاء فى السياسة والمجتمع، والدمج التام بين الدين والدولة بعد الثورة الإسلامية قد أصبح العائق الأساسى لتطور المجتمع، خاصة على صعيد حقوق المرأة، لدرجة أنه بعد الثورة تم تغيير كثير من القوانين التى كان قد تم وضعها فى عهد الشاه لصالح المرأة مثل قانون نظام الأسرة. وللأسف ظل الرواد المثقفون الدينون تابعين للقيم التقليدية وقلما يوجد شخص من بين هذه الجماعة المثقفة قد تخلص من النظرة التقليدية للمرأة، فهم فى علاقاتهم الفكرية لم ينفصلوا عن التفسير الدينى والمبادئ الفقهية المتخلفة للمراجع التقليدية والخطاب والعادات المثيرة للمشاعر وغير العقلانية، وهم منقطعون تماماً عن التطورات العالمية على ساحة حقوق المرأة ودورها فى المجتمع والحركات الاجتماعية وقد أغمضوا عيونهم على حقيقة وتطور العالم بالنسبة لدور المرأة، وقد أحدثت الحركة الاجتماعية النسوية فى الدول الديمقراطية تطوراً هائلاً فى النظام الذكورى القديم. ولأن الإصلاحيين كانوا يسعون فى سياستهم بشكل برجماتى للسلطة فإنهم ضحوا فى كثير من الأحيان بعمليات تأسيس قيم جديدة من أجل الوصول إلى السلطة وكانت حساباتهم فى هذا المجال خاطئة لأنهم قلما انتبهوا إلى هذه النقطة الأساسية، وهى أن القاعدة الاجتماعية للإصلاحيين تختلف تماماً مع الإصلاحيين التقليديين وليس هناك أى مبرر لأن يتبعوا التقليديين والمراجع التقليدية وقيمهم المتخلفة وباتباعهم للمراجع التقليدية على الساحة الدينية انفصلوا عن قاعدتهم الاجتماعية.

فالمحافظون على العكس من الإصلاحيين وضعوا سياستهم على أساس تجاهل المرأة والحفاظ على القيم التقليدية للمجتمع، ومن بينها القصور الطبيعى لعدم المساواة بين المرأة والرجل، ولهذا فهم يواجهون المرأة التى هى تابعة لأوامر الرجل الفقهية وهم يحصلون على أصواتهم بإصدار الأحكام الدينية من أعلى. ولم يتمكن

الإصلاحيون حتى وقت أن كانوا يطلقون على أنفسهم مسمى الإصلاح من اكتساب هذه الجماعة من النساء التقليديين وهم سواء شاءوا أو أبوا من الممكن أن يعودوا إلى السلطة بدعم أصوات المرأة الأكثر وعياً فى المجتمع والطبقة المتوسطة، ولهذا يجب أن يضعوا سياستهم فى إطار مطالب المرأة الإصلاحية والتجديدية والأكثر وعياً والمساواة بين الرجل والمرأة. ولأنهم لم يفعلوا ذلك على مدى ثمانى سنوات فإنهن قد انضوين تحت لواء المنشقين.

ورغم ما تعانيه المرأة من النظام الدينى التقليدى المهيمن على إيران، فإنها كانت رائدة فى مجال التطور الإصلاحى، لكن الجماعات السياسية الدينية لم تستطع أن يكون لها دور متقدم فى هذا المجال وتخلفت عن المجتمع ومطالب المرأة، وفى كثير من الأحيان كان الإصلاحيون تابعين للخطاب والقيم التى تمثلها المراجع الدينية التقليدية.

إن العامل الأهم فى فشل الإصلاحيين فى الانتخابات وفرض العزلة عليهم فى المجتمع ربما يكمن فى الاضطراب الفكرى والداخلى للمرأة المثقفة الدينية ضد هذه السياسة البرجماتية التى أيقظتها من سباتها. إن السياسيين الإصلاحيين يحتاجون إلى إلمام شامل لكافة قضايا ومشاكل المرأة فى المجتمع. وربما يكون أحد السبل الأساسية والصحيحة للحد من مشكلات المرأة فى إيران هو إجبار كافة المراجع الدينية وطلاب الحوزة العلمية على إلقاء دروس فى قضايا المرأة فى الجامعات علهم يربطون بين عالمهم العقلى والعالم الواقعى والعالم الخارجى بعيداً عن إطار الخطاب الدينى التقليدى.

ويمكن القول بشجاعة إنه علاوة على الحساسية والوعى بحقوق واحتياجات المرأة، فإن بعض الناشطات الإصلاحيات كنّ، من حيث فهم القضايا الاجتماعية والسياسية فى إيران والعالم، أكثر رفعة من كثير من الرجال الإصلاحيين الذين كانوا يتولون مناصب وزارية مهمة. لكن النظرة التقليدية المهيمنة والنظام الفكرى المتخلف لأصحاب السلطة والنفوذ قد حال دون الاستغلال الجيد والمفيد لتخصص وكفاءة هؤلاء السيدات. على سبيل المثال، لو كان يوجد فى حكومة الإصلاحات شخصية مثل الهى كولايى فى منصب وزارة الخارجية لاستطاعت أن تحقق نتائج كثيرة ومختلفة للإصلاحيين، ولكانت أيضاً نموذجاً لكافة الدول الإسلامية فى المنطقة، ولكانت قيمة مكتسبة للجمهورية الإسلامية فى المجتمع العالمى الذى يضفى وجهاً آخر على حكومة الإصلاحات ويفتح الباب أمام المرأة للوصول إلى السلطة. من المؤكد أنه يجب الالتفات

إلى أنه إذا كان مجرد ركوب المرأة قطار السلطة مهماً فهناك خطوة أكثر أهمية وأكثر ضرورة وهى تغيير خط سير قطار السلطة الذى لم يوليه الإصلاحيون أهمية، لأنه وكما أثبتت التجربة قامت حكومة ما بعد خاتمى بإنزال هؤلاء المسافرين سواء الرجال أو النساء من قطار السلطة فى محطات مختلفة. وبالنسبة للإصلاحات كان يجب أن تكون المرأة نداً للرجال أصحاب السلطة الحقيقية، وكان هذا الأمر يتم عن طريق حركة نسوية واسعة ومؤسسات المجتمع المدنى المستقلة التى تضغط بشكل متزامن على الحكومة ولم يكن الأمر مجرد قبول عدة نساء فى مناصب وزارية وهو أمر لم يحدث أيضاً.

المرأة والإصلاحيون

إن النظام الأبوى الذى يوجد فى العادة فى كل المجتمعات بدرجات متفاوتة تم ترسيخه فى الجمهورية الإسلامية فى الأيديولوجية الدينية والفقه الإسلامى المهيمن على السلطة السياسية ونظام الحكم لدرجة أن الصفة التقليدية لتصور عدم تساوى المرأة بالرجل تغلب على كونها سمة طبيعية، ولهذا السبب ووجهت المساعى المحدودة التى بذلت لتعديل القوانين فى الجمهورية الإسلامية فى مرحلة الإصلاحات بمعارضة ضروس من جانب المؤسسة الدينية التقليدية الحاكمة والإسلاميين المتعصبين. إلا أن ما تراه هذا المقالة هو الدور الضعيف للإصلاحيين فى مجالين: الأول، عدم تغيير حالة الظلم وعدم المساواة الحقوقية للمرأة. الثانى، عدم الاهتمام بتنظيم المرأة حول مطالبها. وقد لعبا هذان العاملان دوراً مهماً فى عدم الحصول على دعم المرأة ومساندتها وفشل الإصلاحات.

ونظراً للإجحاف المزدوج كانت المرأة تمثل التحدى الأهم للجمهورية الإسلامية، وكان الدور البارز للمرأة فى الثانى من خرداد عام ١٩٩٧ قد بعث الأمل فى القضاء على هذا الإجحاف المزدوج، لكن الإصلاحيين لم يستطيعوا الحفاظ على هذه القاعدة الاجتماعية الكبيرة. بناءً على هذا، فإن ما جعل المرأة لا تبالى بالإصلاحيين يمكن تلخيصه فيما يلى:

١- عدم الاهتمام الجاد بالمشاكل والمطالب الحقوقية للمرأة فى الجمهورية الإسلامية.

٢- عجز الإصلاحيين عن تنظيم القوى الهائلة التى كان من الممكن أن تلعب دوراً عظيماً فى المطالبة بحقوقها، وأيضاً فى فوز الإصلاحيين بالانتخابات. ومن الممكن توصيف هذين المطلبين بأنهما أساس الحركة النسوية فى إيران.

ولم يضع الإصلاحيون لحل مشكلات المرأة المتعددة الجوانب فى النظام القانونى للجمهورية الإسلامية

برنامجاً جاداً، هذا فى الوقت الذى كانوا يتمتعون فيه بدعم الأغلبية. وكانت الرؤية التقليدية للفاعلين الإصلاحيين بالنسبة لدور وحقوق المرأة فى المجتمع والخوف من هجوم المحافظين تمثل العوامل الأساسية فى عدم هذا الاهتمام.

وتكتب الصحفية جبلا بنى يعقوب فى تقييم لوضع المرأة على مدى عهد خاتمى تقول: "إن القوانين المتعلقة بالميراث والحضانة والشهادة والعقوبات الإسلامية وعمل المرأة وقدرتها على فسخ عقد الزواج والجنسية وشروط الطلاق والمهر والنفقة من أهم القوانين الباعثة على التفرقة والتى تخلق مشاكل لا تحصى للمرأة، لكن حكومة الإصلاحات وحتى نهايتها لم تتمكن على مدى ثمانى سنوات أن تقدم أى لائحة لتعديل هذه القوانين".

ومع أن الإصلاحيين لم يتمكنوا فى هذه المجالات المهمة أن يصلوا بلائحة ما إلى التصديق النهائى، لكن المجلس السادس قدم إجمالاً ٥٣ لائحة لهيئة المجلس تم التصديق من بينها بشكل نهائى على ١٧ لائحة من ضمنها لائحة حق الطلاق ورفع سن زواج البنات من ٩ سنوات إلى ١٣ سنة، وهذا أمر يجب أن نذكره للنائبات الإصلاحيات فى المجلس السادس. وعلاوة على ذلك صدق المجلس السادس على النص الكامل للجنة القضاء على التفرقة بين النساء، وهذه تعد قفزة هائلة من الممكن أن تخلق تطوراً حقوقياً مهماً فى التمييز ضد المرأة.

عدم وجود وزيرة فى حكومة الإصلاحات

لم تجد المرأة مكانا فى حكومة خاتمى، فى الوقت الذى يسعى فيه المجتمع الإيرانى خلف شعار "إيران لكل الإيرانيين". وقد أوضحت زهرة شجاعى مستشار محمد خاتمى لشئون المرأة أسباب عدم وجود وزيرة فى حكومة خاتمى بأن "عدداً من مراجع قم قد بعثوا برسالة عدة مرات لخاتمى مفادها أنه لو كان بين وزرائه امرأة فإن حكومته ستكون غير إسلامية وسيعلنون على الشعب أن التعاون معها ليس شرعياً". ويبدو أن خاتمى كان يأخذ مسألة وجود امرأة فى حكومته مأخذ الجد إلا أنه لم يصر عليها، ومشكلته فى هذا الصدد ضعف الإدارة وعدم وجود إدارة حاسمة للتصدى لمطالب التقليديين التى لا أساس لها والتى تعارض على مدى التاريخ وجود المرأة فى ساحة الأنشطة الاجتماعية ومن ضمنها التدريس والإدلاء بالرأى، وكان بإمكان خاتمى إعلان الموقف المعارض للمراجع الدينية التقليدية التى انسحقت فى الانتخابات وأن يكسب دعم المرأة للإصلاحات، وأن يجعل مكانة المحافظين أنصار التمييز ضد المرأة أكثر ضعفاً. وقد هيئت الظروف لهذا التغيير فى فترة الإصلاحات، خاصة وأن المجلس السادس كان على استعداد لمنح الثقة لوزيرة".

وتقول سهيلا جلودار النائبة الإصلاحية بالمجلس السادس: "إننى أقول فقط فى الدفاع عن المجلس لو أن الحكومة قدمت وزيرة لمنحها المجلس الثقة. ولكن لماذا لم يفعل خاتمى؟ وإذا لم نقل أن هناك تضاداً فكرياً عند خاتمى حال دون هذا التطور لوجب التوصل إلى نتيجة مفادها أن وجهة نظر عدد من الفقهاء التقليديين الذين كانوا ولا زالوا يرون بشكل تاريخى أن التطور نحو العالم الحديث مخالف للإسلام، وأنها أكثر أهمية بالنسبة له من رأى أغلبية الشعب وضرورة الإصلاحات لحقوق المرأة، وإلا فإنه كان يستطيع باستخدام خطاب المتدينين والاستناد إلى دور المرأة فى فجر الإسلام ومن ذلك السيدة خديجة زوجة النبى أن يغير الخطاب فى هذا المجال، وأن يسكت التقليديين إلى حد ما، وأن يتقدم بالإصلاحات فى واحد من أهم قطاعات المجتمع".

الاستفادة الآلية من المرأة

نظراً للظلم المتعدد الجوانب فإن باعث المواجهة مع الموانع البنيوية والنظرية فى المجتمع ومؤسسته السلطة، وكذلك أيضاً دعم مشروع الإصلاحات كان أقوى بمراحل بين النساء الإيرانيات من الرجال. وقد تمثل العامل الأهم فى هذا السياق فى التنظيم المستقل للمرأة، ولكن هذا كان ممكناً لو أبدى الإصلاحيون اهتماماً نظرياً بالنسبة لآلية التصديق على قوانين القضاء على التمييز ضد المرأة، وكانوا يفكرون فيها ويتشاورون ويتبادلون وجهات النظر مع الخبراء فى هذا المجال سواء فى الداخل أو فى الخارج، وكانوا يستفيدون من تجارب الحركة النسوية العالمية، لكن كانت مثل هذه الإرادة والرؤية غائبة بين الإصلاحيين، وأصر على هذا التطور مجموعة صغيرة فقط من الإصلاحيين بالمجلس لكنهم لم يفكروا فى استعداداته ولم يوفروا الإعداد العقلى والاجتماعى. وعلى العكس كانت الرؤية الغائبة هى الاستفادة الآلية من المرأة فى سوق السياسة، ولكن لن يعرفوا أيضاً كيف يطورون هذا الاستغلال لأنه وكما يقال القاعدة الاجتماعية للإصلاحيين والمحافظين ليست واحدة.

إن الاستغلال الآلى للمرأة فى الجمهورية الإسلامية شائع جداً ويرجع إلى بدايات الثورة. وفى هذا الصدد وقف المحافظون فى الماضى ضد حق المرأة وقالوا: لو أن هذا الحق ضرورى فإن الحد الأقصى هو الاستغلال السياسى للمرأة. وما كان يستطيعون الإصلاحيون وما كان يجب أن يؤدوه من تطوير سوء الاستغلال لوجود المرأة فى الساحة السياسية والمساعدة الواعية المنظمة

للمرأة فى المجتمع هو الاستغلال الأقل لهذا التطور ودعم المشروع الإصلاحى الذى ساهمت المرأة فى نجاحه وأوصلت الإصلاحيين إلى السلطة. وهناك تقييم بسيط أيضاً يجب أن يعلمهم أنه لا يجب عليهم أن يتجاهلوا المطالب الحقوقية بالمرأة وتنظيمها، وهذان العاملان: المطالبة الحقوقية وتنظيم الحركة النسوية مرتبطان ببعضهما جداً، أى أنه لو قيل للمرأة أنه لتنفيذ مطالبها يجب أن تنخرط فى تنظيمات، وأن الحكومة تدعمها كان هذا الأمر سيتم بسهولة، ولكن السؤال الأساسى والمثير للجدل هو - بالنظر إلى ضرورة استقلال التنظيمات النسوية- ألا ينتهك دعم حكومة الإصلاحات لهم فى عملية تنظيم هذا الاستقلال؟

الحكومة ومؤسسة المرأة

إن الارتباط بين الحكومة ومؤسسة المرأة فى الدول النامية هو موضوع حساس جداً، ويعتقد كثيرون أن مؤسسة المرأة يجب أن تكون مستقلة وغير حكومية. وللحفاظ على الاستقلال لا يجب أن تكون المرأة تابعة لمصادر التمويل الحكومى.

من ناحية أخرى، يرى الرأى المعارض أنه فى الدول التى يكون اقتصادها حكوميا وتهيمن الحكومة على الثروة القومية فإن توفير الميزانيات للخدمات العامة أيضا يكون من سلطة الحكومة، والتنظيمات النسوية هى جزء من الخدمات الاجتماعية وقيامها يحتاج للدعم المالى والمساندة الشاملة من جانب الحكومة.

وفى هذا المجال كتب صديق مفكر بعد قراءة النسخة الأولى من هذه المقالة: "هذا الأمر يصدق كثيراً، خاصة على الدول الإسلامية والشرق أوسطية، ولو تقرر أن يحدث تغيير فى العقليات فى ظاهرة التجمع، أى مساعدة المؤسسات التعليمية ووسائل الرأى العام، فهذا العمل أيضا يجب أن يبدأ بواسطة الحكومة التى تسيطر فى إيران على معظم هذه المؤسسات. ولهذا السبب بعد التأكيد على دور الحركات المستقلة للمرأة يجب الاهتمام أيضاً بدور الحكومة. هذا فى حين أن أى شئ يأتى من الحكومة، والحكومة هى منشأ الثروة والسلطة وخلق الثقافة فى المجتمع الإيرانى والمجتمع الشرق أوسطى، وأى تطور يحدث فى المجتمع، خاصة وضع المرأة لابد أن يكون ممهوراً بخاتم الحكومة. ودور الحركة النسوية المستقلة هو أن تضغط على الحكومة والنخبة السياسية التى ستتابع مسيرة تغييرات إيجابية لصالح المرأة".

وهنا من الضرورى عدم الربط بين المؤسسات النسوية التى تقدم خدمات لشئون المرأة. ومن الطبيعى أن المؤسسات النسوية من النوع الثانى فى أى مكان من العالم تتمتع بالدعم المالى من جانب حكومتها، ويجب أن تكون هكذا. وتتضح هذه المسألة جيداً فيما يخص المنظمات غير الحكومية لتوفير خدمات فى ساحة خاصة وبشكل محدد تأخذ دعما ماليا من الحكومة أو مصادر التمويل العالمى. بناء على هذا، فإن الجدل ليس على مثل هذا النوع من المنظمات، بل هو على الحركة النسوية. فالحركة النسوية لا يمكن أن تكون حكومية، بل يجب أن تضغط على الحكومة لتنفيذ مطالب المرأة. ومفتاح مشكلة الإصلاحات والمرأة فى إيران يكمن أيضا فى هذه النقطة. فالإصلاحات فى إيران تحتاج الى الوجود الفاعل للحركة النسوية التى غفل الإصلاحيون عن دعم ظهورها فى وقت كانوا يملكون فيه الدعم أو لم يؤمنوا بها. بناء على هذا، لم يدعموا نواتها الأولى مثل عشرات المنظمات الصغيرة التى تتجمع فى المركز الثقافى للمرأة لأنهم لم يدركوا الدور الأساسى والمصيرى للحركة النسوية فى النجاح الحقوقى للمرأة فى المجلس وفوزهم فى الانتخابات.

وتفيد المقارنة بين دور حكومة خاتمى وحكومة أحمدى نجاد فيما يخص منظمات المجتمع المدنى ومن بينها المرأة أن الحكومة تستطيع أن تكون داعمة لحقوق المرأة وأيضا معارضة. بناء على هذا، يتوقف اشتراط الارتباط الايجابى بين الحكومة ومؤسسة المرأة على عاملين، أى نوع الحكومة ونوع مطلب وتنظيمات المرأة. فحكومة احمدى نجاد لا تعارض مؤسسة المرأة التى تصغى لكلام المحافظين، ومن المؤكد أنها لم تقصر فى دعمها ماليا المشكلة تكمن فى المؤسسة النسوية التى تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة، فى هذه الحالة فإن حكومة من نوع الإصلاحات ستقدم لها مساعدة نسبية ومحدودة ومشروطة أما حكومة من نوع حكومة أحمدى نجاد فلم تتردد فى قطع أى مساعدة لها. فى مثل هذه الظروف يصبح لموضوع استقلال مؤسسة المرأة معنى وأهمية.

مؤسسة المرأة أم الحركة النسوية؟

إن إضفاء الصبغة الحكومية على مؤسسة المرأة فى كل الدول غير الديمقراطية قد تم بهدف جذب القوى النسوية وتقديم خدمات فى مجال شئون المرأة وإحباط الحركة النسوية المستقلة. وقد أدى إضفاء الصبغة الحكومية على مؤسسة المرأة فى عهد الشاه الى أنه مع سقوط حكومته تختفى أيضا التنظيمات النسوية الحكومية وتتمكن الجمهورية الإسلامية بسهولة من تغيير القوانين المتعلقة بالمرأة، ولم تكن حكومة محمد رضا شاه تسمح بظهور مؤسسة نسوية مستقلة أو حركة نسوية تعمل فى المجتمع لأن هذا النوع من المؤسسات سيكون متحديا لسياسات الحكومة التمييزية ضد

المرأة. هذا فى حين أن حكومة الشاه كانت تطالب بالمؤسسة النسوية التى تدعم نظامه. وبشكل طبيعى يكشف وجود أشرف بهلوى أخت الشاه على رأس التنظيمات النسوية حقيقة وأهداف هذه التنظيمات. والمؤسسات النسوية الناشئة فى شكل حركة نسوية فى فترة الثورة لا تملك أيضا قدرة مواجهة الإرادة المطلقة للتقليديين الدينيين فى التمييز القانونى ضد المرأة والاتجاهات المعادية لها.

وتفيد تجربة الدول الاشتراكية التى كانت تدافع وبشكل أيديولوجى متقدم عن المساواة بين الرجل والمرأة وحكوماتها التى كانت تقدم الدعم الكامل للمؤسسات النسوية أن المرأة ليست قادرة مع تغيير الحكومات على الحفاظ على نفسها باعتبارها مؤسسات مدنية تدافع عن حقوق المرأة لأن المؤسسات النسوية فى هذه الدول تابعة للحكومة ومهمتها الربط بين مصالح المرأة ومصالح الحكومة. ومع زوال الحكومات الاشتراكية تضعف هذه المؤسسات أيضا أو تزول، لكن وجود المجتمع المدنى فى معظم هذه الدول، خاصة أوروبا الشرقية كان مهماً للغاية فى إعادة بناء المؤسسات النسوية فى هذه المجتمعات. وفى المجتمعات الديمقراطية توجد مؤسسات وحركات نسوية لها أهداف عدة ومختلفة الى حد بعيد مع طبيعة التنظيمات النسوية فى الدول النامية. إن التطور العميق فى المجتمعات الديمقراطية فى مجال دور وحقوق المرأة هو نتاج جهود الحركات النسوية وليس المؤسسات النسوية التابعة للحكومة. ومع أن وجود المؤسسات النسوية الحكومية مهم أيضاً، لكن هذه الأهمية يكون لها معناها، إلى جانب وجود الحركة النسوية "آلية الضغط على الحكومة والتعليم والمجتمع" لكن تجربة حكومة الإصلاحات فى إيران كانت من نوع آخر.

التنظيمات النسوية فى عهد الإصلاحات

إن الارتقاء بمستوى أداء "مركز شئون المشاركة النسوية" الذى تبلورت نواته الأولى فى عهد رفسنجانى تحت مسمى "مكتب شئون المرأة" فى مؤسسة الرئاسة على يد خاتمى وحكومته، على الرغم من أهميته الشديدة ومما لاشك فيه أنه أحرز العديد من الانجازات، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق مطلب المرأة الإيرانية بشكل بعيد عن الخوف والتردد ، وذلك لسببين:

الأول، محدودية التنظيمات النسوية المرتبطة بالمؤسسة الحكومية أى "مركز شئون المشاركة النسوية" الذى هو من الناحية العملية تابع لسياسة الحكومة ومصالحها.

الثانى، تدخل المحافظين الدينيين عن طريق آلية الحكومة، ولم يبق لها رسالة للتطور الاجتماعى. وبسبب كون المؤسسة النسوية الأساسية حكومية تمكن المحافظون وبسهولة من إيصالها إلى طريق مسدود لأنهم وبشكل مباشر كانوا يضغطون على حكومته ويحولون دون إحرازه أى تقدم من خلال الصلاحيات التى يملكونها. ومع قدوم حكومة أحمدى نجاد ظل "مركز شئون المشاركة النسوية" تحت هيمنة المحافظين. ولو أنه فى الماضى كانت هناك مؤسسات قوية وشعبية ومستقلة وعامة تعمل فى مجال العمل النسوى بشكل متزامن ومتوازى مع "مركز شئون المشاركة النسوية" لم يكن المحافظون قادرين على مواجهتها بسهولة لأنها لم تكن مرتبطة بالحكومة، واليوم حيث أصبح "مركز شئون المشاركة النسوية" تحت هيمنة المحافظين، فإن وجود المؤسسات النسوية المستقلة وغير الحكومة يستطيع أن يلعب دورا فى مواجهة سياسة التمييز ضد المرأة، أى تتواصل آلية الضغط على الحكومة لنيل حقوق المرأة والتعليم الاجتماعى. وقد كانت الجماعات النسوية الأقل نفوذا والتى وصل عددها فى عهد خاتمى الى عدة مئات كانت هى أيضا تابعة للحكومة ، واليوم إذا لم تتوقف فسيكون مصيرها مثل مصير مركز شئون المشاركة النسوية.

ويعتقد الكاتب أن المؤسسة النسوية، باعتبارها تنظيما مدنيا وليس سياسيا "سواء كانت حزبية أو حكومية" يجب بالأساس أن تكون تنظيما مستقلا عن الحكومة. ومما لا شك فيه أن وجود مؤسسة نسوية حكومية أو حزب سياسى "سواء كان نسويا فقط أو مختلطا" يستطيع أيضا أن يخدم الأهداف الحقوقية النسوية، ولكن يظل هناك تخوف من أنها فى نفس الوقت تتحول الى آلية عمل للحكومة فى مواجهة المؤسسات النسوية المستقلة، وحقوق المرأة، وتخرج عن طابعها المدنى ومهمة نقد البرامج الحكومية لصالح المرأة. إن مفتاح حل مشاكل المرأة يكمن فى داخل المجتمع وليس فى يد الحكومة التى تتكون بشكل أساسى من الرجال الذين قلما يستشعرون أن هناك تمييزاً ضد المرأة.

لكن هذا المبدأ لن ينتهى عند هذا الحد، فالحكومة تلعب دوراً مزدوجاً ومتضاداً فيما يخص قضايا المرأة. فهى من الممكن أن تكون مناصرة لحقوق مساواة المرأة وتدافع من خلال مراعاة استقلالها بشكل مباشر أو غير مباشر عن هويتها وكيانها، أو تكون معارضة لحقوق مساواة المرأة، وفى النهاية ستقف ضد تنامى المؤسسة النسوية. وبهذا الشكل هناك ثلاث حالات: الأولى، العمل على تدمير المؤسسة النسوية. الثانية، العمل على إضفاء الطابع الحكومى عليها. والثالثة، تشمل الحالتين السابقتين، أى أن الحكومة من خلال

العمل على السيطرة على القوى النسوية واستخدامها كآلة ستقوم بقمع المؤسسات النسوية المستقلة الناقدة للحكومة. وفى الحالة الإيرانية كانت الحالة الثالثة هى السائدة قبل الثانى من خرداد، وبعد ذلك سادت الحالة الثانية، لدرجة أن المؤسسات النسوية المستقلة لم تعد قادرة على أن تنسى المشاكل الحقوقية والأمنية والعسكرية وتتحول إلى حركة نسوية وداعم للإصلاحات. إن المؤسسات المطروحة على الساحة ولها فعالية هى مؤسسات تابعة للحكومة تستفيد من دعمها المادى. هذا فى حين أن المؤسسات المستقلة دائماً ما تتعرض لقمع الحكومة، والحكومة الإصلاحية لم تكن لديها نية الدفاع عن المؤسسات النسوية المستقلة ولم يكن لديها أيضاً برنامج لذلك. وبناءً على هذا، فهى لم تحرك ساكناً إزاء تعرض المحافظين لهذه المؤسسات، وخير مثال على ذلك محاولة "المركز الثقافى النسوى" إقامة مراسم ٨ مارس، ومهاجمة حزب الله لهم ولامبالاة قوات الأمن بما قامت به جماعات حزب الله هذه السياسة حالت دون بلوغ المؤسسات النسوية مرحلة الحركة النسوية وقد فقدت الإصلاحات بدون هذا الدعم تأييد المرأة.

ولكن وكما أن الحكومة مسئولة عن إقامة المدارس وتوفير إمكانيات التعليم المجانى والإجبارى للأطفال والفتيان، ولم تترك هذا الأمر للمجتمع أو للأسرة فإنها فى مجال حقوق المرأة مكلفة أيضاً بتوفير إمكانات الرفاهية والدعم اللوجيستى وكافة الاستعدادات الخاصة بالتنظيم المستقل للمرأة، ومن ذلك المراقبة والحماية الأمنية وتأمين مراكز التجمع العامة المحلية، خاصة أنه فى المجتمع الإيرانى التقليدى حتى النخاع، تقوم القوى الرجعية والمتعصبة بأى عمل لمنع تبلور الحركة النسوية، ومن ذلك الهجوم الفيزيقى على التجمعات النسوية. بناءً على هذا، فإن دور الحكومة فى هذا الصدد، خاصة حتى يتبلور مجتمع مدنى قوى واسع النطاق فى إيران، هو دور حيوى للغاية.

المنظمات غير الحكومية "N.G.O" والمؤسسة النسوية

تقول شيرين عبادى الحائزة على جائزة نوبل للسلام عن المنظمات غير الحكومية: "على الرغم من أن ظاهرة "N.G.O" ليست موضوعاً جديداً فى إيران، إلا أن ما يبعث على القلق، هو النمو المنظم لهذه المنظمات فى حكومة أحمدى نجاد. فهذه المنظمات مسجلة عن طريق الحكومة، ويتم دعمها من جانب الحكومة ولها ميزانية حكومية، وهى جزء من شبكة الحكومة. وبناءً على هذا، بدلا من أن تتولى هذه المنظمات مسئولية الدفاع عن حقوق المواطنين، تدخل معترك سياسة الدفاع عن النشاطات والادعاءات الحكومية".

ولتعريف القارئ بكم وكيف مثل هذا النوع من المنظمات يجدر بنا أن نعرف أنه لو كان عدد هذه المنظمات يبلغ فى إيران عدة آلاف فإنه فى دول مثل تركيا ومصر يزيد على عشرة آلاف وخمسة عشر ألف منظمة. فى حين أن الحكومة المصرية منعت تكوين حتى نقابة مستقلة وحقيقية للمرأة، وفى هذا الصدد قوبلت محاولة نوال السعداوى إحدى ناشطات الحركة النسوية فى مصر، للتسجيل الرسمى لما يسمى "اتحاد المرأة" الذى يعمل فى مجال الأسرة والمرأة والحركة الاجتماعية، بمعارضة شديدة من جانب الحكومة، ورداً على مطلب نوال السعداوى أعلن المسئولون الحكوميون أن أى اتحاد يجب أن يكون تابعاً للحكومة.

بعد انتهاء الحرب الباردة وفى عصر العولمة نما هذا النوع من المنظمات "N.G.O" على يد بعض الأشخاص، كان البعض يستفيد عن طريق الإنترنت من إمكانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات العالمية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، مثل الفقر فى دول العالم الثالث، وخاصة الدول الاشتراكية سابقاً والدول الشرق أوسطية. بناءً على هذا، لا يمكن التأسيس على التأثير الضئيل لهذه المؤسسات المدنية لإحداث تغيير جذرى فى البنية الحقوقية والسياسية لمجتمع ما من أجل الحفاظ على حقوق المرأة ومساندتها. وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه المنظمات يعتبر مكسباً، ويجب الإشادة به، إلا أنه لا يجب مساواتها بمنظمات المجتمع المدنى المستقلة، ومن بينها المرأة التى تلعب دوراً فى تقدم الحركات الاجتماعية، فمثل هذه المنظمات "N.G.O" نشأت بسهولة ومن الممكن أيضاً التغلب عليها بسهولة، لأن الباعث الذى قامت على أساسه ليس قوياً له جذور نابعة من الحركات الاجتماعية. وكما تفيد الشواهد، فإن سياسة أحمدى نجاد هى "تطهير" "N.G.O" وليس تمكينها، وكثير من هذه المنظمات يعمل على خلق الأواصر والعلاقات مع الجهات الممولة ومراعاة معاييرها أكثر من اهتمامه باحتياجات الشعب. ومن تصاريف القدر أن بعض الحكومات أيضاً تستغل هذه الفرص الدولية، فهى تقدم أتباعها فى إطار المنظمات غير الحكومية "N.G.O" للمؤسسات الدولية نفسها، حتى تستفيد من إمكاناتها المالية، وتحتفظ بزمام الأمر فى يديها. بناءً على هذا، فإن كثيراً من المنظمات غير الحكومية حكومية ولا تستطيع أن تلعب دور آلية الضغط على الحكومة، لكنها إذا لم تكن تابعة بشكل كامل لسياسات الحكومة، فإنه بإمكانها أن تكون مؤثرة وفاعلة فى مجال آخر هو هدف الحركات الاجتماعية، أى التعليم الاجتماعى.

الثـــورة الإســـلامـــيـــة: أســـئلة وتحـــديات

www.iranpolitics. com 4/4/2006

مما لا شك فيه أن فعالية الثورة الإسلامية ونجاحها مرهون بمبانيها النظرية وأداء نظامها السياسى الذى دائماً ما يتجاوب بشكل منطقى مع العوامل المتطورة والمتغيرة، ويواجه الأزمات والقضايا الجديدة التى تفرضها التطورات الاجتماعية وظاهرة العولمة، ويقوم بحل الإشكاليات التى تتصاعد داخل النظام نفسه، ومن بين العوامل التى من الممكن أن تخلق مشكلات لنظام الجمهورية الإسلامية مسألة الهوة بين الأديان.

مكانة الهوية ووجودها فى إيران

مما لا شك فيه أننا نحتاج بشدة من أجل التوصل إلى هويتنا "التاريخية - الثقافية" أن ندرس مظاهر صعود وهبوط الأحداث التاريخية والظواهر الثقافية حتى نأخذ العبرة ونستطيع من خلال هذه العبرة أن نحدد ونبين مكانة موضوع إيجاد هوية. ولشرح هذا الموضوع يمكن الإشارة إلى أحداث القرن الثالث عشر هجرى وما تليه فى العالم الإسلامى، خاصة فى إيران، فى هذا العصر قام مفكرو المجتمعات الإسلامية، فى رد فعل على الانحطاط الداخلى، بتأسيس تيارات إصلاحية وحركات فكرية - سياسية، هذا فى حين أن العالم الإسلامى على مدى القرون السابقة ونتيجة لمختلف الأزمات الداخلية والخارجية التى واجهته قد تحمل صدمات لا يمكن تفاديها. ومع الهزائم المتكررة للمسلمين فى مواجهة الغرب كانوا يشعرون دائماً بضرورة دراسة وإيجاد وخلق هوية ومن ثم قدموا إجابات منطقية ومناسبة لأزمة الهوية وكانوا يعتبرونها من الإسلام ومبادئه الجذرية. ومن الممكن تبيان مثل هذه الإجابات فى مواقف السيد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده والكواكبى ورشيد رضا ومحمد إقبال، ثم فى الحركات الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى. وفى هذا السياق قال الأستاذ مطهرى: "إن الحركة التى بدأت بالسيد جمال الدين انتشرت بين سائر المصلحين السنة والشيعة واستمرت حتى الفترة موضع البحث، وكان القاسم المشترك بين المصلحين الدينيين على مدى المائة عام الأخيرة أنهم كانوا يعملون على إثبات أن الإسلام لديه القدرة على أن يكون أيديولوجية ودليلاً وركيزة لفكر المجتمع الإسلامى، وأنه سيوصلهم إلى العزة الدنيوية والسعادة الأخروية". ولم تكن هذه الأمور استثناءً يخص إيران، ففى الفترة موضع البحث كان المفكرون الإيرانيون متأثرين بالحالة السائدة فى العالم الإسلامى.

فى خضم هذه التطورات ومع اضمحلال الخلافة العثمانية وظهور الجماعات القائمة على الهوية، ظهرت رؤية على الساحة تدعو إلى التأكيد على الخصوصية الإسلامية فى مقابل الهوية الغربية. وفى هذه المرحلة ظهرت حركتان أساسيتان لعملية البعث الإسلامى: الأولى، أدخلها الإسلاميون التقليديون الساحة الفكرية والسياسية للإسلام المعاصر فى ظل أفكار أشخاص مثل المودودى فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، وكانت رؤية هذه الجماعة تقوم على أنه من الممكن الوصول إلى الهوية الإسلامية فى العالم الإسلامى مع العودة إلى حكم الله الذى ورد فى القرآن، وقد طرحت هذه الجماعة نموذج "الخلافة التاريخية الإسلامية". أما الثانية، فتمثلت فى دعاة الإحياء السلفيين أو الجهاديين، وكانوا يدعون إلى قبول نموذج الحركة الوهابية فى عقدى الستينيات والسبعينيات.

لكن نظراً لحالة التشدد التى بدت عليها الحركة، ظهر مفهوم الحكومة الإسلامية فى مقابل المفهوم التقليدى "الخلافة الإسلامية" فى إيران، وقد اعتقدت كلتا الحركتين السابقتين اللتين تعدان جناحى رؤية البعث أو الإحياء الإسلامية أن هناك ثلاثة عناصر ضرورية للوصول إلى هوية إسلامية وهى: إحياء الثقافة الإسلامية، ومعاداة الغرب وتطبيق الشريعة.



١ - جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية: الوجود الفيزيقى للأحزاب ليس كافياً

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

صرح رئيس لجنة الأحزاب فى جبهة المشاركة (ثانى أكبر الأحزاب الإصلاحية ويرأسها محمد رضا خاتمى) داوود سليمانى بخصوص مساعى الجبهة لتطوير هيكلها بأن الجبهة تعكف الآن على وضع برنامج لتطوير هياكلها الحزبية. وفى إشارة إلى برامج حزب المشاركة فى المحافظات والمدن وعواصم المحافظات لتنظيم الأعضاء المنتمين إليه، أعرب سليمانى عن أمله فى أن يكون حزب جبهة المشاركة على مدى العامين القادمين هو الحزب الأول الذى يملك بنية حزبية متطورة. وقد رحب بالجدية الشديدة التى تتسم بها مسألة تطوير الهياكل الحزبية وعملية التنظيم على مستوى البلاد، وأكد على خروج المجتمع الإيرانى من مرحلة الأحادية الحزبية وذلك بفضل تعدد الأحزاب. وأضاف: "من ناحية أخرى ليس كافياً الوجود الفيزيقى للأحزاب، بل لابد من وجود الأدوات والإمكانات التى تعتبر أساساً لوجود أى حزب".

وقال مشيراً إلى بعض مظاهر التفرقة فى التعاطى مع الأحزاب: "بإمكان الأحزاب أن تستفيد من مختلف الإمكانات، فى حين أن البعض ليست لديه هذه الإمكانية. ففى بعض الأحزاب نشاهد أنواعاً وأقساماً من وسائل الإعلام، والبعض الآخر مثل جبهة المشاركة لا توجد به حتى صحيفة واحدة"، وقال عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة مشيراً حقوق الأحزاب التى نص عليها الدستور: "يجب على المسئولين والأشخاص الذين يتولون إدارة الدولة مثل رئيس الجمهورية ووزارة الداخلية أن يؤمنوا هم أنفسهم بالدستور باعتباره ميثاقاً وطنياً، وتكون الحكومة هى أول مدافع عن الأحزاب".

وأكد سليمانى أن الإشراف على الأحزاب تحول إلى أداة للتدخل فى رأى الشعب، وأن هذا الأمر دليل على عدم وجود إيمان بالأحزاب وطالب بتطبيق الدستور فيما يخص الأحزاب.

٢- جمعية مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم: عام ٢٠٠٦ هو عام النبى (ص)

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

أكد سيد أبو الفضل موسويان عضو جمعية باحثى ومدرسى الحوزة العلمية أن تسمية العام الجديد بعام النبى صلى الله عليه وسلم من الممكن أن يكون منعطفاً مهماً على طريق دعم الوحدة بين المسلمين. وصرح موسويان قائلا: "إن الوحدة ليست شيئاً يمكن تحقيقه بمجرد إطلاق الشعارات، بل يجب مراعاة كل الأطراف وعلى المسلمين سواء الشيعة أو السنة أن يطرحوا أوجه الخلاف على مستوى النظر والتنظير. وللأسف تحدث بعض أعمال العنف غير اللائقة تعرض وحدة المجتمع الإسلامى للخطر"، وفى النهاية قال عضو جمعية مدرسى وباحثى الحوزة: "إن معيار الفائدة من هذه التسمية يرتبط بأداء الشيعة والسنة فى العام الجديد، ويجب التصدى لكافة أشكال التطرف، ونأمل مع طرح هذه القضية أن يلتف الجميع حول أخلاق النبى صلى الله عليه وسلم، ومع التأكيد على القواسم المشتركة نقف صفاً واحداً ضد الأعداء الذين يستهدفون جذور الإسلام ونقدم صورة أفضل للإسلام".

ووصف غلام حسين نادى عضو جمعية باحثى

ومدرسى الحوزة العلمية تسمية العام الجديد بعام النبى بأنه أمر جيد وجاء فى وقته، وقال أيضاً أنه بالنظر إلى ما حدث فى العام الماضى من جانب العالم الغربى بخصوص التعاطى غير اللائق مع الرموز الإسلامية يبدو أنهم كانوا يريدون بهذا العمل أن يختبروا رد فعل العالم الإسلامى، وقد كان رد فعل العالم الإسلامى مناسباً ومطلوباً وأظهر مدى حساسية المسلمين بالنسبة لتكريم أنبياء الله، وأضاف قائلا: "مع الإيمان والاعتقاد بأن نبى الإسلام هو حامل رسالة الرحمة الإلهية لا يجب أن يكون أداء المسلمين مجالاً خصباً للتوتر والصراع فهذا الأمر يخلق صورة غير صحيحة عن الإسلام والمسلمين لدى الرأى العام العالمى، وليس معنى هذا الكلام أن نقف صامتين، وفى الوقت نفسه، حيث نظهر معارضتنا، لا يجب أن نقدم الذريعة للآخرين حتى يقدموا للعالم صورة داعية للعنف".

٢- جمعية مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم: الخوف من تدهور مكانة جمعية المدرسين

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

فى الأيام الأخيرة من العام الماضى عقد المجلس المركزى لجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم لقاءات عدة مع الأعضاء القدامى الثلاثة ومراجع التقليد الكبار وهم: صانى جلبا يجانى ومكارم الشيرازى وفاضل لنكرانى. هؤلاء المراجع الثلاثة نظرا لمشاغلهم تراجعت عضويتهم إلى حد ما فى هذا التنظيم. فى هذه اللقاءات طرح الأعضاء القدامى وجهات نظرهم فيما يخص العلاقة بجمعية المدرسين، حيث طلب منهم آية الله صافى جلبايجانى أن يهتموا بالقضايا الثقافية وأن يتصدوا لتغيير هوية المجتمع الإسلامى. واعتبر آية الله ناصر مكارم الشيرازى أن جمعية المدرسين تتمتع بمكانة خاصة فى عالم التشيع، بل والعالم الاسلامى، إلا أنه وجه نقداً لهذا التنظيم السياسى أيضا، حيث قال: "مشكلة جمعية المدرسين الوحيدة هى أنها يجب أن تتعامل بشكل أكثر شجاعة، وأنا بدورى من حسن حظى بالفعل أننى عضو فى مثل هذه الجمعية على الرغم من أننى قلما أقدم لها خدمات لكننى أتابع أخبارها وسعيد بها وأؤيدها".

أما آية الله فاضل لنكرانى فقد طالب فى هذه اللقاءات أعضاء جمعية المدرسين الذين التفوا حوله بأن يكونوا المرجع الاجتماعى والسياسى لمختلف الطبقات وقال: "للأسف هناك احساس بأن مكانة هذه الجمعية قد تدنت وهذا الأمر صعباً جداً بالنسبة لنا ويجب على أية حال أن نرتقى بسياستها ومكانتها، إن الواجب الأساسى المنوط بجمعية المدرسين هو القضايا المتعلقة بأصل الدين ومدرسة الشيعة ولو لم نشارك على سبيل المثال فى الانتخابات الرئاسية فهذا ليس مهماً..".

وقد صرح محمود رجبى عضو الجمعية قائلا أن جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم علاوة على جلستها السنوية التى تعقدها على مستوى البلاد فى إطار نشر الدين ستقوم بعقد جلسات محلية يتم تحديد محاورها وموضوعاتها بشكل يتناسب مع ظروف البلاد والعالم، وعلى أساس الأولويات التى سيتم تحديدها فى لجان جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم، وأضاف: "إن جمعية مدرسى الحوزة ليست حزباً سياسياً وسوف تحدد مواقفها وتدون استراتيجيتها على أساس المصالح الحزبية واللائحة التنظيمية. إن جمعية المدرسين هى مجموعة علمية ودينية توجد على الساحة انطلاقاً من رسالتها التى تستشعرها تجاه الدين". وأضاف رجبى: "إن جمعية مدرسى الحوزة توجد على كافة الساحات التى ترى أن من الضرورى فيها الدفاع عن الدين ونشر الإسلام وتقوم فى هذا الصدد بأداء هذه الرسالة الدينية على مستوى العالم الإسلامى والتشيع". وقال: "إن هدفنا من دخول ساحة الانتخابات هو توجيه المجتمع إلى ما فيه صلاح الإسلام والمجتمع الإسلامى ونحن نسعى لتوعية المجتمع". وأضاف رجبى: "إن سعينا الأساسى أن نوضح فى مختلف الانتخابات معايير ومحددات الاختيار الجيد، ولكننا إذا ما شعرنا أن هناك ضرورة فسنقدم المرشحين أيضا"، وفى النهاية قال: "أطلب من الشخصيات المبجلة أن تتجنب كل ما يؤدى إلى نزاع سياسى فيما يخص مختلف القضايا ومنها انتخابات مجلس الخبراء، وأن يمكنوا الأشخاص والمراجع التى يعتبرها القانون صاحبة رأى فى هذا الصدد".

وحول قرار وموقف الجمعية من انتخابات مجلس الخبراء القادمة يعتقد حجة الإسلام جمشيدى النائب السياسى لجمعية مدرسى الحوزة بقم أن الشعب الإيرانى لا يصوت فى الانتخابات لصالح حزب ما وأنه يختار ما يحدده هو بنفسه. وصرح حجة الإسلام

جمشيدى قائلا: "فى إيران ليس الأمر أن يقبل الشعب وجهة نظر حزب ما أو جماعة ما لأنه فى الوقت المناسب يقوم بتنفيذ ما حدده وليس هناك شئ يسمى الأحزاب"

وبخصوص انتخابات مجلس الخبراء قال حتى الآن لم تتخذ جمعية المدرسين قراراً فى هذا الصدد، ومن المؤكد أنه لازال هناك وقت لاتخاذ القرار.

٤- مجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم: مجمع المدرسين قام بتجميع الإصلاحيين

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

عقد أعضاء جبهة الإصلاحات جلسة لبحث طريقة مشاركة الإصلاحيين فى انتخابات مجلس الخبراء فى مكتب مجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم. وفى هذا الصدد قال سيد حسين موسوى التبريزى الأمين العام لمجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم: "فى هذه الجلسة التى انعقدت فى وجود ممثلى مجمع روحانيون مبارز ومجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم والجمعية الإسلامية لمدرسى الجماعات وعدة تنظيمات إصلاحية أخرى تم طرح موضوعات عدة حول انتخابات مجلس الخبراء ومشاكلها وما الذى يجب فعله وما الذى يمكن فعله للقضاء عليها، خاصة فى مجال التصويت". وأضاف سيد حسين موسوى التبريزى: "فى هذه الجلسة تم طرح موضوعات بخصوص الشروط التى يجب توافرها فى الخبراء وطريقة بحث صلاحيتهم، ويعتقد الأعضاء أن تحديد الصلاحية من جانب مجلس صيانة الدستور سيؤدى إلى أن يسود معظم الشعب إحساس عدم المشاركة الجادة، ولهذا يجب تعديل هذا الأمر"، وأضاف موسوى التبريزى: "نحن نعتقد أن وجود غير المجتهدين فى مجلس الخبراء ليس مخالفاً للدستور وخبرتهم لا تشمل الفقاهة والعدالة ولذا، بالنظر إلى صلاحيات الزعامة فإن هذا المجلس يحتاج إلى مختلف التخصصات، وبإمكان الخبراء فى مختلف الساحات أن يكون لهم وجود فى مجلس الخبراء". وقال الأمين العام لمجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم: "إن معظم الأصدقاء يعتقدون أنه يجب تنظيم حركة الإصلاحيين فى إطار الدستور، وكلنا يؤمن أن النظام يحتاج إلى الوحدة والانسجام، وهذا الأمر لن يتوافر بدخول جناح واحد الانتخابات ولذا، يجب العمل على أن يكون لكل الجماعات مرشحين فى إطار النظام ويعملون على تحقيق المشاركة العامة بحيث يشعر الشعب أن الخبراء هم نواب حقيقيون عن". وقال موسوى التبريزى: "يعتقد عدد من الأصدقاء أن الخبراء لا يؤدون دورهم بشكل كامل".

وأضاف: "إن إشراف الخبراء على أداء الزعامة سيؤدى إلى قوة الزعامة ومجلس الخبراء والنظام وسيشعر الشعب أن هذا المجلس وقراراته ليست شرفية". وواصل كلامه قائلاً: "لقد أكد الأعضاء الحاضرون بالإجماع على مسألة أنه من الأفضل أن يتحرك كل الإصلاحيين فى إطار جبهة الإصلاحات".

٥- مجمع روحانيون مبارز: أولوية المجمع هى الحفاظ على مثل الإمام

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

صرح عبد الواحد موسوى لارى عضو مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين وهو أكبر الأحزاب الإصلاحية ويترأسه الرئيس السابق محمد خاتمى) قائلا: "إن المجمع الإيرانى هو تنظيم دينى وسياسى يؤمن بالنظام والثورة وإنجازات الأمة، وفى عام ٢٠٠٦ تم تحديد أولوية تحركنا على أساس الحفاظ على مثل ورؤى الإمام". وأضاف لارى: " طرحت فى عام ٢٠٠٥ مجموعة من القضايا والمشاكل كان بعضها خارجاً عن السيطرة والبعض الآخر تمت السيطرة عليه، وعلى مديرى البلاد فى عام ٢٠٠٦ أن يتجنبوا كل ما يؤدى إلى زيادة المشكلات السياسية للبلاد سواء فى السياسة الداخلية أو فى السياسة الخارجية". وحول أهم أولويات هذا التنظيم الدينى فى عام ٢٠٠٦ قال: "أولوياتنا لتنظيم سياسى دينى يؤمن بالنظام والثورة وإنجازات هذه الأمة هى أن نسير على هدى رؤى الإمام. ومن المؤكد أنه على مستوى الفكر لا

يجب الغفلة عن الطبقية والتحجر والجمود، وعلى مستوى العمل يجب أن يراعى التطابق بين الأقوال والأعمال حتى نحافظ على ثقة الشعب فى قادة المجتمع"، وأضاف: "نحن نفكر فى أن يكون هذا الموضوع من المباحث التى يجب مراعاتها بشكل تام. فعلى قادة المجمع أن يفوا بما وعدوا به فى حدود إمكانية وقدرة المجمع، خصوصاً وأن وهناك ظروف جديدة تواجه البلاد على مستوى السياسة الخارجية".

٦-حزب اعتماد ملى: الاعتماد الوطنى ونقد الحكومة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

صرح أبو الفضل شكورى عضو المجلس المركزى بحزب اعتماد ملى (حزب الاعتماد الوطنى الذى يرأسه مهدى كروبى) قائلا: "حتى الآن لم يقدم الحزب نقداً مهماً لحكومة أحمدى نجاد. إن مواقف الحزب تنشر بشكل كامل فى الجريدة الناطقة باسم الاعتماد الوطنى ولم ينشر حتى الآن أى نقد لأداء الحكومة، والحزب يؤمن بأنه يجب إعطاء الحكومة الجديدة فرصة أكبر بحيث يمكن الحكم على آدائها". وقد رد رسول منتخب نيا وكيل حزب الاعتماد الوطنى على شكورى قائلا: " إن وجهة نظر السيد شكورى بالنسبة لأن الاعتماد الوطنى لم يقم ينقد الحكومة هى وجهة نظر شخصية ولا تعبر عن الموقف الرسمى لحزب الاعتماد". وأضاف: "من المؤكد أن حزب الاعتماد الوطنى لديه الكثير من الكلام عن أداء الحكومة، إلا أنه طبقا لكلام السيد كروبى فإن الصمت هو عين المصلحة، كما أن المواقف الرسمية لحزب الاعتماد الوطنى يعلنها المتحدث أو الأمين العام لهذا الحزب"، وفى النهاية قال: "هناك فرق بين عدم إمكانية النقد وعدم وجود نقد، بناء على هذا، فإن حزب الاعتماد الوطنى على الرغم من أنه لديه نقد على سياسات حكومة أحمدى نجاد فإنه لا يرى الوقت مناسباً لتوجيه هذا النقد".



٧- حزب اعتماد ملى: نشر طلب العضوية فى الصحافة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

عقد رسول منتخب نيا وكيل الأمين العام بحزب اعتماد ملى (حزب الاعتماد الوطنى) مؤتمراً صحفياً بمناسبة صدور البيان الأول للحزب الذى اعتبر أنه خطة عمل الحزب، وشرح مجموعة المواقف الأخيرة لهذا الحزب ومن بينها المشاركة الفاعلة فى انتخابات مجلس الخبراء والمحليات وموقف هذا الحزب من التعاطى مع سائر القوى الإصلاحية، والطلب الكبير على العضوية فى هذا الحزب ونشر طلب العضوية فى الصحافة فى وقت قريب. وصرح رسول منتخب نيا وكيل الأمين العام لحزب الاعتماد الوطنى قائلا: "يتميز حزب الاعتماد الوطنى عن كثير من الأحزاب الإيرانية وكذلك أيضاً الأحزاب العالمية بعدة خصائص: الخاصية الأولى الظروف الخاصة بوقت تشكيل الحزب فهذا الحزب عندما تم تشكيله لم يكن على سدة الحكم بل وطبقاً لتعبير الأصدقاء تم تأسيسه فى مرحلة الغربة فالسيد كروبى قبل تأسيس هذا الحزب قدم استقالته من كافة مسئولياته فى النظام حتى يشكل حزبه بعيداً عن استغلال أى نفوذ. وفى الإطار نفسه فإن الخاصية الثانية لهذا الحزب هى وجود أشخاص لهم تاريخ وأصحاب تجربة وخبرة. إن عدداً كبيراً من أعضاء هذا الحزب كان لهم تاريخ مشرف فى الحكومة ومختلف المؤسسات، والأهم من كل هذا شخصية السيد كروبى الممتازة باعتباره شخصية صاحبة تاريخ فى الثورة الإسلامية وخدمة الشعب. أما الخاصية الثالثة لهذا الحزب فهى أن شعاراته وأسسه الفكرية والسياسية واضحة ومعروفة فهذا الحزب يستند فى مواقفه إلى اتجاه خط الإمام، وكذلك أيضاً تبنى الرؤية الإصلاحية بناءً على الأسس العقائدية والسياسية، وكذلك أيْضاً الارتكاز على المصالح الوطنية ومصالح نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وذكر منتجب نيا أن اهتمام هذا الحزب منصب على ضم وجذب القوى واتخاذ قرارات من القاعدة ومن الشعب ذاته، وهذه تعد الخاصية الرابعة لحزب الاعتماد الوطنى. وقال: "إن هذا الحزب ينتظر من كل المفكرين وأصحاب الرأى

أن يقدموا له فى بداية هذا الطريق الخطير وجهات نظرهم وتجاربهم المفيدة". وتحدث أيضاً رسول منتخب نيا عن سرعة إصدار طلب العضوية فى الصحافة وأنه سيبدأ التقدم لطلب العضوية رسمياً قريباً. وحول إذا ما كانت هناك مشكلة قانونية بخصوص الحصول على تأشيرة من جانب وزارة الداخلية لإصدار هذا الطلب قال: "من الناحية القانونية ليست لدينا أى مشكلة فقد صدقنا على مجمل اللائحة التأسيسية وشرحها وتفسيرها فى لجنة المادة ١٠ من قانون الأحزاب، وقالوا لنا سيتم التصديق عليها فى الجلسة الأولى لهذه اللجنة". وفى رد على سؤال بخصوص برنامج الحزب فى انتخابات مجلس الخبراء والمحليات قال: "من المؤكد أنه سيكون لنا برنامج لانتخابات الخبراء والمحليات وسنشارك فى كل الانتخابات بفعالية وسنقدم برامجنا"، وفى رد على سؤال هل هذا البرنامج سيكون فى إطار جبهة الإصلاحات قال منتخب نيا: "حتى الآن لم يتخذ بالأساس قرار بخصوص إذا كنا سندخل فى ائتلاف مع أحد الأحزاب أم سنعمل بشكل منفرد، وبالفعل يرغب حزب الاعتماد الوطنى فى أن يكون له وجود فاعل وواسع النطاق". وحول العضوية فى جبهة الإصلاحات أيضاً قال: "حتى الآن لم نقم ببحث هذا الأمر فحزب الاعتماد الوطنى له محددات يجب فى إطارها أن تتم عملية الائتلاف".

٨- حزب كوادر البناء: أمريكا اليوم عاجزة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

أكد محمد هاشمى عضو المجلس المركزى بحزب كوادر البناء مشيراً إلى الحوار الإيرانى- الأمريكى حول العراق: "يجب أن نتصرف بذكاء حتى لا تستفيد الولايات المتحدة من هذه المحادثات باعتبارها وثيقة ضدنا فى مجلس الأمن من أجل أهدافها الشيطانية، بل على العكس نستطيع أن نوضح بشكل مؤكد دورنا البناء فى خلق الاستقرار والسلام فى المنطقة".

وأضاف هاشمى: "بعد إعلان نبأ المحادثات كان مبدأ المحادثات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة موضع تحليل فى معظم وسائل الإعلام الدولية، ورأى كثير من المحللين أن هذا الحدث الذى يتم بعد سبعة وعشرين عاماً هو حدث مهم وكتبوا حوله الكثير من التحليلات والتوقعات. وأعتقد أن عجز الولايات المتحدة فى العراق هو السبب الرئيسى وراء هذه المحادثات، وأن أى نتيجة ستتمخض عنها المحادثات ستكون لصالح الولايات المتحدة. وثمة نقطة محورية ينطلق منها حزب كوادر البناء بخصوص الحوار مع الولايات المتحدة وهى أن حكومة بوش قد فشلت فى مشروع الشرق الأوسط الكبير خاصة فى العراق. وبناءً على هذا، فهى تسعى نحو بعض الأطراف التى إما أن تساعدها وتنقذها، وإما أن تحملها مسئولية الفشل والهزيمة..". وتابع "إن المساعدة على إنقاذ المحتلين من هذه المهلكة هى لصالحهم وفيما بعد سيقولون لمنافسيهم إنا نجحنا فى العراق وسيقومون بمواصلة مشروع الشرق الأوسط الكبير. ولو أن نتيجة هذه المحادثات ستكون ضارة للأمريكيين فإنها ستكون فى ظل الظروف الراهنة نافعة لهم فى ساحات أخرى، لأن الملف النووى الإيرانى مطروح فى مجلس الأمن، وهم يريدون أن يتعاملوا مع إيران باعتبارها مهددة للاستقرار فى المنطقة...".

وفى سؤال حول الأسس التى ستتبناها إيران فى هذا الحوار أكد هاشمى أن الأسباب المعلنة من جانب السياسيين الإيرانيين تختلف مع الأسباب المعلنة من جانب السياسيين الدوليين. وأضاف: "ما أعلن من جانب إيران هو أننا من أجل المساهمة فى خلق الاستقرار والأمن فى العراق قبلنا دعوة العراقيين اليوم، والآخرون يرون أن حاجة إيران بسبب إحالة ملفها النووى الى مجلس الأمن هى عامل مؤثر، لكن لو أن هذه المحادثات أدت الى الاستقرار والأمن فى العراق فإن هذا سيكون مفيداً لنا باعتبارنا جيران العراق وأصدقاء الأمة العراقية..".

وبخصوص مواقف الولايات المتحدة العدائية ضد الثورة الإيرانية والأمة الإيرانية وأنها لم تقتصر على هذه الأيام فى مجلس الأمن صرح هاشمى قائلا: "إن الولايات المتحدة على مدى السبعة والعشرين عاماً الماضية كانت تتآمر فى كل وقت وفى كل مكان ضد الأمة الإيرانية والثورة الإيرانية، وفى كل مؤامرة ضد الأمة الإيرانية كانت الولايات المتحدة إما أنها تلعب الدور الأول، وإما أنها تدعم أى عمل عدائى ضد إيران..".

وقال مؤكداً على أنه يجب على الإيرانيين الذين سيديرون المحادثات أن يعرفوا أن المحتل فى العراق اليوم هو عاجز بكل ما تعنى الكلمة: "إن المحتلين وكما

كان متوقعاً منذ البداية غارقون فى مستنقع العراق. وبناء على هذا، سيكونون فى وضع أكثر خطورة من الماضى، ولهذا لا يجب أن نهيئ لهم المجال حتى يستطيعوا أن يعتبروا إيران هى العامل الأهم فى فشلهم، بل نهيئ المجال لانتقام الرأى العام الدولى أو الاقليمى..".

٩- حزب كوادر البناء: لا نملك تحليلاً واضحاً

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

أكد حسين مرعشى عضو المجلس المركزى لحزب كوادر البناء أن السبب الرئيسى وراء إخفاق الإصلاحيين فى الانتخابات الأخيرة يكمن فى وجود اختلاف فى جبهة الإصلاحات، وأوضح حسين مرعشى فى كلمته التى ألقاها وسط حشد من الناشطين السياسيين فى محافظة كرمان فى هذا الصدد: "هذه الخلافات برزت بداية فى انتخابات المجلس السادس، لكن نظراً لمكانة السيد خاتمى ظلت كامنة فى انتخابات ٢٠٠١ إلى أن عادت وظهرت مرة ثانية فى الانتخابات المحلية". وصرح موضحاً أن "نتيجة تفكيك الأغلبية تتمثل فى سيادة الأقلية. فى انتخابات المجلس السابع تم التعاون مع الانتخابات بطريقتين فمن ناحية اعتصم عدد من النواب فى المجلس نظراً لعملية رفض الصلاحيات الواسعة النطاق بينما شارك البعض الآخر بعد فترة فى الانتخابات، ويعتقد البعض بأنه لو تم تأييد الإصلاحيين لحققوا الفوز فى الانتخابات لكننى أعتقد أنه لو تم حتى تأييدهم لظهرت الخلافات أيضاً وحدث نفس الأمر فى الانتخابات الرئاسية أيضاً ومن الطبيعى أن تكون هذه هى النتيجة".

وصرح موضحاً: "إن المعادلات السياسية ليست شيئاً مجهولاً، وعلاوة على الخلافات هناك سلسلة من القضايا الداخلية والخارجية ومظاهر الضعف أدت إلى فوز تيار وإخفاق تيار آخر. إننا فى الظروف التى حققنا فيها فوزاً فى الانتخابات لم يكن لدينا تحليلاً واضحاً لهذا الفوز، والآن أيضاً وقد أخفقنا فى الانتخابات ليس لدينا تحليل واضح لسبب الإخفاق. وكذلك أيضاً يعتبر ضعف المنظمات الاجتماعية، والضعف الثقافى لدى الإيرانيين فى القيام بأعمال جماعية، وعدم وجود نخبة مسئولة من العوامل الأخرى لفشل الإصلاحيين، وأضاف: "كانت لنا جبهة أثناء الفوز، وكانت الجماعات الواحدة تلو الأخرى تعتبر نفسها سبب الفوز، أما الآن فلا يوجد من يتحمل الإخفاق".

وفى النهاية قال عضو المجلس المركزى بحزب كوادر البناء: "إن الشعب الإيرانى يتحدث عن الشخص الذى لا يكون مؤثراً باعتباره شخصاً مظلوماً، فانظروا إلى النائب أو المحافظ الذى إلى جانب خدماته السياسية يؤمن حياته بطريق مشروع ويستخدم سيارة وسائقاً خاصاً ويجلس على مائدته عشرون شخصاً، هذا الشخص لا تختاروه واختاروا الشخص الذى لا يملك شيئاً، ويصبح مرة واحدة محافظاً أو نائباً. فى البداية يؤسس لنفسه بيتاً ثم سيارة ثم سائقاً وفيما بعد ينفق كل ليلة من بيت المال على منزله وفيما بعد أيضاً يتحدث أنه لا زال لا يملك منزلاً خاصاً. من المؤكد أن أحداً سوف يسأل: إنك لم تستطع أن توفر لأسرتك منزلاً خاصاً فكيف تريد أن تجعل الشعب صاحب بيوت وتحل مشاكل البلاد؟!".

١٠- حزب الاعتدال والتنمية: اتحاد الاعتدال والتنمية مع مراكز صناعة الرأى

■ شرق (الشرق)٢٠٠٦/٤/٩

صرح غلام على دهقان المتحدث باسم حزب الاعتدال والتنمية أنه خلال الأيام القادمة سيعقد مسئولو حزب الاعتدال والتنمية أولى جلساتهم الفصلية فى العام الجديد فى طهران، وسيناقشون استراتيجيات الحزب المقترحة بالنسبة لنشاطاتهم القادمة. ويمثل موضوع الانتخابات المحلية السادسة أحد المحاور المهمة فى هذه الجلسة، وستطرح اللجنة الانتخابية بحزب الاعتدال والتنمية فى هذه الجلسة استراتيجية ائتلاف الحد الأدنى لفوز الحد الأقصى، وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس قوى، حيث ترى أن تحالف حزب الاعتدال والتنمية مع مراكز صناعة

الرأى فى القرى والمدن الصغيرة والائتلاف مع التيارات السياسية الفكرية التى تتباين خطبها واستراتيجيتها مع التيار الفكرى السياسى لأنصار التعمير، وخاصة فى المدن الكبرى ومن بينها طهران، أمراً ضرورياً لا يمكن إغفاله. والحقيقة هى أن تجربة الانتخابات الرئاسية التاسعة قد أثبتت أن عدم الاتحاد فى خيار واحد وعدم وجود قائمة مشتركة كان أحد الأسباب المهمة فى عدم نجاح منافسى التيار الفكرى السياسى لأنصار التعمير فى الانتخابات الأخيرة وهذا لا يعنى أن هذه التيارات السياسية ستصل إلى إجماع مطلق أو حتى نسبى، لأن الحقائق أثبتت أن كلاً من هذه التيارات قد أصبح له شاكلة وهوية سياسية خاصة. لكن تجربة المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية التاسعة تؤكد أن هذه التيارات السياسية كان بإمكانها أن تصل إلى إجماع مرحلى أو بتعبير آخر ائتلاف، الائتلاف الذى من المؤكد أنه حدث فى الانتخابات الرئاسية التاسعة بشكل متأخر ولم يستطع إحراز نتيجة موفقة، ولكن من الممكن أخذ العبرة من أجل المستقبل بشرط أن يتم استيعابها فى الوقت المناسب. ولا يجب التشكيك فى أن توافق بعض التيارات الفكرية والسياسية فى إيران ومنشأها المشترك واضح تماماً، فالكل يطالب بإزالة التوتر على مستوى السياسة الخارجية ونشر الديمقراطية من أجل التنمية فى الداخل، كما أن قاعدتهم الاجتماعية هى الطبقة المتوسطة فى المجتمع بشكل عام، وهم فقط بائتلاف الحد الأدنى والنقد المنصف للماضى من الممكن أن يصلوا إلى الحد الأقصى من الفوز والتفوق على المنافس وقطع شريط انتصارات أنصار التعمير.

١١- جمعية روحانيت مبارز: إعادة بناء الجمعية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

أعرب حجة الإسلام غلام رضا مصباحى مقدم المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز عن أمله فى أن تتمكن جمعية روحانيت مبارز من إعادة تنظيم نفسها مع إعادة بناء قواعدها الدينية العظيمة فى طهران وأنحاء البلاد. وأضاف قائلا: "سوف تعمل جمعية روحانيت مبارز على تجديد أعضاء المجلس المركزى عن طريق انتخابات المجالس الإقليمية وستضع على جدول أعمالها مناقشة ما تحتاج إليه البلاد والنظام فى المحافل الدينية"، وقال مصباحى مقدم مشيراً الى أداء الفريق الخماسى بجمعية روحانيت مبارز للوصول إلى قائمة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم بخصوص انتخابات مجلس الخبراء: "إن كل مساعى هذا الفريق كانت من أجل الوصول إلى قائمة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية حتى يقدموا قائمة بعدد ما تحتاج إليه البلاد".

١٢- جمعية روحانيت مبارز: سيوجد تياران فقط فى انتخابات مجلس الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

صرح مصباح مقدم المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز (جميعة علماء الدين المناضلين الممثل الاساسى للجناح التقليدى من التيار المحافظ) بخصوص انتخابات مجلس الخبراء قائلا: "شكلنا لجنة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم، وقد بدأت جمعية روحانيت مبارز نشاطها منذ عدة شهور للمشاركة فى انتخابات مجلس الخبراء"، وأضاف: "إننا قد حددنا معاييرنا لاختيار مرشحى مجلس الخبراء"، وأضاف: "فى اختيار المرشحين سنراعى توافر معيارى الاجتهاد والعدالة، إضافة إلى توافر مكانة علمية مناسبة وشعبية فى الدائرة الانتخابية، وعلى هذا الأساس سنقوم ببحث الخيارات والتحدث بشأنها"، وصرح مصباحى مقدم موضحاً أنه تم تشكيل لجنة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم: "نأمل أن يحدث بهذا العمل مزيداً من التقارب فى وجهات نظرنا ونتمكن من تقديم قائمة مشتركة فى انتخابات الخبراء". وبخصوص طريقة الترتيب السياسى للجماعات فى انتخابات مجلس الخبراء قال: "يبدو أنه لن يوجد فى الانتخابات أكثر من تيارين: الأول متعلق بجمعية روحانيت وجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم والآخر متعلق بمجمع روحانيون مبارز ومجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم ولم أسمع ولم أر التيار الثالث الذى يريد أن يكون له وجود ونشاط فى الانتخابات". وأكد مصباحى مقدم أن جمعية روحانيت مبارز ستتعامل بسعة صدر واتساع أفق فى

اختيار مرشحيها ولذا، من الممكن أن يوضع على قائمتنا أشخاص ليسوا أصوليين من حيث الشكل إلا أنهم يتمتعون بدرجة عالية من التقوى والعلم والشعبية"، وأضاف: "وهؤلاء الأشخاص من المحتمل أن يكونوا على قائمة مجمع روحانيون أيضاً. لكن جمعية روحانيت مبارز لا تشعر بحساسية لتحيتها وتعتقد أنه يجب أن تنظر إلى هذه الانتخابات من منظور أوسع وبدون تحيزات سياسية". وقال المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز بخصوص زيادة مكاتب المحافظات واتساع نطاق نشاط روحانيت مبارز: "أن زيادة نطاق نشاط روحانيت مبارز فى محافظة طهران وهل يجب أن نكون فاعلين فى المحافظات الأخرى أم لا يتم بحثه الآن، ومن المؤكد أنه سيكون على جدول أعمال الجلسات التالية".

١٣- جمعية أنصار التعمير الشبان: اقتراح مناورة عسكرية إيرانية على حدود أمريكا

شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

اعتادت الولايات المتحدة كل عام على إجراء مناورات مشتركة جوية وبحرية وبرية مع إحدى الدول الحليفة لها - الأفضل أن نقول التابعة لها - وفى الغالب تكون منطقة المناورة بالقرب من مياه وأجواء الدول التى ليس لها علاقة طيبة مع الولايات المتحدة، على سبيل المثال مناورة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالقرب من سواحل كوريا الشمالية، والمناورات الجوية مع تركيا بالقرب من حدود سوريا، وقد أجرت الولايات المتحدة عدة مرات مناورات مع بعض الدول العربية الخليجية بالقرب من شواطئ إيران، على سبيل المثال المناورة البحرية مع الكويت وقطر والسعودية و... والآن تنتهك أجواءنا ومياهنا الإقليمية بحجة العراق وأفغانستان، وتقول أنه بطريق الخطأ، كل هذا يبعث برسائل للدول غير الصديقة مع الولايات المتحدة مفادها أننا فى أى لحظة نستطيع أن نهجم عليكم ولن تكونوا بمأمن مطلقاً من هيمنة قواتنا العسكرية، وبهذا الشكل يظل شبح الخوف مسيطراً على الدول، الهدف الثانى من هذه المناورات أنها تكتشف المواقع السياسية والاستراتيجية للخصم حتى تستغلها عسكريا جيداً فى المستقبل، بل إننا نشاهد إجراء مناورات مشتركة بين بعض الدول غير متوافقة تقريبا مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية مثل روسيا والصين وبهذا الشكل يكون من الجيد الأخذ بمبادرة وزير الدفاع الجديد وأن نجرى مناورة مشتركة بالتعاون مع بعض الدول مثل كوبا أو فنزويلا، ومن المؤكد أن مثل هذه المناورة، خاصة بالقرب من شواطئ الولايات المتحدة ستتكلف نفقات مالية هائلة وستتطلب استعدادات كثيرة، لكنها ستكون لها آثار إيجابية كثيرة لا تخفى على أهل السياسة، وكان يوجد هذا النوع من التحركات العسكرية السياسية فى صدر الإسلام منها، على سبيل المثال عزوة تبوك ففى هذه الغزوة لم يحدث صراع عسكرى فيزيقى خاص بين المسلمين والروم لكنه كان مجرد استعراض قوة المسلمين أمام الإمبراطورية الرومانية وسائر الأصدقاء والأعداء وفيها تكلف الجيش الإسلامى نفقات هائلة وواجه صعوبات ومشقات لكنه أوصل رسالة قوية جداً مفادها لم نعد ضعفاء ونملك قدرة الدفاع عن أنفسنا فى أى مكان وأمام أى قوة عظمى. والآن وفى العام الجديد من الممكن تنفيذ هذه المبادرة الجديدة عن طريق وزير الدفاع الجديد الذى سيفتح باباً جديداً فى المناورات المشتركة والدولية مع إيران الإسلامية القوية ويقدم صورة جديدة لقوة وكفاءة قوات الجمهورية الإسلامية المسلحة للعالم، خاصة دول الاستكبار، وفى النهاية ستؤدى الإنجازات العسكرية وقوة التعاون والتنسيق مع جيوش الدول الحليفة إلى القيام بمناورات فى تلك المحيطات.

١٤- منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية: أسباب رفض إصدار صحيفة باسم المنظمة

شرق(الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

أعلنت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى عدم موافقة هيئة الرقابة على الصحافة على إصدار صحيفة "عصر المعرفة" الناطقة باسم منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية فى رسالة موجهة إلى الأمين العام لهذه المنظمة التى أرسلت للوزارة رداً جاء فيه: "بخصوص رفض طلب هذه المنظمة للحصول على رخصة لإصدار صحيفة أسبوعية تحت اسم "عصر المعرفة" يتم الإعلان عما يلى، منظمة مجاهدى الثورة

الإسلامية الإيرانية هى تنظيم قانونى حاصل على تأشيرة من لجنة المادة ١٠ من قانون الأحزاب التى تواصل نشاطها السياسى المشرف فى الدفاع عن الشعارات الأصيلة للثورة الإسلامية والإمام الراحل، أى الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية منذ حوالى خمسة عشر عاماً".

وجاء فى الرد أيضاً: "لقد أكد المسئولون الحاليون تكراراً ومراراً فى تصريحاتهم الرسمية والعلنية وغير الرسمية على إعطاء ترخيص إصدار الصحف للأحزاب والجماعات السياسية وطلبوا من التنظيمات السياسية أن يتابعوا طلباتهم فى هذا الشأن. وبالنظر إلى المواضع السابقة نطالبهم بأن يعلنوا رسمياً وكتابة أسباب هيئة الرقابة على الصحافة القائمة على رفض طلب إصدار صحيفة ناطقة باسم هذه المنظمة".

١٥- حزب المؤتلفة الإسلامى: نقد الحكومة يخلق الخلاف

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

صرح محمد نبى حبيبى الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامى قائلا: "تكونت مرة واحدة عدة تكتلات ضد الحكومة تعتزم الهجوم على الحكومة تحت اسم النقد، وإذا لم نكن حذرين فإن النقد سيخلق الخلاف والمشاكل". وكان محمد نبى حبيبى يتحدث فى حشد من طلبة محافظات ومدن المؤتلفة الإسلامية، وأكد أثناء شرح لقاء أعضاء المجلس المركزى لهذا الحزب مع رئيس الجمهورية على ضرورة دعم الحكومة، وصرح حبيب الله عسكر أولادى عضو المجلس المركزى لحزب المؤتلفة الإسلامى أيضاً فى حديثه قائلا: "كانت المؤتلفة الإسلامية فى ظروف لا يستطيع الأعداء ولا يريد الأصدقاء أن يتصوروا ما هى الظروف التى سيكون فيها هذا التنظيم بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، لكن رؤية رئيس الجمهورية الموقر بخصوص المؤتلفة كانت كافية للرد عليهم جميعاً". وفى جزء آخر من هذه الجلسة قال أسد الله بادامتشيان وكيل الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامية مشيراً إلى فوز الأصوليين فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ بأنه فرصة لتقديم الخدمة.

١٦- جمعية أوفياء الثورة الإسلامية وحكومة أحمدى نجاد

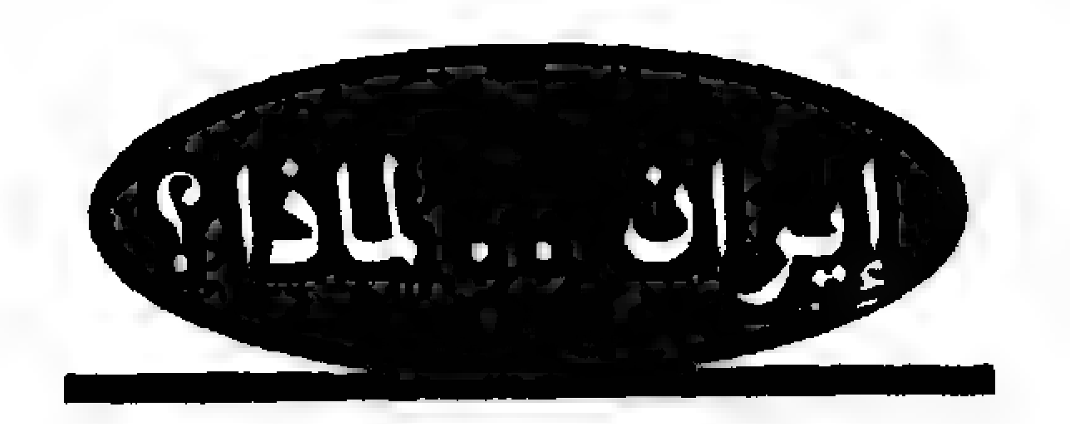
■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

أكدت فاطمة آليا عضو المجلس المركزى لجمعية أوفياء الثورة أن جمعية أوفياء الثورة لن تتحول إلى حزب صنيعة الحكومة لدعم أحمدى نجاد. وأضافت فاطمة آليا فى حوار لها مع صحيفة آفتاب: "لم يحدث أى شئ جديد فيما يخص هذا الحزب" وصرحت بخصوص وجود بعض النواب والوزراء ورئيس الجمهورية فى المجلس المركزى لجمعية أوفياء الثورة: "جمعية أوفياء الثورة ليس لها أى علاقة بحكومة أحمدى نجاد، وهى حزب سياسى مستقل" وفى النهاية قالت: "إن بعض النواب والوزراء، بل وأحمدى نجاد كانوا أعضاء فى جمعية أوفياء الثورة قبل أن يتولوا المسئولية التنفيذية".

ومن ناحية أخرى، اعتبر لطف الله فروزنده وكيل الأمين العام لجمعية أوفياء الثورة أن إحدى الاستراتيجيات المستقبلية للجمعية هى الدفاع عن الحكومة لتحقيق أهداف الحكومة وقال: إننا نعمل من أجل أن يكون للحكومة توجه قوى فى سياستها الخارجية.

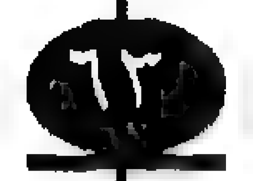
وكان مجتبى شاكرى عضو المجلس المركزى لجمعية أوفياء الثورة قد وجه الدعوة فى حوار له مع ايسنا حتى يتحقق لأنصار الثانى من خرداد الوجود فى الحكومة قائلاً: "إن التيارات غير الأصولية من الممكن أن تتعاون مع الحكومة فى مجال تنفيذ برامجها، وفى الوقت الحاضر فإن الثانى من خرداد مقهور من الحكومة و الاستمرار فى هذا القهر سيؤدى إلى ابتعاد الشعب كلما أمكن عن تيار الثانى من خرداد. وفى ظل هذه الظروف من الممكن محو مجموعة الثانى من خرداد".

وقال أيضاً: "إن نظرة أحمدى نجاد لمجموعة الأجهزة التنفيذية هى نظرة جديدة وحديثة، "وأكد على أن الحكومة الجديدة هى حكومة تتمتع بدرجة عالية من الطاقة والكفاءة، وتقوم رؤية أحمدى نجاد فى العام القادم على الاستفادة من طاقة الأجهزة التنفيذية هذه من أجل التحرك والفعالية وأن المجلس مع إحداث تغييرات فى الميزانية سيحبط طاقة الحكومة وكفائتها.



القـــوة العــــسكرية الإيرانيـــــة

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس



القوة العسكرية فى فكر القادة الإيرانيين هى القوة الشاملة، بمعنى أنه مع وجود التخصص فى القوات المسلحة، فإنها ليست مجال القوة الوحيدة لإيران، حيث يدرك القادة الإيرانيون منذ كفاحهم ضد وجود النفوذ الأجنبى فى بلادهم خلال مقاومتهم لنظام الملكية السابق، أنهم لكى ينتصروا على عدوهم لا بد من تحقق عنصر المفاجأة، ووجدوا أن هذا الأمر يحتاج إلى أن يظهروا للعدو ما ليس عنده من وسائل القوة، سواء كانت مادية أو معنوية، بشرية أم آلية. لذلك بدأ قادة الثورة فى إنشاء قوات حرس الخمينى على نمط جديد لم تألفه قوات الأمن أو الجيش النظامي، مستوحين هذا النمط من أسلوب مقاومة الشيعة للخلافة السنية، وهو الأسلوب الذى يعتمد نظام الخلايا المتعددة المهام، والمختلفة التشكيل، والمتنوعة فى التسليح، والتى تعتمد السرية المطلقة. وقد قامت قيادة الثورة بعد نجاحها فى الاستيلاء على الحكم بتطوير قوات حرس الخمينى لتكون مؤهلة للتعامل مع الظروف الجديدة، فتحولت إلى جيش حراس الثورة الإسلامية.

يقول الخمينى عن حراس الثورة: لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إنى أوقر الحراس وأحبهم وعينى عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، ومازالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب وعزيمته فى ساحة المعركة وتاريخ الثورة.(جمهورى اسلامى فى ١٩٨٤/١/١٥م). ويقول هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيرانى فى بيان دور الحرس الثوري: إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذى تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور الحراس مؤثرا فى إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء فى أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير فى رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفنى أهم من دورهم العسكري، وقد غطى جهازهم الإعلامى الاحتياجات الإعلامية، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد فى تصدير الثورة الإسلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه.(كيهان فى ١٩٨٤/١٢/٧م).

وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه عندما تم تدريب الشباب المتحمس فى معسكرات الثوار فى مختلف أنحاء العالم على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية، فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية، فى ١٩٧٩/٤/٢١ من خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام، فلا يقف واجبه عند حد الدفاع عن البلاد، إنما يتخطاه إلى إقرار الأمن وتعقب أعداء الثورة وتعمير البلاد

والدعاية للثورة وتصديرها إلى الخارج. وقد تم إلحاق قوات التعبئة العامة (بسيج) به لإكمال دوره، وقد أكد الخمينى على ضرورة تعميم نظام البسيج فى العالم الإسلامي، ونشر خلايا مقاومة البسيج فى المنطقة والعالم الإسلامى بإدارة صحيحة وتخطيط سليم وتشكيل أصولى لتأكيد استمرار الثورة ورسالتها.(اطلاعات فى ١٩٩٣/١١/٢٣م).

ويبدو نشاط جيش الحراس الثقافى بارزا فيما يصدره من مجلات وصحف نوعية ومتخصصة كثيرة، فضلا عن محطة إذاعة خاصة، ومطبعة خاصة لطبع الكتب والنشرات والصور والملصقات، إضافة إلى مساحة كبيرة فى محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون. وفى مجال التعليم أنشأ جامعة خاصة باسم جامعة الإمام الحسين تضم عددا من الكليات للهندسة والطب والعلوم والإعلام والعلوم الإنسانية والعلوم الإدارية والعلوم الأساسية، فضلا عن كليات أكاديمية للعلوم العسكرية مثل القيادة والأركان والحرب الكيماوية وكلية ضباط الحراس وكلية الدراسات العليا.

كانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الخارجي للنظام بعد حصول اثنين من قادته وهما على محمد بشارتى على منصب نائب وزير الخارجية وحسين شيخ الإسلام على منصب وكيل وزارة الخارجية، فاستفاد من الغطاء الدبلوماسى فى تصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم، كما كان محسن رضائى قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم منذ أن كان حارسا خاصا للخميني. وقد بدأت الجهود الجدية للحراس فى تصدير الثورة عن طريق العنف فى سبتمبر ١٩٨٢ عندما شاركت وحدة منهم حزب الله فى لبنان ضد القوات الإسرائيلية، ثم توالت أعمالهم فى دول الخليج، خاصة فى المملكة العربية السعودية والبحرين، كما استطاعوا تكوين شبكة من العملاء فى أوروبا. وقد تنوعت أعمال الحراس فى هذا المجال بين التدخل السياسى أو العسكرى غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين فى الدول الأخرى، وأعمال موجهة للمصالح الأمريكية والغربية فى مناطق متفرقة، وعمليات سرية ضد الحكومات العربية المحافظة، واغتيال خصوم النظام فى الخارج، وتجنيد العناصر المحلية الغاضبة على حكوماتها، وتدريب المتشددين الإسلاميين، والتدريب على خطف الطائرات التجارية، وإمساك الرهائن والمفاوضة حول إطلاق سراحهم، والاستيلاء على شحنات الأسلحة، وقد لقيت أعمال الحراس العنيفة فى الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين، ومنهم الرئيس رفسنجانى الذى سحب بشارتى من وزارة الخارجية وعينه وزيرا للداخلية، كما سحب حسين شيخ الإسلام من وكالة وزارة الخارجية.

لم يمنع اتخاذ الرئيس خاتمى سياسة إزالة التوتر عملية دعم حراس الثورة، وقد كان متصورا مع تأكيد الرئيس خاتمى على سيادة القانون وتثبيت المؤسسات الدستورية والالتزام بدولة المؤسسات أن يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية وعلى رأسها جيش الحراس، وقد أثار الإصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجه فى الجيش النظامي، وقد رفض الحراس بعد الدور الكبير الذى قاموا به فى الحرب العراقية - الإيرانية الاندماج مع الجيش العامل.(همشهرى فى ٢٠٠/٤/١٨م) وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمنى والعسكري، وقد استطاعوا بذلك أن يحددوا عمل وزارة المعلومات (المخابرات العامة) فى إطار الأمن الداخلى لينفردوا بعملية تصدير الثورة فى الخارج، وإن كان قد غلب عليها الطابع الثقافي. يقول بيان لجيش حراس الثورة: حان الوقت لكى يشعر الأعداء بوطأة قبضة الثورة على جماجمهم حتى يتراجعوا عن مؤامراتهم وخيانتهم، إن حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة التابعة للحراس) قد عقدوا ميثاق الدم مع ربهم وشعب بلادهم على أن لا يكون فى إيران زقاق بلا شهيد أو منزل بلا بسيجي، إن أولئك المجاهدين الذين تسمونهم بالميلشيات شبه العسكرية، هم الفدائيون الذين قلبوا كثيرا من المعادلات، وهم الشباب الذين كتبوا ملاحم ١٧ شهريور و٢٢ بهمن ١٣٥٧ وخرداد ١٣٦٠ و٢٣ تيرماه ١٣٧٨هـ.ش. وعندما ينتهى وقت الابتسام والمداراة سوف ينفذون قانون الثورة والحسم الإسلامى لحراسة الحق والعدل دون تردد وتفرقة وبالسرعة التى لا تتصورونها، وعندئذ يكون قد تأخر الوقت للاعتبار (صحيفة همشهرى فى ٢٩ فروردين ١٣٧٩هـ.ش.). وقد أصبح للحراس نفوذ فى جميع مؤسسات الدولة على مختلف مستوياتها، كما صار له تأثير على قادة الدولة والنظام ابتداء من الزعامة وحتى رجل الشارع الإيرانى، ومن هنا فقد وجد جبهة عريضة تسانده وتدعمه وتصر على بقائه واستمراره، يقول حجة الإسلام والمسلمين مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الإسلامى السابق: إن جيش حراس الثورة الإسلامية هو أحد إنجازات الإمام رحمة الله عليه، وهو الدماء المقدسة والتضحيات والأعمال الفدائية والمقاومة الإسلامية، إن هذه المؤسسة أساس افتخار ورفعة النظام الإسلامي، وينبغى الحفاظ عليها بنفس الروح الشعبية والثورية والتنظيمية

اليقظة، وإننى أدعو قيادات وقوى جيش حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة) إلى زيادة تجاربه وإمكاناته وتجهيزاته يوما عن يوم مع تدريب قواته على الفنون والعلوم العسكرية الحديثة (همشهرى فى ٢٩ شهريور١٣٧٩هـ.ش.). ويقول محسن آرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى السابق: إن حراسة القيم المقدسة تؤدى إلى الوحدة والتضحية والتسامي، وإن مصادرة شهداء الحرب والتضحيات وبطولات فترة الدفاع المقدس لصالح جماعة أو فكر خاص أو جناح سياسى أو حفظ مصالح جماعة سياسية لن يؤدى إلى ضياع ميراث وقيم الحرب فقط، بل إن قيمة هذه الملحمة سوف تخدش فى عيون الشباب والناس، وتمثل أكبر ضربة لمنجزات فترة الدفاع المقدس. (همشهرى فى ٣مهر١٣٧٩هـ.ش.) واستطاع جيش حراس الثورة الإسلامية أن يثبت أحقيته فى الوجود من خلال عرض القوة الذى يقوم به فى المناسبات المختلفة، خاصة المناسبات المتعلقة بالإمام الحسين سواء فى ذكرى ميلاده أو ذكرى استشهاده أو ذكرى الأربعين من وفاته، حيث يمثل الإمام الحسين الأب الروحى للحراس والقدوة الدينية المعلنة لهم، وتعتبر مناورة عاشوراء التى يجريها جيش حراس الثورة الإسلامية فى شهر المحرم أو فى شهر صفر كل عام من أكبر وأعقد المناورات التى يقوم بها هذا الجيش على الإطلاق، بل لعلها تفوق فى حجمها وخططها وقوتها مناورات الجيش النظامى فى أى وقت من الأوقات، كما يقوم جيش الحراس بالاستفادة من ذكرى الانتصارات التى حققها فى الحرب العراقية – الإيرانية مثل تحرير مدينة خرمشهر وغيرها، بإقامة الندوات والمؤتمرات لشرح هذه الإنجازات وتأثيرها على سير الحرب والحفاظ على النظام والثورة. يقول العميد حراس أكبرى مستشار وزير الدفاع: إن أهم آثار العمليات هو إفشال جميع المعادلات والإطارات النظرية التى وضعتها قيادات القوى المتآمرة على إيران فى الشرق والغرب، ولم تعد الأساليب التى إستخدمتها هذه القوى فى المجالات الدبلوماسية أو فى ساحة القتال قادرة على تجاهل القدرة الدفاعية المؤثرة لإيران على المعادلات الأمنية فى المنطقة.(صحيفة ايران فى ٢٠٠٠/٥/٢٤م) ويقوم جيش الحراس بزيارة قبر الخمينى مجددين البيعة للثورة وللزعيم. وفى المقابل، يقوم قادة النظام بتكريم قيادات الحراس وترقيتهم، كما يقوم جيش حراس الثورة بمناورات مشتركة مع الجيش النظامى بأسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، ومن أهم هذه المناورات مناورة "الوحدة٧٨" التى تجرى فى منطقة الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان وتستمر عشرة أيام، على امتداد ٦٤ ألف كيلومتر مربع فى خمس مراحل، ورغم أن الهدف منها رفع القدرة الدفاعية للبلاد ونقل التجارب وتدريب وتقييم القدرة القتالية والتجهيزات الحديثة المصنعة محليا، إلا أنه يستخدم فيها الأسلحة الهجومية والمدرعات والمشاة الميكانيكية والطائرات القاذفة المقاتلة والطائرات المروحية المزودة بالصواريخ، كما تتخذ هذه المناورات شعارات دينية ومذهبية. ومازال جيش حراس الثورة الإسلامية يسعى لدعم قدراته العسكرية، خاصة فى مجال التزود بالصواريخ، وهو المجال الذى يتفوق فيه على الجيش النظامى، وقد عقد عدة صفقات فى هذا الإطار مع كوريا الشمالية، حيث ذكرت صحيفة سانكى شيمبون اليابانية الصادرة فى طوكيو فى عددها الصادر فى أول فبراير عام ٢٠٠٠ أن طهران وبيونج يانج تتعاونان فى مجال صناعة الصواريخ حيث تزمعان صنع صاروخ شبيه بالصاروخ الصينى سي-٨٠٢، (همشهرى فى ١٣٧٨/١١/٣٠هـ.ش.) وقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا ملحوظا فى قدرات إيران الجوية والفضائية بشكل لافت، كما قامت بحل إشكاليات طويلة المدى بصدد أسطولها الجوى "المتهالك" العتيق، سواء على المستوى العسكرى أو المدني. ومن أهم الأحداث اللافتة حول هذه الظاهرة يمكن ذكر إطلاق أول قمر صناعى إيرانى، وإعلان روسيا بيع ٢٩ صاروخا أرض-جو (قصير المدى)، طراز Tor-MI، بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار إلى إيران، وسقوط طائرة نقل إيرانية C-130فى وسط مدينة طهران، بعد اصطدامها بعمارة سكنية. وتنقسم القوات الجوية الإيرانية فيما بين "القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية" IRI-AFمن جهة، و"القوات الجوية للحرس الثورى الإسلامي" RGCAFمن جهة أخرى. وتتميز الأولى بكونها أكثر قدرة واتساعا، ويتلخص دورها الأساسى فى الدفاع عن إيران وحمايتها من الأعداء الخارجيين، وقد يشتمل ذلك "الدور الدفاعي" على مهام هجومية طويلة المدى. وفى سبيل تطبيق ذلك الدور على أرض الواقع، قامت "القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية" بتجهيز وإدارة وتشغيل الأسلحة الجوية الآتية: حوالى ٢٢٠ طائرة مقاتلة ومستعدة للحرب، من شتى الأنواع والأصناف:,Tomcats, Phantoms, Tigers Mirage. حوالى ١٥ طائرة استطلاعية واستكشافية، ١٠٠ طائرة للتدريب Simorghs, Bonanza/ Parastoons]، حوالى ٤٥ طائرة نقل وتموين ,Boeing] Hercules, Fokker, Friendships]، حوالى ٣٥ طائرة هليوكوبتر للبحث والإنقاذ، ٤ طائرات Orionsمراقبة للخليجين العربى والعُماني، وحدة مجهزة بصاروخ أرض

-أرض (صاروخ "زلزال")، على مدى ٣٠٠ كيلومتر تقريبا. أما دور القوات الجوية للحراس فيتلخص أساسا فى توفير الدعم الجوى السريع، وفى رفع الكفاءات والقدرات الجوية لدى الحراس. ويتكون العمود الفقرى لهذه القوات أولا من ١٠ طائرات مهاجمة [Su-25 Frogfoot]، من بينها ٧ طائرات تم نقلها من العراق إلى إيران فى أثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وتم الحفاظ على إمكاناتها بمساعدة تقنيين جورجيين، حوالى ٤٠ طائرة EMB-312 Tuca-nos] للدعم الجوى السريع. هذا بالإضافة إلى ٣٠ طائرة للنقل، والطائرات الاستكشافية التى صُنعت داخليا - دون طيار- مثل "أبابيل" و"مهاجر". وتدير القوات الجوية للحراس قوة جوية هائلة: قوة كبيرة من النقل الجوى مُجهزة بحوالى ٢٧ طائرة نقل، من بينها ١٥ طائرة عراقية سابقة. عدة مئات من الصواريخ الباليستية، قصيرة ومتوسطة المدى، تتضمن صاروخ "شهاب -٣/٣ ب" الذى يبلغ مداه إلى نحو ٢٠٠٠ كيلو متر، وهو ما يمثل الرادع الاستراتيجى الأساسى للجمهورية الإيرانية، ولذا، فإنه من المتوقع أن تصير القوات الجوية للحراس هى المسيطرة والمهيمنة على السلاح النووى الإيراني، إذا ما تم إنتاجه وإخراجه إلى النور. وكان آية الله الخمينى قد أصدر فى عام ١٩٨٦ أمرا طلب فيه إيجاد ثلاثة أفرع منفصلة لحراس الثورة الإسلامية، تضم قوة جوية. وتتميز القوات الجوية للحراس بعدة مواصفات قد لا توجد فى القوات الجوية للجيش النظامي، أهمها تمويلاتها الضخمة السخية، وتشغيلها لأفضل الخريجين ذوى الدرجات العلمية فى المجالات التقنية، وتأثيرها المتصاعد على السياسيين المرتبطين بالحراس، مثل الرئيس محمود أحمدى نجاد.

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حصارا على إيران، إلا أن العقوبات الأمريكية اضطرت الجمهورية الإسلامية إلى الاعتماد على الذات فى إدارة وتنظيم وتشغيل وتعديل وإصلاح أنظمتها العسكرية الموجودة حينذاك، والتى كانت أمريكية الصنع فى المقام الأول، حيث حشدت إيران خبراءها، ووطدت العلاقات بينهم وبين الجامعات والمدارس التقنية المحلية، الأمر الذى أسفر -على نهاية الحرب الإيرانية العراقية- عن قيام مؤسسة "إشراف الجهاد الذاتي" (وحدة الأبحاث الصناعية سابقا) بتدشين محال للإمدادات العسكرية فى مختلف القواعد الجوية، على مستوى الجمهورية الإيرانية، وقد ساهمت هذه المحال فى إصلاح الأسلحة الإيرانية التى أتلفتها الحرب أو دمرتها. ولم يكتف الخبراء الإيرانيون بإصلاح التالف، بل ذهبوا إلى عمل نسخ من أجزاء الطائرات، منتهجين نفس المنهاج الصينى فى التصنيع العسكري. ومن هنا نستطيع أن نفهم السر وراء نمو العلاقات بين البلدين فى المجال التصنيعى العسكري. ولم تكن الصين هى الوحيدة التى ساعدت إيران على تدشين خطوط إنتاجية لتصنيع تلك الأجزاء محليا، بل كانت هناك دول غربية أخرى شاركت الصين فى نفس المهمة، بحيث أصبح للقوات الجوية الإيرانية اليوم كم ضخم من الإمدادات العسكرية المختلفة والمتوافرة فى وقت الشدائد: قنابل "ذكية" أى موجهة، قنابل "غير ذكية"، صواريخ جو -جو مثل "فاطر" و"سجيل"، صواريخ جو -أرض، مثل "قدر" و"ستار"، وهى كلها موجهة بالليزر، بل إن القوات الجوية الإيرانية قد بدأت بالفعل فى خط إنتاج الطائرات. وليست طائرة Tazarve التدريبية وطائرة Saegheh المقاتلة إلا مثلين واضحين على ذلك.

أما بالنسبة للقوات الجوية للحراس، فقد قامت بتطوير قاعدتها التقنية من خلال تركيز معظم قدراتها وإمكاناتها فى "شركة بارس للخدمات الجوية" التى باتت مسئولة عن حفظ الأسطول المقاتل الخاص بـ"القوات الجوية للحراس، وكذلك عن توفير الخدمات للخطوط الجوية الداخلية التى تشغل ١٧ طائرة ركاب من طراز Tupolev Tu-154.

وتعتبر إيران الدولة الوحيدة فى المنطقة، التى لا تتلقى دعما من قبل الدول المصنعة للأسلحة. فحتى وقت قريب، لم تكن روسيا مُدعمة لإيران فى ذلك الجانب، حيث كانت الضغوط الأمريكية تلعب دورا كبيرا فى منع ذلك الدعم. فباستثناء ما طلبته إيران من روسيا من إمدادات مُسلحة فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فإن رفض روسيا توفير أى طائرات مقاتلة للجمهورية الإيرانية كان هو القاعدة والأصل، ولا يستطيع أحد إنكار جهود الدولة الإيرانية فى مجال الدفاع الجوى، فعلى الرغم من قلة الإمكانات والإمدادات، تتميز بخاصيتين متميزتين: العمق الاستراتيجى، والقدرات المحلية العادية فى مجال تصنيع الأسلحة. هاتان الخاصيتان ساعدتا الجمهورية الإيرانية فى الحفاظ على أسطولها الجوى فى وجه الحروب والعقوبات التى فُرضت عليها منذ اندلاع الثورة الإيرانية فى سبتمبر ١٩٧٩، ولكن هذا لا ينفى الحقيقة التى يقر بها دوما القادة العسكريون الإيرانيون، وهى أن القوات الجوية الإيرانية ليس فى وسعها أو فى مقدورها التصدى لغزو أى دولة كبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك قررت إيران

تركيز جهودها فى الاستفادة القصوى من قدراتها وإمكاناتها المحدودة، بدلا من تركيز الجهود، أو إضاعتها، فى تضخيم حجم القوات المسلحة الإيرانية. ومن ثم قامت إيران بإنفاق الجهد والوقت والمال فى دعم قوات التعبئة العامة التى أنشئت بقرار من الخمينى يقضى بإنشاء جيش قوامه عشرين مليون فرد، فضلا عن الحصول على أقمار استطلاعية وأنظمة صواريخية باليستية قصيرة ومتوسطة المدى، من أجل ضرب أكثر الأعداء بعدا، والحصول على معدات وتجهيزات الإبصار الليلى. وقد أجرت وزارة الدفاع الإيرانية الأربعاء ١١-٨-٢٠٠٤ اختبارا ميدانيا لأحدث نسخة معدلة من صاروخها التقليدى "شهاب ٣" متوسط المدى، والتحسينات التى أدخلت على الصاروخ هى "دفاعية ورادعة"؛ وهو ما يشكل مصدر قلق لإسرائيل. وتعتبر هذه التحسينات المدخلة من أفضل التحسينات الممكنة فى التكنولوجيا العسكرية للجمهورية الإسلامية، بحيث يمكنها استخدام هذا الصاروخ فى ضرب إسرائيل أو قواعد عسكرية أمريكية فى منطقة الخليج العربي.

ولتحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة بسياسة ردع الضربة العسكرية الأمريكية لمواقعها النووية، ودفع واشنطن للتفكير فى عواقبها العسكرية قبل الإقدام عليها، جاءت المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة "الرسول الأعظم" بهدف توجيه رسالة تحذير إلى الولايات المتحدة، حيث كشفت هذه المناورات عن:

– إطلاق صاروخ (كوثر) أرض- بحر المضاد للسفن المتوسط المدى والمتطور جدا بنجاح. وهذا الصاروخ له قدرة على مكافحة أنظمة التصدى الإلكترونية "ولا يمكن تحريفه عن مساره بأى جهاز كان"، وذلك فى إشارة واضحة إلى أن صواريخ "باتريوت" الأمريكية أو "حيتس" الإسرائيلية المضادة لن تتمكن من التصدى له.

– الإعلان عن تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة جدا "لا يمكن رصدها على الرادارات"، وهى طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير على ارتفاع منخفض فوق سطح الماء ويمكن استخدامها -وفق الإيرانيين- "كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة"، وهى أقوى إشارة إيرانية لضرب السفن الأمريكية فى الخليج وغلق مضيق هرمز.

– إطلاق صاروخ الطوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر حسب تصريح مساعد قائد القوات الخاصة فى الحرس الثورى الأميرال على فدوى على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالى هو مصمم لإغراق السفن، وقد كشفت صحيفة إزفستيا الروسية عن أن هذا الطوربيد يشبه إلى حد بعيد صاروخا فائق القوة من صنع روسى هو الطوربيد "شكفال" الذى تصل سرعته إلى ١٠٠ متر فى الثانية.

– تجربة صاروخ متعدد الرؤوس وهو صاروخ "شهاب ٣" الذى يبلغ مداه الأدنى ٢٠٠٠ كم؛ الأمر الذى يجعل إسرائيل والقواعد الأمريكية فى الشرق الأوسط فى ضمن مرماه.

وبالتزامن مع هذه المناورات أعلن وزير الخارجية الإيرانى "منوشهر متقي" أن بلاده لا تعتزم الامتثال لمطالب مجلس الأمن الدولى بشأن برنامجها النووى موضع الجدل، فيما قال اللواء محمد حجازى قائد قوات التعبئة العامة (البسيج) التابعة للحرس الثورى للتلفزيون الرسمي: "بعد أسابيع عدة من الحرب النفسية (المتصلة بالملف النووي)، توقع الغربيون أن نتراجع ونتخلى عن حقنا، ولم نكتف بعدم القيام بذلك، بل أظهرنا قدراتنا" عبر هذه المناورات.

وقد أعلن محمود أحمدى نجاد فى يوم الجيش ٢٠٠٦/٤/١٨ أن جيش إيران قد أصبح من أقوى جيوش العالم، ولكنه جيش الموحدين، المستعد لقطع يد المعتدين، لكن قوة جيش إيران وشعبها لا يمثلان تهديدا لأية دولة، لأنه يعمل فى خدمة السلام والاستقرار والتنمية.

وقد استعرض الجيش فى عيده أحدث ما لديه مثل: المدمرة "جماران"، والبارجة القاذفة للصواريخ، وطوربيد الحوت المضاد للسفن والغواصات، والطائرة النفاثة المطاردة والمقاتلة، وطائرة بدون طيار "شاهين١و٢"، "مهاجر٢"، "صاعقة٢"، "جمران٢"، وهيليكوبتر مساند للقوات البرية، وعربات القيادة "سفير" ٤/١ شخص، ودبابة "اسكوربيون"، مصفحة "اورال" مزودة بصواريخ كاتيوشا، ودبابة مقاتلة "شيفتين"، وحاملة جنود برمائية مقاتلة، وعجلة بى تى آر ٨٢، وحاملة جنود "براق" مجهزة بمدفع عيار ٢٣ ملى، وصواريخ موجهة "جوبين" وستار ١و٢، وصاروخ رادارى آر٢٧، وحرارى فينيكس، سبارو، سبايدر، وصاروخ "زلزال" أرض أرض، ووحدات إطلاق محمولة على الكتف للمشاة وراكبى الدراجات البخارية، آر بى جي٧، وصاروخ "سهند٣"، ومدافع ١٠٦و١٠٧، اف بى جي٩، ولاسلكى محمول "فاتح".

كما اشترك فى العرض لواء المظلات المحول ٦٥، فضلا عن وحدات رمزية من أسلحة الجيش المختلفة. وأكد العميد داورى قائد العرض أن معظم هذه الأسلحة مصنع محليا أو أدخلت عليه تعديلات على يد الخبراء الإيرانيين.



فرصة الاستعمار

جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/٥

كشفت زيارة وزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المفاجئة وغير المعلنة من قبل إلى العراق عن الحرص الشديد لكل من واشنطن ولندن على التدخل فى تحديد مصير حكومة بغداد القادمة، من منطلق إح ساس الدولتين بضرورة الإسراع فى العمل على تحقيق الاستقرار فى العراق. ورغم أن تلك الزيارة غير المرتقبة، تبدو كأنها ارتجالية غير مخطط لها فى الظاهر، إنما واقع الأمر يكشف أنها مخطط لها مسبقا وبإحكام شديد من قبل كلتا الدولتين؛ من أجل ضمان استمرار بقائهما لفترة أطول بالعراق. إن هذا الواقع المرير يشير بدوره إلى أن استمرار النخبة السياسية والدينية بالعراق على نفس نهجها الحالى "السياسة الهادئة" فى مواجهة السياسة الأمريكية يعد خطأ تاريخيا كبيراً، وكذا يفعل المسئولون الإيرانيون إذا ما فكروا أن المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تفضى إلى نتيجة. فحينما اقترح السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إجراء حوار مباشر بين الولايات المتحدة وإيران حول العراق فى بداية شهر مارس الماضى استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة للخروج من المستنقع العراقى. وفى هذا السياق، صرح السفير الأمريكى لدى العراق زلماى خليل زادة: "إننا نريد بهذه المباحثات إنهاء التدخل الإيرانى فى العراق". ورغم أن وزير الخارجية الإيرانى منوتشهر متقى كان قد أكد أن هذا الحوار سوف يتم من أجل إنهاء الاحتلال فى العراق، إلا أن بعض وسائل الإعلام تناولت تداعيات هذه الزيارة بشكل مغرض يدعو إلى الفرقة بين الشعبين العراقى والإيرانى، ولعل توجيه النقد والاعتراضات، إضافة إلى تصريحات السفير الأمريكى إلى إيران إنما يؤكد هذا الأمر. فالواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب من خلال تلك المؤشرات إلى استغلال الفرصة - بأى شكل ممكن - فى تثبيت سيطرتها فى العراق والمنطقة، وفى الوقت ذاته، تسعى إلى إضعاف جبهة معارضيهما، وعلى رأسهم جمهورية إيران الإسلامية.

إن سياسة الهدوء فى مواجهة عملية الاحتلال غير مجدية، وقطعا تعد من الحسابات الخاطئة، نظرا لأن تلك السياسة تمنح أكبر الفرص لنظام الاحتلال فى بسط نفوذه وهيمنته أكثر سواء تجاه العراق أو المنطقة، وكذا يمكن أن يكون الحوار مع الولايات المتحدة حول العراق بمثابة المشروعية لنظام الاحتلال.

إن الظروف المحيطة بالعراق حاليا تفرض أضرارا جساماً على هذا الشعب نتيجة الاحتلال، وهذا بدوره ما ينفر العراقيين من الأمريكيين والبريطانيين أكثر فأكثر، والواقع أن علماء الدين هناك يمكنهم إذا ما أرادوا استغلال فرصة النفور تلك فى تشجيع الشعب على الثورة ضد نظام الاحتلال الأجنبى والتصدى كذلك للسياسة الأمريكية بالعراق .

ومما لا شك فيه أن علماء الدين بالعراق لديهم دور كبير وإيجابى. وفى تلك الظروف المحيطة بالعراق وبالعراقيين من جراء الاحتلال الأمريكى والبريطانى وزيادة الغضب حيالهما، قد تكون الفرصة مواتية لتعبئة الشعب العراقى، وتبعا تكون فرصة عظيمة ونقطة تحول فى تاريخ العراق لتقرير مصيره ، ومصير حكومته القادمة ، مع الأخذ فى الاعتبار، أن ضياع تلك الفرصة يعد خطأ جسيماً لا يمكن تعويضه مطلقا.

صحيح أن الاختلافات الداخلية، إضافة إلى وجود حركات المقاومة، وعملاء الاحتلال أو غيره بالعراق واقع ملموس لا يمكن إغفاله، لكن نعتقد أيضا أن واقع الاحتلال لم يعد هناك صبر عليه من قبل أبناء الشعب العراقى ، ولو انفجر الوضع عن ذلك، فلا يمكن لأحد أن يتوقع النتائج ، ومن ثم نقول إن محاور القوة مازالت قابعة لدى النخبة الدينية العراقية ، فهل ترك هذه الفرصة لنظام الاحتلال العراقى تكون بمثابة اقتراف خطأ تاريخى فادح؟

طريق الوفاق فى العراق

■ مصيب نعيمى ■ الوفاق ٢٠٠٦/٤/٢٣

أنجز العراق فى ٢٢ أبريل خطوة جديدة أخرى على طريق ترسيخ نظام المؤسسات عبر تفاهم داخلي اتسمت بالحكمة والدراية وسعة الصدر. مما يؤكد على أهمية التكاتف بين الأطياف والأطراف المعنية بعيداً عن المؤامرات الخارجية.

وهذه الخطوة أكدت من جديد أهمية الوفاق بين أبناء الشعب الواحد والمصير الواحد وعلى أساس قواعد الديمقراطية المعترف بها.

وقد لا يكون هذا التفاهم نهاية الطريق الطويل الذي يواجهه العراق حتى الوصول إلى التحرر التام وبناء مقوماته ولكن يمكن القول بعد هذه الخطوة أن العراق عاد إلى أبنائه في الداخل وأسرته في المحيط مما يتطلب حكمة مضاعفة للوصول إلى بر الأمان.

وليس مهما أن يسجل بعض الأطراف المتداخلة والدخيلة كالولايات المتحدة وبريطانيا هذه الإنجازات باسمها، وإنما المهم أن تتحقق أمنية الشعب العراقي المظلوم الذي تحمل عقودا صعبة وعسيرة وآلاماً قاسية خلال فترتي الاستبداد والدكتاتورية والاحتلال.

فهذا البلد الغني بالثروات والموارد البشرية والطبيعية لا يحتاج إلى مساعدات وتمويلات بقدر ما يحتاج إلى تكاتف سواعد أبنائه وإرادتهم لترجمة القدرات إلى وسائل للاستقرار والتنمية.

وبعد إكمال مؤسسات الدولة يتطلع الجميع الى عودة الهدوء والأمن إلى ربوع هذا البلد كي يسحب الذرائع والمبررات من القوات الأجنبية للبقاء.

ولا شك في أن شعباً كشعب العراق أرهقته الحروب سيكون من اكثر الناس تمسكا بالسلام الداخلى عندما يرحل الاحتلال وتطهر البلاد من الإرهابيين لان ما يجري الآن يخالف تطلعات هذا الشعب وأمنياته كأي شعب حي ينشد الحياة والرخاء لأبنائه.

أما الدول المحيطة بالعراق وهي معنية باستقرار هذا البلد وأكثرها مستفيدة من عودته إلى موقعه الطبيعي كون أمنه واستقراره من أمنها واستقرارها فإنها مطالبة بمؤازرة هذا البلد وحكومته الجديدة التي جاءت بقرار ديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع.

وقد يعمل بعض المتضررين من حرية العراق وتحرره لخلق أجواء متشائمة والقيام بتحريضات عدائية بين العراقيين أنفسهم وبين العراق ومحيطه الطبيعي غير ان التجربة القاسية التي مر بها العراق وشعبه تتطلب جهدا مضاعفا للحيلولة دون وضع مثل هذه العراقيل التي يراد بها إبعاد العراق عن محيطه العربي والإسلامي.

والكل يتطلع إلى القيادات الجديدة بثقة متزايدة ليكونوا على مستوى المسئولية لان الشعب العراقي يستحق تعاملا أ فضل مما عومل به حتى الآن.

تجاوز الخط الأحمر للنظام.. قبول المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية

■ روز (اليوم) ٢٠٠٦/٣/٢٢

وافقت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية على دعوة رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق السيد عبد العزيز الحكيم بشأن إجراء حوار حول العراق بمشاركة أطراف عراقية سوف يتم تحديدها فيما بعد. وقد وافقت الجمهورية الإسلامية على التباحث مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى اعتبره حسين شريعتمدارى تجاوزاً للخط للأحمر من جانب النظام واستسلاماً للذل مرة أخرى، ومن المعروف أنه فى حالة إجراء حوار إيرانى - أمريكى بشأن العراق فستكون هذه المرة الأولى التى يُجرى فيها حوار مباشر بين واشنطن وطهران بعد الثورة الإسلامية منذ قطع العلاقات بين الدولتين.

على الجانب الأمريكى تم اختيار السفير الأمريكى فى بغداد زلماى خليل زاده صاحب الدور الرئيسى فى التطورات الأفغانية والعراقية، من أجل المشاركة فى الحوار وسيتم الإفصاح عن ممثلى الجمهورية الإسلامية أيضاً فى أقرب وقت.

لقد طالب الحكيم الذى يعد من الأصدقاء المقربين

لإيران الجمهورية الإسلامية بإجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الشعب العراقي، وقد اعتبر المحللون السياسيون هذه الدعوة تحولاً مهماً في التطورات السياسية الإقليمية، وثمة ردود فعل عدة داخل إيران صاحبت هذا الإعلان فقد اعتبر حميد رضا آصفى أن التباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية مشروط بإعلان موقف هذه الدولة.

وكان على لاريجانى سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى قد توجه إلى مجلس الشورى لعرض تقرير بشأن الملف النووى الإيرانى، وبعد إجراء جلسة غير علنية وغير رسمية فى مجلس الشورى، صرح لاريجانى للصحفيين قائلا: "نظراً إلى أن هذا المطلب مقدم من السيد الحكيم من أجل حسم القضايا والمشكلات العراقية وإيجاد حكومة مستقرة لا تعمل تحت ضغط المحتلين، فإننا نقبل بهذا المطلب وسنعلن عن الأشخاص الذين سيتولوا هذه المفاوضات على الأراضى العراقية"، وبعد يوم من هذا التصريح أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزاريس عن اعتقادها بوجود مزايا مفيدة إذا أجريت مباحثات مع إيران بشأن القضية العراقية. وبعد لقائها برئيس وزراء استراليا جون هاوارد، تحدثت فى مؤتمر صحفى مشترك مضيفة: ستكون مباحثاتنا مع إيران قاصرة على القضايا المرتبطة بالعراق. من ناحية أخرى، رحب استفن هادلى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى بتصريحات نظيره الإيرانى على لاريجانى. هادلى الذى يعد من المحافظين الجدد وله تأثير قوى على بوش الأب وبوش الابن، أشار إلى حديث نظيره الإيرانى قائلا: إن هذا الحديث علامة إيجابية والولايات المتحدة مستعدة للتباحث مع إيران بشأن المخاوف الراهنة من الوضع العراقى ولا يوجد مشكلة بخصوص الاتصال بالحكومة الإيرانية.

ودون أن يرفض إمكانية التباحث مع إيران بشأن قضايا أخرى غير القضايا العراقية، قال إن أى تباحث يجب أن يقوم على سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى تغيير سياسة إيران النووية.

المباحثات فى بغداد

وبعد أن أعلنت إيران عن استعدادها للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق، أعلن السفير الأمريكى فى العراق عن إجراءات من أجل تحديد موعد بدء هذه المباحثات مؤكداً على ضرورة إجراء المباحثات الإيرانية- الأمريكية فى العاصمة العراقية بغداد، وقد وقع اختيار الرئيس الأمريكى منذ شهور على زلماى خليل زاده للتباحث مع إيران بشأن القضايا العراقية، لكن المسئولين الإيرانيين رفضوا حينها إجراء أى مباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تقدم عبد العزيز الحكيم بطلب رسمى إلى إيران، يحضها على التباحث مع الولايات المتحدة من أجل حل القضايا العراقية وحظى طلبه بالموافقة. فى تلك الأثناء تحدثت بعض المصادر عن رسالة كتبها خليل زاده إلى الحكومة الإيرانية، طالبها فيها بإجراء مباحثات حول العراق لكن خليل زاده فى حديث خاص لوكالة أنباء أسوشيتدبرس صرح أنه لم يرسل للمسئولين الإيرانيين ولم يتحدث بشأن التباحث حول العراق.

وبالرغم من زعم بعض المحللين، أن المباحثات الإيرانية الأمريكية بشأن العراق، بداية لفتح باب التباحث بين الدولتين فى قضايا أخرى على رأسها الملف النووى الإيرانى، إلا أن مستشار الأمن القومى الإيرانى وسفير الولايات المتحدة فى العراق أكدا أن مباحثاتهما ستكون قاصرة على المسائل والقضايا العراقية.

من ناحية أخرى، اعتبر وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى أن التباحث مع الولايات المتحدة يندرج ضمن مساعدات دولته للعراق.

وقد حدد لاريجانى شروط إيران للتباحث مع الولايات المتحدة بقوله "إذا ما أجرت إيران مباحثات بشأن العراق مع الولايات المتحدة على أساس تغيير نظرة واشنطن وإعادة النظر بشأن منهجها، وإبداء مزيد من الاحترام للشعب الإيرانى والدول الأخرى، فستكون العراق تجربة ناجحة للولايات المتحدة حتى تجدد وتعيد النظر بشأن سياساتها، نحن مستعدون لمد يد العون لكن شرطنا أن تحترم الولايات المتحدة رأى الشعب".

أخطر أيام أمريكا فى العراق

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٦/٣/٢٨

التطورات المتلاحقة التى يشهدها العراق اليوم أكدت لمسئولى البيت الأبيض أنهم بالفعل قد سقطوا فى مستنقع العراق وأنه بدون مساندة دول جوار العراق لن ينجوا من هذا المستنقع. والمؤكد أن كثيرين قد توقعوا حدوث هذا، وأن القوى العظمى فى العراق ستواجه تحديات جمة، ولن تستطيع واشنطن وحلفاؤها قمع الحركات الإرهابية فى العراق.

وبدون شك لم تكن روسيا والصين وحدهما اللتان سعياً إلى حدوث ذلك، بل إن الأوروبيين منوا أنفسهم ليروا سقوط القوى العظمى التى قلصت هيمنتهم على الساحة الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين.

وتشير الإحصاءات إلى أن أقل معدل لشعبية الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم هو فى منطقة الشرق الأوسط.

وترى الدول المجاورة للعراق أن الخطر الحقيقى والفعلى الذى يهدد الولايات المتحدة والذى يجب أن تواجهه هو استمرار سياستها الخاصة بالإطاحة بالنظم الحاكمة فى المنطقة، والتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، وهو الأمر الذى سيتسبب فى بروز تحديات ومواجهات لا تنتهى أمام واشنطن، بالإضافة إلى تزايد الكراهية والعنف تجاه الولايات المتحدة وحلفائها.

والآن فإن الولايات المتحدة أصبحت أسيرة فى العراق، وتزايدت الفرص لتوجيه الضربات إليها عاجلاً أم آجلاً.

والفرصة اليوم مهيأة أمام روسيا والصين والغرب، وفى حالة حدوث ذلك فإن الولايات المتحدة لن تخرج من العراق فحسب، بل إنها ستخرج مذلولة وستمنح امتيازات لأعدائها ومنافسيها فى المنطقة وربما يصدق حدس البعض بأن يكون العراق هو نهاية القوى العظمى، وفى مثل هذه الظروف الصعبة فإن الولايات المتحدة تعرف جيداً بمن تستشير ومن الذى يستطيع أن يساعدها فى هذه الأزمة القائمة ومجهولة المستقبل.

وللسبب ذاته فإنها تسعى لتهيئة المجال للحوار مع دول جوار العراق ومن بينهم إيران لحل أزمتها فى العراق.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الأزمة بشكل قاطع سيضر بشعب العراق المظلوم، وإن لم تهدأ الأوضاع فى العراق فإن إيران لن تكون الوحيدة التى ستواجه تحديات اقتصادية ومالية وسياسية وأمنية.

والآن أيضاً ومع وجود القوات البريطانية فى جنوب العراق تسعى بريطانيا لإيجاد خلافات قومية ومذهبية وطائفية حتى تتسع دائرة التوتر والاضطراب وتمتد إلى داخل إيران.

وخلال العامين والنصف العام الماضيين من أزمة العراق كان الهدف الرئيسى لإيران هو توفير الاستقرار والهدوء فى العراق. والآن أيضاً أصبح هذا الأمر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق. وفى هذه الحالة يجب أن يلغى ما يسمى بـ "بطاقات الوساطة" ليحل محلها حوارات أكثر جدية، وبالطبع هذا الأمر لا يحتاج لإقرار علاقة مع الولايات المتحدة. ولكن الهدف منه هو تهيئة أفضل الظروف للتفاهم المتبادل والذى يجب أن يتوافر فيما يتعلق بالوضع الحالى فى العراق والقضايا الأخرى المهمة.

المشكلة المهمة هنا أن الطرفين فى الوقت الحاضر لن يستطيعا أن يدركا بشكل سليم مطالب بعضهم البعض، بل دائماً يخطئ كل طرف فى إدراك مطالب الطرف الآخر.

ولا شك أن مسألة الحوار الجدى تستطيع إيران أن تسهم فيه بشكل إيجابى، لأن إيران تحظى بثبات لا نظير له فى هذه الظروف، ويمكن لإيران أن تتحاور فى موضوعات أخرى مهمة غير موضوع العراق مثل الملف النووى والذى يتحرك أساساً بإرادة الولايات المتحدة وليس للأوروبيين دور فيه، كذلك تستطيع أن تساعد فى تحسين الموقف الروسى والصينى بشأن إيران.

مـــــــا فـــــــوق المصـــــــالـح

الوفاق ٢٤/٤/٢٠٠٦

تشهد العلاقات الإيرانية- العربية تحركا ملحوظاً على اكثر من صعيد خاصة في تبادل الزيارات والتشاور نظرا لأهمية المرحلة الراهنة التي تستدعي التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

فقد قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة إيران في ٢٣ أبريل على رأس وفد رفيع المستوى في زيارة يتوقع أن تتكلل بدفع العلاقات الثنائية قدما فضلاً عن بحث التطورات الإقليمية والدولية على جميع المستويات.

وفي الوقت ذاته يزور طهران وفد برلماني كويتي ليبحثوا مع نظرائهم الايرانيين السبل الكفيلة بتنفيذ الاتفاقات بين البلدين وتوسيع رقعة العلاقات خاصة الاقتصادية منها.

ومن المقرر أيضا أن تجتمع اللجنة الإيرانية القطرية المشتركة في طهران غداً. وهذا التحرك العربي في اتجاه طهران يتزامن مع تحرك إيراني في اتجاه الأخوة العرب، وتدخل زيارة سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني إلى البحرين والتي سبقتها زيارة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني إلى سوريا والكويت في سياق تطوير العلاقات الإيرانية - العربية، بعيداً عما يريده لها الغرباء عن المحيط الإقليمي.

كما يتوقع أن تزور إيران قيادات من دول المنطقة بدعوة من الرئيس أحمدي نجاد وتنفيذاً لاستراتيجية الحكومة الرامية الى وضع العلاقات العربية والإسلامية في سلم أولوياتها.

ومما لاشك فيه أن مثل هذه الزيارات والمشاورات تدخل في صلب المصلحة الوطنية المشتركة لدول المنطقة والتي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية وحتى أمنية مشتركة.

وليس منطقيا الفصل بين مصالح شعوب تشترك في تقاليد وثقافات وعقيدة واحدة شاء القدر أن تعيش معا في بقعة جغرافية واحدة وتتقاسم السراء والضراء على مر التاريخ.

وأن مثل هذه الخطوات الإيجابية التي تمثل عمق الحضارة والرشادة ستكون بالتأكيد موضع دعم ومساندة شعبية تساعد على خلق المناخ لبناء كتلة إقليمية مقتدرة تتعاون فيها القدرات والطاقات لبناء المستقبل.

ولا يعتقد بان الدول الأوروبية كانت أكثر انسجاما عندما قررت الاتفاق على خطوط عريضة للوحدة من دون أن تؤثر خطوتها هذه على خصوصيات كل بلد بما له من تراث ولغة وتقاليد خاصة به.

وكم تساورنا الرغبة بعودة العراق السريعة إلى أسرته الإقليمية وبين أشقائه واستعادة عافيته بما لديه من طاقات وقدرات تساعد على تنمية الروابط الإقليمية وتحديث أطر التعاون على مستوى طموحات مجتمعاتنا التي خسرت الكثير من تاريخها وإمكانياتها بسبب التباعد والتفرقة.

الـعـــــالـم الـعـــــربـى وإيـران الـنـوويـة

محمد عباس اشلقي كزارش (التقرير) العدد١٧٢-١٧٣، مارس - أبريل ٢٠٠٦

بعد أن أعلنت إيران عن نجاحها فى عمليات تخصيب اليورانيوم معملياً دخلت العلاقات بين إيران والعالم العربى مرحلة جديدة. وطوال تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية عمل العرب على إحداث توازن فى القوة مع إيران فى منطقة الخليج وكانت كل الحكومات العربية تقريباً فيما عدا سوريا تدعم نظام صدام حسين فى حربه ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لأنهم كانوا يعتقدون أن بالإمكان منع انتشار الأفكار الخاصة بالثورة الإسلامية عن طريق وقوع مواجهة بين العراق وإيران الثورة، والحد من قوة ونفوذ إيران. ومع انتهاء الحرب المفروضة

وبداية مساعى حكومة هاشمى رفسنجانى القائمة على تطوير العلاقات الإقليمية مع العرب، وهو ما بدا جليا فى موقف إيران أثناء حرب الخليج الثانية (الغزو العراقى للكويت)، وقد أدى ذلك إلى تقليص النظرة السلبية من جانب العرب إلى إيران. وفى الفترة بين عامى ٢٠٠٠، و٢٠٠٣، ومع تصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى دخل عامل مؤثر آخر فى معادلات العلاقات الإيرانية - العربية.

نظرة العرب للبرنامج النووى الإيرانى

ثمة رؤيتان عربيتان بخصوص البرنامج النووى الإيرانى

الرؤية الأولى، ترى أن إيران النووية تمثل تهديداً وأن الهدف الأساسى الذى تسعى من أجله إيران هو الحصول على السلاح النووى، الأمر الذى سيقوى مكانتها الإقليمية وسيجعل الدول العربية فى موقف ضعف، حيث أن انتشار النفوذ السياسى والعسكرى لإيران فى المنطقة والمصحوب بأيديولوجية الثورة الإسلامية يعتبر، طبقا لهذه الرؤية، تهديداً سياسياً للدول العربية، علاوة على أنه سيفاقم من سباق التسلح على مستوى المنطقة ويزيد من احتمالية وقوع الأزمات.

الرؤية الثانية، تقوم على أنه بافتراض امتلاك إيران أسلحة نووية فإن هذه المسألة ستساهم فى خلق الاستقرار والأمن فى المنطقة، خصوصا على ضوء امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية. هذا فى حين أنه لا توجد أى دولة عربية أو إسلامية فيما عدا باكستان تمتلك هذه الأسلحة، ولهذا فمع حصول إيران على السلاح النووى سيحدث توازن مع السلاح النووى الإسرائيلى، حيث ستمثل إيران النووية تهديداً أكبر لإسرائيل وتهديدا أقل بالنسبة للعرب، وعليه، يجب على العرب أن يتصدوا لخطر إسرائيل بدلا من أن يتخذوا موقفاً ضد أنشطة إيران النووية التى تتسم بالشفافية والقانونية.

العرب وخيار التعاطى مع البرنامج النووى الإيرانى

يعارض المسئولون السياسيون والعسكريون العرب استخدام كافة أشكال القوة لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، ويبدون قلقهم المستمر من احتمال قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بشن هجوم عسكرى وقائى على المنشآت النووية الإيرانية أو قيامهما بحرب كاملة على إيران لأنه عندئذ سيقعون فى دائرة الحرب الأمريكية - الإيرانية ويخشى العرب هذا الأمر، بل إنه فى حالة هجوم أمريكى على إيران قد يُجرون إلى هذا النزاع لأنه فى حالة قيام الولايات المتحدة بالهجوم انطلاقاً من أساطيلها المتمركزة فى الخليج أو القواعد العسكرية الموجودة فى هذه الدول فإن القوات العسكرية الإيرانية ستعتبر هذه المواقع أهدافاً لها، وبهذا الشكل سوف يصبح الخليج غير آمن وسوف يتوقف تصدير النفط، ومن المحتمل توجيه الصواريخ الإيرانية إلى القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على أراضى الدول العربية. بناءً على هذا، فإنهم سيتضررون فى حالة نشوب هذا الصراع المحتمل، ولهذا فهم لا يؤيدون استخدام القوة ضد إيران ويعملون على حل المسألة بالطرق الدبلوماسية والسلمية، ويؤيد المسئولون السياسيون العرب مشروع منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.

رد الفعل العربى المتوقع على إيران النووية

يعتقد العالم العربى، خاصة دول الخليج أنه فى حالة تحول إيران إلى قوة نووية فإن التهديدات الأمنية فى المنطقة تتطلب أن يسيروا هم أيضاً على الطريق النووى.

وكان العراق فى عهد صدام يسعى للحصول على أسلحة دمار شامل وقام أيضاً بإجراءات سرية، ولكن كان لايزال أمامه بطريق طويل لإنتاج قنبلة نووية، ومع سقوط نظام البعث وتولى حكومة جديدة تم تنحية طموحات صدام جانباً، ولكن بناءً على نوع وماهية الحكومة القادمة فى العراق سوف تختلف رؤيتهم لإيران النووية.

وفى حالة استمرار سيادة الشيعة وبالنظر إلى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية فلن يكون هناك إحساس بالخوف أو التهديد من جانب إيران. أما فى حالة مجيئ البعثيين أو أنصار الولايات المتحدة فسوف تتجه سياسة بغداد الخارجية نحو الشعور بالتهديد والخوف من إيران والإبقاء على القوات الأمريكية.

وبالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية، يمكن القول أن المسئولين السعوديين يعتقدون أنه على الرغم من وجود علاقات جيدة مع إيران فإن تحول إيران إلى قوة نووية سيهيئ مجال الهيمنة السياسية والعسكرية الإيرانية على الشرق الأوسط والخليج، كما يرى المسئولون السعوديون أن تحولهم إلى قوة نووية أمر ضرورى. وطبقاً للتقارير والوثائق الموجودة فإنهم يسعون للحصول على التقنية النووية بمساعدة باكستان. وفى هذا الصدد نشرت جريدة واشنطن تايمز أنه خلال زيارة الأمير عبد الله إلى باكستان فى أكتوبر ٢٠٠٣ وفى اتفاق سرى مع برويز مشرف تعهدت باكستان بتقديم تقنية إنتاج السلاح النووى، فى مقابل الحصول على النفط بأسعار رخيصة.

أما باقى الدول العربية، خاصة الخليجية فسوف تسعى لشراء أنظمة نووية مستفيدة فى ذلك من قدراتها المالية أو من خلال توطيد علاقاتها السياسية والعسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة. وقد سارت الكويت وعمان وقطر والبحرين والإمارات فى هذا الطريق. ومن بين هذه الدول دائماً ما تتبنى الإمارات وبصورة واضحة موقفاً سلبياً إزاء إيران. وعلاوة على دول الخليج هناك دول مثل مصر وسوريا باعتبارهما دولاً مؤثرة فى العالم العربى تتابع بدقة مسيرة إيران النووية، والمصريون من الناحية الجغرافية السياسية بعيدون عن إيران ولا يستشعرون تهديداً أمنياً بسبب تحولها إلى قوة نووية إلا أنهم يعتقدون أن إيران



النووية ستضعف من المكانة السياسية لمصر فى العالم الإسلامى. ورغم الآثار السلبية على مصر التى سيفرزها تحول إيران إلى قوة نووية إلا أن امتلاك إيران للتقنية النووية سوف يعطى مصر قدرة أكبر على المساومة، فى مقابل التهديدات الأمنية الإسرائيلية، فهم يستشعرون أن الخطر الأكبر من جانب إسرائيل وليس إيران، أما المسئولون السياسيون والعسكريون فى سوريا فهم لا يشعرون بتهديد من جانب إيران، وهم على العكس من مصر التى لا تؤيد إيران النووية، وهم يؤيدون على طول الخط ويرون إنها ليست فقط تهديداً ضدهم بل إنها ستؤدى إلى تعزيز موقفهم أمام قوة ونفوذ إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة التى تمتلك سلاحاً نووياً فى الشرق الأوسط. ويرى المسئولون السياسيون السوريون أنه لدرء الخطر النووى الإسرائيلى وردع هذا النظام يجب أن يكونوا هم قوة نووية، وبما أنهم لا يستطيعون القيام بهذا الأمر الآن فمن الأفضل أن يدعموا إيران باعتبارها حليفاً استراتيجياً لهم.

العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية ليست رهناً للعلاقات السياسية

■ آفتاب نيوز (الشمس للأخبار) ٢٠٠٦/٣/٢٨

تعد العلاقات الاقتصادية الإيرانية - التركية من أكثر العلاقات الاقتصادية استقراراً، حتى فى أوج وذروة الخلافات بين البلدين، حيث لم تشهد أو لم تعان من تدهور حقيقى فى ظرف ما وذلك مقارنة بعلاقات إيران الاقتصادية والتجارية مع دولة مثل العراق والتى كانت قد شهدت تدهوراً جذرياً طوال فترة الحرب.

وعلى الرغم من أن المتغيرات السياسية قد أثرت على العلاقات الاقتصادية للطرفين الإيرانى والتركى إلا أن ثمة منطقاً براجماتياً كان بمثابة حائل مهم من أن تصبح العلاقات التجارية والاقتصادية رهينة العلاقات السياسية.

من ناحية أخرى، فإنه مع البدء فى نقل الغاز الإيرانى إلى تركيا فإن حجم التوازن التجارى بين الدولتين صار لصالح إيران، وفى عام ٢٠٠٤ بلغ حجم التبادل التجارى بين الدولتين ٢,٨ مليار دولار.

ووفقاً لتوزمان المستشار التجارى التركى لشئون التجارة الخارجية، فإن تركيا تسعى إلى الوصول بحجم التبادل التجارى بين الدولتين إلى ١٠ مليارات دولار فى عام ٢٠١٠، وأنه من الممكن تحقيق هذا الهدف إذا ما تم العمل على تخفيض الضرائب والجمارك المتحصلة من جانب الطرفين.

من ناحية ثالثة، بلغ حجم التبادل التجارى بين الدولتين فى الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥ حوالى ٢٥٩٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٥٤,٩٧٪ مقارنة بما كان قائماً فى نفس الفترة من العام ٢٠٠٤, وقد بلغ نصيب تركيا من إجمالى التبادل التجارى بين الدولتين قرابة ٥٩٣,٣٤٢ مليون دولار قيمة صادراتها لإيران فى حين بلغ حجم الصادرات الإيرانية لتركيا (٢,٠٠٤) مليار دولار بزيادة مقدارها ٣١,٧٪ بالنسبة للصادرات التركية و٦٣,٠٢٪ بالنسبة للصادرات الإيرانية.

وبنظرة دقيقة للأرقام الإحصائية الخاصة بالتبادل التجارى بين الطرفين فى عام ٢٠٠٠ يتضح الدور المحورى للطاقة فى العلاقات الاقتصادية للطرفين.

فمن خلال تقرير هيئة الإحصاء الوطنية التركية فإن حجم التبادل التجارى بين الطرفين فى الشهور الأحدى عشر الأولى من عام ٢٠٠٠ بلغ ٨٨٨,٠١٨ مليون دولار بعد أن كان ٦٧٦,٠٤٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ وذلك عن نفس المدة المذكورة. آنذاك وخلال نفس المدة كانت قيمة الواردات التركية من إيران ١٤٨, ٦٨٠ مليون دولار.

لكن النقطة الأساسية فى هذا الصدد تمثلت فى أن العوامل السياسية كانت مؤثرة فى زيادة حجم التجارة بين الدولتين. فمع وجود مسيرة تمضى نحو التحسّن التدريجى فى التجارة بين الدولتين إلا أن عملية استبعاد شركة "ترك سل" من المناقصة الخاصة بالشبكة الثانية للتليفون المحمول فى إيران، وكذلك استبعاد شركة "تاو" التركية من المناقصة الخاصة بإنشاء مطار الإمام الخمينى، وهما من أهم شركات القطاع الخاص فى تركيا، قد ألقت بظلالها السلبية على عملية مشاركة شركات القطاع الخاص التركية فى الاستثمار داخل إيران.

ثمة نقطة هامة يجب أخذها فى الاعتبار عند الحديث عن العلاقات التجارية بين إيران وتركيا، وهى أن حصر العلاقات التجارية بين الدولتين على المستوى الحكومى يعنى عدم الاهتمام بالتطورات التى حدثت فى الساحة السياسية الداخلية التركية، ومن ثم فإنه مع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى فإن إيران ستصبح مضطرة إلى التعامل مع تركيا بوصفها دولة أوروبية، وهو الأمر الذى سيفرز آثاراً إيجابية وسلبية فى نفس الوقت. وتتعلق الآثار السلبية بما سيحدث من تنسيق وتوافق بين القوانين التجارية التركية ومعايير الاتحاد الأوروبى التى يمكن أن تصبح سبباً لانخفاض الواردات التركية من إيران فى بعض المواقف. أما النتائج

الإيجابية فهى ترتبط بقبول تركيا - فى إطار الاتحاد الأوروبى - للتعهدات والالتزامات التى تفرضها قوانين الاتحاد والتى من شأنها خفض التقلبات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لتركيا وبالقطع سيكون من بينها علاقاتها مع إيران.

على صعيد آخر، سُيعد الانضمام التركى للاتحاد الأوروبى وزيادة قدراتها الاقتصادية سبباً لإيجاد تحرك جديد فى داخل منظمة "الايكو" وهو ما سيصبح مفيداً لإيران أيضاً. من هنا فإن التخطيط الاقتصادى الإيرانى يجب أن يكون مُدركاً لهذا المتغير الجديد بهدف إيجاد إجابة على السؤال التالى: كيف يمكن تفعيل منظمة الايكو فى ظل الانضمام المتوقع لتركيا إلى الاتحاد الأوروبى؟، وكيف يمكن تحسين المكانة الاقتصادية الإقليمية لإيران؟

فى هذا الصدد نذكر أن التجارة الحدودية بين الدولتين تعد بدورها من جملة الموضوعات التى ستتأثر بالظروف والمستجدات الجديدة.

بشكل عام لا يجب أن نغفل نقطة أساسية، وهى أن المواصفات والقياسات التركية فى مختلف المجالات سوف تتوافق وتتطابق مع المواصفات والقياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبى، وهو ما يمكن أن يشكل أو يخلق مشكلات جديدة بالنسبة للمصدرين الإيرانيين، وهو ما يجعل إدراك مثل هذا الأمر والعمل - فى نفس الوقت - على تداركه أمراً ضرورياً ولابد من إنجازه وإتمامه مبكراً فى أسرع وقت.

إعادة قراءة لتجربة الإسلاميين فى تركيا

■ جمشيد رستجار إيران ٢٠٠٦/٤/١٧

يتركز اهتمام كافة الدوائر السياسية والإعلامية على انتخاب الرئيس التركى المقبل. ورغم أن فترة رئاسة الرئيس الحالى سوف تنتهى فى مايو من عام ٢٠٠٧، إلا أن هناك العديد من السيناريوهات والمحاولات التى تستهدف منع وصول رئيس الوزراء الحالى رجب طيب اردوغان إلى مقعد الرئاسة، هذا المقعد، الذى لم يصل إليه طوال الأعوام الثمانين السابقة إلا العلمانيين، قد تسرب إليه نفوذ التيارات الإسلامية.

وقد أدى انهيار الدولة العثمانية وتفكيكها إلى دول أصغر إلى نشوء تيارات فكرية عدة فى الدول الإسلامية، كما أدى إلى ظهور مشكلات عدة لدى حكام الدول الناشئة، يمكن تصنيف أهم هذه التيارات الفكرية إلى أربعة فئات هى:

١- التيارات والأفكار القومية.
٢- التيارات والأفكار الإسلامية.
٣- التيارات والأفكار العلمانية.
٤- التيارات العثمانية.

ونظرا لأن هذه التيارات لها جذور تمتد إلى التحولات الداخلية فى الإمبراطورية العثمانية فإن الجمهورية الكمالية التى كانت هى الوريث الأول للدولة العثمانية المنهارة قد شهدت هذه التيارات الفكرية على نحو أكثر بروزا وتأثيرا من الدول الإسلامية الأخرى. فإلى جانب التنوع والتباين بين هذه التيارات، مر كل منها بمراحل تطور وتغير عدة على مدى الأعوام الثمانين السابقة، ويمكن تقسيم المراحل التى مرت بها هذه التيارات فى تاريخ تركيا إلى ثلاث مراحل:

١- مرحلة النضال والمقاومة الشعبية.
٢- مرحلة النضال البرلمانى والسياسى.
٣- مرحلة العمل على الوصول إلى قمة السلطة.

ويمكن اعتبار الفترة من تأسيس الجمهورية التركية فى عام ١٩٢٣ إلى تحقيق الانفتاح السياسى فى عام ١٩٥٠ نطاقا للمرحلة الأولى بالنسبة للتيارات الإسلامية. ففى هذه المرحلة تمكن مصطفى كمال أتاتورك من الحصول على السلطة بالتغلب على كافة التيارات مثل القوميين المتشددين والعثمانيين والإسلاميين، ومنع جميع الأنشطة الإسلامية بما فيها التصوف، ووضع أساس حكم علمانى على غرار الغرب. فى هذه المرحلة تعرضت التيارات القومية المتشددة والحركات الإسلامية إلى هجوم عنيف من جانب السلطة وأقصيت من الساحة بمختلف الوسائل. وقد عمل أتاتورك على محو هوية وخلق هوية جديدة عن طريق عدد من الإجراءات منها إيجاد كراسى لإعادة كتابة التاريخ، وتغيير الأبجدية العربية إلى الأبجدية اللاتينية، وترجمة الأذان لفصل الشعب التركى عن تاريخه وهويته الحقيقية مما أدى إلى آثار عدة على الشعب التركى المسلم.

كانت الإجراءات المتعجلة المتسرعة التى اتخذها أتاتورك لمواجهة التيارات الفكرية الإسلامية ولتحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية سريعة فى قالب جديد وفى إطار حكومة الحزب الواحد والتى تهدف إلى الدخول من بوابات الحضارة الغربية قد تسببت فى العديد من الأزمات فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى وأدت إلى الكثير من الاضطرابات والانتفاضات الشعبية، خاصة فى المناطق الكردية واستمرت نتائجها حتى وفاته فى

عام ١٩٣٨ وبعدها بسنوات. ورغم أن الحركات النشطة مثل حركة سعيد النورسى قد ووجهت بالقمع الشديد إلا أنها هيأت المجال للعودة إلى الدين بوصفه قوة اجتماعية وسياسية فاعلة فى المجتمع. كما أدت الإجراءات القمعية من السلطة من جهة، والظروف الداخلية والنظام الدولى من جهة أخرى، إلى خلق ظروف جعلت من غير المتيسر للجيش ونظام الحزب الواحد وعصمت اينونو (خليفة أتاتورك) مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، حيث اضطروا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية إلى العمل على إيجاد نظام سياسى تعددى والسماح بعمل الأحزاب المعارضة ومنها الأحزاب الإسلامية والقومية. إلى جانب أن هذا التحول قد هيأ الظروف للجماعات الإسلامية والقومية المختلفة، إلا أنه أدى إلى أن هذه الجماعات اختارت الاعتماد على أصوات المواطنين بوصفها أنسب الطرق وأكثرها سلمية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية وبوصفها أيضا تمهد السبيل لدخول الإسلاميين والجماعات الإسلامية إلى المرحلة الثانية من النضال ضد النظام العلماني. رغم أن القيود التى فرضتها السلطة فى البداية قد أدت إلى عدم تمكن الأحزاب الإسلامية من إعلان أن برامجها وأيديولوجياتها تقوم على مبادئ الإسلام، إلا أنه سرعان ما تهيأت الظروف للأحزاب الإسلامية لممارسة أنشطتها فى إطار الشرعية القانونية.

فتح تولى الحزب الديمقراطى السلطة فى عام ١٩٥٠ أبوابا جديدة أمام الحركات الإسلامية فى تركيا بحيث صارت تحولات عقد الخمسينيات من القرن العشرين بمثابة الأرض الخصبة لنمو وقوة التيارات الإسلامية التركية. كان هناك آخر تحول بين الحركات الإسلامية يتم بالتوازى مع هذه الحركة، وكان التجلى الواضح لهذا التحول هو ظهور الجيل الثالث من الحركات الإسلامية الذى خطا أولى خطواته فى المجتمعات الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط النموذج الغربى، وكانت السمة الفريدة لهذا الجيل الجديد تتمثل فى الثقة بالنفس التى جعلته يعلن عن برامجه ونظرياته الخاصة بالحكم الإسلامى والفلسفة الإسلامية.

رغم أن الحرية الدينية التى تحققت فى تركيا مع تولى الحزب الديمقراطى السلطة فى عام ١٩٥٠ قد أثارت غضب الكماليين وأنصار النظام العلمانى إلا أنها كانت بداية مرحلة كان المجتمع ينتظرها منذ وقت طويل. لا شك أنه يجب اعتبار تأسيس حزب النظام الوطنى بوصفه أول حزب إسلامى فى أواخر الستينيات من القرن العشرين بزعامة نجم الدين اربكان هو البداية الحقيقية لتحول جديد فى المجتمع التركى المسلم، ومرحلة جديدة فى تاريخ الحركات الإسلامية التركية. وقد أعلن هذا الحزب بوضوح تأييده لتدين المواطنين ولم يستمر نشاطه أكثر من عام واحد ولكنه عاد إلى الظهور وممارسه نشاطه الحزبى فى عام ١٩٧١ باسم حزب السلامة الوطنية.

نظرا لتنامى الحركات الإسلامية فى الدول العربية وارتقاء الأفكار الإصلاحية الإسلامية المتمثلة فى الكواكبى ومحمد عبده وحسن البنا، على سبيل المثال، يرى الكثيرون أن اربكان زعيم حزب السلامة الوطنية كان متأثرا بهذه الأفكار، خاصة أفكار الإخوان المسلمين وأن أفكاره القائمة على الرؤية القومية تعتمد أساسا على العودة بالشعب التركى إلى الهوية الإسلامية، ويمكن اعتباره أحد زعماء الجيل الثالث من الحركات الإسلامية فى تركيا، وهو من الزعماء الذين خطوا خطوات عملية فى سبيل تحقيق اتحاد بين الدول الإسلامية من خلال برنامج مدون كان يضم عددا من الأفكار مثل إقامة سوق إسلامية مشتركة وتوحيد النظام النقدى بين الدول الإسلامية وقيام اتحاد بين الدول الإسلامية، وهى الأفكار التى جمعت حولها العديد من المؤيدين وكانت من عوامل نجاحه فى جذب المسلمين وتحريك التيارات الإسلامية فى تركيا.

من المؤكد أن أهم دلائل نجاح الحركة الإسلامية فى تركيا تتمثل فى نجاح حزب السلامة الوطنية فى الوصول إلى الحكومة والبرلمان فى تركيا ودخوله إلى ساحة النضال السياسى البرلمانى الشفاف فى عقد السبعينيات من القرن العشرين. ففضلا عن أن وصول حزب إسلامى إلى البرلمان يعد تطورا مهما وغير متوقع، كان أيضاً يعد نموذجاً للحركات الإسلامية فى الدول الأخرى. استطاع الحزب رغم القيود المفروضة على الدعاية الدينية من جانب النظام العلمانى أن يستغل الوسائل الديمقراطية والنضال الإسلامى السلمى فى أداء دور محورى فى الحكومات الائتلافية التى تشكلت فى سبعينيات القرن العشرين. ورغم أن الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٩٨٠ قد أدى إلى حظر نشاط الحزب مرة أخرى، إلا أنه بعد فترة غير طويلة ومع إطلاق نشاط الأحزاب السياسية فى عام ١٩٨٣ عاد حزب الرفاه بوصفه امتدادا لحزب السلامة الوطنية وتمكن من دخول حلبة المنافسة مع الأحزاب القوية فى تركيا بحصوله على نسبة ٤,٤ ٪ من الأصوات فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ١٩٨٤.

رغم أن أيا من المحللين السياسيين لم يكن يتوقع أن يتمكن حزب الرفاه بعد فترة وجيزة من العودة إلى استغلال قدراته التنظيمية وكوادره ذات الخبرة فى الحصول على نسبة ١٧٪ من أصوات المواطنين فى انتخابات ١٩٩١، وتحقيق حضور قوى فى البرلمان. إلا أن هذا النجاح أثبت أنه فى حالة تفعيل الأداة الديمقراطية فإن الأحزاب الدينية يمكنها بسهولة الاستفادة من إمكاناتها وقدراتها للوصول إلى السلطة فى الدول الإسلامية. وبهذه النجاحات التى حققها حزب الرفاه فى الانتخابات البرلمانية دفعت السلطة العلمانية واللادينية ثمنا باهظا للديمقراطية. كما كانت النجاحات التالية للحزب

فى انتخابات ١٩٩٦ ووجوده فى صدر قائمة الأحزاب الفائزة فى هذه الانتخابات نقطة تحول أخرى بالنسبة لمجتمع الإسلاميين فى تركيا. فبالإضافة إلى أن هذا النجاح المذهل غير المتوقع كان بمثابة بؤرة قلق للسلطة العلمانية، كان وجود شخصية مثل اربكان فى منصب رئيس الوزراء بدولة علمانية يعبر بوضوح عن فشل النظام العلمانى فى دولة إسلامية. وفى هذه الأثناء لم يجد العسكريون -وهم أهم المحافظين على النظام الكمالى- سبيلا سوى القيام بشبه انقلاب هادئ لإقصاء اربكان وحزبه وتبديد مخاوفهم إلى حد ما.

كان الأمر الذى يستحق الاهتمام أن اربكان قد تمكن فى فترة حكمه القصيرة من اتخاذ إجراءات مهمة على الصعيد الدولى مثل تأسيس مجموعة الدول الإسلامية الثمانى التى تضم كلا من ايران وتركيا وباكستان وإندونيسيا وماليزيا ومصر وبنجلاديش ونيجيريا. كما كان تفعيل دور تركيا فى قضايا العالم الإسلامى، خاصة القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط، من التحولات الجديدة التى طرأت على السياسة الخارجية التركية فى فترة حكم اربكان وحزب الرفاه.

يمكن القول بوجه عام إن حزب الرفاه كان يرى أن إحياء الإسلام يكمن فى تجديد الحياة الأخلاقية والنضال ضد القوى الغربية ودعم التنمية العلمية والصناعية والعسكرية للبلاد، وكان ينشد إقامة مجتمع منظم مستقر يقوم على الثقة المتبادلة فى إطار مراعاة الأوامر الإلهية فى كافة أبعاد الحياة على نحو مشروع وعادل وكامل. كان حزب الرفاه يطرح على المواطنين ثلاثة أمور رئيسية هى: عرض أيديولوجيته على نحو مبسط وواضح للشخص العامى ومساعدة الفقراء والعمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والاهتمام بالطبقات المتضررة. وخلق مناخ ملئ بالصدق والود بين جموع الشعب.

كانت التحولات التى وقعت منذ أواخر الستينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضى فى الواقع هى نتاج للنضال السياسى والبرلمانى لأهم الأحزاب الإسلامية التركية. وكانت نتيجة هذا النضال واستغلال الوسائل الديمقراطية هى تعاظم قوة موقف الجماعات الإسلامية فى الداخل وتجهيزها لاتخاذ خطوات تالية. وعلى مدى هذه الأعوام الأربعين كان الإسلاميون دائما لديهم مقاعد فى البرلمان.

عقب خروج الحزب من السلطة بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ الحركات الإسلامية التركية. فبعد حل حزب الرفاه وصدور أحكام قضائية ضد اربكان أخرج على أثرها من الساحة عمليا، أخذت توجهات إصلاحية جديدة تنشأ داخل الحزب، وكان الذى يرشد هذه التوجهات هو رجب طيب اردوغان وكان الاهتمام الأكبر ينصب على شباب الحزب فى هذه المرحلة. فقد تمكن اردوغان عن طريق حقن الأفكار الجديدة وانتهاج نوع من التسامح فى الرؤى الأصولية لحزب الرفاه إلى حدوث انشقاق داخل الحزب مما أدى إلى تغيير مسار الحركة الإسلامية فى تركيا بدرجة ما عن طريق تأسيس حزب العدالة والتنمية. ورغم أنه تعرض لهجوم شديد من جانب أصحاب الفكر التقليدى من أعضاء حزب الرفاه، ولا زال يعتبر حتى الآن من الأفراد المنبوذين من حزب السعادة (امتداد حزب الرفاه)، إلا أن قيامه بتأسيس حزب العدالة والتنمية وضمه لعناصر قومية وليبرالية فى الحزب قد أوجد حراكا مهما فى مسيرة الحركات الإسلامية فى تركيا.

وضع فوز حزب العدالة والتنمية فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ أمام التيارات الإسلامية فى تركيا أهدافا جديدة. فقد كان تشكيل حكومة إسلامية من حزب واحد بعد مرور عشرين عاما على آخر حكومة من حزب واحد بمثابة نجاح لا يمكن إغفاله من جانب المحافل السياسية، خاصة العلمانيين واللادينيين. كان لحزب العدالة والتنمية إنجازات إيجابية لا يمكن إنكارها فى السياسة الداخلية والخارجية مثل السيطرة على الاقتصاد المتردى وتحسين الظروف الاقتصادية نسبيا، خاصة لمحدودى الدخل، النجاح فى بدء مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وتفعيل الدور التركى فى الشرق الأوسط، هذه الإنجازات أدت إلى ثبات الموقف الشعبى والبرلمانى للحزب على الرغم من مرور ما يقرب من أربعة أعوام عليه فى السلطة، كما أدت إلى انهماك العلمانيين فى البحث عن أساليب لمواجهة الحزب وقاعدته الشعبية العريضة. والآن وقبل نحو عام من انتهاء فترة رئاسة الرئيس الحالى يحاول العلمانيون منع فوز اردوغان بمنصب الرئاسة، ونظرا لأن الدستور التركى ينص على أن رئيس الجمهورية يعين عن طريق الاقتراع داخل البرلمان فإن العلمانيين يحاولون الضغط على الحكومة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة لإضعاف موقف الحزب فى البرلمان المقبل، وبالتالى تقليل فرصة اردوغان فى الحصول على أصوات برلمانية تمكنه من تولى منصب الرئاسة ولهذا تتسم الأحداث فى تركيا بالسخونة والحساسية الشديدة إلى درجة أنها غطت على كافة القضايا الداخلية رغم الفترة الطويلة نسبيا التى تسبق اختيار رئيس الجمهورية الجديد.

من المؤكد أن وجود شخصية إسلامية على قمة السلطة فى نظام علمانى يمكن أن تكون بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ الحركات الإسلامية فى تركيا والدول الإسلامية الأخرى بعد ذلك. ومن هنا يمكن القول إن حزب العدالة والتنمية قد بدأ صعوده لفتح أعلى قمم العلمانية الواقعة فى تشالكايا (قصر الرئاسة) استمرارا لنجاحاته السابقة وترسيخا لموقع الإسلاميين فى تركيا. ولكن هناك عوائق عدة يجب أن يجتازها للوصول إلى تلك القمة، وهو ما سوف تكشف عنه التطورات القادمة.



علاقات دولية

العجز الأمريكى فى المواجهة مع إيران

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/١١

بدون مبالغة يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد باتت فى حالة متعثرة بالمنطقة، خصوصا أن كل المنظرين والاستراتيجيين الأمريكيين قد اعترفوا بهذا الواقع، بعد ما أعلنوا عن مؤشرات الفشل الأمريكى فى المنطقة. هذه المسألة تبدو جلية فى محاولة الولايات المتحدة تطبيق "نظرية الدومينو" على منطقة الشرق الأوسط الصغير بعد احتلالها لأفغانستان والعراق بهدف تأمين مصالحها، وهى الآن تحاول تطبيق السياسة نفسها على منطقة الشرق الأوسط الكبير من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية والإسرائيلية هذه المرة، لكن الهدف من لعبة الدومينو تلك لم يتحقق، أى أن تساقط دول الشرق الأوسط تدريجياً لم يكن فى صالح الولايات المتحدة الأمريكية وإنما على العكس أضر بمصالحها أكثر.

ما حدث أن نتائج الانتخابات البرلمانية سواء فى أفغانستان أو العراق لم تأت وفقا لما هو مرسوم سلفاً، حيث جاءت أصوات الشعبين مخيبة لآمال نظام الاحتلال، بل وصبت فى صالح إيران، هذا بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية فى لبنان التى حصل فيها عناصر حزب الله وحركة أمل على أعلى الأصوات، وبالتالى السيطرة على مقاعد برلمانية أكثر، غير مناصب وزارية سيادية فى لبنان.

كما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية فى فلسطين لتؤكد أيضا على أن شعبها يؤيد الجماعات المتمسكة بالمقاومة فى مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة.

وعلى هذا النحو، يعتقد المحللون السياسيون أن لعبة الدومينو قد انقلبت على اللاعب؛ ولهذا السبب بدأنا نشهد الضغوط السياسية والقانونية الأمريكية المفروضة على إيران من ناحية، والمصائب المتوالية عليها فى العراق من ناحية أخرى، فضلاً عن فشلها إزاء استبدال الرئيس إميل لحود بغيره يكون موال لها، وكذا وقفها كافة المساعدات المقدمة لحكومة حماس، هذا وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران هى سبب فشل كل أهدافها فى منطقة الشرق الأوسط، مما يفسر السيناريو الأمريكى فى المواجهة الحالية مع إيران.

ومن هذا المنطلق نفسه، يرى الاستراتيجيون الأمريكيون أن حل هذه القضية يكمن إما فى إغراق إيران داخلياً، أو عبر منظمة الأمم المتحدة، أو عن طريق قبضة دبلوماسية حديدية، وفى هذا السياق، يؤكد جون مورتا العضو بالكونجرس الأمريكى أن التكلفة الأمريكية فى العراق كانت باهظة للغاية، لكنها عادت على إيران نهاية الأمر، حيث يقول: "إننا كلما قلنا شيئا للعراقيين يفعلون عكسه"، وأضاف هذا العضو أن العراقيين لا ينصتون إلى نصائحنا، وكلما أشرنا إليهم بشخص ما اتجهوا إلى غيره، مما يجعلنا نمر بظروف صعبة خاصة بالنسبة لقواتنا ووضعها بالعراق ، وببساطة أننا خارج حسابات الشعب العراقى ، ومن ثم لا يمكننا فتح جبهة أخرى مثل جبهة إيران.

وكذا يقول مايك كبيس رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطانى فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية مع إيران: "إن استمرار الصراع بالعراق يضع عملية التوازن العسكرى والسياسى للولايات المتحدة فى حالة ضعف". ويوضح جوديت يافه الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية، والخبير السابق بالمخابرات الأمريكية: "أن المصلحة الأمريكية تقضى التفاهم مع إيران حول مسألة السلاح النووى ، وهذا أفضل من العمل المسلح أو محاولة تغيير النظام الإيرانى".

وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا حول سلسلة الإخفاقات الأمريكية فى المنطقة والتى صبت فى النهاية لصالح إيران، قالت فيه: "لقد أدت إجراءات وسياسات الرئيس جورج بوش فى منطقة الشرق الأوسط إلى دعم موقف إيران، وفى حال الاستمرار على نفس النهج فمن الممكن أن تتحول إيران إلى قوة عالمية". وأضافت الصحيفة قائلة: "إن الولايات المتحدة

كانت تسعى لإرساء حكومة علمانية بالعراق لكى تصبح تحدياً حقيقياً للنظام الإيرانى ، لكن ما حدث هو تبلور حكومة دينية هناك على شاكلة النموذج الإيرانى ومن الممكن أن تصبح تحدياً ليس لإيران وإنما للغرب".

إن القيام بشن حملة عسكرية أمريكية على إيران محاط بصعوبات، وقد يؤدى إلى مزيد من المحاولات الفاشلة الأمريكية فى المنطقة، وفى هذا السياق، يقول جرى سيك عضو مجلس الأمن القومى الأمريكى على مدى أربع دورات متتالية بالرئاسة الأمريكية: "إن أى حملة عسكرية قد تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران من شأنها هز الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، كما أن هذا قد يؤدى إلى قيام حزب الله اللبنانى وحركة حماس بهجوم على إسرائيل والولايات المتحدة، ومع الأخذ فى الاعتبار أن الحكومة العراقية لن تقف فى هذا الموقف مع الولايات المتحدة، ناهيك عن الأضرار التى سوف تصيب كلا من لبنان، وسوريا، والمملكة العربية السعودية.

وبالرغم من كل تلك المتناقضات سواء الإقليمية أو الدولية تصر سياسة المحافظين الجدد داخل الإدارة الأمريكية على حل المعضلة الإيرانية الحالية إما عن طريق حملة (عسكرية محدودة أو موسعة)، أو عبر الإطاحة بالنظام الإيرانى (سواء من الداخل أو الخارج)، دون إعلان عن ترتيب أولوياتها على جدول أعمالها، لكن الظروف بالمنطقة والأجواء السياسية المحيطة، والاستعداد الإيرانى الداخلى يحول دون تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، يرى فرانسيس فوكوياما الكاتب الأمريكى الشهير، وصاحب مقولة "نهاية التاريخ"، ضرورة طرح استراتيجية سياسية على جدول الأعمال الأمريكى، وطرح الاستراتيجية العسكرية جانبا، إذ يقول : "إن الأعمال العسكرية والمخابراتية والاحتلال قد ثبت فشلها فى الوقت الحالى، ومن ثم يتحتم التوصل مع الميول الإسلامية المعتدلة فى الشرق الأوسط عبر استراتيجية سياسية ما... تلك الاستراتيجية الأمريكية التى تكمن فى شن حرب نفسية ، ومساعدة المعارضة الإيرانية فى الداخل والخارج بالدعم المالى المناسب، بالإضافة إلى ممارسة الضغوط عبر وسائل حقوق الإنسان والحريات وغيرهما ... ".

تماما كما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق، الذى لم يسقط بأساليب القوة وإنما بالتكتيك الهادئ؛ وفى هذا الصدد يذكر جوزيف ناى أحد الباحثين بمركز بالفر التابع لجامعة جان اف كندى: "فى أثناء الحرب الباردة كانت لمسألة التبادل العلمى دوراً بارزاً فى زيادة قدرة أسلوب القوة الناعمة الأمريكى، حيث قد ساعد العلماء والأساتذة الروس على تأييد مبادئ حقوق الإنسان والحريات فى روسيا مما كان لذلك دوراً مؤثراً على انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذا يرجع هذا الباحث زيادة المعارضة للحكومة السوفيتية الشيوعية إلى الرحلات التى كان يقوم بها الصحفيون والموسيقيون والأطباء والجامعيون الروس إلى الولايات المتحدة الأمريكية".

التصويب على طرائق المواجهة

إن أفضل آلية للمواجهة مع إيران بسبب برنامجها النووى هو فتح الأبواب الإيرانية على الديمقراطية والإصلاحات، هذا ما قد تضمنته النظرية الأمريكية الجديدة فى المواجهة مع إيران والتى طرحها ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى، وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية التى قدمت مشروع قرار للكونجرس خاص بوضع ميزانية قدرها ٧٥ مليون دولار أمريكى لدعم المعارضة الإيرانية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت قد اجتمعت بأعضاء لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى خلال شهر فبراير الماضي، وأكدت لهم أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفعّل من سياساتها حيال التعامل مع إيران، وذلك من خلال دعوة شعبها إلى المطالبة بمزيد من الحقوق والحريات والإصلاحيات. ووفقا للمشروع الذى قدمته رايس إلى الكونجرس فإنه من بين ٧٥ مليون دولار تم تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار لإذاعة صوت أمريكا الموجهة لإيران، ومبلغ ١٥ مليون آخرين لتفعيل مؤسسات المجتمع المدنى الإيرانى المطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كاتحادات العمال وغيرها، ومبلغ ٥ ملايين للإنترنت، ومثلهم للطلاب والباحثين الإيرانيين الدارسين فى الغرب.

هذا الأسلوب الجديد من المواجهة مع إيران يبدو أنه سيكون سببا فى تغيير تركيبة وبنية هذه الوزارة، وبالفعل فقد تقرر إنشاء مكتب جديد بوزارة الخارجية الأمريكية مهمته الأساسية هى دعم الديمقراطية فى إيران، واقتراح السياسات الأمريكية المناسبة حيال هذه الدولة، وهذا بدوره يعنى- وكما يقول المسئولون بوزارة الخارجية الأمريكية نفسها- أن إيران باتت على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك العديد من المحطات التى تمكنها من تحقيق استراتيجيتها تلك، لاسيما محطة الملكيين فى الولايات المتحدة، ومحطة الجمهوريين فى برلين وباريس، ومحطة المناهضين للثورة فى الأردن والعراق، غير محطة

الإصلاحيين والقوميين فى إيران، وهو الأمر الذى يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة جيداً. فعلى سبيل المثال من الممكن أن تقوم عناصر مجاهدى خلق بجمع كافة المعلومات الاستخباراتية فى إيران وتسليمها فى أى من السفارات الأمريكية فى الخارج، وكذا بمقدور جماعة الجمهوريين المتحدثين بلغة الإصلاحيين لعب الدور المؤثر فى تحقيق الاستراتيجية ذاتها.

قدرات المخططين

إن كافة مؤشرات أداء القائمين على توجيه السياسة الأمريكية طوال العقود الثلاثة الأخيرة كانت تشير إلى أنه بسبب المشكلات الاستراتيجية فى قدرات الاتصال بالشعب الإيرانى فقد أصبح أى تكتيك من قبل هؤلاء حيال اجتذاب ميول هذا الشعب ستظل دون جدوى.

والواقع إن نسبة وجود المعارضة الإيرانية محدودة فى الغرب اليوم ولكنها قد تحتاج لثلاث خصائص أساسية من أجل تفعيل دورها، وهى: الإعلام، والقدرة المالية، والمساندة المعنوية والتى بدونها تظل هذه المعارضة دون تأثير يذكر، وفى هذا السياق يقول باتريتا باريسى الخبير الأمريكى فى شئون الشرق الأوسط: "إن معارضة النظام الإيرانى ليس لها قواعد سواء داخل إيران أو خارجها". ويضيف باريسى قائلا: "إن الإدارة الأمريكية فى التعامل مع إيران لابدأن تدرك أن معارضة النظام الإيرانى لا تتمتع بقواعد فى إيران حتى يتسنى لها ترويج الديمقراطية هناك، فكثير من هذه المعارضة قد ظلت لفترة طويلة تزيد على ربع قرن من الزمان خارج إيران، وهذا يعنى أنهم بعيدون كل البعد عما يجرى من أحداث فى إيران، خاصة أن الأوضاع هناك قد تغيرت كثيرا وعلى جميع المستويات خلال تلك الفترة".

من ناحية أخرى، يمكن القول إن تغيير النظام الإيرانى قد أصبح هدفا أمريكيا بعيد المنال، حتى ولو أسندت هذه المهمة للمعارضة الإيرانية ودعمتها بالمساعدات المالية اللازمة. إن ما حدث مع المعارضة العراقية بات من الصعب تطبيقه مع المعارضة الإيرانية، نظرا لأخطاء الحكومات الأمريكية المتعاقبة، خاصة أخطاء إدارة جورج بوش فى الطريقة التى كانت تتعامل بها مع الحكومة الإيرانية، وها هى وزيرة الخارجية الأمريكية اليوم تطلب من الكونجرس الأمريكى الموافقة على ميزانية قدرها ٧٥ مليون دولار أمريكى لتصحيح تلك الأخطاء. لكن رغم تلك الخطوة الأمريكية فإن هناك فى الولايات المتحدة الأمريكية من ينادى بأكثر من هذا حيال التعامل مع إيران، خاصة من قبل تيار اليمين الأمريكى المتشدد، حيث يعتبرون إن المعارضة الإيرانية الموجودة فى الولايات المتحدة رغم أنها تقدر بنحو أكثر من مليون إيرانى إلا إن دورهم غير فعال؛ نظراً لبعدهم عن موطنهم منذ أحداث الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، ورغم أنه لا توجد استطلاعات للرأى تشير إلى ذلك، إلا أن ما بدر من الأمريكيين فى العراق يكشف عن مدى النظرة السيئة التى باتت موجودة تجاه النوايا والدوافع الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن تصميم الرئيس الأمريكى جورج بوش على التصدى للحيلولة دون إنتاج إيران الوقود النووى، من الممكن أن يمهد المجال أمام الوطنيين فى إيران على مواصلة طريقهم إزاء صنع القنبلة النووية، وخير دليل على ذلك ما حدث من تجمعات بشرية هائلة تنادى بذلك إبان ذكرى إحياء نجاح الثورة الإيرانية الشهر قبل الماضى.

ومن ثم يرى أنصار الحرب فى الولايات المتحدة أن تخصيص تلك الميزانية قد تكون مفيدة لو أننا نتحدث حتى عن بعض الدول الديكتاتورية فى أوروبا الشرقية، أما مع إيران، خاصة فى ظل الأجواء المسيطرة عليها وشخصية مثل احمدى نجاد فلن يحصد البيت الأبيض أى نتائج.

وفى سياق السياسات الأمريكية الجديدة حيال إيران، خاصة فيما يتعلق بتخصيص ميزانيات كبرى لتغيير النظام الإيرانى، يذكر تشارلز كوبكان عضو رفيع المستوى بلجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس: "إن الحرب الأمريكية على العراق قد أوضحت هذه المسألة للجميع، حيث إن الخيار العسكرى كان باهظ التكاليف، ومن ثم راحت الإدارة الأمريكية تحاول إتباع نفس النهج مع إيران والذى سبق وأن انتهجته مع دول أوروبا الشرقية من قبل، حيث راحت الإدارة الأمريكية آنذاك تستخدم الإذاعات الموجهة والجماعات المعارضة لتغيير تلك الحكومات تحت ذريعة نشر الديمقراطيات والحريات هناك، صحيح أن استخدام مسألة الديمقراطية شيئا مفيد، لكن إتباع نفس النهج الأمريكى مع أوروبا الشرقية حيال إيران يعتبر خاطئا؛ نظراً لأن الظروف مع إيران مختلفة، والاستراتيجية الأمريكية الجديدة هنا، خاصة مع حكومة المحافظين الجدد فى إيران تساعد هذه الحكومة على التمادى أكثر فأكثر، والمفروض بدلا من عزل إيران، وإيجاد طريقة للإطاحة بتلك الحكومة من الخارج، اللقاء مع إيران وتمهيد الطريق لإيجاد سبيل طبيعى للإصلاحات السياسية من الداخل، إضافة إلى أن أساليب تعامل حكومة المحافظين فى إيران مع الجماعات ومؤسسات المجتمع المدنى المنادية بالحريات، وخاصة التى تستقبل الدعم المالى من الخارج وفى هذا الوقت تحديدا على أنهم طابور خامس، ينفى ذلك النهج".

النظرة الأمريكية لإيران

فروزان أصف نفعي ■ أخبار روز (أخبار اليوم) ٢٠٠٦/٣/٢٢

يمكن القول أن ثمة رؤيتين داخل الإدارة الأمريكية بشأن التعامل مع إيران وملفها النووى:

الأولى، تنظر إلى إيران من منظور تقييمها لقدراتها النووية، ومن ثم ترى ضرورة إنهاء هذه المسألة بأسرع ما يمكن.

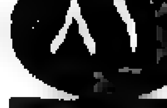
والثانية، تقيم إيران من منظور استراتيجى أكثر وتأخذ فى اعتبارها الديمقراطية السائدة فى إيران، ولذلك تربط بين ما يحدث فى إيران ومستقبل الشرق الأوسط.

ويؤكد أصحاب وجهة النظر الأولى فى إدعاءاتهم أن إيران ترعى الإرهاب الدولى الذى يجب القضاء عليه، وأن كافة سياساتها سواء فى العراق أو فلسطين يمكن تفسيرها من منطلق ربط سلوكياتها بما يحدث من إرهاب وأعمال عنف بكلتا الدولتين، ومن ثم فإن منح أى امتيازات لإيران من خلال المباحثات الجارية حول الأزمة النووية الحالية يكون بمثابة الدعوة للإرهاب نفسه. وقد ورد فى المؤتمر الذى نظمه معهد أبحاث كارنيجى حول الملف النووى الإيرانى أن عدم تمركز الإمكانات النووية الإيرانية فى مكان واحد، ووجود بعضها تحت الأرض، وكذا وجودها فى أماكن آهلة بالسكان، كل ذلك يدعم من الموقف الإيرانى ويحول دون شن عمل عسكرى كبير ومؤثر، هذا بالإضافة إلى أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على مثل هذه الخطوة، يفرز المزيد من العمليات الإرهابية ويثير مشاعر غضب المسلمين فى كل مكان تجاه الولايات المتحدة، وهذا بدوره يوضح العمق الاستراتيجى لإيران التى تسعى إلى إشعال حرب باردة فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من الاعتماد على الإرهاب. وترى هذه الرؤية أنه على عكس الحرب الباردة التى سادت النظام ثنائى القطبية السابق، فإن هذه الحرب تستخدم الإرهاب كوسيلة فاعلة بجوار المؤسسات العسكرية والاقتصادية فى إيجاد عملية توازن ينطلق من المجال النووى، ومن ثم يصبح فى هذه الحالة الاعتماد على أسلوب الإرهاب الدولى خطيراً للغاية على النظام العالمى.

ومن هذا المنطلق، يرى المحافظون فى الولايات المتحدة الأمريكية أنه ينبغى عدم تقدم إيران عن نقطة الصفر فى البرنامج النووى، خاصة العسكرى، والحيلولة دون توسيع دائرة الإرهاب فى المنطقة عن طريق استخدام عائدات البترول والطاقة، بينما يعنى أن هذه المسألة يجب أن تأخذ أهم أبرز أولويات البيت الأبيض فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما وجهة النظر الأخرى السائدة داخل الإدارة الأمريكية فترى أنه بالرغم من ضرورة وضع المسألة النووية الإيرانية على قائمة الأهداف الأمريكية حتى إن اقتضت الضرورة الصدام مع إيران، وأن الإرهاب يأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية، لكن الموضوع الأكثر حساسية أيضاً هو الأجواء الثقافية والسياسية السائدة فى المنطقة.

وترى هذه المجموعة أن أحد أهم المحاور الأساسية فى مقاومة مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الحكومات المسيطرة على الدول الإسلامية والتى كانت مورداً لمساندة وحماية الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة من الفترات. هذا وتعتقد هذه الجماعة أن إعلان حقوق الإنسان الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى القاهرة كان دليلاً على هذا الزعم.



فقد ذكر البيان أن الأمة الإسلامية تنتظر من يوجهها وسط هذا التلاطم الشديد من التنافسية، ويعرض حلولاً للمشكلات المزمنة التى طرحتها الحضارات المادية... وكذا تناول الحريات والتصدى للمعتدى وإلقاء مسئولية حماية الإسلام على كل من يؤمن بالله ورسوله.

ولعل نظريات المخابرات المركزية ترى أن سلوكيات بعض الأنظمة العربية إنما نبعت من التشدد الإيرانى، وهذا ما ركزت عليه كافة محاولات المجموعة الثانية داخل الإدارة الأمريكية، فهى فى الأساس متفقة على خطر إيران مع المجموعة الأولى، لكنها تركز فى محاولاتها على المجتمع وتبنى استراتيجياتها على هذا المجتمع، وترى أن إظهار فشل الإصلاحات الإيرانية لدى الرأى العام العالى والإقليمى بوصفه فشل للثورة الإسلامية نفسها، قد يحد من خسائر المواجهة مع إيران ويحول دون زيادة الاضطرابات فى المنطقة. وترى هذه المجموعة أن أى خطوة متسرعة للصدام مع إيران فى الوقت الحالى يمكن أن تزيد من وجود الفكر المتشدد لدى الرأى العام الإسلامى، كما أن التراجع الاقتصادى الموجود لديهم لربما يساعد أكثر على تزايد الحركات الإرهابية.

الخدعة الأمريكية للاتصال مع الإيرانيين

■ **اميد معماريان** ■ أخبار روز (أخبار اليوم) ٢٠٠٦/٣/٢٢

على الرغم من تصاعد حدة الخلافات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التصعيد الإيرانى الأخير بإعلان الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد عن نجاح إيران فى إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معمليا، وانضمام إيران إلى النادى النووى، مازالت الدوائر السياسية ووسائل الإعلام تتحدث عن إجراء حوار إيرانى - أمريكى بشأن العراق ربما يتطرق إلى ملفات أخرى على رأسها الملف النووى الإيرانى.

بداية، يجب القول أن مسألة فرض عقوبات اقتصادية على إيران من شأنها محو أى صورة إيجابية داخل إيران أو لدى الشعب الإيرانى تجاه الولايات المتحدة، لأن العقوبات الاقتصادية أول ما تؤثر ستؤثر على المواطن العادى بشكل مباشر، فى حين أن الحكومة وبما لديها من عوائد بترولية يمكنها الاستمرار ولفترة طويلة دونما تأثير. ومن ثم فإنه على ضوء الأساليب المرفوضة التى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهجها مع إيران خلال الفترات الزمانية المختلفة لاسيما محاولتها لدعم انقلاب أغسطس عام ١٩٥٣، وفرضها لحرب الثمانى سنوات، كل ذلك ساعد الحكومة المحافظة فى إيران على تحريك مشاعر الغضب تجاه الولايات المتحدة بصورة أكبر. ومن هذا المنطلق، فالولايات المتحدة الأمريكية بطرحها المساعدات المالية التى تقدر بنحو ٧٥ مليون دولار تحت عنوان "توثيق العلاقات مع الشعب الإيرانى"، كأنها تقول إن المشكلة هنا مع النظام الإيرانى (الحكومة) وليس الشعب الإيرانى نفسه.

فالواقع يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت من جانبها خلال الفترة الماضية إقناع بعض الأطراف المعنية بملف إيران النووى بضرورة التصدى له، كما ساعدت على إحالته لمجلس الأمن الدولى، تمهيداً لفرض عقوبات أكثر على الحكومة الإيرانية، لكنها فى الوقت ذاته، لم تستطع من ناحية أخرى، كسب ثقة الرأى العام حيالها، بل أدت الخطوات الأمريكية الأخيرة إلى مزيد من النفور لدى الشعب الإيرانى تجاهها.

ولعلنا بنظرة بسيطة على عناوين الصحف الصادرة، نستطيع التأكد من مدى شعبية سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع شعوب العالم.

على أية حال، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تخصيص ما يقرب من ثلثى المبلغ المذكور، أى ٥٠ مليون دولار لبث قناة (شبكة تليفزيونية)، ناطقة باللغة الفارسية بشكل متواصل، وكذا لدعم الإذاعة الأمريكية الموجهة "راديو صوت أمريكا"، تحت ذلك المشروع المذكور، كغطاء يمكن النفاذ من خلاله إلى الشعب الإيرانى. والواقع أن الرقابة الإيرانية المشددة على الوسائل الخبرية داخل الحدود الإيرانية، قد تكون عاملا مؤثراً فى نجاح بث تلك القناة التى ترغب الولايات المتحدة من خلالها لنقل وجهة نظرها داخل الحدود الإيرانية.

لكن التساؤل الذى يطرح نفسه بشدة هنا: ما الفائدة التى تعود على الشعب الإيرانى من مثل هذا الطرح، وكيف ستتحسن أوضاعه؟! خاصة أنه فى ظل العقوبات المفروضة على المواطنين الإيرانيين الآن، قد يصعب حتى توصيل المساعدات المالية المرسلة إلى المؤسسات الخيرية داخل إيران، وكذا يصعب على الجامعيين الإيرانيين سواء الدخول إلى الولايات المتحدة أو حتى بطبع المقالات العلمية، فالعلاقة بين منظمات المجتمع المدنى الأمريكية والإيرانية مقطوعة بسبب المقاطعة، هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية زيارة الصحفيين والمراسلين الإيرانيين الولايات المتحدة بسبب المعاملة الصعبة المحيطة بالإيرانيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية الناجمة عن تراث طويل شبه عدائى بين الدولتين. وفى المقابل، نجد أن الأمريكين دائماً ما يناشدوا رعاياهم بعدم السفر إلى إيران بدعوة عدم استقرارها الأمنى، ومن ثم جاءت فكرة توثيق العلاقات الأمريكية مع الشعب الإيرانى عن طريق تخصيص دعم مالى كبير، ووسائل إعلام إسرائيلية تبث الفكر والثقافة الأمريكية إلى هذا الشعب، لكسب مزيد من الثقة لديه، ومن ثم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خداعها وبث سياساتها.

ومن ناحية أخرى، تم تخصيص ١٥ مليون أخرى من المبلغ المخصص لتأسيس "شبكة" تبث الأفكار المراد نقلها داخل المجتمع السياسى والمدنى الإيرانى، على نحو ما حدث من قبل فى آسيا الوسطى، حينما راحت الإدارة الأمريكية تؤثر على مجريات الأمور فى

جمهوريات آسيا الوسطى من أوكرانيا وحتى جورجيا حينما نظمت ودعمت الثورات هناك، وهى ما عرفت بالثورات الملونة.

لكن يجب إدراك مدى تشدد الحكومة الإيرانية مع مؤسسات المجتمع المدنى الإيرانى، خاصة إذا ما تعلق الموضوع بمساعدات مالية خارجية، فلو فرض قيام أى مؤسسة بالدعوة إلى الإصلاح الداخلى وهى تحمل مساعدات أجنبية من الخارج، فقد يُفسر ذلك على أنها مؤامرة، ومن ثم يتم التعامل معها بشدة!

وتباعاً، فإن مبلغ ٥ ملايين دولار الأخرى التى خصصت لدعم البعثات الطلابية الإيرانية، ستظل غير ذى جدوى، نظراً للآلية التى يتم التعامل بها حيال تنظيم البعثات الطلابية لخارج إيران.

خلاصة القول هنا، أن المشروع الأمريكى المعُلن تحت عنوان "توثيق العلاقات الأمريكية مع الشعب الإيرانى"، بغرض تحسين الصورة الأمريكية لدى شعب إيران، عن طريق إرسال مساعدات مالية، هو فى الأساس مشروع سياسى يحمل فى طياته المصالح الأمريكية فى إيران، ويمكننا القول إن هذا المشروع المدعوم بـ٧٥ مليون دولار سيواجه بالفشل، لأن الشعب الإيرانى قد لا يغير من نظرته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد سنوات طويلة من العداء صنعتها السياسات الأمريكية على فترات زمنية مختلفة مع إيران.

خطر الهجوم النووى على إيران، أمر واقع

■ إيران أمروز (إيران اليوم)١٨/٣/٢٠٠٦

يشهد الملف النووى الإيرانى فى الفترة الحالية تطورات متلاحقة بدأت بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، وذلك بعد جهود حثيثة من الولايات المتحدة، وانتهت بإعلان إيران إتمام دورة تخصيب اليورانيوم فى ١٠ أبريل الماضى.

ولا شك أن استمرار الأمر بنفس الأسلوب وبقاء الملف النووى فى مجلس الأمن، مع الأخذ فى الاعتبار الدور الأمريكى فى إدارة الأزمة داخل المجلس، سوف يفرز تداعيات سلبية خطيرة على إيران ويتسبب فى حدوث تغييرات جذرية داخل الجمهورية الإسلامية.

الأزمة كما يراها مسئولو إيران

يؤكد المسئولون الإيرانيون دوماً على أحقية بلادهم فى امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. وفى هذا السياق يقول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى: "إن لإيران الحق فى الحصول على التكنولوجيا النووية، وأى شكل عن التراجع فى المسألة النووية يعنى فشل استقلال الجمهورية الإسلامية، وهو الأمر الذى سيكلف الأمة الإيرانية الكثير".

وأكد خامنئ أن البرنامج النووى الإيرانى لا يمكن التراجع عنه، ويجب على جهاز السياسة الخارجية أن يدافع عن هذا الحق بشجاعة.

ولاشك أن إطلاق مثل هذه التصريحات من أعلى مرجع لصنع القرار فى إيران يمثل صدمة للمجتمع الدولى وإغلاق لكل طرق الحوار والمفاوضات، وتدفع مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار الذى تريده الولايات المتحدة. هذه السياسة فى الواقع توضح أن صانع القرار فى إيران بتحليله للأوضاع الحالية وجد أن الوقت الحاضر هو أفضل وقت مناسب للمواجهة مع الولايات المتحدة ولذا فإن التشدد المتعمد سيؤدى إلى الصدام اللازم، وتعتقد الأوساط العسكرية والأمنية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنه فى كل الأحوال سواء حدث صدام عسكرى أو حوار انتهى باتفاق طويل الأمد فهو لصالح إيران فى الظروف الحالية، لأن مرور الوقت لن يكون لصالح إيران، كما أن حل أزمة العراق وأفغانستان وخلاص الولايات المتحدة من مستنقع العراق سيغير كل الظروف (ظروف التباحث أو المواجهة) ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

التصريحات المثيرة للرئيس أحمدى نجاد ودعم الزعيم له فى هذه الأوقات الحساسة، تؤكد أن إيران تعلم مدى الضعف الذى يعانيه الطرف المواجه لها (الولايات المتحدة)، فى الصراع. ونقطة الثقة التى تتمتع بها طهران هى التجربة الفاشلة التى خاضتها واشنطن فى العراق والمستقبل المجهول الذى تعانيه الولايات المتحدة هناك. ومن هنا فلا يمكن لها تكرار نفس التجربة مع إيران، حتى إنها اعترفت بأن حل مشكلة العراق اليوم فى أيدى الإيرانيين.

الأزمة كما يراها الأمريكيون

نظم المسئولون فى واشنطن حملة دعائية جيدة يمكن أن تمهد لشن هجوم عسكرى شامل على إيران، وتمت إحالة الملف النووى إلى مجلس الأمن لتنفيذ



خطة الحظر الاقتصادى الشامل حتى تؤمن الولايات المتحدة أهدافها بتغيير النظام فى طهران.

وسيتحمل أكبر الأضرار جراء هذا الحظر الشعب الإيرانى، خاصة الأطفال والمسنين والمرضى والطبقة الكادحه. كما أن الآثار المخربة لهذا الأمر ستمتد للأجيال القادمة، وفى ظل عجز الحكومة عن حل الأزمات المتلاحقة سيظهر الغضب فى الشارع وتكثر الاضطرابات والثورات وسيكون تغيير النظام نتيجة مضمونة لهذا الإجراء.

الكارثة النووية فى إيران

للأسف، يغفل مسئولو إيران عن سيناريوهات أخرى يجب وضعها مد بصرهم. وأحد أسوأ هذه السيناريوهات هو تكرار سيناريو اليابان فى الحرب العالمية الثانية على الأراضى الإيرانية، ولازال المسئولون فى واشنطن يؤكدون يومياً من خلال رئيس الجمهورية (بوش) ونائبه (تشينى) ووزير الدفاع (رامسفيلد) على إمكانية القيام بهجمات وقائية باستخدام القنابل النووية الصغيرة وإفساد قدرة المقاومة الإيرانية، وهو بلا شكل تحذير يجب أخذه مأخذ الجد.

وأمام هذا الهجوم الوقائى لضرب المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية لن يكون أمام الإيرانيين سوى اختيار أحد الطريقين:

١- الامتناع عن الهجوم المضاد والرجوع إلى المؤسسات القانونية الدولية مثل مجلس الأمن والوكالة الدولية.

٢ - الرد بعمليات وقائية، ومنها الهجوم على مركز تجمع الأمريكيين فى العراق ومؤسساتهم فى العراق وأفغانستان وقطر والقيام بهجمات صاروخية على إسرائيل.

ويؤكد الكثيرون أن قيام واشنطن بهجوم نووى على إيران على غرار اليابان لن يكون سبباً فقط فى التسليم الكامل للقوات العسكرية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل سيتسبب فى استسلام كل أدوات المقاومة الإسلامية فى المنطقة لسنوات طويلة بالإضافة إلى أن الكارثة لن تطول إيران وحدها، بل ستطول كل دول المنطقة التى ستتأثر لسنوات طويلة بالهلاك والدمار الذى سيطولها، فكيف يمكن منع حدوث مثل هذه الكارثة؟.

إيران وسياسة البحث عن عدو

■ إيران أمروز× (إيران اليوم) ٢٧/٣/٢٠٠٦

يدرك قادة الجمهورية الإسلامية جيداً أنهم بالرغم من مبادراتهم المستمرة، فى التصعيد ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فى أمس الحاجة إلى هذين العدوين من أجل بسط هيمنتهم على إيران، ويدرك النظام الحاكم فى طهران أن وجود عدو للجمهورية الإسلامية مثل إسرائيل والولايات المتحدة يعتبر أمراً ضرورياً لضمان بقاء هذا النظام فى إيران، كما يدرك النظام الإيرانى أيضاً أن أصواتهم العالية المعادية لهاتين الدولتين تأتى فى إطار الحاجة الملحة لإيجاد أعداء دائمين، وإذا لم تحدث الوقاحات الممارسة من الحكومات الأمريكية ضد الشعب الإيرانى، سواء من دعم النظام الملكى المستبد فى السابق، أو الإطاحة بأول ديمقراطية فى الشرق الأوسط (حكومة مصدق)، أو دفع صدام إلى شن حرب ضد إيران، فلن يكون هناك مبرر مقبول لمواصلة العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا العداء على مدى السبع والعشرين عاماً الماضية، أوقع إيران فى مكانة متدنية، خاصة فى حالة عقد حوار مع دول الجوار أو دول العالم، ووضعها فى مواقف حرجة عدة أدت إلى "انخفاض نصيب إيران فى بحر مازندران، ومرور خط أنبوب النفط والغاز التابع لدول آسيا الوسطى والقوقاز من جورجيا وتركيا بدلاً من إيران، والتغاضى عن منح إيران تعويض عن الحرب العراقية - الإيرانية".

كان رجال الدين فقط هم المستفيدون من هذا العداء، لأن هذا العداء منحهم مبرراً لقمع الحريات وقمع المطالبين بالحرية.

جدير بالذكر أن الأنظمة والجماعات المستبدة تدرك مدى خطورة العلاقات والصداقات التى تجمع شعوبها مع الدول الأخرى، ومن ثم فهى تحاول اختلاق عدو دائم: عدو يتيح لها تخويف شعوبها، حيث تم تصوير هؤلاء الأعداء بأنهم يمثلون الخطر المحدق بالأمة الإسلامية. صحيح أن الولايات المتحدة كانت داعمة لنظام الشاه فى إيران، وأطاحت بمصدق، وأن إسرائيل معادية للفلسطين ومحتلة للقدس وكانت داعمة لنظام الشاه أيضاً، إلا أنه يجب القول أن بقاء هاتين الدولتين

على هذا النمط، يمثل قيمة لقادة الجمهورية الإسلامية، لأنه فى حالة خروج الولايات المتحدة وإسرائيل من قائمة المعادين للأمة الإسلامية، فلن يكون لطهران أو قم تأثير على أى دولة أخرى.

وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل عدوتين تربطهما علاقات صداقة من وجهة نظر قادة الجمهورية الإسلامية، فإن عداءهما يضر بنظام ولاية الفقيه فى الغالب، لكنهم بحاجة إلى استمرار هذا العداء من أجل الحفاظ على وجودهم.

الولايات المتحدة الأمريكية

ظل اسم الولايات المتحدة فى إيران، يعكس قدراً من الصداقة والمودة بين أفراد الشعب الإيرانى حتى قبيل الإطاحة بحكومة مصدق، وكان الشعب الإيرانى متفائلا إزاء الأمريكيين بالفعل.

وفى هذا السياق يجب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة عندما أطاحت بحكومة مصدق، قد ساهمت فى تدهور الديمقراطية لعقود، ليس فقط على الصعيد الإيرانى ولكن على مستوى الشرق الأوسط ككل، وهى ذاتها الديمقراطية التى كلفتها الكثير فى أفغانستان والعراق.

إسرائيل

لم يبدأ العداء لإسرائيل إلا عقب الثورة الإسلامية الإيرانية، فقد أجبرت النظرة الإسلامية العالمية قادة الثورة إلى اعتبار الإسرائيليين أعداء، وإلى مساعدة الفلسطينيين ودعمهم، فى حين لم تكن الدولة الإسرائيلية الدولة الوحيدة التى اغتصبت الأقاليم الإسلامية بالقوة ونقلت المسلمين إلى مناطق أخرى، فلطالما انهزمت الدول الإسلامية فى الحروب التى خاضتها حتى عام ١٩٧٩، لكن النظام الحاكم فى إيران رأى فى فلسطين حجر الزاوية من أجل إظهار دعمهم الإسلامى ودورهم القيادى فى مؤازرة الشعب المظلوم والمستضعف، فى حين كان التقارب الإسرائيلى مع إيران الملكية فى السابق حجة من أجل صياغة قصص وأساطير كان على رأسها ضلوع جنود إسرائيليين فى مجازر شنها ملك إيران السابق ضد المواطنين الإيرانيين قبيل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ .

(×) موقع إلكترونى يخص المعارضة الإيرانية فى الخارج وهو www.iran emrooz.net

رؤية اليمين المتشدد للسياسة الخارجية وآثارها

بهروز خليق 1/4/2006 www.Iran-chabar.de

مع تولى حكومة أحمدى نجاد مقاليد الحكم دخلت علاقات إيران مع العالم الخارجى مرحلة جديدة مختلفة عن المراحل السابقة. إذا تشير الدلائل إلى تغيير جذرى فى سياسات الجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية.

وقد كان من المعتقد أن تصريحات أحمدى نجاد بشأن إسرائيل هى انعكاس لتجربته السياسية أو مشاعره الخاصة، وأنها ستواجه بالتعديل من جانب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية للحيلولة دون تكرارها، إلا أن تأييد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية خامنئى الضمنى لها ومواصلة أحمدى نجاد تكرار هذه التصريحات، يعتبر إشارة إلى أن هذه التصريحات ليست آراء وتوجهات خاصة وإنما هى آراء محسوبة وهادفة وناتجة عن سياسة مدونة، وهى سياسة تم طرحها فى مراكز الدراسات والمؤسسات المكلفة بتدوين الاستراتيجية طبقاً لتوجهات تيار اليمين المتشدد ورؤيته لمكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى المنطقة والعالم. وقد انبثقت هذه المراكز من داخل قوات الحرس الثورى والمؤسسات الأمنية، ومن داخل الحوزات الدينية.

ولهذا فثمة ضرورة هامة لمعرفة توجهات وسياسات اليمين المتشدد على ساحة السياسية الخارجية نظراً للتداعيات الخطيرة التى تتعرض لها إيران، فحتى الآن لازالت ملامح السياسة اليمينية المتشددة فى الميادين الدولية غير واضحة إلى حد كبير، والتعرف عليها وتحديدها بحاجة إلى فترة زمنية طويلة. لكن يمكن التعرف على بعض هذه المكونات من خلال التعمق فى تعاطى هذا التيار مع قضايا السياسة الخارجية على مدى الشهور القليلة الماضية.

الرؤية الأيديولوجية

على مدى العقود الأخيرة انفصلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حد كبير عن الرؤية الأيديولوجية إزاء السياسة الخارجية، لكن مع تولى التيار اليمينى المتشدد لمقاليد الحكم، سيطرت النظرة الأيديولوجية للسياسة الخارجية على الأوضاع مرة أخرى، فخلال العقد الأول من الثورة الإسلامية كانت

السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على محاور منها تصدير الثورة الإسلامية وتقديم الدعم المادى والمعنوى للتيارات الدينية الإسلامية فى الدول الإسلامية ومعاداة الشرق والغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المعتقد فى هذه الفترة أن العالم ضد أى ثورة إسلامية فى الدول الإسلامية، وأن على إيران لعب دور المدافع عن هذه الثورات وتقديم الدعم للتيارات الإسلامية، فى تلك الفترة كانت ضمن أولويات السياسة الخارجية، مضاعفة العلاقة بالحركات الإسلامية أكثر من توطيد العلاقات مع الحكومات، وكان من المعتقد حينها أن مستقبل المنطقة فى يد الحركات الإسلامية الثورية، لكن على مدى السبع والعشرين عاماً الماضية لم تسيطر الثورة الإسلامية على المنطقة، بل إن أى دولة لم ترغب فى خوض تجربة الثورة الإسلامية، وبعد وفاة الخمينى حاولت حكومتا رفسنجانى ومحمد خاتمى إقرار علاقات قوية مع الحكومات الأخرى. ومع تولى مقاليد الحكم فى إيران من جانب التيار اليمينى المتشدد، أصبحت المصالح القومية ذات مكانة ثانوية وفرعية، وهيمنت الرؤية الأيديولوجية على السياسة الخارجية. وفى هذا السياق نجد أن الرؤية الأيديولوجية لليمين المتشدد قائمة على تدمير إسرائيل، ومعاداة الغرب والثقافة الغربية، والوقوف موقف المدافع عن فلسطين، وتقديم الدعم الشامل للتيارات الإسلامية، والسعى من أجل جذب آراء جماهير الشعب المسلم فى العالم الإسلامى، ونشر النموذج الإسلامى.

نظرية المؤامرة

تحظى نظرية المؤامرة بمكانة قوية فى الفكر اليمينى المتشدد، فهم ينظرون (اليمينيون) إلى السياسة باعتبارها مؤامرة، وتعكس صحيفة كيهان (العالم) مثل هذه النظرة وهذا التوجه إزاء السياسة، حيث يعتبر اليمين المتشدد أن القوى الأجنبية دائماً ما تتآمر ضد الجمهورية الإسلامية وتخطط للإطاحة بها، وبناءً عليه، فعلى الجمهورية الإسلامية التصدى للأعداء ودحر مؤامرتهم مهما تكن كلفة ذلك، ومن ثم تحظى رؤية التآمر بمكانة قوية ومؤثرة فى برامج السياسة الخارجية للتيار الحاكم الآن فى إيران.

أسلوب إثارة العداء

تمثل إثارة العداء أحد الآليات الثابتة للجمهورية الإسلامية الإيرانية على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، حيث تصر الجمهورية الإسلامية منذ البداية على وجود أعداء ومؤامرات، كما تعتبر الجمهورية الإسلامية عجزها ناتجا عن مؤامرات للأعداء الأجانب متغاضية عن العوامل والأسباب الداخلية، ودائماً يتحدث خامنئى عن مؤامرات الأعداء ضد الجمهورية الإسلامية.

وبالرغم من تراجع إثارة العداء على مدى سنوات الإصلاح الثمانى الماضية، وبالرغم من توطيد علاقات الصداقة مع دول عدة كان على رأسها المملكة العربية السعودية، التى كانت بمثابة العدو فى السابق إلا أن تولى حكومة أحمدى نجاد، كان بمثابة تقوية لأسلوب إثارة العداء فى السياسة الخارجية، فإثارة العداء ضمن الخطوط العريضة للتيار اليمينى المتشدد.

الرؤية العسكرية - الأمنية ومنطق القوة فى السياسة الخارجية

تعتمد نظرة التيار اليمينى المتشدد إزاء القضايا العسكرية والأمنية واستراتيجياتها، على منطق القوة، ولا يمكن فصل السياسات الخارجية للتيار اليمينى المتشدد عن سياساته فى الداخل، وهذه النظرة تمتد وتتشعب داخل ساحة السياسة الخارجية، وهى نظرة أبعد ما تكون عن النهج السياسى والدبلوماسى، وأقرب ما تكون إلى الرؤية العسكرية- الأمنية.

تداخل العامل العسكرى فى السياسة الخارجية

ثمة أسباب عدة ساهمت فى تداخل العامل العسكرى فى البناء السياسى للدولة، ومن ثم تدوين السياسات العامة للنظام، ومن أهمها الوجود الأمريكى على الحدود الإيرانية فى أفغانستان والعراق، والإطاحة بطالبان وصدام، ومواصلة التهديدات الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران مما أتاح للجناح الأصولى من التيار المحافظ الفرصة للإطاحة بالإصلاحيين، وقد لمسنا ذلك فى الانتخابات الرئاسية الماضية.

على صعيد آخر، لا يحصر الحرس الثورى دوره فى الحفاظ على الثورة الإسلامية وإنما هذا الدور ممتد أيضاً خارج الحدود، وهذا ما أشار إليه قائد قوات الحرس الثورى رحيم صفوى عندما أعلن أن رسالته ليست قاصرة على إيران وإنما هى رسالة ممتدة خارج الحدود أيضاً.

على صعيد ثالث فقد تزايد دور قوات الحرس الثورى إزاء وضع السياسات الأساسية للدولة وذلك على مدى الأعوام القليلة الماضية، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة. فقد تم تفعيل التدخل المباشر من الحرس الثورى فى السياسة الخارجية إزاء العراق أثناء فترة حكم خاتمى، وتم اختيار سفير الجمهورية الإسلامية فى العراق من بين كوادر الحرس الثورى، وأطلق للحرس الثورى العنان فى

العراق من أجل تحقيق سياسات الجمهورية الإسلامية.

ويرى الحرس الثورى واليمين المتشدد، أن سياسة الجمهورية الإسلامية فى العراق كانت ناجحة، وأنها تمكنت من القيام بدور مهم ومؤثر فى الساحة السياسية العراقية، لدرجة أن حكومة بوش توصلت إلى هذه النتيجة التى مفادها أنه بدون التعاون مع الجمهورية الإسلامية لن يمكن إقرار سلام واستقرار فى العراق، وهم يعتقدون كذلك أن الولايات المتحدة هى الخاسر من الحرب العراقية، فى حين كانت إيران هى المنتصر.

عنصر إثارة الحرب والنزاع

النظرة الإيديولوجية والعسكرية- الأمنية تجاه السياسة الخارجية، ووجود الحرس الثورى فى السياسة الخارجية، هيأ المناخ اللازم للنهوض بعنصر إثارة الحرب والنزاع فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهى قوى ترى أن الحل العسكرى هو السبيل الوحيد للتصدى ضد تهديدات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأن أى حرب ضد إيران تنتهى بفشل الولايات المتحدة مثلما حدث فى العراق.

الحفاظ على هوية ووجود الجمهورية الإسلامية

تغيرت مكانة الجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية بعد تولى حكومة خاتمى، وتراجعت حدة التهديد العسكرى ضد إيران، لكن مع تصاعد أزمة الملف النووى تزايدت التهديدات الخارجية لاسيما العسكرية، وأصبحت ذات خطورة أكثر من ذى قبل. وترى إيران أن الخطر المحدق منصب حالياً فى حكومة بوش وإسرائيل، وأن أى إجراءات خارجية قد تمهد لظهور تيارات معارضة فى الداخل. وبالرغم من ضعف موقف حكومة بوش إزاء شن هجوم عسكرى ضد إيران على عكس موقفها من العراق وأفغانستان إلا أن التقارير تفيد بأن إيران على وشك الدخول فى عزلة، وربما تتعرض لهجوم عسكرى يستهدف مراكز استراتيجية وقواعد عسكرية، أو ربما تتعرض لاحتلال بعض الأراضى الإيرانية. هذه التهديدات ألقت بظلالها على السياسة الخارجية الإيرانية وربما أصبحت هى المحدد الرئيسى لسياستها الخارجية، حيث باتت هوية الجمهورية الإسلامية واستمرارها هى أهم بنود ومحاور التخطيط على صعيد السياسة الخارجية.

جذب التأييد من شعوب الدول الإسلامية

ثمة حقيقة يدركها الكثيرون وهى أن تزايد الكراهية تجاه إسرائيل وحكومة بوش كانا السبب وراء تنامى وتطور تنظيم القاعدة، وقد نشر تنظيم القاعدة كوادره الانتحارية فى الدول الغربية التى كانت حكوماتها السبب فى إثارة الكراهية من جانب الشعوب الإسلامية.

والجمهورية الإسلامية من خلال موقفها إزاء إسرائيل تريد استغلال هذه الكراهية من أجل جذب تأييد الشعوب الإسلامية، ومن ثم لعب دور القوة القيادية المعارضة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. هذه القضية ذات بعد أيديولوجى واستراتيجى أيضاً من جانب التيار اليمينى المتشدد فى إيران. البعد الأيديولوجى يندرج فى إطار نشر النموذج الإسلامى، والبعد الاستراتيجى يستهدف فى المقام الأول الحفاظ على وجود وهوية الجمهورية الإسلامية، فإذا حصلت الجمهورية الإسلامية على دعم شامل من شعوب هذه الدول الإسلامية فإن أى هجوم عسكرى أمريكى إسرائيلى سينقل موجة من الاضطراب وعدم الاستقرار إلى المنطقة بأسرها، وهذا هو ما يسعى إليه التيار اليمينى المتشدد فى إيران، وهو ربط أمن الجمهورية الإسلامية بأمن المنطقة ككل، ومن ثم إقناع المخططين للهجوم العسكرى ضد إيران، بأن ذلك يعنى اضطراباً وعدم استقرار فى المنطقة.



التحول من التعامل إلى التصدى مع الغرب

بعد أن تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية وجهت إدارته المتشددة انتقادات عدة للسياسة الخارجية لإيران فى عهد رفسنجانى وخاتمى حيث اعتبرت أن السياسة الخارجية فى تلك الفترة كانت سياسة انفعالية، وأن التعامل مع الغرب على مدى ستة عشر عاماً أدى إلى منح الجمهورية الإسلامية، للغرب والدول الأوروبية، امتيازات لا حد لها، دون الحصول منها على امتياز مناسب، وهم يعتقدون (اليمينيون)، أن سياسة التعامل من جانب الحكومات السابقة، ساهمت فى الإذعان للمطالب الأوروبية والتى لم تقتنع بهذه الامتيازات ودائماً ما تمارس ضغوطاً لتحقيق المزيد من المطالب.

ويرى منظرو التيار الحاكم حالياً، أن صدام حسين منح الغرب امتيازات ضخمة، ولكنها لم تحل دون التصدى للهجوم العسكرى، وأن حكومة بوش تمكنت من اجتياح العراق من خلال حجة واهية تتلخص فى وجود أسلحة نووية، هذا فى حين صمدت كوريا الشمالية ضد أوروبا والولايات المتحدة وواصلت برنامجها لتطوير السلاح النووى، ومن ثم اضطرتهم للإذعان إلى مطالبها ولصرف النظر عن الحلول العسكرية.

الردع من وجهة نظر المحافظين فى إيران

حسين باستانى ■ روز (اليوم) ٢٢/٣/٢٠٠٦

حظى التحول فى السياسة الخارجية الإيرانية فى أعقاب فوز الجناح الأصولى من التيار المحافظ بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية باهتمام وسائل الإعلام العالمية، وفى هذا السياق ظهرت العديد من التحليلات من أجل تفسير نهج الحكومة الجديدة برئاسة محمود أحمدى نجاد، وقد أرجعت معظم التحليلات السياسة المتشددة لحكومة أحمدى نجاد إلى مجموعة من العوامل كان على رأسها افتقار رئيس الجمهورية إلى القدرة على تولى مهام ضخمة ونظرته الأيديولوجية للقضايا الدولية، بالإضافة إلى سعيه من أجل تضليل الرأى العام الداخلى عن عجز الحكومة عن الوفاء بالوعود الانتخابية.

لكن يبدو أن التصريحات والتقارير التى نشرت حتى الآن من جانب المحافظين الجدد المهيمنين على الحكومة الإيرانية قد ربطت بين توجهاتهم إزاء الملف النووى ومقولة "الردع" أكثر من أى شئ آخر. وبناءً عليه، فقد اعتبرت التصريحات المتوالية من جانب المحافظين الجدد فى إيران أن الضغط من الولايات المتحدة وحلفائها فى الملف النووى يهدف الى منع تصدير التكنولوجيا المتقدمة للسيطرة على قدرة الردع بالجمهورية الإسلامية فى حالة أى هجوم عسكرى واسع النطاق أو محدود. وقد ورد فى تقارير وتحليلات نشرت من جانب المحافظين الجدد بإيران تأكيدات عدة تحض على استخلاص العبرة وتعلم الدرس من التجربة العراقية.

ويرى المحافظون الجدد فى إيران أن الولايات المتحدة سعت مع العراق إلى منعها من الحصول على سلاح مؤثر له القدرة على مجابهة الولايات المتحدة، وفى النهاية أطاحت الولايات المتحدة بصدام ودمرت جيشه، وهذا هو ما تريد الولايات المتحدة تطبيقه على إيران.

ويرى المحافظون الجدد فى إيران ، أن هذا السيناريو يتكرر إزاء إيران وأن أعلى درجات التعاون الإيرانى من أجل إزالة مخاوف المجتمع الدولى لن يتمخض عنها سوى تبديد المخاوف الأمريكية تجاه نفقات الهجوم على إيران. وبمجرد التغلب على هذه المخاوف سيضع الأمريكيون على قائمة أولوياتهم برنامجاً تخطيطياً لعمليات عسكرية محدودة أو شاملة من أجل الإطاحة بالجمهورية الإسلامية على غرار سيناريوهات تم إتباعها إزاء العراق أو يوغوسلافيا.

ويعتقد المحافظون الجدد أن حجة هذه العمليات، حتى فى حالة التعاون الكامل من الجمهورية الإسلامية وإقدامها على نزع سلاحها ستكون مجرد ذريعة مثلما حدث فى العراق.

على صعيد آخر يمكن تفسير تصريحات أحمدى نجاد المتعاقبة بشأن القضية الفلسطينية وإسرائيل فى إطار توجهات فريقه الخاص طبقا لعبارة الردع. ويمكن اعتبار هذه التصريحات تكتيكية من أجل توطيد الاستعدادات الإقليمية من أجل التصدى لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم الهيمنة والقوة الكبيرة التى تظهر بها الولايات المتحدة فى المنطقة إلا أن العالم الإسلامى، خاصة فى الشرق الأوسط ، لازال محتشد ويمثل قوة لا يستهان بها ضد الممارسات الإسرائيلية فى فلسطين، وهو المنطق الذى استغله صدام حسين حتى يحصل على دعم خلال توجيه ضرباته لإسرائيل أثناء الغزو ، وربما ساهم ذلك فى إثارة بعض القوى الإيرانية التى طالبت بالدخول فى الحرب لصالح صدام حسين (العدو المباشر للجمهورية الإسلامية). وقد بات من الواضح حاليا أن احمدى نجاد بوصفه ممثل لتيار المحافظين الجدد المهيمنين على إيران، عندما يصيغ حديثه بلهجة استنفار وخصومة يوجه رسالة محددة مفادها، أن هذا التيار سيلجأ فى المستقبل القريب ممارسة عمليات فى العالم الإسلامى وحشد الرأى العام به من أجل الدفاع عن نفسه ، ونظرا لتزايد نفقات هذه الممارسة ، يعتقد المحافظون الجدد أنه من الضرورى تقبل هذه النفقات لتزايد احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والجمهورية، الإسلامية حيث ستكون المواجهة الأهم بين العالم الإسلامى الداعم لإيران فى المنطقة.

المخاطر القادمة والعبور السلمى

■ نامه (الرسالة)، العدد ٨٤، ٢٠٠٦/٣/١٨

يواجه مستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحديات صعبة على الساحة الدولية خاصة بعد الحملة الشرسة التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بسبب برنامجها النووى السلمى، وتصميمها على تغيير النظام الحاكم فى إيران، وهى الاستراتيجية البديلة للهجوم العسكرى. هذه الاستراتيجية كانت موضع قبول أغلب الدول الأوروبية والمؤيدة لتوجهات واشنطن.

ولاشك أن امتلاك إيران للتقنية النووية السلمية حق مسلم به مثله مثل الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، والاستفادة من المتخصصين الإيرانيين فى الداخل والخارج، واستعداد الكثير من الشباب الإيرانى من أجل مكافحة الفقر والفساد والتفرقة، وإحقاق الحقوق الأخرى للشعب الإيرانى المظلوم.

منذ خمسين عاماً كثرت الوعود وتعاقبت حكومات وسقطت حكومات دون اعتبار لأى وعود. ولذا، يجب على الحكومة الحالية أن تلبى مطالب الشعب وأن تصحح الأخطاء التى تسببت فى تعريض المصالح القومية الإيرانية للخطر. فهل ننتظر من الخارج من يحفظ مصالحنا؟، وهل الدول الأخرى هى السبب فى عرقلة تنفيذ أهداف الثورة الإسلامية خلال ربع قرن، وهل يمكن لدولة أن تفضل مصالح الجمهورية الإسلامية على مصالحها الخاصة؟

إن مسئولية الجمهورية الإسلامية تكمن فى الاستفادة من كل القوميات الإيرانية، واستغلال كل السبل لمواجهة أى إجراء لأى دولة تكون ضد الأمن القومى الإيرانى.

وقد أكد الكثيرون أنه يجب أن نحافظ على استقرار وأمن أهم وأثرى منطقة فى العالم (منطقة الشرق الأوسط) من أجل الحفاظ على استقرار وأمن الجمهورية الإسلامية وكذلك مصالحها. وهذا الأمر لن يتحقق إلا بالإدارة السليمة والمنطقية المتوائمة مع الأحداث، أما الإدارة السيئة فلابد أن تنتهى بأخطار وتعرض المصالح القومية للخطر.

لقد أثارت سياسة حكومة خاتمى فيما يتعلق بالبرنامج النووى، شكوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تعاون إيران مع الوكالة على مدى العشرين عاماً الماضية، فكانت النتيجة بأن تحول الملف النووى الإيرانى إلى موضوع أمنى، وأصبح رهن قرار مجلس الأمن.

ووسط هذا يظهر اتجاه آخر على الساحة الدولية ليعلن أن الطريق الوحيد لحل الأزمة مع إيران ومنعها من الإخلال بأمن بالمنطقة هو تغيير النظام فى إيران، فى الوقت الذى تشير فيه واشنطن إلى ضرورة القيام بعمل أشد ضد هذا النظام.

ولاشك أن خروج رؤوس الأموال من إيران هى مقدمة لضربات أشد فى انتظار إيران، فهروب رؤوس الأموال وأيضاً الضغوط الاقتصادية الناتجة عن انخفاض التبادل التجارى مع إيران سيتسبب على الأقل فى تأجيل الكثير من الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وهذا الأمر سيترك تأثيراً مباشراً على قوى العمل ويتبعها بطالة وركود ومشكلات حيوية كثيرة.

إن استمرار هذه المشكلات الاقتصادية والضغوط الخارجية ستكون سبباً فى ظهور حركات المعارضة فى المدن الكبرى وظهور تجمعات كبيرة من الشعب، وهو الأمر الذى سيثير التوتر والاضطراب فى الدولة ويوماً بعد يوم تتزايد الدعوات لاستقالة الحكومة ثم الدعوة لإسقاط النظام!!

سيناريو أمريكى معد ولكنه رهن استجابة الشعب الإيرانى له. فهل ستنجح هذه الاستراتيجية الأمريكية فى ظل تأكدها من الفشل فى حالة التدخل العسكرى فى إيران؟

الهيمنة الأمريكية ونهاية الملف النووي الإيراني

د. إبراهيم متقى همشهرى (المواطن) ٢٠٠٦/٤/٢١
أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران

ما تزال أصداء الملف النووى الإيرانى تلقى بظلالها على مجمل التفاعلات التى تجرى فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد احتمالات قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، التى توافقت مع اتجاه كل من واشنطن وطهران إلى إجراء حوار حول العراق، وهو الأمر الذى يثير بدوره تساؤلاً مهماً حول استمرارية الهيمنة الأمريكية. ويؤكد المنظرون الواقعيون على أن النظام الأحادى القطبية بالمقارنة بالنظم الدولية الأخرى هو أكثر النظم المسببة لعدم الاستقرار، ومن الممكن اعتبار هذا الأمر ناجماً عن مقاومة مختلف الدول لسياسات الدول التى تمارس الهيمنة. من ناحية أخرى، عندما تزيد عملية التدخل والإملاء، فإن كل الدول إزاء هذا الأمر تبدى مقاومة أكبر وتحدياً أكثر جدية. وهذه الظاهرة أصبحت موجودة الآن فى السياسة الدولية، وأصبحت النظم الإقليمية مضطربة غير مستقرة. وتزايدت المنافسة بين مختلف اللاعبين، وليس هناك أى نوع من توازن القوى، ويبدى مختلف اللاعبين قلقاً إزاء خطر الهيمنة الأمريكية، ووصل الأمر، كما أوضحه المحلل الأمريكى استفين والت، إلى درجة أن الحكومات، خاصة الدول الكبرى، أصبحت فى حالة شك وريبة من دور وأداء الولايات المتحدة. ومع ذلك لم تقم هذه الحكومات باتخاذ أى إجراء فعال للحد من القوة الأمريكية.

مظاهر اتحاد القوى العظمى فى الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية:

من الممكن اعتبار البيان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٨ مارس الماضى بخصوص الأنشطة النووية الإيرانية مظهراً للمشاركة المنظمة من جانب الدول التى تعمل على إيجاد نظم أمنية، خاصة فى الشرق الأوسط. وفى هذا الصدد، تنص المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة، على أن أعضاء مجلس الأمن يتولون مسئولية حفظ السلام والأمن الدوليين. وبناءً على المادة (٣٢) من الميثاق يجب على الدولة التى يحال ملفها إلى مجلس الأمن أن يكون لها وجود فى عملية اتخاذ القرار. وبهذا الشكل يتهيأ المجال لحل سلمى للخلافات والأزمات الدولية.

وتفيد الشواهد أن القائمين على الملف النووى الإيرانى لم يلعبوا دوراً مباشراً فى عملية إصدار بيان مجلس الأمن، وتشاوروا فقط عن طريق الدبلوماسية الهامشية مع نواب دول الصين وروسيا.

وتم إصدار بيان مجلس الأمن بناءً على المادة (٤٠) من الميثاق، التى تقضى بأن مجلس الأمن يستطيع، قبل أن يقدم توصيات طبقاً للمادة (٣٩)، أن يتخذ قراراً بخصوص الإجراءات التى يجب أن تتم، ويوصى الدول بالقيام بإجراءات خاصة، ويطلب مجلس الأمن من القائمين على الدبلوماسية الإيرانية أن يهيئوا المجال لوقف الأنشطة النووية الإيرانية. وهذا الأمر يعنى أن مجلس الأمن قد اتخذ أول خطوة من إجراءاته فيما يخص إيران، ومن الممكن بالطبع أن تستمر هذه العملية فى فترات زمنية قادمة أو أن تواكبها مبادرات جديدة. إن قوة إيران فى هذا المجال تواجه خطراً ناجماً عن عملية التنسيق بين أعضاء مجلس الأمن. على أية حال ستستمر هذه العملية، ومن المؤكد أن القيود السياسية والأمنية الإيرانية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لها مخاطر ومشاكل كثيرة.

نتائج الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية

تبين الضغوط الدولية التى تمارس بشكل تنسيقى من جانب القوى العظمى أنهم ليسوا قادرين على خلق توازن بين مكانتهم وأهدافهم من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، وهذا الأمر بدوره سيخلق ظواهر جديدة فى النظام الدولى، ويجب اعتبار الهيمنة بمثابة نتيجة لا يمكن تجنبها لسياسات الولايات المتحدة فى التعاطى مع التحديات الإقليمية، وتفيد التجربة التاريخية للدول أنه كلما كانت هناك مرونة أكبر مع الدول الساعية للهيمنة الدولية، كلما واجهت الدول التى تبدى هذه المرونة مخاطر أكبر وأوسع نطاقاً، وقد عانت الدول الأوروبية من هذا

الأمـر مع ألمانيـا النازية. وفى عـام ١٩٣٨ اسـتطاع الزعماء الألمان التوصل إلى نتائج مطلوبة للهيمنة فى مـؤتمر ميـونيخ، وقـد هيـأ التـعـاون بين دول فـرنسـا وبريطانيـا مـع الأهداف الإقليـمـيـة والدوليـة لألمانيـا النازية المجال لنشوب الحرب العالمية الثانية.

والآن يتم تنفيـذ شكل آخر من الهـيمنة الدوليـة من جـانب الولايات المتـحـدة، حيـث اسـتطاع المسـئـولون الأمريكيون أن يصلوا إلى أهدافهم السياسية والدولية بتصديق من سـائر الدول العظمى، ويجب اعـتبـار القوة الدبلوماسية التى تتمتع بها الولايات المتحدة، وكذلك أيضاً الاستعدادات التى تملكها للقيام بعمليات نفسية بمثابة أداة للوصول إلى الهيمنة الدولية.

وكما يؤكد المحلل الأمريكى كينيث والتز، فإن الهيمنة من جـانب القـوى العظمى لا تمثل خطراً على سـائر الدول فـقط، بل إنهـا تؤدى إلى عـدم اسـتـقـرار النظام الدولى، ومن الممكن اعـتـبـار العـمليـات العـسكرية الأمريكية فى العـراق نموذجاً لفهم الظروف الناجـمة عن عملية التدخل الواسعة النطاق من جانب بريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وهذا الأمر قد أدى إلى عدم استقرار منطقة العالم الإسلامى، ويطرح مـا يسـمى بالنظرية الجـغـرافـيـة السـيـاسـيـة للحـزام القـاطع، ويمكن اعـتبارهـا مرتبطة بالنطاق الجغرافى الذى واجـه تدخـلاً واسـع النطاق من جـانب الولايات المتحدة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا تقوم سائر القـوى العظمى فى ظل الظروف الراهنة بالعـمل على خلق توازن مع الهيمنة الأمريكية.

صدى الهـيمنة الأمـريكيـة على مسـيـرة الملف النووى الإيرانى

من الممكن اعتبار الملف النووى الإيرانى بمثابة تجربة تاريخـيـة أمـام مـصـيـر النظام الدولى. ولازالت هناك خـيـارات عـدة، من الممكن أن تؤثر على العـمليـات السـيـاسـيـة والأمنيـة فى الشرق الأوسط وبنية النظام العالمى، وما شوهد على مدى الأعوام الماضية من جانب القوى العظمى من الممكن إخضـاعـه للمـلاحظة على أساس مظاهر تعاونها المرحلى والتدريجى مع الولايات المتـحـدة، واسـتمـرار هذا الأمـر سـيـزيد من المخـاطر الأمنية التى تواجههم على مدى الأعوام القادمة.

بالطبع هناك دول مثل الصين وروسـيـا مع تعـاطيهـا فى مـتـابعـة الملف النووى الإيرانى تسـتطيع أن تواصل أنماطهـا السلوكـيـة القـديمة، فهم فى هـذه الظروف لم يـبـديا أى مـؤشـر على قـوتهـمـا. ولو أنه فى نظرية فوكوياما تكون القوة ناجمة عن المقاومة، بناء على هذا، تكون عـدم مـقـاومـة الدول الكبـرى لسـيـاسـة الولايات المتحدة دليلاً على ضعفها وتخاذلها. وفى هـذه الظروف وكـمـا قـال اسـتـيـفـن والت، كل أشكال الانفـعـال وعـدم المقـاومـة من جانب اللاعـبين الفـاعلين سـيـاسـيـاً على السـاحـة الدوليـة من أجل أهداف الولايات المتـحـدة الاسـتـراتيـجـيـة يحـولها إلى قـوى من الدرجة الثـانيـة تستطيع أن تلعب دور المشـاركـة والتـعـاون مع الولايات المتحدة، ويعتبـر هذا الأمـر بمثابة ركود على ساحات صنع القوة.

ولهـذا لو اسـتطاعت الولايات المتحـدة وحلفـاؤها أن يحـقـقـوا أهدافهم ضد إيران، ففى ظل هذه الظروف تصبح الصين وروسيا فى الركن الهامشى من السياسة الدولية، وهذا الأمر يؤدى بهما إلى حالة من العزلة.

إن تأمين المطالب الاسـتـراتيـجـيـة الأمـريكيـة فـيـمـا يخص الملف النووى الإيرانى من الممكن اعـتـبـاره مـجـالاً لظهـور مـزيد من الإجـراءات الهـجـومـيـة الأمـريكيـة. وبشكل عام، فإن نجاح قوة الهيمنة فيما يخص موضوع مـا، سـيـؤدى إلى وجـود تدخل أكـبـر. وفى ظل هذه الظروف، سـتـتـخلق إمكانيـة نشـوب صـراعـات اسـتـراتيـجـيـة أخرى بين العالم الغربى، وكـمـا أن الثـروة الكبيرة تبادر إلى ابتلاع الثروة الصغيرة فمن الطبيعى أن القـوة المهـيـمنة سـتـعـمل على تقليص مكان سـائر اللاعبين الدوليين، وبهذا الشكل سيصبح دورهم تابعاً لأهدافها الاستراتيجية.

وفى مثل هذه الظروف ستبادر الجمهورية الإسلامية الإيرانيـة أيضـاً إلى إجـراءات وقـائيـة أخـرى. وإذا مـا فرضت الولايات المتحدة فى عملية متابعة ملف إيران النووى كل أهدافهـا الاسـتـراتيـجـيـة، فـإنهـا لن تحـقق هدفهـا النهـائى. وبصفـة عـامـة، فـإن نجـاح الولايات المتـحـدة إقليـمـيـاً فى الشرق الأوسط لن يمكنهـا من الاسـتمـرار حتى المراحل النهائية، وسيخلق مـا يسمى المقـاومـة الاجـتمـاعـيـة والاسـتـراتيـجـيـة فى الشـرق الأوسط، ومن الممكن اعتبارها القوة التى ستخلق شكلاً آخر للمقاومة.

دفـــاع روحـــانى عن المحـــادث مع الغـــرب

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٢٢

قام حسن روحانى المسئول السابق عن الملف النووى الإيرانى وبدون أى مقدمات بتوجيه انتقادات حادة لطريقة تعاطى حكومة أحمدى نجاد مع الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الدول الأوروبية، حيث صرح فى هذا الصدد قائلا: "أعتقد أننا بعد تحدى الحرب المفروضة، نواجه اليوم أصعب وأثقل تحد. وكذلك أيضا أعتقد أنه منذ بداية الثورة وحتى الآن كانت علاقاتنا مع القوى الأجنبية عدائية، ومن المؤكد أن هذا العداء كان بلا أساس، لأنه على مدى العقود الماضية أنزلت بنا الحكومات الشرقية والغربية أضرارا هائلة، لكن لم يصل هذا العداء إلى الحد الذى جعلنا نمتنع عن أى تعاطى بناء لتحقيق الأهداف، وقد أدت هذه القضية إلى أن نتعامل دوما بتشكك، إلا أننا بعد فترة شعرنا فى مرحلة إننا بحاجة الى الاستثمارات الأجنبية والخبراء الأجانب، ولهذا أبدينا مرونة إلى حد ما، لكن كان هناك قلق ينتابنا من أعماق ذاتنا، هذا فى حين أن دولة مثل ماليزيا لا يساورها مثل هذا القلق على الرغم من أن ثلثى استثماراتها أجنبية".

وتحدث روحانى عن عملية تضخيم الأمور وعدم السيطرة على العواطف فى ساحة العلاقات الخارجية لإيران، حيث تطرق إلى العلاقات مع الولايات المتحدة بقوله: "فى موضوع وكر الجاسوسية كان هناك حل، وهو أن نجلس مع الأمريكيين ونحل المشكلة، لكننا بدلا من أن نتحادث أدخلنا العواطف فى هذه المسألة، وضخمنا القضية حتى وصلنا الى المرحلة التى كنا على استعداد فيها أن نجلس مع أمريكا لكن كان قد فات الأوان، وربما لو كنا أسرع استجابة كنا قد وصلنا بشكل أكثر سهولة الى اتفاق وتمت رعاية مصالح البلاد بشكل أكبر، ولكن للأسف يمكن القول إننا دائما فى الأوقات الحرجة لم نكن نستطيع اتخاذ القرار السريع، وكنا نحكم العواطف فى القرارات ، ففى مسألة احتجاز الرهائن، قبل أن يقوم العراق بالهجوم علينا لم يكن أحد يجرؤ على التفكير فى حل المسألة، لكننا بعد ذلك أبدينا الاستعداد، بل وفى النهاية تعجلنا فى هذا الأمر، ولأنها تزامنت مع الانتخابات الأمريكية قمنا بحلها سرعة".

ولم يقف روحانى عند هذا الحد من النقد، بل أشار إلى نموذج آخر من تأخر المحادثات مع الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية - الإيرانية، حيث قال: "أثناء الحرب المفروضة كان هناك شئ مشابه لهذا الأمر، بعد فتح الفاو وخرمشهر لم نستطع أيضاً أن نتخذ القرار مع الدفاع المقدس وأن نجلس على مائدة المحادثات مع العدو ونتفاوض، وأخرنا هذا الأمر إلى أن وصلنا إلى أنه لم يعد أمامنا سوى قرار مجلس الأمن والمفاوضات، وفى ذلك الوقت أخذنا التفاوض مع العراق، ومن المؤكد أن هذا الاختيار كان متأخرا جداً".

ووصف روحانى ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية فى المجلس الأعلى للأمن القومى مرة أخرى عدم الحوار مع الأجانب بأنه أمر سئ، وشرح سبب عدم قيام السياسيين الإيرانيين بإجراء حوار مع الأجانب عموما والأمريكيين على سبيل الخصوص بأنه يعود إلى "التشاؤم العميق الذى ترسب فى الأذهان. إننا دائماً لا نريد أن نجلس مع الأجانب، خاصة العدو ونشعر دائماً أننا لو فعلنا هذا الأمر فقد خدعنا، وكما شاهدنا أعلنت بعض المنابر العامة أننا فى أى وقت سنجلس مع الأجانب سنخدع، من المؤكد أننى لا أقبل هذا الأمر، وأعتقد أن هذه النظرة ناجمة عن التشاؤم الذى تمكن منا، إننا دائماً نعتبر التقارب مع الأجانب مثل التقارب مع الشيطان ونقول نعوذ بالله، اليوم حان الوقت لأن نكون أكثر توازناً فى عمليات اتخاذ القرار ونتعامل بمزيد من المنطق والبعد عن العواطف، كما أننا نضع فى اعتبارنا أن العالم الآن يختلف عما كان عليه من عشر سنين وفترة الحرب الباردة. اليوم تتغير الظروف العالمية بسرعة ولهذا لا نستطيع الاحتكام إلى الصيغ القديمة".

وأضاف: "إننا اليوم أصبحنا فى ظروف نواجه فيها هجمة عامة، تقف مختلف الدول، خاصة الدول الغربية فيها صفاً واحداً ضدنا، ويأخذون الصين وروسيا تدريجياً إلى صفهم حتى يستصدروا قرارات ضد الجمهورية الإسلامية، ولهذا السبب يجب علينا اليوم أن نتحرك بحكمة، وللأسف إن التحادث مع الأجانب من وجهة نظر البعض هو مثل "أكل الميتة" يحدث وقت الضرورة".

وانتقد روحانى، الذى يحسب على المؤسسة الدينية، سياسات الحكومة الجديدة فى التعاطى مع الملف النووى والأسلوب الذى يدار به حيث قال: "يسير الملف النووى الإيرانى نحو الاتجاه الأصعب. ومع أن الشعب سعيد بهذا الأمر، لكن هذا الانجاز يرجع إلى نهايات فترة تولى مير حسين موسوى الحكومة، ففى عهد هاشمى رفسنجانى تم شراء كل أجهزة الطرد المركزى والتخصيب ومفاعل أصفهان، وفى عهد السيد خاتمى تم توطين هذه التقنية المشتراة ولا يجب إغفال أنه منذ عام ١٩٨٨ حدثت تحركات كثيرة فى هذا المجال وقد تحملت حكومة رفسنجانى وخاتمى مشقات كثيرة فى هذا الصدد حتى استطعنا أن نصل فى عام ٢٠٠٢ إلى تقنية التخصيب، وقمنا بالتخصيب من خلال عدد من أجهزة الطرد المركزى، ووصف خاتمى الوصول إلى هذا الإنجاز بأنه انتصار عظيم للأمة الإيرانية، ومن المؤكد أن هذا الأمر كان لازال ناقصاً فى أصفهان وكان قد بدأ حديثاً فى أراك، وكنا قد قمنا بالخطوات الأول فى إنتاج الكعكة الصفراء، وكان لابد أن تستكمل". للأسف تم تشويش الرأى العام حتى وصلنا إلى قرار سبتمبر ٢٠٠٢ ولم يكن هذا القرار فى صالح الجمهورية الإسلامية، وأصلنا إلى حافة الإحالة لمجلس الأمن فى الجلسة التالية. من المؤكد أنه تم اتخاذ قرارات حكيمة من جانب مجمل النظام فى ذلك الوقت. وفى ذلك الوقت اتخذنا القرار بتعليق نشاط ناتانز، لكننا استكملنا أعمالاً أخرى، وكنا قد وصلنا فى ناتانز إلى تقنية التخصيب، وكانت الوكالة تعلم بهذا، ولكن فى الوقت نفسه كانت مشروعات أراك وأصفهان والكعكة الصفراء ناقصة، ولهذا قبلنا تعليق الملف الذى اكتمل، لكننا لم نقبل المشروعات الثلاثة التى كانت ناقصة".

وقد رفض حسن روحانى تماماً كل الأقوال التى تنادى بأنه لا يجب إجراء حوار مع الغربيين، ووصف هذا الكلام بأنه "خطأ فادح"، وأوضح سبب ذلك بقوله: "يقول البعض لا يجب أن نتحادث مع الغرب وأن نخدع أنفسنا، هذا الكلام ليس أكثر من كلام أجوف، يقول به من هم بعيدون عن المسئولية لأنهم لو كانوا فى موضع المسئولية لكانوا يعرفون أن الإيرانيين يؤمنون مصالحهم بحكمة وذكاء. فمع علم الوكالة تهيأت الفرصة لعلمائنا أن يواصلوا موضوع الكعكة الصفراء وأراك، خاصة أصفهان".

وفى النهاية قال روحانى: "يجب على إيران والغرب أن يجلسا على مائدة المفاوضات ويقوما بحل هذه القضايا على مائدة الحوار، ولو أننا نسعى إلى القوة فسنحصل عليها بالتعاطى مع الآخرين، وليس بدفع ثمن باهظ والتمسك بأشياء لا جدوى منها".

بين السلام والتحدى

■ مصيب نعيمى ■ الوفاق ٢٠٠٦/٣/٢٧

تضمن خطاب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الذى ألقاه أمام حشد من العمال الإيرانيين فى ٢٦ /٢٠٠٦/٤ عبارات واضحة وصريحة لمن يريد ان يتعاطى مع الشأن الايراني حيث لخص الموقف بسلمية ايران ونشاطاتها وتعاطيها مع الجميع، وهي الدولة التي تتضمن مبادئها الاحترام المتبادل لحقوق الآخرين ولا تحمل أى نظرة عدائية ولن تقوم باعتداء على اي دولة غير انها سترد الصاع صاعين عندما تتعرض لاي اعتداء على أرضها وشعبها وحضارتها.

فليس من حق الولايات المتحدة مهما بلغت من قوة ان تخاطب الآخرين بلغة التهديد والهيمنة، ولايجوز لها ان تمسك بقرار العالم لتستفرد بالمؤسسات الدولية التي يجب ان تكون في خدمة الجميع دون تمييز.

ولقد سعت بعض أجهزة الاعلام في الغرب الى نقل مقاطع من الخطاب دون غيرها سعيا لتزييف الحقيقة والايحاء بأن ايران بلد متشدد بينما لو ألقينا نظرة على استراتيجية إيران ومواقف مسؤوليها وعلى رأسهم القيادة العليا سنرى أن الحكومة الاسلامية في ايران رائدة في الحفاظ على السلام العالمي فهي تتحدث وبموضوعية عن مخاطر السياسات الغربية التي تؤجج نار الفتن هنا وهناك وتحرض الشعوب والدول عندما تهين كرامتهم وتسلب ارادتهم وتقمع حرياتهم وتسرق ثرواتهم.

فمن الذي لا يعرف أن القسم الاعظم من امكانات وثروات الدول المعروفة بالعالم الثالث تدخل في جيوب عدد قليل من الدول الغربية التي ترى نفسها متميزة عن باقي العالم وتجيز لنفسها الاستيلاء على قدرات الآخرين دون اعطاء هؤلاء حقاً في الاعتراض.

فهذه فلسطين وذاك العراق وقبله أفغانستان احتلتها قوى غازية بذرائع شتى وترفض الخروج منها لانهم

يعتبرون انفسهم أوصياء على البشر، وحالة الدول الحرة ليست بأفضل حيث تواجه يوميا تهما شتى من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وربيبهم الكيان الصهيوني بفقدان الديمقراطية ودعم الارهاب ومخاطرهم على مستقبل العالم الغربي.

لا أحد يتجرأ أن يتحدث عن أعمال الشغب في فرنسا والتمييز ضد الاقليات في أمريكا والتحريض ضد القوميات الأخرى في المانيا والضغط على المسلمين في بريطانيا فضلا عن عدم الحديث ولو بصورة عابرة عن الجرائم اليومية بحق الفلسطينيين الأبرياء وممارسات التعذيب في السجون الأمريكية وقصف البيوت في باكستان.

لذلك كله فان جنون العظمة الذي يتحكم بعقلية الساسة الأمريكيين يجب أن تواجه بعبارة لا للهيمنة ولو لمرة واحدة لأن استمرار المراوغة أمام الظالم سيدفع الجميع الى مصير مجهول.

معوقات تحقيق المجتمع المدنى العالمى

محمد مهدى بهمنى ■ كزارش(التقرير)، العدد ١٧٢- ١٧٣، مارس _أبريل ٢٠٠٦

تحظى الدراسات الخاصة بالمجتمع المدنى باهتمام الكثير من المحللين، خاصة فى الدول النامية، وذلك نظراً للدور الذى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى داخل هذه الدول، وثمة تعريفات عدة تم وضعها لمفهوم المجتمع المدنى من أهمها:

١ - المجتمع المدنى هو مجتمع حضارى يقابل المجتمع البدائى (أدم فركسون).

٢ - المجتمع المدنى طبقاً لمفهوم العلاقات المادية والاقتصادية والعلاقات الطبقية والاجتماعية يقابل الحكومة.

٣ - المجتمع المدنى هو الشكل الأول لتكوين الحكومة عند ماركس.

٤ - المجتمع المدنى هو جزء من بنية فوقية ومركز بلورة القوى الأيديولوجية أو الفكرية للطبقة الحاكمة.

وبالنظر إلى التعريف الأخير الذى يحظى بقيمة كبيرة يتضح أن المجتمع المدنى يمارس دورا فعالا فى الأنشطة التى لا تهتم بها الحكومة. أما المجتمع المدنى فى العلوم الاجتماعية فيكون عادة فى مقابل الحكومة ويطلق على ساحة من العلاقات الاجتماعية التى تكون بعيدة عن السلطة السياسية ويشتمل على مجموعة من المؤسسات والهيئات والجمعيات والتنظيمات الخاصة والمدنية.

وعند الحديث عن المجتمع المدنى ودوره فى الدول النامية يمكن القول أن ثمة معوقات عدة تقف أمام قيام المجتمع المدنى بدوره المطلوب ومن أهمها:

١ - المعوقات الثقافية:

أ - الجمود الفكرى والعقلى وعدم الاهتمام بالبحث العلمى.

ب - الطبقية.

ج- النقل بدلاً من الإبداع.

د- الاعتقاد فى السحر والخرافة والأسطورة.

هـ- العادات والتقاليد التى تسيطر على الدول النامية.

و - مظاهر التعصب اللامنطقى.

٢ - المعوقات الاجتماعية:

أ - الاستبداد.

ب - عدم اهتمام الحكومة بحقوق الشعب.

ج - عدم الاستقرار السياسى.

د- فقدان الأمن وفقدان الهوية الوطنية.

و- الحكومة المركزية وانتشار ثقافة الاعتماد على الحكومة المركزية.

٣ - المعوقات الاقتصادية:

أ - الإنتاج التقليدى.

ب - الإنتاج بمعايير بسيطة.

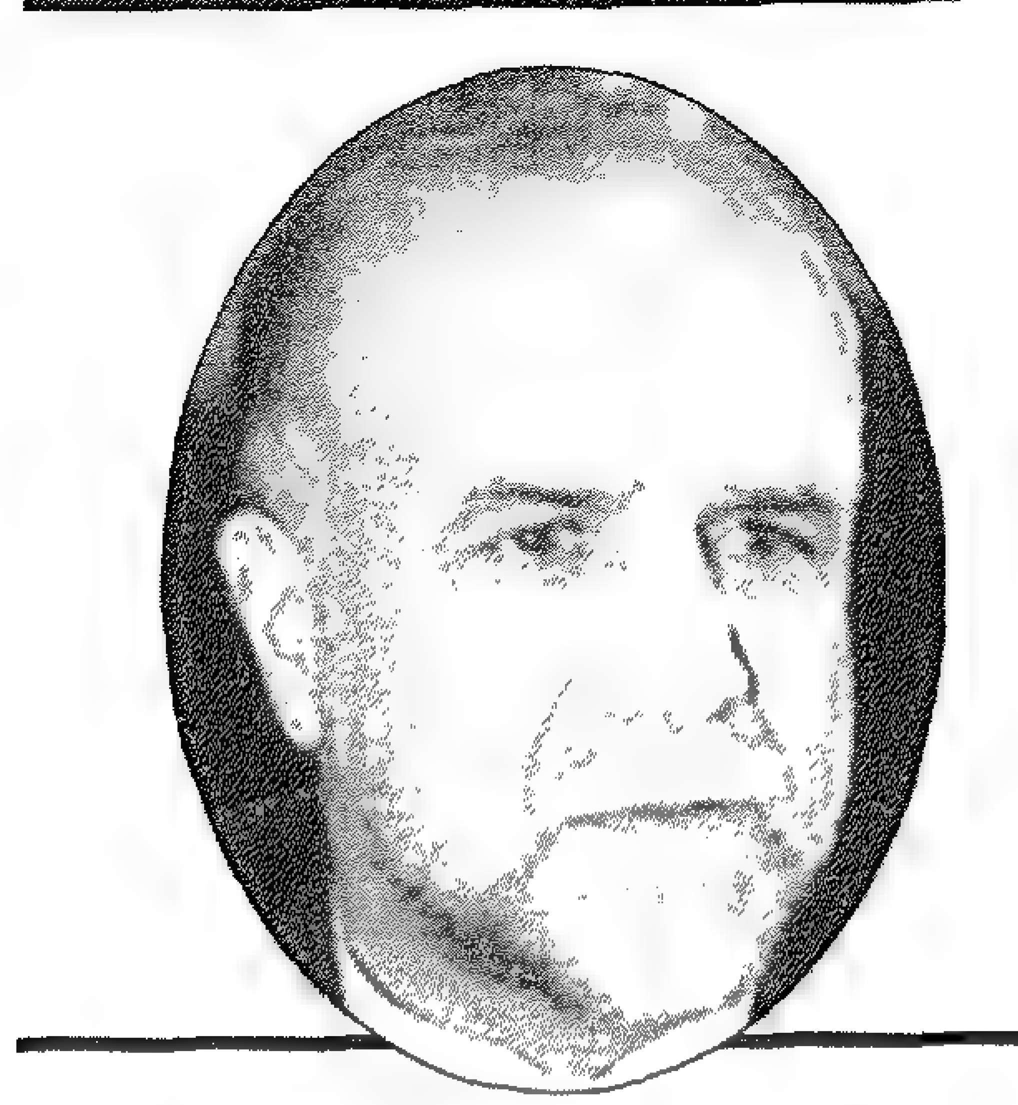
ج - الاقتصاد أحادى الإنتاج.

د - وضع العراقيل والمعوقات أمام حرية التجارة والسلع.

هـ - عدم وجود بنية تحتية مناسبة لعمل منظمات المجتمع المدنى.

و - محدودية الأسواق

شخصية العدد



سيد كاظم وزيرى هامانه وزير النفط

ولد سيد كاظم وزيرى هامانه فى مدينة يزد عام ١٣٢٤هـ.ش١٩٤٦م، وتلقى تعليمه الأساسى فى نفس المدينة، ثم انتقل إلى طهران حيث التحق بكلية الهندسة جامعة طهران، وحصل على بكالوريوس الهندسة قسم الميكانيكا، والتحق بالعمل فى الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، كمهندس مشروعات فى إدارة هندسة وبناء النفط عام ١٣٥٢هـ.ش١٩٧٤م،

وعندما حصل على درجة الماجستير فى الإدارة، عمل رئيسا للدراسات وتنظيم الأهداف والسياسات فى تخطيط النفط، مع عمله كمساعد لمدير الشئون الإدارية، ثم عمل نائبا للمدير التنفيذى ومديرا للشئون الإدارية بشركة النفط الوطنية الإيرانية، ثم عمل مديرا للتخطيط التجميعى بشركة النفط الوطنية الإيرانية. كما تولى إدارة التخطيط للشركة الوطنية الإيرانية للتكرير والتوزيع، وأدت إنجازاته فى هذا المجال إلى اختيار مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية له عضوا بالمجلس، مع احتفاظه بعضوية مجلس إدارة شركة التكرير والتوزيع، واختاره الوزير الإصلاحى بيجن نامدار زنجنه مساعدا لوزير النفط للتخطيط والدراسات، وعضوا بالمجلس القومى لإدارة النفط، وخلال عضويته للمجلس، كان عنصرا فعالا فى مجال التخطيط وتنظيم الأهداف والسياسات. كما كانت رئاسته لإدارة الدراسات التجميعية للنفط مفتاحا للخروج من عنق الزجاجة، فقد اضطلع بكل المسئوليات بأمانة، خاصة ما يتعلق بالمخصصات والميزانية.

كما ساعدت خبراته فى مجال بحوث النفط على اختياره لعضوية مجلس أمناء جامعة صناعة النفط.

ثم اختير مديرا للشركة الوطنية لتكرير وتوزيع النفط، بدرجة نائب لوكيل الوزارة للأنشطة النفطية والمدير الإدارى لهذه الشركة، مع احتفاظه بمنصب وكيل وزارة النفط والمدير التنفيذى للتكرير والتوزيع.

عمل نائبا للمدير التنفيذى وعضوا بمجلس إدارة شركة سلع لندن مع بداية نشاط شركة سلع لندن التى تزود قطاع النفط باحتياجاته من المواد والأدوات والتقنية، وقد اضطلع وزيرى هامانه بمهمة تأمين قطع الغيار بعد توليه هذا المنصب، مما دفع الوزير بيجن نامدار زنجنه إلى اختياره لتولى مسئولية المشروعات النفطية، وكذلك تعيينه وكيلا للوزارة لشئون التوظيف. ورغم أن هذا المنصب كان أقرب إلى التشريفات منه إلى الفعالية، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى اضطر الوزير زنجنه إلى الاستعانة به فى مسائل أساسية، وجعله وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية، فضلا عن

توليه منصب وكيل الوزارة للتنسيق.

اختاره الرئيس أحمدى نجاد مشرفا على وزارة النفط، ثم وزيرا للنفط.

يؤكد الوزير هامانه أن الرئيس أحمدى نجاد عرض عليه أن يتولى وزارة النفط فى البداية، ولكنه اعتذر عن قبولها، ووعد الرئيس بتقديم كل مساعدة ممكنة للوزارة، فعينه الرئيس مشرفا حتى يتم اختيار وزير آخر، ولكن اختياره فشل ثلاث مرات خلال ثلاثة أشهر، فأعاد عرض منصب الوزارة على الوزير هامانه بإلحاح، وإزاء إلحاح المسئولين وكبار موظفى الوزارة اضطر إلى قبوله بحكم أنه موظف حكومى وعليه أن يطيع الرئيس.

وقد قام باستشارة الرئيس حول توسعة قطاع النفط، ومحاربة الفساد فى هذه الصناعة، وإصلاح البنية الإدارية، وزيادة إنتاج حقل بارس الجنوبي، ووجد أن رأيه يتطابق مع رأى الرئيس. وقد ترك له الرئيس أسلوب تنفيذ هذه المقترحات.

وقد قام وزيرى هامانه فور توليه مباشرة الأمور كوزير للنفط بإجراء تغييرات كبيرة بين مسئولى الوزارة، حيث عين غلامحسين نوذرى مديرا تنفيذيا للشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وكسايى زاده مديرا تنفيذيا للشركة الوطنية الإيرانية للغاز، وعيّن محمد رضا نعمت زاده مديرا تنفيذيا للشركة الوطنية الإيرانية لتوزيع وتكرير المنتجات النفطية، وعين ابراهيمى مديرا تنفيذيا للشركة الوطنية الإيرانية للصناعات البتروكيماوية، كما قام بتعيين على زارعى مديرا تنفيذيا للمؤسسة الإيرانية الدولية لدراسات الطاقة. إلا أنه أبقى سيد هادى نجاد حسينيان فى منصبه كوكيل للوزارة للشئون الدّولية ليستفيد من علاقاته الدولية، كما أبقى معظمى فى منصبه كوكيل للوزارة لشئون القوى البشرية، حيث يعتقد حسب خبرة اثنين وثلاثين عاما قضاها فى مجال النفط وخطواته فى هذا المجال التى سار عليها خطوة خطوة، أن الإصلاح لا ينبغى أن يكون متسرعا بل عاقلا، وأن لا يتم إبعاد مسئول قبل أن يجد من هو أكفأ منه، وكان البعض يتصور أن لديه قائمة تغيير تضم أربعمائة اسم، لكنه ينفى ذلك بشدة، ويؤكد أن التغيير ليس هدما، وسوف يحصل على دعم الرئيس فى عملية الإدارة والتغيير. ويؤكد أن اصطلاح مافيا النفط لم يصدر عنه، وأنه شعار مضلل قصد به الإثارة لتعويق عمل المسئولين عن النفط، لأن النفط موضع رقابة من الجميع، حيث تعتمد عليه مشروعات كثيرة، وله مخصصات كبيرة للتوسع فى مجال الغاز والصناعات البتروكيماوية، فضلا عن المشروعات العامة الكبيرة، كما أنه طعام لكل الصناعات والعلاقات الدولية، فإذا لم يعمل المسئولون فى هذا القطاع بشفافية، فسوف يكونون موضع الشك والريبة، وهناك جهات متعددة تقوم بالرقابة على قطاع النفط، مثل ديوان المحاسبات العامة، والمفتشية العامة، والسلطة القضائية، ويعتقد أن كل مسئول فى هذا القطاع يجب أن يأخذ على عاتقه محاربة الفساد، وأن تكون الشفافية أحد أهم أهداف الإدارة، وإذا كانت هناك مافيا للنفط فسوف يعلن عنهم، حتى يستريح باقى المسئولين."الكثيرون يتحدثون عن مافيا النفط، وأنا لا أؤكد ذلك أو أنفيه، ولكنى سأتابعه، ومن يعرف شيئا عن هذه المافيا فليذهب إلى المراجع القضائية أو الجهات الرقابية، ويرشد عنهم، يقال إن هناك علاقات عائلية، وأن الفساد موجود فى الاتفاقات الدولية حول النفط وتصديره، وديوان المحاسبات يراجع كل الصفقات والفواتير، والأجهزة الرقابية تتابع حركة النفط، وأنا لا استطيع توجيه الاتهام لأحد دون دليل، ولكنى أؤكد أنه اعتبارا من اليوم لن يكون هناك معرض للاتهام، وسيكون هذا المجال نظيفا".

ويؤكد وزيرى هامانه أن أفضل طريق للاستفادة المثلى من النفط هو البيع بالمقابل، وهذا النوع من التعامل موضع تأييد النظام، وأنه سوف يدعم الاستثمار فى صناعة النفط، خاصة مشاركة القطاع الخاص فى هذا الاستثمار، كما أنه يرحب بالاستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع. وقد وعد هامانه أن يستفيد من عضوية إيران فى منظمة الأوبك من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة لإيران. لقد استطاع وزيرى هامانه خلال الأشهر القليلة التى كان مشرفا فيها على وزارة النفط أن يحصل على تأييد المسئولين ودعم القيادات له، فلم يواجه أية مشكلة فى مجلس الشورى الإسلامى عند الاقتراع بالثقة، وأصبح وزير النفط بعد فشل ثلاثة مرشحين قبله.

ويؤكد الوزير هامانه أن إنتاج الأوبك يعتبر كافيا للسوق دون إغراق على عكس ما تدعى الدول المستهلكة، كما أن خمسين دولارا ثمنا لبرميل النفط يعتبر معقولا.

ويعكف الوزير هامانه على دراسة لائحة جديدة للشركة الوطنية الإيرانية للنفط، حتى يعرضها على مجلس الشورى الإسلامى لإقرارها، وكان الوزير السابق قد تعثر فى وضع هذه اللائحة، حيث كان من المفروض أن تقدم للمجلس فى العام الماضي.

الأمثال بين الفارسية والعربية

أ.د/ يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

الأمثال: جمع مثل، والمثل: قول فى شئ يشبه قولا فى شئ آخر بينهما مشابهة، ليبين أحدهما الآخر ويصوره. قال المبرد: المثل مأخوذ من المثال، وهو قول سائر يشبه حال الثانى بالأول، والأصل فيه التشبيه. وقد صور القرآن الله - سبحانه وتعالى- بأنه المثل الأعلى فى جميع صفات الجمال والجلال والكمال، وبأنه لا يحتاج الى الأمثال، وقد نهى الله - سبحانه وتعالى- فى القرآن عن أن نضرب له الأمثال، أو أن نصفه بصفات غيره ، لأنه لا مثيل له ولا شبيه، فقال فى سورة النحل - الآية ٧٤: فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون. قال ابن المقفع: إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطق، وأنق للسمع، وأوسع لشعوب الحديث.

وقال إبراهيم النظام: يجتمع فى المثل أربعة لا تجتمع فى غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة.

والأمثال الشعبية (الفصحى والعامية) عنصر من عناصر التراث الشعبى، شأنها فى ذلك شأن الأساطير والقصص والأحاجى والسير الشعبية والأغانى التى تردد على ألسنة الخاص والعام من أفراد المجتمع، وهو ما يطلق عليه الغرب اصطلاح: فولكلور. ومن هذا المنطلق فإن الأمثال تعد مرآة صادقة تعكس جميع أفكار المجتمع وأخلاقياته وقيمه ومعنوياته وآدابه وعاداته وتقاليده وأمزجته، ومن ثم فإن الأمثال تؤلف جزءاً مرموقاً من التراث الثقافى الشعبى الذى تتناقله الأجيال عند جميع المجتمعات، وهى تعد تعبيراً عن الحياة الاجتماعية الواقعية فى هذه المجتمعات، ويمكنها أن تلعب دوراً بارزاً فى تفاعل الحضارات.

والأمثال عبارة عن مجموعة من الملاحظات كونها الناس نتيجة خبراتهم فى المجالات الحياتية المختلفة، فمنها ما يتضمن النصائح والحكم والتعليم، ومنها ما يتضمن الأسباب أو التفسيرات أو التبريرات لسلوك معين، ومنها ما يضع شروطاً مسبقة للحصول على نتائج سلوكية معينة، وهى من حيث شكلها سهلة الحفظ والانتشار، ومن ثم يسهل الاستشهاد بها عند الضرورة.

وبما أن خبرات الإنسان وسلوكه متشابهة فى وظيفتها النفسية، فقد أدى ذلك إلى تشابه كبير - أحياناً- فى مضمون الأمثال الشائعة فى ثقافات مختلفة، وهو ما يسمى بتوارد الخواطر والأفكار فى الأمثال.

ومن جانب آخر، فإننا نلاحظ تناقضاً بين الأمثال التى تشير إلى نفس الموقف، والسبب فى ذلك أن سلوك الناس وأساليبهم فى الحصول على الحاجة نفسها تختلف باختلاف الأفراد حتى فى المجتمع نفسه، والمثل ينبع من البيئة - صحراوية كانت أم بحرية أم زراعية - ويتأثر بجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن ثم فهو تعبير عن واقع معين فى ظرف معين. كما أن هذا التناقض قد يعود إلى اختلاف المراحل التاريخية والحراك الاجتماعى أو التغيير الاجتماعى الذى ينجم عن الهجرة وتأثير وسائل الإعلام والغزو الثقافى، وتأثير ذلك كله على المفاهيم والقيم والثقافات الخاصة بالشعوب.

ووظيفة المثل هى التعليم والنصح والإرشاد والتوجيه، ولكل مثل مواضع ومواقف يستخدم فيها، كما أن لكل مثل قصة أو حادث ما أو موقف اجتماعى يجب الإشارة إليه للوقوف على معنى المثل؛ ولهذا اهتم دارسو الأمثال بجمع الأمثال وتصنيفها وتفسيرها والإشارة إلى قصص هذه الأمثال.

والشعب الإيرانى مر بتجارب عدة، واحتك بدول وحكومات كثيرة على مر العصور سواء كان هذا الاحتكاك عن طريق الحروب أو العلاقات التجارية، ولديه تنوع مناخى وتنوع سكانى وكان لهذا كله أثر كبير



فى صياغة الأمثال وتنوعها. والإيرانيون مولعون بالتمثيل والقصص، والمستقرئ لدواوين شعراء إيران الكبار من أمثال: الفردوسى وجلال الدين الرومى ونظامى وسعدى وحافظ يلاحظ أن هذه الدواوين تشتمل على الكثير من الأمثال السائرة، وليس معلوماً: هل أبدع هؤلاء الشعراء هذه الأمثال، أم أنهم نظموها فقط؟ كما أن بعض الشعراء القدامى ضمنوا أشعارهم الفصحى تفسيرات لبعض الأمثال الفارسية وما يتصل بها من حكايات وقصص بعد أن استلهموها من الأدب الشعبى فى عصرهم، ومما لاشك فيه أن جزءاً من هذه الأمثال قد حفظ من الفناء بفضل هؤلاء الشعراء.

والأمثال الفارسية - شأنها شأن سائر الأمثال لدى جميع شعوب العالم - تعكس شخصية الشعب الإيرانى وتاريخه ولهجاته وعلاقاته بالآخرين ومعتقداته الشعبية. ومن الأمثال الفارسية ما يؤخذ بمنطوقه الحرفى المجرد، أى تكون كلماته ومعانيه مباشرة مثل: الاستخارة فى عمل الخير، ومنها ما يتخذ صورة التعبير الرمزى المجازى. وإذا كانت هناك أمثال تختلف من عصر إلى عصر لأن مطالب أى عصر لا تستجيب مع مطالب عصر آخر، فإن هناك أمثالاً تصلح لكل عصر، مثل: كل إناء ينضح بما فيه - لا يفل الحديد إلا الحديد - يد واحدة لا تصفق - عذر أقبح من الذنب - ليس من سمع كمن رأى - البعيد عن العين بعيد عن القلب.

والدارس للأمثال الفارسية التى جمعها "دهخدا" فى أربعة مجلدات يلاحظ تشابهاً واضحاً فى كثير من هذه الأمثال مع الأمثال العربية بصفة عامة والأمثال الشعبية المصرية بصفة خاصة. وربما يرجع هذه التشابه إلى ما يسمونه بتوارد الخواطر والأفكار، أو إلى تشابه خبرات الإنسان وسلوكه فى أى مكان عاش فيه، أو إلى عوامل التأثير والتأثر بين العربية والفارسية.

هذا وقد انتقل الكثير من الأمثال العربية إلى اللغة والأدب الفارسى، وضمنها الشعراء والكتاب، وخاصة شعراء الصوفية وكتابهم وكتاب النثر الفنى والتعليمى، فى شعرهم ونثرهم تأييداً وتأكيداً لما يقولون، ومن هذه الأمثال: لا تكن خازناً لغيرك - رب زارع لنفسه حاصد سواه - إن للحيطان آذاناً- الضرورات تبيح المحظورات - أشأم من غراب البين - خير الكلام ما قل ودل.

وسنحاول فى هذه الزاوية تصنيف بعض الأمثال الفارسية، ومقارنتها - من حيث الموضوع - بمثيلاتها من الأمثال العربية الفصيحة منها أو العامية:

١- أمثلة تفيد أن الهدايا على قدر مهديها، أو لإظهار التواضع عند تقديم الهدية:

الأمثلة الفارسية:

- هدية النملة رجل جرادة.

- **هدية الفقير ورقة خضراء.**
- **أقبل منى فخذ الجرادة هذا.**

ما يقابلها بالعربية:

- **بصلة المحب خروف (مثل عامى مصرى)**

٢- أمثلة تشير إلى الطمع والطماعين:

الأمثلة الفارسية:

- هل من مزيد. والمثل يستخدمه الإيرانيون بكلماته العربية ويضرب على الشخص الطماع الذى لا يشبع أبداً. وهو جزء من الآية رقم ٣٠ من سورة ق: يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد.
- قل للطماع المحب للدنيا: إما أن تملأ القناعة عينيك، أو أن يملأ التراب عينيك.

الأمثلة العربية:

- لا يملأ عين ابن آدم إلا التراب.
- الطمع يقل ما جمع. (مثل عامى مصرى)

٣- أمثلة تضرب للحث على التحلى بالأمل وعدم اليأس:

الأمثلة الفارسية:

- من عمود إلى عمود فرج.

الأمثلة العربية:

- من عمود إلى عمود فرقان. وهذا المثل متأثر بالآية القرآنية" لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً" (جزء من الآية ١ من سورة الطلاق).
- تبات نار تصبح رماد (مثل عامى مصرى).

٤- أمثلة تضرب عند المجاملة غير العملية التى لا تصدر عن القلب:

المثل الفارسى:

- مجاملة شاه عبد العظيم (عبد العظيم الحسنى أحد أبناء أئمة الشيعة وهو مدفون فى الرى وقبره من مزارات الشيعة المهمة. ونظراً لقرب مدينة الرى من مدينة طهران، كان سكان الرى يوجهون الدعوة لسكان طهران الذين انتهت زيارتهم لمزار الشاه عبد العظيم لكى يقضوا الليل فى منازلهم، لكن سكان طهران كانوا يرفضون لقرب المسافة بين طهران والرى).

المثل العربى:

- عزومة مراكبيه (مثل عامى مصرى).

٥- أمثلة تحث على عمل الخير دون النظر إلى العواقب أو إلى الحصول على مكافأة:

المثل الفارسى:

- أعمل الخير وارمى به فى نهر دجلة.

المثل العربى:

- أعمل الخير وارميه البحر.

٦- أمثلة تطلق على الثروة التى تأتى بدون تعب أو مشقة؛ فتضيع:

المثل الفارسى:
- ما تجلبه الرياح تأخذه الرياح.
المثل العربى:
- اللى يجى بلاش يروح بلاش (مثل عامى مصرى).
٧- أمثلة تتحدث عن أن البعض يفعل الخير مع شخص آخر ولا يرى منه غير الشر:
المثل الفارسى:
- جزاء الخير الشر.
المثل العربى:
- آخر خدمة الغز علقة (مثل عامى مصرى).
٨- أمثلة تشير إلى الأشخاص الذين يتظاهرون بالكرم وينفقون من مال غيرهم:
المثل الفارسى:
- يمنح من كيس الخليفة.
المثل العربى:
- زغردى يلى مانتيش غرمانة (مثل عامى مصرى).
٩- أمثلة تشير إلى الأشخاص الجهلاء الذين لا يملكون القدرة على التمييز بين الأشياء:
المثل الفارسى:
- لا يفرق بين الثور والحمار .
المثل العربى:
- لا يعرف الألف من كوز الذرة (مثل عامى مصرى).
١٠- أمثلة تشير إلى الأشخاص الذين يبالغون ويضخمون الأمور البسيطة:
المثل الفارسى:
- يجعل من القشة جبلاً.
المثل العربى:
- يعمل من الحبة قبة.
١١- أمثلة تشير إلى أن البدايات تبشر بالنهايات وإلى أن المقدمات تؤدى إلى النتائج:
الأمثلة الفارسية:
- السنة الطيبة تظهر من ربيعها.
- صفاء كل خميلة يظهر فى وجه البستانى.
الأمثلة العربية:
- الجواب يظهر من عنوانه.
- يسيره يدل على كثيره.
١٢- أمثلة تشير إلى أن تغيير الماهية محال.
المثل الفارسى:
- لا تلد الحية إلا حية.
المثل العربى:
- إنك لا تجنى من الشوك العنب.
- أكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأمها (مثل عامى مصرى).
١٣- أمثلة تشير إلى حالة الشخص المشغول جداً.
المثل الفارسى:
- ليست لديه حتى فرصة لتطليق زوجته.
المثل العربى:
- ليست لديه حتى فرصة الهرش فى رأسه (مثل عامى مصرى).
١٤- أمثلة تشير إلى ضرورة اغتنام الفرصة المتاحة:
المثل الفارسى:
- الخل الموجود أفضل من الحلوى النسيئة.
- عصفور فى اليد أفضل من صقر يطير فى الهواء.
المثل العربى:
- عصفور فى اليد خير من عشرة على الشجرة.
١٥- أمثلة تحث على عدم المشاورة فى عمل الخير:
المثل الفارسى:
- لا استخارة فى عمل الخير.
المثل العربى:
- إن عملت خير ما تشاور.
١٦- أمثلة تؤكد على ضرورة السعى والعمل من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة:
الأمثلة الفارسية:
- كل من يريد طاووساً عليه أن يتحمل مشقة السفر إلى الهند.
- كل من يريد قطف وردة حمراء يجب أن يتحمل جروح أشواكها.
الأمثلة العربية:
- الحاجة تفتق الحيلة - ومن خطب الحسناء لم يغله المهر.
- الغاوى ينقط بطاقيته (مثل عامى مصرى).
١٧- أمثلة تشير إلى تآلف المتناظرين والمتشابهين:
المثل الفارسى:
- يطير المتآلفان سوياً: الحمامة مع الحمامة والصقر مع الصقر.
الأمثلة العربية:
- الطيور على أشكالها تقع.
- البيض المشش يتدحرج على بعضه (مثل عامى مصرى).
- كل شلو يشبهلو (مثل عامى مصرى).
١٨- أمثلة تقال عند مرور الأحداث وانتهاء الوقت المخصص لها، وتشير إلى عدم جدوى وصول الأشياء فى وقتها المناسب، كأن تأتى الإمدادات بعد هزيمة الجيش:
المثل الفارسى:
- بعد خراب البصرة.
الأمثلة العربية:
- بعد خراب عكا (بعد العيد ما يتفتش كحك (مثل

عامى مصرى)
١٩- أمثلة تؤكد على ضرورة عدم تكرار الخطأ مرتين والسرعة فى التعلم:
المثل الفارسى:
- الجواد النجيب تكفيه ضربة سوط واحدة.
الأمثلة العربية:
- العبد يضرب بالعصا والحر تكفيه الإشارة.
- أرسل حكيماً ولا توصه.!!
٢٠- أمثلة تثبت أن التدخل غير المناسب فى الأمور يفسدها:
المثل الفارسى:
- المنزل الذى به سيدتان يغرق فى التراب والغبار.
الأمثلة العربية:
- السفينة التى بها ربانان تغرق، وهو ما يعبر عنه العامة من المصريين على هذا النحو: المركب اللى فيها ريسين تغرق.
٢١- أمثلة تشير إلى التلون وعدم الثبات على رأى أو موقف:
المثل الفارسى:
- له صفة الديك الرومى
المثل العربى:
- يتلون كالحرباء.
٢٢- أمثلة تؤكد على ضرورة الإحسان للمحسن والإساءة للمسيئ:
الأمثلة الفارسية:
- الرد على التركى بالتركى
- جزاء قاذف الطوب حجر.
الأمثلة العربية:
- الجزاء من جنس العمل.
- دقة بدقة (مثل عامى مصرى).
٢٣- أمثلة تؤكد على ضرورة أن يثبت المرء صحة ما يدعيه.
المثل الفارسى:
- هذه هى الكرة وهذا هو الميدان.
المثل العربى:
- المية تكدب الغطاس (مثل عامى مصرى).
٢٤- أمثلة تؤكد على أهمية البشاشة فى وجه الآخرين:
المثل الفارسى:
- لو تناولت الحنظل من يد شخص حسن الطبع، فهذا أفضل من أن تتناول الحلوى من يد شخص عابس الوجه.
المثل العربى:
- لا قينى ولا تغدينى (مثل عامى مصرى).

٢٥- أمثلة تشير إلى افتتان المرء بذريته وعقله وإنتاجه الشعرى:
المثل الفارسى:
- المرء يصف عقله بالكمال وابنه بالجمال.
المثل العربى:
- المرء مفتون بعقله وشعره وابنه.
٢٦- أمثلة تشير إلى اختلاف طبائع البشر:
المثل الفارسى: التربية واحدة والطبائع مختلفة.
المثل العربى: شقيقان ولهما طبعان (مثل عامى مصرى).
٢٧- أمثله تؤكد على أن المرء يحصد ما يزرعه بيديه:
الأمثلة الفارسية:
- ما يحدث لنا بسبب أعمالنا.؟
- احترقت بالنار التى أشعلتها بنفسى.
- هذا هو الخبز الذى أنضجته لنفسى.
الأمثلة العربية:
- من حفر حفرة لأخية وقع فيها.
- أنا اللى جبت ده كله لنفسى (مثل عامى مصرى).
- أنت تحصد ما زرعت.
٢٨- أمثلة تحض على ضرورة حسن اختيار الأماكن التى يروج فيها المرء سلعته.
الأمثلة الفارسية:
- يحمل التمر إلى البصرة.
- يحمل التمر إلى هجر (قرية باليمن تشتهر بكثرة تمرها).
- يحمل الكمون إلى كرمان.
- تعليم الحكمة للقمان خطأ.
- أنت كمستبضع التمر إلى هجر.
الأمثلة العربية:
- يبيع الماء فى حارة السقايين (مثل عالى مصرى).
٢٩- أمثلة تشير إلى الأشخاص الذين ينشغلون بأشياء غير نافعة
الأمثلة الفارسية:
- يدق الماء فى الهاون.
- يضرب بقبضة يده على السندان.
الأمثلة العربية:
- يضع الماء فى الغربال.
- ينفخ فى قربة مقطوعة (مثل عامى مصرى).
٣٠- أمثلة تحث على الادخار:
المثل الفارسى:
- الذهب الأبيض ينفع فى اليوم الأسود.
المثل العربى:
- القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود.



انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة بين الإشكاليات والتحديات

■ حسين صوفى محمد
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

بينما تخوض إيران حالياً معركة ساخنة على الصعيد الدولى مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بسبب الملف النووى الإيرانى، وتداعياته الأخيرة، تستعد مختلف القوى السياسية الإيرانية إلى خوض معركة أخرى - ليست أقل أهمية - على الصعيد الداخلى، وهى معركة انتخابات مجلس خبراء القيادة الرابعة، المقرر إجراؤها فى شهر أكتوبر القادم. ورغم أنه مازال أمامها أكثر من خمسة أشهر، ولكن نظراً لتعقيدات مشهد السياسة الحزبية الإيرانية من ناحية، وموقع هذا المجلس، وتزامن انتخاباته مع انتخابات مجالس البلدية هذا العام من ناحية أخرى، فقد بدأت معركته الانتخابية مبكراً.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم القائم فى إيران يكتسب خصوصية عند مقارنته بأنظمة الحكم الأخرى؛ إذ إن نظرية "ولاية الفقيه" - التى أعاد تطويرها الإمام الخمينى - وهى المكوّن الأساسى لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران تعتمد على إرادة شعبية، وتستند فى الوقت نفسه على الأحكام الإلهية فى السلطة تشريعياً وتطبيقياً.

ومن ثم نفترض ومنذ البداية أن النظريات السياسية المعروفة التى يجرى تطبيقها على جميع المجتمعات السياسية لربما قد تقف عاجزة أمام تحليل وتفسير مجريات السياسة الإيرانية أو التنبؤ بتحركاتها الحزبية المستقبلية، نظراً لذلك التفرد والتعقيد من جانب، وكذا بسبب حالة السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات الحزبية، هذا النوع الوليد من الائتلافات الجديدة تنشأ من جراء الوضع فى إيران الذى يسمح بتسجيل وتنظيم ائتلافات قبيل إجراء الانتخابات، فى حين أن الأنظمة الحزبية الائتلافية الأخرى يتم فيها تنظيم الائتلافات بعد إعلان نتائج الانتخابات، وهذا من جانب آخر.



وبدون الالتفات إلى صحة هذا الافتراض من عدمه، فإن وضعية انتخابات "مجلس خبراء القيادة"، ذلك المجلس الحائز على المرتبة الأولى من حيث الأهمية داخل النظام الإيرانى، والذى يندر تماثله فى أى نظام سياسى آخر يثبت ذلك الافتراض.

ماهية مجلس خبراء القيادة:

يعتبر مجلس خبراء القيادة الإيرانية هو الهيئة الأساسية فى النظام الإيرانى الذى عهد إليه الدستور مهمة تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، ويتألف هذا المجلس حالياً من ٨٩ عضواً يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شعبى مباشر لدورة واحدة مدتها ثمانى سنوات، وهى أطول فترة بين المجالس الإيرانية قاطبة، بحيث تمثل كل محافظة بعضو واحد داخل هذا المجلس طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة، وكلما زادت الكثافة عن ذلك، كلما زاد معها تمثيلها بعدد الأعضاء، هذا وقد أجريت الدورة الأولى لانتخابات مجلس خبراء القيادة فى أكتوبر من عام ١٩٨٢، وكان تعداد أعضائه آنذاك ٨٣ عضواً، بينما الدورة الثانية عام ١٩٩٠، بعدد أعضاء ٨٥ عضواً.

وقد شارك فى تلك الانتخابات الأخيرة نحو ١٧

مليون ناخب من إجمالى ٣٨ مليون ناخب ممن لهم حق الانتخاب، أى كانت نسبة المشاركة ٤٧٪. وقد أظهرت نتائجها حينما أعلنت فى الخامس والعشرين من الشهر نفسه، سيطرة علماء الدين المحافظين على هذا المجلس، إذ حصلوا على ٧٠ مقعداً موزعة على محافظات إيران البالغة عددها ٢٨ محافظة من أصل ٨٩ مقعداً.

ويتكون هذا المجلس من هيئة رئاسية، وأمانة عامة، وهيئة تحقيق، ولجان متخصصة، ويرأس حالياً آية الله مشكينى، ونائبه آية الله هاشمى رفسنجانى الرئيس الإيرانى الأسبق، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالى، ويجتمع هذا المجلس مرة كل عام، ولا يتقاضى أعضاؤه راتباً.

وتنص المادة (١٠٧) من الدستور الإيرانى على أن مجلس خبراء القيادة هو الذى يعين الشخصية الدينية التى تتوافر فيها كل الشروط الدينية والفقهية لتولى منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (الولى الفقيه). والمعروف أن المرشد هو الذى يحتل الموقع الأول على هرم الدولة الإيرانية، وهو المحور الأساسى فى نظامها والتى من بين صلاحياته أيضاً رسم السياسات العامة للنظام والإشراف على مدى سلامة تنفيذ هذه السياسات، وتعيين وعزل فقهاء مجلس صيانة الدستور، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب، وكذلك التوقيع على أمر تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، وعزله أيضاً. بينما تتمثل وظائف واختصاصات مجلس خبراء القيادة فى تعيين مرشد آخر فى الحالات الضرورية التالية.

١- إذ ما طرأت للمرشد القائم حادثة تعطله عن أداء عمله.

٢- إذا ما توفى، يقوم هذا المجلس بتعيين مرشد آخر.

ومن ناحية أخرى، يتولى هذا المجلس الإشراف على أعمال المرشد، والملاحظ أن مهمة الإشراف التى يقوم بها مجلس الخبراء هى مباشرة وغير مباشرة فى الوقت نفسه، حيث يقوم أعضاء هذا المجلس بدراسة قرارات المرشد وفقاً للمادة "١١٠" من الدستور الإيرانى ويقيمونها، فإذا ما وجدوا إبهاماً فى جانب من جوانبها اتصلوا بالمرشد واستفسروا بشأنها سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولهذا المجلس - كما

ذكرنا آنفا - أمانة عامة تضم مجموعة من العلماء والمحققين تقوم بعمل دراسة للقضايا المختصة بالحكومة من النواحى السياسية والاجتماعية.

ومن المفيد هنا بعد أن استعرضنا للمكانة القانونية لمجلس الخبراء أن نتطرق أيضاً إلى مكانته الفقهية. ولعل التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا المقام هو: هل هناك ثمة آيات أو أحاديث تؤكد على مكانة ودور هذا المجلس؟!

فى اعتقادنا إن معظم الأدلة الدائرة حول مكانة مجلس الخبراء الشرعية إنما هى أدلة وضعية انطلقت من اجتهاد فقهاء الشيعة، ولم يرد أى شئ بخصوصها فى القرآن أو أحاديث إنما هى محاولات بشرية يمكن نقدها، لكن فقهاء الشيعة لديهم رأى معارض لهذا، إذ يرون عبر تأويل بعض الآيات القرآنية والروايات المختلفة التأييد الشرعى لمكانة خبراء القيادة، ومن هذه الآيات التى يستندون إليها ما ورد فى سورة النحل الآية ٤٣ ".. فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون". وسورة التوبة آية ١٢٢ "... فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون". إنهم عبر تأويل هذه الآيات وغيرها يرون وجوب رجوع غير المتخصص للمتخصص، أى الرجوع لخبراء الفقه فى أمر الحكم.

نشأة مصطلح خبراء القيادة:

يقوم الخبراء (الكاشفون) لولى الأمر الإلهى المعين (المرشد)، (والمقصود هنا بولى الأمر الإلهى، أنه معين من قبل الله عز وجل)، وما على الكاشفين المتمتعين بخبرات فقهية خاصة اكتشاف هذا الولى من بين الخلق إلا أن يقوموا عبر إحدى طرائق الكشف الستة: (الكشف والتشخيص، القرعة، ولاية العهد، الأفضلية والغلبة الشخصية، الانتخابات الديمقراطية، تغلب جماعة فقهية على أخرى) باختيار من سيتولى مقام ولى الأمر الإلهى المعين، ومن ثم يعلنونه على الناس، وهذا بدوره يعنى أن رأى هؤلاء الكاشفين بمثابة الشاهد أو البينة على هذا الولى من منطلق ما لديهم من خبرات، لذلك سرعان ما لقب هؤلاء الكاشفون باصطلاح "الخبراء" الذى اشتهروا به بين الناس.

شروط الخبراء وعلاقتهم بولى الأمر (المرشد):

ثمة علاقة طردية بين الخبراء الكاشفين، وولى الأمر الإلهى المكشوف عنه، فالخبراء ينبغى أن يتوافر فيهم كافة شروط الولى، وإلا كيف يتسنى لهؤلاء تعيين شخصية تتسم بالفقاهة مثلاً دون أن يتسمون هم بها

أيضاً؟!

وهنا يجدر التساؤل: ما هى شروط من يحصل على حق الولاية؟

هذه الشروط هى أن يكون حائزاً على الحياة، العقل، البلوغ، الإسلام، الإيمان، العدالة، الفقاهة، التدابير، الطهارة، الذكورة، فالحياة تعنى الوجود وعدم غيبة الحاكم، وكذا العقل يعنى الحكمة وإلا كيف لسفيه تولى شئون الحكم، والبلوغ يعنى الرشادة - رغم أن الشيعة يعدون مسألة البلوغ شرطاً للإمامة - والإسلام يعد شرطاً أساسياً فى الفقه الشيعى لتولى أمر المجتمع الإسلامى، والإيمان هنا قطعاً يعنى التشيع، وأيضاً العدالة والطهارة فهى من الأمور التى تحتاج لشرح أو تفسير، أما شروط الفقاهة، والتدابير، والذكورة فهى من المسائل التى سيرد ذكرها فيما يتعلق بإشكاليات هذه الرؤية. وعلى آية حال، فإن الخبراء المعينين لولى الأمر يستوجب إحرازهم لنفس تلك الشروط التى يجب توافرها فى الولى الفقيه، نظراً لمقتضيات التعيين، وكذا الاحتمالية تعيين الولى الفقيه من بينهم فى بعض الضرورات.

العلاقة بين الخبراء والشعب:

وفقاً لطريقة "الكشف والتشخيص" - المذكورة آنفاً - يتم انتخاب الخبراء الكاشفين لولى الأمر المكشوف عنه، من قبل الشعب بشكل مباشر للوكالة عنهم، من منطلق فلسفة رجوع غير المتخصص إلى المتخصص، فى الكشف والتعيين لولاية الأمر بشكل غير مباشر، أى منهم حق التفويض لكى يتماشى الأمر مع أسس "الحكومة المعينة".

وهنا يأتى الحديث عن الإشكاليات الكثيرة المثارة بين الأوساط السياسية والدينية فى إيران حيال مجلس الخبراء، والتى من المفترض حسمها قبل إجراء انتخاباتها القادمة. ومن أبرز تلك الإشكاليات:

أ-إشكالية نيل الخبراء الفنيين فى مختلف التخصصات الأخرى غير الفقهية عضوية مجلس خبراء القيادة. إذ أن التساؤل الذى يطرح نفسه بقوة داخل الساحة الإيرانية وعلى مختلف التوجهات السياسية والحزبية: لماذا تظل عضوية مجلس الخبراء قاصرة على رجال الدين الفقهاء دون غيرهم من الخبراء فى كافة المجالات والتخصصات الأخرى، اعتماداً على إشكالية تفسير شرط الفقاهة، رغم أن الشروط الأخرى تتطلب إحراز حسن الإدارة والتدابير، والرؤية الاجتماعية والسياسية؟!

الواقع أن ثمة وجهتى نظر فى إيران حول تلك الإشكالية، وجهة النظر الأولى، يمثلها آية الله جوادى آملى، وآية الله مصباح يزدى، وهى التى تؤسس رؤيتها على لائحة مجلس الخبراء الداخلية، الذاهبة إلى أن أعضاء المجلس يجب أن يكونوا فقهاء مجتهدين، لذلك هم يستبعدون الخبراء غير الفقهاء من عضوية هذا المجلس، وكذا يعارضون من المنطلقات التالية:

- أن شروط الزعيم تقتضى إحرازه للكفاءة العلمية فى مختلف أبواب الفقه.

- وعلى افتراض دخول الخبراء الفنيين لجميع التخصصات المختلفة غير الفقهية هذا المجلس، وعلى افتراض حدوث اختلاف فى الرأى بين الخبراء الفقهاء والخبراء الفنيين، فماذا ستكون النتيجة؟!

وبعبارة أخرى، ماذا سيحدث لو أن الجماعة الأولى قامت باختيار زعيم (مرشد) لم يبلغ حده من النصاب السياسى، بينما قامت الجماعة الثانية فى الوقت نفسه، باختيار آخر يبلغ حده الأقصى من السياسة، فماذا ستكون النتيجة ؟! هل ستكون لصالح الزعيم الفقيه الذى لا يعرف السياسة أم للفقيه السياسى الذى لم يعرف الفقه؟!، هم يرون أن النظام الإسلامى المعمول به حالياً قد حسم هذا الموضوع لصالح رؤيتهم.

أما وجهة النظر الأخرى، تمثلها رموزاً إصلاحية وقومية قطعاً، ترى أن النواحى الشرعية والمصلحة الاجتماعية تقتضى وجود خبراء غير رجال الدين فى مجلس الخبراء للأخذ بآرائهم المتخصصة فى المسائل المستوجبة لذلك. وبنفس تلك الفلسفة، رجوع غير المتخصص للمتخصص - ويستدلون على ذلك، بما يلى:

- إن حجة واعتماد رأى الخبير هى أصل ومبدأ شرعى وعقلانى معاً.

- إن تجربة النظام الإسلامى نفسه حيال تأسيس المؤسسات الإسلامية داخل النظام لم تخل من جميع التخصصات، فلو نظرنا إلى أهم المجالس فى إيران، لاسيما مجمع تشخيص مصلحة النظام، سنجد أنه لا يخلو من المتخصصين، كذا مجلس صيانة الدستور المكون من ستة فقهاء، وستة قانونيين يحمل نفس الفكر ويسير أيضاً دون أدنى تعارض بين الفريقين.

- كذلك فوظيفة مجلس الخبراء تقتضى الإشراف على أداء الزعيم من أجل تقييم الأداء والتأكد من حسن سياساته وتوافقها مع الشروط، إن هذا بدوره يتطلب خبرات سياسية وقانونية خاصة حيال إدارة

شئون البلاد السياسية والإدارية.

- الإشكالية الثانية تكمن فى نيل المرأة عضوية هذا المجلس، من منطلق تفسير شرط "الذكورة" الذى فهم على أنه يعنى وجوب قيادة شئون الحكم للرجال دون النساء، رغم قدرة المرأة الآن على الاجتهاد والقضاء.

- إشكالية الإشراف على مجلس خبراء، أتكون لمجلس صيانة الدستور - المسيطر عليه عناصر يمينية - وفقاً للدستور الذى قد يسعى لرفض أهلية بعض رموز اليسار، أم للجان مجلس خبراء القيادة نفسه.

تجدر الإشارة إلى أنه وبعد طول انتظار، بدأت مؤخراً لجنة لائحة مجلس الخبراء مداولات موسعة حول النظر فى تلك الإشكاليات، حتى إن هناك من طالب بتأجيل انتخابات مجلس خبراء القيادة حتى يتم النظر فى بعض من هذه الإشكاليات، لكن الأمر مازال مطروحاً للبحث.

مجلس الخبراء بين التحديات والأقطاب المتنافسة:

الواقع أنه عقب التطورات العديدة التى شهدتها ساحة إيران الداخلية فى الآونة الأخيرة الماضية، ونقصد بتلك التطورات نتائج الانتخابات البلدية والشورى السابعة والرئاسة التاسعة والتى أفضت بسيطرة اليمين المحافظ على كافة هذه المجالس، يجعلنا نتصور أن انتخابات (الخبراء) هذه المرة سوف تشهد حساسية وسخونة منقطعة النظير، نظراً لكونها تعد الجولة الأخيرة لمعسكر الإصلاحيين على الساحة الإيرانية. هذا ومن واقع التصريحات والتفاعلات الحزبية والائتلافية الأخيرة فى إيران، واستناداً إلى آراء معظم المحللين والمنظرين السياسيين فى إيران إن انتخابات مجلس الخبراء القادمة سوف تتمحور حول أربعة أقطاب رئيسية:

١- طيف اليمين المتشدد (الراديكالى) بزعامة آية الله مصباح يزدى.

٢- طيف اليمين التقليدى بزعامة آية الله هاشمى رفسنجانى.

٣- طيف اليسار المعتدل بزعامة الدكتور محمد خاتمى.

٤- طيف اليسار الحديث بزعامة آية الله مهدى كروبى.

١- معسكر المحافظين:

فى خضم حالة الاستعداد التى تبدو عليها القوى السياسية الإيرانية مع اقتراب موعد إجراء انتخابات مجلس الخبراء فى دورتها الرابعة، يستعد المرجع الدينى فى الحوزة العلمية بمدينة قم آية الله تقى مصباح يزدى هو ورفاقه، وبدعم من جميع القوى والسلطات فى النظام الإيرانى الحالى للحصول على أغلبية مقاعد هذا المجلس، إذ يهدف بحجة ضخ دماء جديدة لمجلس الخبراء إخراج معظم أعضاء هذا المجلس الحاليين، خاصة الذين لا يتفقون مع أفكاره واستبدالهم بأعضاء على نفس نهجه الفكرى. والأعضاء الذى ينوى مصباح يزدى مهاجمتهم هم فى الأساس من الداعمين التقليديين لسياسات وأفكار هاشمى رفسنجانى، إذ يسعى مصباح يزدى إلى تقديم قائمة موحدة للدخول فى تلك الانتخابات، وذلك بالتوافق مع آية الله أحمد جنتى - رئيس مجلس صيانة الدستور الحالى - والمؤيد فكرياً لمصباح يزدى، بقائمة تحمل المواصفات التى تؤهله لكسب غالبية الأصوات مثل:

-الإيمان بالنظام الدينى وضرورة حضور الدين فى مختلف مناحى الحياة.

-الإيمان بأصل "ولاية الفقيه المطلقة".

-الإيمان بالمرشد على خامنئى بصفته المثل الصادق للولى الفقيه.

-الإيمان بسلامة أفكاره.

-الاعتقاد بالعدالة الاجتماعية وضمنياً عدم تأييد تيار هاشمى رفسنجانى، وفيما يبدو أن استراتيجية مصباح يزدى تشبه إلى حد بعيد استراتيجية التعميريين - التى سبق إجراؤها فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة - بمعنى أنه يتبع الأسلوب الذى اتبعه التعميريون أنفسهم فى استبعاد زعماء حركة المؤتلفة الإسلامية خاصة، وجبهة الإصلاحيين عامة من انتخابات المجلس السابعة، ليمهد المجال أمام الأعضاء الجدد من "روحانيت مبارز" جمعية علماء الدين المناضلين (اليمين المحافظ) وجمعية مدرسى الحوزة العلمية للدخول إلى ساحة هذه الانتخابات بأمان وسلامة.

لذلك سوف يدخل مصباح يزدى تلك الانتخابات تحت راية جناح اليمين التقليدى، ويبدو أن معظم أعضاء "روحانيت مبارز" ومدرسى الحوزة يسيرون فى ركبه، ومع تأييد جنتى له، نظراً لحساسية الأخير حيال آية الله شهرودى - رئيس السلطة القضائية الحالى - ورفسنجانى -رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام - فلنتوقع أن الحرب القادمة على

مقاعد خبراء الزعامة، سوف تكون بين ائتلاف مصباح يزدى وائتلاف رفسنجانى من ناحية، ومصباح يزدى وجبهة اليسار الإصلاحى من ناحية أخرى، مما قد يعنى أن منصب المرشد القادم لإيران بعد خامنئى فى أى حالة من الأحوال، سيكون للمنتصر من الائتلافيين.

ولا نستطيع أن ننسى تصريحات مصباح يزدى إبان الاجتماع الذى عقده فى مشهد بخصوص خوض الانتخابات، حينما تحدث حول تولى أحمدى نجاد السلطة التنفيذية وقال "لا تظنوا أن تولى "أحمدى نجاد" يعنى أن الأمور قد انتهت، فمازالت مراكز السلطة الأخرى فى أيدى الآخرين" حيث إنه كان يقصد بالمراكز الأخرى انتخابات مجلس الخبراء".

وكذا تصريحات عباس على كدخداى المتحدث الرسمى باسم مجلس صيانة الدستور الذى قال فيها "إن الأشخاص الذين لا يقبلون بمبدأ جمهورية وإسلامية النظام فى إيران عليهم ألا يتوقعوا الموافقة على ترشيحهم فى أى انتخابات قادمة"، وأضاف "إن إحدى الشروط الرئيسية للترشيح للانتخابات هى الإيمان بتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودستورها والالتزام به، فإن الشخص الذى لا يقبل أسس الدستور والجمهورية الإسلامية عليه ألا يتوقع الموافقة على ترشيحه فى انتخابات مجلس الخبراء القادمة".

٢ - معسكر الإصلاحيين:

فى المقابل، وفيما يتعلق بفرص انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة وانتخابات المجالس البلدية، صرح محمد خاتمى قائلاً: "إننى إزاء الأوضاع الحالية أشعر بالخطر على التركيبة الخاصة للسلطة (الحالية) تجاه مستقبل الثورة والقيادة، بمعنى آخر، فإن مجلس الخبراء من الممكن أن يسير فى اتجاه أشخاص غير معنيين بالثورة، وهذه المسألة غاية فى الخطورة، وبالتالى علينا أن نواجه المسألة بشئ من التفاهم فيما بيننا".

وفى هذا السياق، أعلن آية الله موسوى تبريزى الأمين العام لمدرسى الحوزة العلمية (اليسار) أنه يجرى الآن المشاورات مع أعضاء روحانيون مبارز، "مجمع رجال الدين المناضلين" بشأن تلك الانتخابات، ولهذا الغرض قد التقى مع آية الله موسوى خوئينها الأمين العام لـ "روحانيون مبارز" لإصدار قرار بشأن تلك الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، أعرب بعض أنصار التيار الإصلاحى عن مخاوفهم إزاء رفض الأهلية (الصلاحية)، حيث كشفت تجربة الانتخابات البرلمانية السابعة والرئاسية التاسعة الإحساس بأنه من الممكن تكرار نفس الأوضاع، ولهذا فهم يخشون مواجهة المصير نفسه، حينما كان يقابل مرشحوهم برفض أهليتهم، ولم يكن مرشحوهم شخصيات من خارج دائرة رجال الدين الفقهاء فحسب وإنما كانوا رجال دين بارزين لاسيما عبد الله نورى ومحمد موسوى خوئينها. وعلى أية حال، وبغض النظر عن تلك المخاوف، فلقد تم إيداع مسئولية خوض ساحة تلك الانتخابات بالنسبة لمعسكر الإصلاحيين ائتلاف "روحانيون مبارز" و"مدرسى الحوزة العلمية" إلى الدكتور محمد خاتمى الذى ألزموه بوضع برنامج خاص لتلك الانتخابات، وبالقطع فقد بدأ خاتمى ينشط بشكل ملحوظ بين مختلف جبهات الإصلاح خلال الآونة الأخيرة.

وعلى ضوء ما سبق وفى النهاية يمكننا استنتاج ما يلى:

إن انتخابات مجلس خبراء القيادة فى إيران باتت تكتسب حساسية مفرطة لم تعهدها إيران فى أى من انتخاباتها السابقة، وذلك نظراً لتعقيدات مشهد السياسة الحزبية على صعيدها الداخلى، حيث الإشكاليات التى يرى الإصلاحيون ضرورة حسمها قبيل إجراء تلك الانتخابات حتى يتسنى للجميع خوض معركة متكافئة، لا يحقق فيها المحافظون فوزاً سهلاً، وبالتالى فرض سيطرتهم على بقية مراكز صناع القرار فى إيران.



ماذا بعد إعلان إيران نووية؟

■ لواء أ.ح متقاعد / حسام سويلم

لم يشكل إعلان الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد عن نجاح بلاده فى امتلاك دورة وقود نووى كاملة، وذلك عقب تمكنها من تخصيب اليورانيوم على المستوى البحثى بنسبة ٣,٥٪ مفاجأة للمراقبين. وإن كان هذا الإعلان قد حمل فى طياته عدة مفاجآت فرعية حول نوايا إيران المستقبلية فى شأن اتساع حجم عمليات التخصيب من ١٦٤ جهاز طرد مركزى حالياً إلى ٣٢٨ جهازاً خلال بضعة أسابيع، إلى ٣٠٠٠ جهاز بنهاية عام ٢٠٠٦، إلى ٥٤٠٠٠ جهاز فى المستقبل القريب.

لماذا لم تكن ثمة مفاجأة فى الإعلان الإيرانى؟

لقد كان هذا الإعلان متوقعاً فى هذا التوقيت بالذات من الناحيتين السياسية والفنية لعدة أسباب. فمن الناحية السياسية سبق هذا الإعلان انتهاء المهلة التى أعطاها مجلس الأمن لإيران لإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم بـ ١٥ يوماً، حيث حدد الإعلان الرئاسى الذى صدر عن مجلس الأمن شهراً أمام إيران لتستجيب لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى هذا الشأن، على أن ينعقد المجلس بعد انتهاء هذه المهلة للنظر فى مدى استجابة إيران، واتخاذ إجراءات أخرى فى حالة رفضها، وهو ما يعنى ضمنياً اللجوء إلى فرض عقوبات دولية طبقاً لما جاء فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما طالبت به وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس يوم ١٣ أبريل الماضى عقب الإعلان الإيرانى عن نجاح عمليات تخصيب اليورانيوم. كما استبق هذا الإعلان الإيرانى المفاوضات المتوقعة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن العراق، والتى ستشمل بالقطع ملفات أخرى سيكون الملف النووى على رأسها بحكم ما فرضه الأمر الواقع الإيرانى أخيراً. كما جاء الإعلان الإيرانى بنجاح عمليات تخصيب اليورانيوم على المستوى البحثى عقب المناورات الموسعة التى أجراها الحرس الثورى الإيرانى فى مياه الخليج فى بداية شهر أبريل الماضى، وكشفت فيها إيران عن تطوير أنظمة تسليح ومعدات جديدة، وهو ما يعزز موقف إيران التفاوضى مع الولايات المتحدة مستقبلاً. كما استبق هذا الإعلان الإيرانى زيارة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعى لطهران بيوم واحد. هذا على المستوى السياسى، أما من حيث الجانب الفنى، فلم يكن هذا الإعلان أيضاً مفاجئاً، لأن إيران فى ظل التوجه السياسى المتشدد الذى رافق سيطرة المحافظين المتشددين على مجلس الشورى الإيرانى، وانتخاب أحمدى نجاد المعروف أيضاً بتشدده رئيساً للجمهورية، كانت قد أعلنت فى سبتمبر الماضى عن القيام بتحويل اليورانيوم إلى غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم ((6 - Uf فى منشأة عيالى بأصفهان، حيث تم تحويل ١١٠ أطنان غاز 6 - Ufطبقاً للبيانات الإيرانية، ولم يكن ممكناً تخزين هذه الكمية من الغاز دون الاستفادة منها بتخصيبها بعد ذلك، لذلك كان طبيعياً أن يستتبع ذلك إعلان إيران فى ٢٢ فبراير الماضى عن بدء عمليات تخصيب هذه الكمية من الغاز على المستوى البحثى فى منشأة ناتانز، وهو ما أثار ضجة عالمية أدت إلى إحالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، وصدور البيان الرئاسى المشار إليه آنفاً عن المجلس، لاسيما بعد أن صدرت تصريحات عن

المسئولين الإيرانيين عبروا فيها عن تصميمهم على تنفيذ عمليات التخصيب داخل الأراضى الإيرانية، رافضين الاقتراح الروسى بإجراء هذه العمليات بواسطة الإيرانيين داخل الأراضى الروسية، كما فشلت من قبل المفاوضات التى أجرتها مجموعة الترويكا الأوروبية فى إقناع إيران بالحصول على بدائل نووية أخرى فى مقابل إيقاف عمليات التخصيب، حيث أصرت إيران على موقفها المعروف.

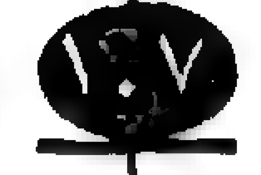
المفاجأة فى التفاصيل:

كما ذكرنا آنفاً لم يكن ما أعلنه الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد فى مؤتمره بمدينة مشهد بشمال شرق إيران يوم الثلاثاء ١١ أبريل الماضى أن "بلاده انضمت إلى نادى الدول التى تمتلك التكنولوجيا النووية" بمفاجأة للمراقبين، لأن جميع الأحداث السياسية والفنية التى سبقت هذا الإعلان كانت تؤكد أن الأمور تسير فى هذا الاتجاه رغم جميع المحاولات الدولية التى بذلت لمنع وصول إيران إلى هذه المرحلة. ولكن المفاجأة الحقيقية كانت فى كشف إيران علنا عن نواياها المستقبلية فيما يتعلق بعمليات التخصيب القادمة.

فقد استبق الرئيس الإيرانى الأسبق هاشمى رفسنجانى الرئيس الحالى أحمدى نجاد بأن أعلن رفسنجانى لوكالة الأنباء الكويتية أن الخبراء الإيرانيين فى منشأة ناتانز تمكنوا من تشغيل وحدة مكونة من ١٦٤ جهاز طرد مركزى فى منشأة ناتانز وأنتجوا بالفعل كمية من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥٪ ثم أكد رفسنجانى أن المرحلة اللاحقة ستشهد تخصيب اليورانيوم باستخدام ٣٢٨ جهاز طرد مركزى (أى ضعف العدد المعلن عنه فى الوكالة الدولية للطاقة)، ولم يحدد رفسنجانى التوقيت الأمنى لعملية التخصيب الجديدة، وإن كان قد أكد لصحيفة الرأى العام الكويتية أن الضغوط الغربية على طهران لوقف برنامجها النووى سيكون لها أثر سلبى، وشدد على حق بلاده فى امتلاك الطاقة النووية، واصفاً تخصيب بلاده لليورانيوم بأنه "الإنجاز الكبير".

وتتمثل المفاجأة فى هذا الإعلان الإيرانى أن المسئولين الإيرانيين دأبوا طوال الأعوام الثلاثة الأخيرة، منذ تفجرت أزمة الملف النووى الإيرانى، على كتمان هذه المعلومات مؤكدين على بيانات سابقة لدى الوكالة الدولية للطاقة بأن ما يملكونه فقط من أجهزة طرد مركزى هو ١٦٤ وحدة فقط، بل وأن بعضها بفعل الزمن قد تعطل وأصابه الصدأ، ولم تكشف طهران أبداً أن لديها مصنع كامل لتصنيع أجهزة الطرد المركزى من طراز (P-1)يمكن أن يوفر هذه الأعداد الضخمة من الأجهزة (٣٠٠٠ جهاز ثم ٥٤ ألف جهاز) ومما لا شك فيه طبقاً للمعلومات التى لدى أجهزة المخابرات الغربية أنها من طراز متقدم هو (P-2)وأن تقنية تصنيع هذه الأجهزة قد حصلت عليها إيران من العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان، وهى تقنية هولندية فى الأصل، وأن إيران قد حصلت من الأسواق الأجنبية على مواد تصنيع هذه الأجهزة - ومنها ٥٠٠٠ قطعة مغناطيس - وبما يمكنها من إنتاج هذه الأعداد الضخمة من أجهزة الطرد المركزى، والتى بلا شك تم تصنيعها بالفعل.

أما خطورة هذه المفاجأة ومغزاها فإنها تتمثل فى اختصار الفترة الزمنية التى أمام إيران لإنتاج كمية اليورانيوم المخصب ٢٣٥ (ذى نسبة تخصيب ٩٠٪) واللازمة لتصنيع سلاح نووى عيارى قدرته ٢٠ كيلو / طن (٢٠,٠٠٠ كجم T. N.T)مشابه للقنبلة النووية التى أسقطتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ذلك لأن المعادلة النظرية تقول بأن ٥٠٠ جهاز مركزى (P-1)يمكنهم إنتاج ٢٠ كجم يورانيوم مخصب بنسبة ٩٠ ٪ (يو ٢٣٥) خلال خمس سنوات عمل متصل، فإذا كانت القنبلة النووية العيارية (٢٠ كيلو / طن) تحتاج إلى ٢٥ كجم من (يو - ٢٣٥) فإنه بإمكان ٣٠٠٠ جهاز طرد ومركزى أن يخصب هذه الكمية من اليورانيوم خلال سنة واحدة، وبالتالى فإن قدرة ٥٤ ألف جهاز طرد مركزى يمكنهم تقليص هذه الفترة الزمنية إلى بضعة شهور، مع مضاعفة هذه الكمية عشرات المرات، وبما يمكن من تصنيع عشرات الأسلحة النووية، لاسيما وأن تقديرات المخابرات الأمريكية كانت قد أشارت إلى أن ما قامت إيران بتحويله من يورانيوم خام إلى غاز U F6 -فى منشأة أصفهان، واعترفت إيران بأنه ١١٠ أطنان، يمكن فى حالة تخصيب هذه الكمية أن تصنع عشرة أسلحة نووية. لاسيما وأنه فى حالة النجاح فى تخصيب كمية من اليورانيوم ولو بنسبة ١٪ فإنه يمكن مع مضاعفة أعداد آلات الطرد المركزى عدة مرات، ومع استمرار تشغيلها لفترات طويلة، فإن بالإمكان الوصول إلى نسبة تخصيب ٩٠٪ وبالكمية المطلوبة، ويزداد حجم اليورانيوم المخصب ويقل الزمن اللازم لتخصيبه أيضاً مع امتلاك إيران لأجهزة طرد مركزى متطورة طراز (P-2)والتى وصف الرئيس أحمدى نجاد قدراتها بأنها أكبر أربعة أضعاف من طراز (P-1)، ومع نجاح تجارب إيرانية لتخصيب اليورانيوم بأشعة الليزر - وهو ما تفعله إسرائيل - الأمر الذى يقلص الزمن اللازم للتخصيب بدرجة كبيرة. ولقد بدأت إيران المشوار، وهى فى سبيلها لاستكماله بخطوات



متسارعة. لذلك لم يكن غريباً أن يقدر مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون حظر الانتشار النووى (ستيفن ريدميكر) أن إيران قادرة على صنع قنبلة نووية بحلول ١٥ شهراً.

ماذا يعنى تخصيب إيران لليورانيوم؟

يوجد خام اليورانيوم فى الطبيعة بنسبة ٧,٠٪، وتستخرج إيران هذا الخام رمادى اللون من أراضيها فى منطقة (يازد) والتى يوجد بها ترسبات اليورانيوم الخام بنسبة كبيرة، لذلك أقامت مصنعاً بها لاستخراج هذا الخام افتتحه الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى عام ٢٠٠٤، وبهذا المصنع كسارات لسحق الخام وتحويله إلى بودرة رمادية اللون تنقل بعد ذلك إلى منشأة (عيالى) فى أصفهان، حيث يضاف إلى خام اليورانيوم الحامض ويتحول إلى ما يطلق عليه (الكعكة الصفراء)، وفى هذه المنشأة يتم أيضاً تحويل هذه (الكعكة) إلى غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم UF-6، وهى الخطوة الثانية التى تسبق عملية التخصيب.

ولأن معدن اليورانيوم الموجود فى الطبيعة يكون مختلطاً مع عدة معادن - وهو عنصر مشع طبيعى يضم نظيرين هما (يو ٢٣٨) و(يو ٢٣٥)، إلا أن النظير الأخير هو الوحيد الذى يصلح لتشغيل المحطات النووية سواء فى الأغراض السلمية أو العسكرية. لذلك فإن الأمر يتطلب زيادة تركيزه (تخصيبه) لكى تتراوح نسبته فى الاستخدامات السلمية ما بين ٣ - ٥٪ وللاستخدامات العسكرية ٩٠٪. ويجرى تخصيب اليورانيوم للحصول على (يو - ٢٣٥) إما بواسطة أجهزة الطرد المركزى، وهى عبارة عن وحدات من الأنابيب يمرر فيها غاز UF-6 الذى يخضع لحركة دوران سريعة بفعل المغناطيسات المركبة فى هذه الأجهزة، وبفعل سرعة دوران تفوق سرعة الصوت، حيث يتم فصل ذرات اليورانيوم الثقيلة (يو ٢٣٨) التى تطرد إلى أطراف الجهاز، أما الذرات الخفيفة (يو ٢٣٥) فإنها تبقى فى الوسط ويرسل الغاز الذى يبقى فى الوسط إلى جهاز طرد مركزى ثان يكرر نفس العملية، ثم جهاز ثالث ... الخ، وهكذا حتى يجتاز الغاز سلسلة الأجهزة المترابطة. وتتوقف نسبة تركيز النظير (يو ٢٣٥) على عدد أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى عملية التخصيب، ومدى فعاليتها، والوقت الذى تستغرقه العملية، ونسبة التخصيب المطلوب الوصول إليها. ومصانع تخصيب اليورانيوم التى تلجأ إلى هذه العملية تستخدم آلاف أجهزة الطرد المركزى، وهى تكنولوجيا حصل عليها العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان من هولندا وطبقها فى البرنامج النووى الباكستانى، ونقلها إلى إيران، أو أن تتم عملية تخصيب اليورانيوم وصولاً إلى (يو - ٢٣٥) بواسطة أشعة الليزر، وهى وسيلة أسرع وأرخص وتستخدمها إسرائيل، ولازالت إيران تستكشفها بحثياً إلا أنها لم تنتقل إلى النطاق الصناعى، حيث أصبحت إيران تعتمد على نفسها فى تصنيع احتياجاتها من أجهزة الطرد المركزى بعد أن حصلت على مكوناتها الأساسية من الخارج، لذلك لم يكن غريباً أن تعلن إيران أنها بنهاية هذا العام ٢٠٠٦ ستجرى عمليات تخصيب على المستوى الصناعى باستخدام ٣٠٠٠ وحدة طرد مركزى، ثم بعد ذلك باستخدام ٥٤,٠٠٠ وحدة، وهو ما جعل الوكالة الدولية للطاقة - وكذلك الولايات المتحدة - يتهمان إيران بإخفاء جانب خطير من برنامجها النووى، وكانت تنفى المعلومات المتكررة بشأنه طوال السنوات الماضية، حتى اعترفت به أخيراً.

مغزى الرسالة الإيرانية:

كان من الواضح فى التوقيت الذى اختارته القيادة السياسية الإيرانية للإعلان عن امتلاكها دورة وقود نووى كاملة، أنها تريد إبلاغ رسالة ذات عدة بنود لجميع الدول المعنية بهذا الموضوع وذلك على النحو التالى:

١-أن إيران قد تعدت المرحلة الحرجة فى السيطرة على دورة الوقود النووى، ولابد للعالم أن يعترف بهذه الحقيقة، وينطلق للتعامل مع إيران بواقعية باعتبار أنها أصبحت دولة نووية، بل وقوة إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط والخليج على وجه الخصوص، يجب مراعاة مصالحها وأهدافها الاستراتيجية ووضعها فى الاعتبار عند تقرير مستقبل المنطقة، لاسيما على المستوى الأمنى.

٢-أن إيران تخصص برنامجها النووى للاستخدامات السلمية، وليس لديها نوايا لتحويله إلى استخدامات عسكرية، ومن ثم فإنها متمسكة بحقها فى الدفاع عن نفسها فى حالة تعرضها لأى عدوان خارجى، وأنها ستكبد من يتعرض لها بالعدوان خسائر جسيمة لا قبل له بتحملها، مستفيدة فى ذلك بكل الأوراق المتاحة لها، سواء فيما يتعلق بالـ ١٥٠ ألف جندى أمريكى الموجودين فى العراق، والذين تعتبرهم إيران رهينة، تحت يدها، وإغلاق مضيق هرمز الذى يعبر من خلاله ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمى إلى الدول المستهلكة للطاقة، مع اتباع إيران لأسلوب الدفاع الهجومى.

٣-إيران على استعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية على أساس فتح جميع الملفات العالقة بينها وبين الغرب، وفى إطار صفقة متكاملة تشمل ليس فقط الوضع فى العراق والملف

النووى، ولكن تشمل أيضاً مشاركة إيران فى تشكيل مستقبل العراق وفى أمن الخليج، وإبرام معاهدة عدم اعتداء بينها وبين الولايات المتحدة، على ألا تتدخل الأخيرة فى شئونها الداخلية، وتسحب الملف الإيرانى من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة، ورفع الحصار المضروب حول إيران، وإقامة علاقات سياسية وتجارية طبيعية بينها وبين الدول الغربية، وعدم عرقلة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. وذلك فى مقابل إخضاع البرنامج النووى الإيرانى بكامل منشآته لمراقبة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة، وبضمانة من روسيا والصين بعدم تحوله إلى الجانب العسكرى، وبأن ترفع إيران يدها عن دعم المقاومة العراقية وتسليم عناصر القاعدة لديها.

رد الفعل الإسرائيلى:

اتسم رد الفعل الإسرائيلى بالحذر، حيث علق مسئولون إسرائيليون على الإعلان الإيرانى بأنه رغم كونه يشكل تهديداً لها فإن الدبلوماسية هى السبيل الأمثل لكبح جماح إيران. وأوضح شيمون بيريز "أنه رغم ما يثيره إعلان إيران من قلق وإحباط، إلا أنه ينبغى التحلى بالصبر"، وفى محاولة منه لإبعاد إسرائيل عن هذه القضية وإزاحتها إلى الولايات المتحدة قال: "لقد وضعت الولايات المتحدة هذه القضية على رأس أجندتها، وأننى أنصح بألا نشارك فيها، كما أثق بأن الولايات المتحدة مدركة لحجم الخطر المتوقع، والمسألة فى يدها". أما رئيس الأركان العامة لإسرائيل الجنرال دان حالوتس فقد اعتبر "أن إيران اتخذت خطوة كبيرة إلا أن أمامها طريقاً طويلاً حتى تصل إلى إنتاج قنبلة نووية، وستستغرق وقتاً حتى تمتلك قدرة نووية، وخلال هذا الوقت سيفتح حوار لوقف البرنامج". ثم استطرد حالوتس قائلاً: "إنه حتى لو لم تستطع إيران إنتاج رأس حربية نووية، فإنه لم يتضح أن إسرائيل ستكون هدفها الأول". وكان رد فعل وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيبى ليفينى) متشائماً، حيث ذكرت أنه لم يعد يوجد وقت للمفاوضات بين المجتمع الدولى وإيران بشأن ملفها النووى، مشيرة إلى أن نظام الحكم الإيرانى لا يهدد إسرائيل فقط بل كل المجتمع الدولى، وتوقعت أنه خلال أشهر قليلة سوف يتمكن من حيازة تكنولوجيا تصنيع القنبلة النووية، وأضافت "تعد الفترة الحالية لنا حاسمة ومصيرية، وإذا ما تمكن الإيرانيون من حيازة هذه المعرفة فلن يتلكؤوا عن استخدامها ضد إسرائيل، وضد كل الغرب، ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يدينها بشدة وبصدد قراره بفرض عقوبات عليها".

وحرصاً على الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى، حرص مسئولون عسكريون وسياسيون على التقليل من الخطر العملى المباشر لهذه الخطوة، وتجنبوا التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية. وقد رجح مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين أن يتوصل الإيرانيون إلى امتلاك السلاح النووى فى غضون ثلاث سنوات، وأوضح بأنه إسرائيل لم تفاجأ بالإعلان الإيرانى، مشيراً إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلى إقناع المجتمع الدولى بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظراً لأن تخصيب اليورانيوم أصبح واقعاً فى إيران. وأضاف أنه يأمل فى ألا يقع المجتمع الدولى فى شرك جديد نصبته إيران، وأن يعجل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف بالبرنامج الإيرانى النووى. وفى الوقت نفسه، قلل رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى (جيورا إيلاند) من أهمية الإعلان الإيرانى. وأن هذا الإعلان لا يعنى أن إيران تمتلك التكنولوجيا الضرورية لامتلاك سلاح نووى.

إسرائيل تطلق قمراً للتجسس على إيران:

أدخلت إسرائيل تحسينات على القمر الصناعى للتجسس من نوع (آروس بى) الذى تعتزم إطلاقه من الأراضى الروسية خلال أسابيع لتمكين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من (تعقب التهديد الإيرانى)- على حد وصف صحيفة يديعوت أحرونوت - وتجرى حالياً الفحوصات الأخيرة اللازمة قبل إطلاق هذا القمر إلى الفضاء، وذلك بعد أن تم نقله أخيراً إلى قاعدة الإطلاق فى (سبوبودنى) فى روسيا وسط إجراءات أمنية مشدده.



ويساهم فى إنتاج هذا القمر التجسسى شركة الصناعة العسكرية الإسرائيلية (IMI) ومستثمرون إسرائيليون وأمريكيون وأوربيون، باعتباره قمر تصوير تشتريه شركات مدنية فى أرجاء العالم، ذلك أن كاميرا التصوير التى فى داخله قادرة على تشخيص أجسام صغيرة جداً على الأرض بحجم ٧٠سم، وعلى نحو يمكن رجال المخابرات من تعقب أدق التفاصيل فى المواقع الحساسة.

ومن المعروف أن القمر الصناعى الإسرائيلى (أفق - ٥) الذى يحلق حالياً بشكل ثابت ودائم فوق البلدان العربية يعتبر قمة التجسس الإسرائيلى الرسمى، لكن الأقمار من طراز (أروس) تتيح لأجهزة الأمن الحصول على صورة حديثة عما يدور فى الدول المستهدفة مثل إيران.

ويرتبط بذلك تطوير إسرائيل لصاروخها المضاد للصواريخ (حيتس -٢)، حيث أدخلت تحسينات على بطاريات هذا الصاروخ ليكون قادراً على التصدى

للصاروخ الباليستى الإيرانى (شهاب – ٣) والمزود بأجهزة تضليل الصواريخ المضادة المعادية، إذا ما قررت إيران إطلاقها فى اتجاه إسرائيل.

تجدد الأحاديث حول ضربة عسكرية:

فى الوقت الذى لم يستبعد فيه الرئيس بوش خيار توجيه ضربة عسكرية نووية ضد إيران فى حالة فشل الجهود الدبلوماسية بدأت فى الآونة الأخيرة سيناريوهات لضربة عسكرية أمريكية ضد إيران تتسرب إلى وسائل الإعلام، تحدد لها موعد تقريبى ما بين سبتمبر ونوفمبر القادم، وخططوا لضرب ٤٠٠ هدف استراتيجى فى إيران، وأنهم بعد أن يكون مجلس الأمن قد استنفد جهوده فى إجبار إيران على إيقاف برنامجها النووى، وذلك من خلال قرارات العقوبات السياسية والاقتصادية ضدها، ولم يبق سوى اللجوء إلى الخيار العسكرى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوضع قرارات المجلس موضع التنفيذ، وهو ما طالبت به كوندوليزا رايس مؤخراً. وفى هذا الإطار تحدثت وسائل الإعلام الأمريكية عن خطط وضعت فى البنتاجون حول سيناريوهين عسكريين أساسيين ضد إيران: الأول يحتاج إلى خمسة أيام ويشمل حملة قصف واسعة النطاق بهدف تدمير مجموعة كبيرة من الأهداف الاستراتيجية والعسكرية تشمل مراكز القيادة السياسية والاستراتيجية التى بها القيادات السياسية والدينية والعسكرية الكبرى فى إيران، ومقار الحرس الثورى والاستخبارات وبعض المواقع الحكومية الحساسة، هذا إلى جانب قصف جميع المنشآت النووية الصاروخية ومواقع الدفاع الجوى والمطارات والقواعد الجوية والقواعد البحرية فى الخليج. أما السيناريو الثانى فهو يحتاج إلى يوم واحد فقط، وهو أشبه بضربة جراحية، يشمل قصفاً جوياً وصاروخياً يقتصر على المنشآت النووية فقط، وأبرزها مصنع تخصيب اليورانيوم فى ناتانز، ومصنع تحويل اليورانيوم إلى غاز UF-6فى أصفهان حيث يتدارس مخططو البنتاجون كيفية تدمير أهداف تقع على عمق ١٠ – ١٥ متراً تحت الأرض وفى كهوف الجبال، ولاسيما وأن منشأة ناتانز تحتوى على أكثر من ٢٠ مبنى بما فيها قاعدتان تحت الأرض بنيتا مع جدران يبلغ سمكها متران.

ورغم نفى الرئيس بوش صحة الأنباء التى تحدثت عن استعداد الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، إلا أن صحيفة صانداى تايمز البريطانية نقلت عن بعض المختصين فى التخطيط العسكرى بالبنتاجون أنهم يقومون حالياً بتقييم فرص نجاح مثل هذا الهجوم فى ضوء حتمية توافر معلومات يقينية عن الأهداف النووية الإيرانية التى سيتم قصفها والمنتشرة بطول الأراضى الإيرانية وعرضها، لاسيما مصانع تخصيب اليورانيوم وإنتاج أجهزة الطرد المركزى، وجميعها أهداف موضوعية تحت قيادة الحرس الثورى الإيرانى (بازدران). وتفيد المعلومات أنها نقلت فى كهوف فى أحضان الجبال، كما ينشغل المخططون العسكريون بدراسة ردود الفعل الإيرانية المتوقعة وكيفية مواجهتها، لاسيما فى ثلاثة اتجاهات:

الأول، يتمثل فى قصف صواريخ (شهاب – ٣) التى قد تكون مسلحة برؤوس كيماوية ضد القواعد الأمريكية فى منطقة الخليج، ويتوقع أن تنفذ خلال ١٠ دقائق من بدء العملية العسكرية. وقد توجه أيضاً ضد إسرائيل، حيث تملك إيران نحو ٥٠٠ صاروخ شهاب يصل مداها ٢٠٠٠كم.

الثانى، يتمثل فى اجتياح قوات (البازدران) جنوب العراق لشن عمليات هجومية وانتحارية ضد القوات الأمريكية فى العراق.

أما الاتجاه الثالث، فسيكون ميدانه مياه الخليج، حيث يتوقع أن تشن الوحدات البحرية الإيرانية هجمات بواسطة لنشات الصواريخ والزوارق الانتحارية هجمات ضد القواعد الأمريكية الموجودة على الساحل الغربى للخليج، مع احتمال قيام الغواصات الصغيرة (قادر) التى طورتها إيران أخيراً بعمليات إنزال كوماندوز لمهاجمة هذه القواعد البحرية، إلى جانب شن عمليات هجومية لمنشآت وزوارق وغواصات ضد السفن الحربية الأمريكية وناقلات النفط بالخليج، بالإضافة إلى تلغيم ممرات السفن ومضيق هرمز وإغلاقه بالصواريخ الساحلية (سيلك وورم) التى تحتل الجزر المتحكمة فى هذا المضيق، وهو ما يتطلب شن عمليات هجومية بواسطة القوات الخاصة الأمريكية والمارينز لاحتلال هذه الجزر وقاعدة بندر عباس حتى يمكن إعادة فتح مضيق هرمز ثانية فى وجه ناقلات النفط التى تنقل ٢٠٪ من إجمالى إنتاج النفط فى العالم إلى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة فى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

تعقد الموقف الأمريكى:

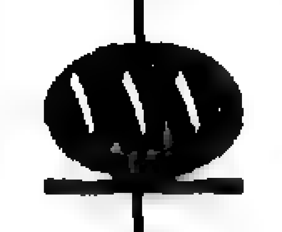
لذلك فإن الموقف الأمريكى بشأن إيران وصل إلى حالة شديدة التعقيد، ذلك أن الاعتماد على العقوبات السياسية والاقتصادية التى قد يفرضها مجلس الأمن ضد إيران خلال الشهور المقبلة ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على إيران بالدرجة التى تجبرها على إيقاف برنامجها النووى، لاسيما أنها تأقلمت على أعمال الحصار والمقاطعة التى فرضت عليها طوال ٢٧

سنة منذ قيام الثورة الإيرانية، وتمتلك قدرات ذاتية فى احتياجاتها الأساسية تجعلها إلى حد بعيد فى غنى عن الواردات الغربية، مع قدرة مالية على اختراق العقوبات والحصار الدوليين إذا ما فرضا عليها. كما أن فرض عقوبات دولية عليها سيجعلها تنسحب من معاهدة الحد من الانتشار النووى - كما فعلت كوريا الشمالية - وتنطلق فى برنامجها النووى وتطويره بحرية ودون رقابة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما فيما يتعلق بالخيار العسكرى، فرغم أن المحافظين الجدد - خاصة داخل البنتاجون - يدفعون بقوة نحو هذا الخيار بتشجيع وضغوط من إسرائيل واللوبى الصهيونى المؤيد لها والمسيطر على دوائر صنع القرار الأمريكى، إلا أن المخاوف مازالت قائمة من رد فعل الشعب الأمريكى غير المرحب بهذه الحرب، لاسيما أنها ستكون المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التى ستستخدم فيها أسلحة نووية وإن كانت تكتيكية على مستوى العالم، بزعم أنه طالما كان الهدف هو منع إيران من تطوير سلاح نووى، فلابد من اللجوء إلى (النووى) لقتل (النووى الآخر) الذى لم يوجد بعد، وهو بُعد جديد فى الحروب الوقائية الأمريكية التى برزت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ولقد زاد من تعقد الموقف الأمريكى اختلاف الآراء فى واشنطن بشأن استخدام قوات برية أمريكية ضد إيران فى إطار العملية العسكرية المخطط لها، فبينما رفض البعض هذه الفكرة من أساسها حرصاً على أرواح الجنود الأمريكيين من الانزلاق إلى المستنقع الإيرانى الأكبر بكثير من المستنقع العراقى، إلا أن البعض الآخر طالب بأن يعقب شن الضربات الجوية والصاروخية عمليات إنزال جوى وبحرى لقوات خاصة أمريكية وهجمات برية عبر الحدود العراقية فى اتجاه جنوب إيران الغنى بمصادر النفط والغاز ومنشآته (مصفاة النفط فى عبادان) فى إقليم خوزستان القريب من أهم إقليمين هما (بوشهر) و(هرمز)، ويضم أغلبية من العرب السنة المعارضين لنظام الملالى فى إيران. وحيث نجحت المخابرات الأمريكية فى اختراق هذا الإقليم وإثارة اضطرابات فيه خلال الفترة الماضية، لذلك فإن زحف قوات أمريكية إلى هذا الإقليم سيساعد فى إسقاط النظام الحاكم وحرمانه من مصادر الطاقة والعائدات النفطية. على أن يترافق ذلك مع إثارة اضطرابات عرقية فى إقليم أذربيجان المحاذى لتركيا وجمهورية أذربيجان، حيث تطالب الأغلبية الأذرية الانضمام إلى أذربيجان فى إطار ما يطلق عليه (أذربيجان الكبرى)، بالإضافة لاضطرابات أخرى تثيرها المخابرات الأمريكية فى إقليم بلوشستان المحاذى للحدود مع أفغانستان وباكستان، ويحظى بدعم أمريكى وبريطانى. ومن الحجج التى يرتكز عليها مؤيدوا إقحام القوات البرية الأمريكية فى العملية العسكرية المتوقعة، أن الضربات الجوية والصاروخية قد لا تحقق نسبة التدمير المرجوة فى المنشآت النووية والصاروخية وبما يخرجها عن العمل نهائياً، مما يتطلب استكمال تدميرها بواسطة عناصر من القوات البرية، لاسيما فى مجال اغتيال الكوادر البشرية العاملة فى هذه المنشآت، وبدون ذلك ستتمكن إيران من استعادة كفاءة منشآتها النووية واستئناف برنامجها النووى بإصرار وبسرعة خلال بضع سنوات.

ولا تقتصر الخلافات داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية على ذلك فقط، حيث هدد عدد من كبار القادة الأمريكيين بالاستقالة إذا أجاز البيت الأبيض استخدام قنابل نووية تكتيكية فى الهجوم على إيران، خاصة بعد أن قلل عدد من الخبراء الاستراتيجيين من قيمة امتلاك إيران للسلاح للنووى، قائلين بأن ذلك لن يمثل تحولاً جذرياً فى موازين القوى بالمنطقة ,وفى هذا الصدد تساءل أحد هؤلاء الخبراء (باتريل كلاوسن): "لا أعرف بدقة ماذا سيفعلون بالقنبلة النووية إذا صنعوها؟ إنها ستكون مصدراً للزهو الوطنى لا أكثر". أما الخبير الاستراتيجى (انتونى كوردسمان) فقد قال: "إذا ما استخدمت إيران أى سلاح نووى تصنعه فى أى مكان من العالم وبأى وسيلة كانت، فإن من المتوقع أن تتحول رمالها إلى زجاج سائل بعد دقائق قليلة نتيجة تعرضها لقصف نووى أمريكى وإسرائيلى لم يسبق له مثيل".

غير أن آخرين فى أجهزة صنع القرار الأمريكى يرون أن اللحظة مناسبة لاستثمار هذه الضجة النووية التى أحدثها إعلان الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد لتغيير الأوضاع فى إيران. ويمضى منطق هؤلاء - كما شرحه (سيمورهيرش) على النحو التالى: النظام فى إيران يبدو متماسكاً حتى الآن، وليس هناك احتمال جاد لتفكيك التركيبة الحالية المعادية للولايات المتحدة هناك، فلا يأس من القيام بعمل عسكرى، فإذا أدى إلى تفكيكها كان به، وإذا لم يؤد إلى ذلك فإن شيئاً لم يتغير، فالنظام هناك سئ، وسيظل سيئاً. وقد تعرض هذا المنطق إلى نقد حاد من بعض الجنرالات الأمريكيين، حيث تجاهل ببساطة ردود الفعل الإيرانية الخطيرة والتى لن تقتصر فقط على الساحة الشرق أوسطية، بل قد تصل فى ضرباتها إلى عقر الدار الأمريكى، ناهيك عن ضرب المصالح الأمريكية المعرضة على كل الساحة العالمية. وكانت صحيفة صانداى تايمز البريطانية قد نقلت مؤخراً عن مصادر



إيرانية أن إيران دربت مجموعات انتحارية تضم حوالى ٤٠ ألف رجل لضرب أهداف بريطانية وأمريكية إذا ما تعرضت إيران لعمل عسكرى أمريكي، وأنه تم تحديد ٢٩ هدفاً أمريكياً وبريطانياً محتملاً لتنفيذ عمليات انتحارية ضدهم. وكان هؤلاء الانتحاريون قد شاركوا فى استعراض عسكرى فى طهران وهم مسلحين بأحزمة ناسفة مزودة بصواعق تفجير، ويقودهم حسن عباس المسئول فى الحرس الثورى.

ومن جهة أخرى طلبت الإدارة الأمريكية إجراء سيناريو تفصيلى لردود الفعل الإيرانية المتوقعة فى العراق إذا ما تعرضت إيران لضربة عسكرية. وجاءت دراسة هذا السيناريو لتبدد المخاوف التى انتشرت لفترة حول سلامة القوات الأمريكية فى العراق، إذا تم إعادة انتشار هذه القوات فى مواقع يسهل الدفاع عنها ويصعب مهاجمتها بالوسائل غير التقليدية. وتقول تقارير أمريكية أن بالإمكان إرسال تحذير لإيران قبل الضربة بأنهم إذا فعلوا (كذا) فسوف نضرب أهداف جديدة". وقد فصّل عسكريون أمريكيون ذلك بقولهم: "إذا ما استخدم الإيرانيون صواريخ قصيرة المدى ضد ناقلات النفط فى الخليج فسيكون لذلك ثمن محدود، وسيتم إبلاغهم بهذا الثمن قبل بدء العمليات، وإذا ما حاولوا ضرب منشآت نفطية فى المنطقة فإنه سيكون لذلك ثمن آخر، وإذا ما أطلقوا صواريخ متوسطة المدى ضد إسرائيل أو دول أخرى فى المنطقة فسوف يكون لذلك ثمن أيضاً .. وهكذا. ويتعين فى هذه الحالات - كما فعلنا مع صدام حسين عام ١٩٩١ حين أبلغناه أن استخدام أى أسلحة غير تقليدية ضد قواتنا سيكلفه منصبه، وأننا سنتعقبه حتى قتله والقضاء على نظامه- أن نضع قوائم منفصلة بالأهداف التى ستقصف إذا ما فعل الإيرانيون هذا الأمر أو ذاك." ثم يضيف أحد المحللين العسكريين قائلا: ليس من السهل إقناع الرئيس أحمدى نجاد بالتعقل والبحث عن حل وسط. وحين يقف اثنان كنجاد وبوش فى مواجهة أحدهما الآخر، فإن على العالم أن يكتم أنفاسه، إذ لن تكن النتيجة طيبة بأى حال للجميع".

مخاوف التصعيد:

فى مواجهة من يتبنون سيناريو ضربة محدودة ضد إيران منعاً لانتشارها على نطاق واسع، فإن هناك محظوراً كبيراً فى هذا الأمر. ذلك لأن الحرب هى الحرب، ففى ضوء قائمة (الأثمان) المشار إليها آنفاً والتى سيتعين على إيران أن تدفعها فى كل مرحلة تصعّد فيها من رد فعلها، فإن ذلك يعنى أن التصعيد فى أعمال القتال من الجانبين أثناء الحرب لن يكون بالإمكان، السيطرة عليه. حيث ستنتقل تلقائياً من ضرب الأهداف العسكرية المحدودة إلى أهداف عسكرية غير محدودة، ثم إلى ضرب أهداف مدنية.. الخ. ومن هنا يأتى الرهان على الرأى العام الأمريكى كرادع لمنع الحرب من أساسها والتى قد تستمر فى حالة اندلاعها إلى عدة أسابيع أو شهور، وتمتد من مسرح العمليات الإيرانى إلى الخليجى إلى كل منطقة الشرق الأوسط، وبالقطع ستقع عمليات إرهابية فى أوروبا وقد تشمل الولايات المتحدة أيضاً، حيث سيضع معارضى الحرب اللوم مباشرة على كاهل الرئيس بوش وإدارته، بمعنى أن الرأى العام سيمضى أيضاً فى نفس وتيرة التصعيد التى ستعقب العملية ذاتها، خاصة إذا ما أدرك الرأى العام مبكراً بواسطة وسائل الإعلام أن هذه العملية العسكرية لن تكون إلا بداية مواجهة بأبشع الوسائل. ويمكن أن يتحول الرأى العام إلى رادع ضمنى لشن الحرب ضد إيران إذا ما وضعته الإدارة الأمريكية فى حساباتها. وواقع الأمر أنها إذ تفعل ذلك فإنها تفعله لأن انتخابات الكونجرس النصفية ستبدأ فى نوفمبر القادم، وموقف الحزب الجمهورى الآن بالغ الضعف وإذا ما استمر هذا الموقف على ضعفه فإن الديمقراطيين يمكن أن يفوزوا بأغلبية المقاعد فى الكونجرس، وإذا ما تحقق لهم ذلك فإن أول ما سيفعله المجلس التشريعى الجديد هو بحث إقالة الرئيس الأمريكى جورج بوش.

وهناك من يفترضون أسباب أخرى قد تحول دون تنفيذ العملية العسكرية ضد إيران، منها حرص الإدارة الأمريكية على ألا تقلب الطاولة فى الشرق الأوسط بفتح جبهة جديدة، وإثارة مسلسل من المتاعب والقلاقل ومنها سوق النفط الذى يمكن أن يصل سعر البرميل منه إلى أعلى من ١٠٠ دولار. إلا أن هذا الفريق يضم مجموعتين: الأولى تقترح حلولاً لتجنب المواجهة العسكرية، والثانية تؤكد أن كل ما يحدث الآن إنما هو من قبيل استخدام لغة الحرب لدخول المفاوضات، أى تكتيك للتخويف بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول أمريكياً فى نهاية المطاف حول عدد واسع من المسائل المعلقة بين واشنطن وطهران، وليس حول البرنامج النووى وحده. ويذهب رأى المجموعة الثانية إلى أن الولايات المتحدة تعد لضرب إيران بهدف إجبارها على الحضور إلى مائدة المفاوضات بأقل قدر من المطالب. ويضيف المنتمون إلى هذه المجموعة، ومن بينهم المحلل السياسى (تشارلز كوافو) أن إعلان الرئيس أحمدى نجاد عن نجاح إيران فى تخصيب اليورانيوم ربما يشكل مقدمة لإعلان الانتصار، ومن ثم الخروج من الأزمة عبر حل تفاوضى، أى أن يكون تكتيكاً للحفاظ على ماء الوجه.

مغزى المناورات الإيرانية فى الخليج:

أجرت قوات الحرس الثورى الإيرانى (البازدران) فى نهاية مارس الماضى مناورات بحرية ضخمة فى مياه الخليج استمرت حوالى عشرة أيام أطلقت عليها اسم (الرسول الأعظم)، شارك فيها نحو ١٧ ألف عنصر من الحرس الثورى، ومتطوعو الباسيج والشرطة الإيرانية، إضافة إلى ١٥٠٠ قطعة من السفن وأنواع من المقاتلات والمروحيات والصواريخ، امتدت من أقصى شمال الخليج حتى مدينة شاه بهار الساحلية جنوباً والتى تقع على مسافة ٤٠ كم من بحر العرب، أما أبرز أماكن المناورات فقد كانت فى خليج هرمز وحوله بهدف التدريب على مواجهة أى تهديد بإغلاق هذا الممر الملاحى الدولى المهم الذى تعبر منه ناقلات تحمل ٢٠٪ من إجمالى إنتاج النفط العالمى.

وقد كشفت إيران فى هذه المناورات عن عدد من أنظمة التسليح والمعدات الحربية التى طورتها داخل مصانعها الحربية. وكانت إيران قد أعلنت قبل بدء المناورات عن تطويرها غواصة صغيرة (قادر) التى بإمكانها نقل مجموعات كوماندوز إلى الأماكن المستهدفة على الساحل العربى للخليج، ومهاجمة السفن الحربية وناقلات النفط. وكانت أولى المفاجآت التى كشفت عنها إيران أثناء المناورات إطلاق الصاروخ الباليستى (فجر -٣) والذى وصف بأنه لا يمكن التقاطه بالرادارات المعادية، وأنه متعدد الرؤوس الحربية، ويتعدى مداه الـ ٢٠٠٠كم، الأمر الذى جعل المراقبين يصنفونه بطور حديث من الصاروخ (شهاب-٣)، ويحتمل أن يكون (شهاب -٤)، وأنه مماثل للصاروخ الروسى (إسكندر E)إلا أن المصادر العسكرية الإسرائيلية التى قامت بتحليل الصور التى التقطت للصاروخ (فجر -٣) نفت أن يكون نسخة من (إسكندر-E)، حيث لا تطابق بينهما. وبتحليل المراقبون لمعلومة عدم إمكان التقاط هذا الصاروخ بالرادار، نفوا أن يكون متمتعاً بنظرية (الإخفاء- Steelth)والتى لا يملك تقنيتها فى العالم سوى الولايات المتحدة فقط، وهو ما تمثل فى المقاتلات الشبح (f-117)والمقاتلة القاذفة (B-2)، حيث لا تزال روسيا عاجزة عن تطوير هذه التقنية والتى تعتمد على قدرة الطائرة أو الصاروخ على امتصاص الموجة الرادارية الصادرة من الرادارات المعادية وعدم انعكاسها. ولقد فسر المراقبون ما تعنيه إيران بعدم كشف الصاروخ رادارياً أنه ربما يكون مزوداً بمعدة قادرة على تشويش وخداع الصواريخ المعادية وجذبها بعيداً عن الصاروخ الحقيقى. أما الخاصية الثانية للصاروخ (فجر - ٣) التى أعلن عنها، وهو أنه متعدد الرؤوس، أى يتمتع بنظرية (ميرف)، فقد تشكك فيها المراقبون، حيث لا يملك هذه التقنية سوى الولايات المتحدة وروسيا، ولم تستطع الصين حتى اليوم تطوير هذه التقنية. أما إذا كانت إيران قد نجحت فى تحقيق هذا الإنجاز التكنولوجى الخطير، فمعنى ذلك أنها سبقت الصين وأصبح الطريق مفتوحاً أمامها لتصبح قوة إقليمية عظمى، وبذلك تدعم الاتهامات ضدها بأنها تسعى لتسليح صواريخها الباليستية برؤوس ذات تدمير شامل، حيث من غير الوارد اقتصادياً تسليح مثل هذه الصواريخ الهجومية برؤوس تقليدية، ولقد كانت نتيجة ذلك أن عقدت الحكومة البريطانية اجتماعاً فى اليوم التالى للإعلان الإيرانى عن هذا الصاروخ، شارك فيه قادة عسكريون وتم فيه بحث إمكانية اشتراك القوات البريطانية فى العملية العسكرية المزمعة ضد إيران مع الولايات المتحدة. لذلك انتقد المراقبون على الأسلوب الإيرانى فى الكشف عن أنظمة تسلحيهم الجديدة، لأن ذلك- وإن كان مفيداً فى تعزيز مصداقية استراتيجية الردع- إلا أنه قد يسبب لإيران مشاكل فى المستقبل، وكان من الأصوب بالنسبة للمصلحة الإيرانية عدم الكشف عن مثل هذه الأنظمة الهجومية.

ثم أعلنت إيران بعد ذلك عن تجربة الصاروخ بحر / بحر (الحوت) الذى يمكن إطلاقه من قطع بحرية أو قواعد ساحلية، وهو مخصص لتدمير السفن الحربية والمدنية والغواصات تحت الماء، ويسير بسرعة ١٠٠ متر / ثانية أى أربعة أضعاف سرعة أى سفينة حربية (٢٥ متراً/ ثانية)، كما يمكن تفادى رصده بالسونار وذكرت المصادر الإيرانية أنه متفوق على الصاروخ الروسى المماثل (شاكفال-٣ (Vالذى صنع عام ١٩٩٥.

كما تم اختبار إطلاق طائرة مائية قيل أيضاً أنه لا يمكن رصدها بالرادار، وتستخدم لتنفيذ مهام انتحارية ضد السفن المعادية، واختبر أيضاً صاروخ الدفاع الساحلى (كوثر) المضاد للسفن، وصاروخ أرض جو مقيد المدى يحمل على الكتف مضاد للطائرات، وطائرة استطلاع بدون طيار. وقد علقت أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية على هذه الأنظمة التسليحية بأن الأصل التكنولوجى لها إما روسى أو كورى شمالى، إلا أن مصادر الصناعية الحربية الروسية استبعدت ما قيل عن تسرب وثائق سرية عن تصميمات هذه الأنظمة إلى المخابرات الإيرانية خلال مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتى السابق. كما نفى (يورى سولوموتوف) مصمم الصواريخ الروسية (توبول-M و(يولافا) امتلاك إيران لصواريخ عابرة للقارات ولن تحصل عليها، مشككاً فى الأنباء عن أنظمة صواريخ إيرانية من هذا النوع تناقلتها وسائل الإعلام أخيراً

حول تطوير الصاروخ (شهاب-٥) و (شهاب -٦) الذى يتعدى مداهما ٥٠٠٠كم، وأعاد إلى الأذهان أن إيران قادرة على تصنيع صواريخ مشابهة للصاروخ (سكود) فقط.

وقد شملت المرحلة الأولى من المناورات البحرية إطلاق ١٠٠٠ زورق مسلح ضد السفن الحربية المعادية وناقلات النفط لتدميرها داخل الخليج، وذلك بواسطة الانتحاريين من (فرق عشاق الشهادة) فى زوارق انتحارية، ووحدات (عاشوراء الانتحارية). وشملت المرحلة الثانية من المناورات إطلاق الغواصات الصغيرة (قادر) والغواصات التقليدية (كيلو) لمهاجمة السفن الحربية المعادية والقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على الساحل الغربى من الخليج. أما المرحلة الثالثة من المناورات فقد استهدفت حصار السفن المعادية وتدميرها بالصواريخ الساحلية (سيلك وورم) الصينية وتلغيم المضيق بواسطة ١٠,٠٠٠ لغم صينى (٥٣-IM)، واستعادة قاعدة بندر عباس البحرية وعدد من الجزر المتحكمة فى المضيق بعد احتلالها بقوات معادية، ومنع وصول إمدادات بحرية من خارج الخليج إلى داخله.

وترتبط هذه المناورات بالتصعيد الجارى فى الملف النووى الإيرانى بعد إحالته إلى مجلس الأمن، والذى اقترن بتهديدات أمريكية وإسرائيلية بشن عملية عسكرية ضد إيران. وكان من الواضح أن هذه المناورات تستهدف بجانب رفع الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة الإيرانية، وزيادة الثقة فى قدرة إيران على مواجهة أى عدوان خارجى عليها، وردع الولايات المتحدة عن التفكير فى شن عمل عسكرى ضد إيران، أن تبرز أيضاً تصميم إيران على استخدام كل عناصر القوة العسكرية المتاحة لديها- خصوصاً القوة البشرية المسلحة- فى شن عمليات دفاعية هجومية أغلبها انتحارية ضد مراكز القوة العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج، سواء فى القواعد العسكرية الموجودة على الساحل الغربى للخليج، أو ضد السفن الحربية وناقلات النفط فى مياه الخليج. هذا مع استعراض تصميمها على إغلاق مضيق هرمز بالقوة فى وجه الملاحة البحرية بشقيها العسكرى والمدنى، للتأثير سلباً على الاقتصاد العالمى بمنع نقل نفط الخليج إلى الدول المستهلكة للطاقة، وبما يؤدى إلى أزمة اقتصادية عالمية تتحمل الولايات المتحدة مسئوليتها.

ولا شك أن إيران تدرك حجم التفوق العسكرى الأمريكى والإسرائيلى والبريطانى عليها، لاسيما فى مجالات القوات الجوية والبحرية والصاروخية كمياً ونوعياً، كما تدرك إيران أيضاً مواطن الضعف فى قواتها الجوية والبحرية إلا أنها فى المقابل تستغل قدراتها البشرية الضخمة فى تسليحها برياً وبحرياً لتكبيد أعدائها خسائر جسيمة فى أخطر نقاط ضعفهم، وهى قوتهم البشرية، وذلك بحشد هذه القوة البشرية المسلحة بوسائل قتال صغيرة وخفيفة وذات قوة نيرانية ضخمة وحاشدة ضد السفن الحربية الأمريكية الكبيرة- مثل حاملات الطائرات وبوارج الصواريخ كروز- وتدميرها بأعداد ضخمة من الطوربيدات السريعة واللنشات الانتحارية، وبما يؤدى إلى إغراق قطعة بحرية كبيرة أو اثنتان ويعطى صدى إعلامى واسع على مستوى العالم يمكن أن يؤثر سلباً على صانع القرار الأمريكى نتيجة ضغط الرأى العام الأمريكى عليه. وقد تتمكن القوات الأمريكية من إعادة فتح مضيق هرمز، إلا أن ذلك سيكون بثمن باهظ نتيجة الخسائر البشرية التى ستتكبدها فى عمليات بحرية وجوية ومشاة أسطول قد تستغرق أياماً وأسابيع لا قبل للولايات المتحدة بالتورط فيها، بجانب تورطها فى أفغانستان والعراق.

إلا أن خطورة هذا الأمر تتمثل فى أن هذا الصراع المسلح إذا ما طال أمده عما تقدره الولايات المتحدة، وشعرت أنها تخوض حرباً خاسرة، فقد تلجأ إلى سرعة حسمها باستخدام القنابل النووية التكتيكية - ١١- B-16، كما اختبرت قنبلة أخرى زنتها ٧٠٠ طن ستستخدمها ضد أهداف ثمينة فى إيران، وما قد يترتب على ذلك من تلوث إشعاعى سواء ما ينتج عن استخدام هذا السلاح، أو نتيجة تفجير منشآت نووية إيرانية تحوى مواداً مشعة، وقد يترتب على ذلك استخدام إيران لصواريخها (شهاب) المسلحة برؤوس كيماوية، كل رأس قادرة على تلويث ٥٠ هكتاراً، وذلك باتباع استراتيجية (الإغراق الصاروخى)، أى بقصف كل هدف بعدد كبير من الصواريخ وبما يضمن وصول أعداد منها إلى أهدافها فى حالة اعتراض بعضها بالصواريخ المضادة وإسقاطها، وبالتأكيد لن يقتصر رد الفعل الإيرانى على منطقة الخليج والساحة الشرق أوسطية فقط، بل سيمتد أيضاً إلى كل الساحة العالمية، وذلك فى إطار ما يعرف بها التداعيات المتتالية (Domino efflet)

دعم إيران لعمليات إرهابية عند وقوع حرب ضدها:

برغم أن المناورات البحرية الإيرانية تعد الأكبر فى تاريخها، وكانت بمثابة استعراض عضلات فى وقت حرج، فقد عكست أيضاً مخاوف إيرانية من احتمالات قوية بشن عملية عسكرية أمريكية ضدها، كما أثارت مخاوف دول الخليج من إيران وإمكانية انتقال العمليات العسكرية إلى أراضيها، خاصة مع احتمالات حدوث تلوث إشعاعى نتيجة استخدام أسلحة نووية وضرب

منشآت نووية إيرانية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تعاملت مع هذه المناورات باستخفاف بالنظر للفارق الضخم فى الميزان العسكرى بينها وبين إيران لصالح الأولى، إلا أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تدرس بعناية- وتبدى مخاوف شديدة من- ردود الفعل الإيرانية على الساحة الدولية، بالنظر لما ثبت لدى أجهزة المخابرات الغربية من وجود علاقات واتصالات قوية تجددت أخيراً بين المخابرات الإيرانية وتنظيم القاعدة الإرهابى، وتنشيط خلايا إرهابية كانت كامنة فى الولايات المتحدة وأوروبا، بعضها تابع بشكل مباشر للمخابرات الإيرانية، والبعض الآخر تابع لفيلق القدس، ناهيك عن حزب الله والمنظمات الفلسطينية والدينية المتطرفة، والتى تأتمر بأوامر عناصر من تنظيم القاعدة مثل سيف العدل، وعماد مغنية وأبناء أسامة بن لادن.. وغيرهم من قيادات القاعدة. وبعضهم مثل عماد مغنية اصطحب وفداً إيرانياً يضم عناصر من فيلق القدس قام بزيارة بعض دول أمريكا اللاتينية ذات الحدود المشتركة مع الولايات المتحدة للإشراف على تسريب خلايا إرهابية إلى داخل الولايات المتحدة للقيام بعمليات انتحارية لحساب إيران. حيث خططت المخابرات الإيرانية لعدة عمليات إرهابية فى الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية يتم تنفيذها بالتزامن مع فرض عقوبات على إيران وقبل توجيه عمليات عسكرية ضد إيران لترويع الأوروبيين عن الانضمام للعقوبات، وخطط أخرى لعمليات إرهابية أضخم تواكب تنفيذ العمليات العسكرية ضد إيران. وقد كشفت أجهزة المخابرات الألمانية مؤخراً عن وجود اتصالات قوية من الزرقاوى والمخابرات الإيرانية، اقترن ذلك بالكشف عن تورط أكثر من ١٠٠ شركة ألمانية متورطة فى بيع معدات عسكرية ذات تقنية عالية إلى إيران، وخلصت تقارير المخابرات الألمانية عن وجود ٢٠ معسكر فى إيران لتدريب الإرهابيين التابعين للقاعدة وحزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامى ومنظمات فلسطينية توجد قياداتها فى سوريا، وأن هذه المعسكرات بها حوالى ٥٠٠ عنصر من كوادر تنظيم القاعدة أبرزهم سيف العدل، ومحفوظ ولد الوليد، وأبو محمد المصرى، وأبو خير، وسليمان أبو غيث، وأبو دجانة الألمانى. ويدير هذه المعسكرات الجنرال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس، وأن المخططات الإرهابية لتنفيذ عمليات داخل الولايات المتحدة تشمل ضرب مفاعلات نووية وجسور وناطحات سحاب فى نيويورك وبوسطن ولوس أنجلوس، ومحطات كهرباء، ومخازن تجارية مكتظة بالناس، وأن كوادر القاعدة فى إيران وخلاياها فى الخارج هى التى ستنفذ هذه العمليات لإبعاد الشبهة عن إيران.

مشاكل التسلح الإيرانى:

فى إطار تعزيز قدراتها التسليحية كثفت إيران جهودها للحصول على قطع غيار لصيانة وتشغيل ٢٥ مقاتلة أمريكية الصنع (توم كات (F-14التى تملكها منذ أيام الشاه، بواسطة تجار السلاح. وكذلك طائرات مقاتلة تجريبية، وأجهزة تستخدم فى قياس قوة الصلب تدخل فى صنع الأسلحة النووية، وأنظمة صواريخ، ومحركات طائرات، ومعدات رؤية ليلية، وطائرات بدون طيار، وتقنية أسلحة دمار شامل كيماوية وبيولوجية. وأوضح (ستيفن بوجنى) رئيس وحدة التحقيقات فى التكنولوجيا الاستراتيجية والأسلحة بإدارة الهجرة والجمارك الأمريكية أن برنامج إيران للحصول على الأسلحة أصبح أكثر تنظيماً.

ومن المعروف أن إيران تعانى مشاكل من تقادم أنظمة تسلحيها التقليدية، فمن بين ١٦٥٥ دبابة تملكها إيران يوجد ٤٨٠ دبابة حديثة ((T-12، ٣١١ طائرة قتال منها ٦٥ ((F-4و ٦٠ ((F-5أمريكية الأصل معظمها متقادم، أما الحديث منها ٢٥ مقاتلة روسى (دميج-٢٩) تم تحديثها مؤخراً، و ٣٠ (سوخوى-٢٤)، ٢٤ (ميراج ف-١). أما الصواريخ البالستية نمتلك منها (شهاب -١) ٣٥٠ كم، (شهاب -٢) ٧٠٠ كم ،(شهاب-٣) ١٣٥٠ كم، (زلزال-٣) ١٥٠٠ كم، و(شهاب ٣ د) نحو ١٧٠٠ كم، بالإضافة لمعلومات مشكوك فيها حول تطوير (شهاب -٥) ٤٠٠٠ كم، (شهاب - ٦) ١٠,٠٠٠كم، ومعظم هذه الصواريخ ذات تقنية روسية أو كوريا الشمالية. هذا بالإضافة لامتلاك ١٢ صاروخ كروز (x-55) من أوكرانيا. وأبرز أسلحتها البحرية ٣ غواصات روسية (كيلو) ٣٠ فرقا ط، ٢ قراويطة، ١٠ زوارق صواريخ (كوميتانت) فرنسية، ٤٤ زورق داورية ساحلية، ٢ سفينة زرع ألغام، ٩ سفن برمائية. أما قوات الحرس الثورى (٢٠ فرقة) فهى مسلحة بـ ٤٧٠ دبابة، ٦٤٠ ناقلة مدرعة، ٣٦٠ قطعة مدفعية، ٤٠ قاذف صواريخ، ٥٠ زورقاً مسلحاً بصواريخ مضادة للدبابات، أما أحدث أنظمة تسليح الدفاع الجوى التى حصلت عليها إيران أخيراً من روسيا فهى ٢٩ نظام (Tor- M1) قصير المدى، ومعلومات غير مؤكدة عن نظام الدفاع الجوى بعيد المدى .(S-300)

خلاصة القول، إن امتلاك إيران لدورة الوقود النووى، ونجاحها فى تخصيب اليورانيوم ولو بنسبة ٣,٥٪ سيقربها من امتلاك سلاح نووى طال الأمد أم قصر حيث أصبح من المعروف أن هناك جوانب سرية من البرنامج النووى الإيرانى لم تكشف بعد، وإن كانت مفاجأة الإعلان عن نوايا التخصيب مستقبلا بـ ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى ثم ٥٤٠٠٠ جهاز بعد ذلك هى إحدى

الجوانب السرية التى تم الكشف عنها من هذا البرنامج والتى تقرب إيران من امتلاك سلاح نووى، إلا أن تصنيع مثل هذا السلاح يحتاج إلى تقنيات أخرى أكثر تعقيداً، تتمثل أساساً فيما يطلق عليه (تكنولوجيا التصغير) أى تصغير القنبلة النووية ذات الحجم الكبير- مثل التى ألقيت على هيروشيما ٢٠ كيلو/ طن- إلى رؤوس نووية صغيرة ذات قدرة من كيلو طن واحد إلى ١٠ كيلوات طن يمكن تركيبها على رؤوس صواريخ أو مقذوفات مدافع. وهذه تحتاج إلى تصميمات دقيقة جداً وتجارب معملية ثم ميدانية عدة للحصول على هذه الرأس المصغرة. ولقد أجرت الولايات المتحدة نحو ١٦٠ تجربة ميدانية فى صحراء نيفادا، وكذلك فرنسا التى أجرت نحو ٨٠ تجربة فى صحراء الجزائر للوصول إلى هذه التكنولوجيا. وهو ما ليس متاحاً لإيران حالياً وتحتاج إلى وقت طويل لامتلاكها هذه التقنية، وإن كانت بعض المعلومات تفيد بأنها حصلت على هذه التقنية جاهزة من كوريا الشمالية والعالم الباكستانى عبد القدير خان. هذا إلى جانب صعوبة الحصول على تقنية التسليح التفجيرى فى السلاح النووى وضبط زمنها، وقد أدى الخطأ فى هذه العملية إلى حدوث تفجير خطير فى مصنع القعقاع بالعراق عام ١٩٨٩ أطاح بنحو ٧٠ فرداً فى هذا المصنع وتدميره.

لذلك ومع افتراض حصول إيران على تقنية السلاح النووى، فمن المتوقع ألا تعلن عن ذلك، حيث ستحتفظ به فى إطار إستراتيجية الردع بالشك) التى تتبعها إسرائيل، لاسيما أن القيادات السياسية والدينية فى طهران صرحوا أكثر من مرة أن أهداف برنامجهم النووى سلمية. بحتة لذلك فإن إعلانهم امتلاك سلاح نووى سيفقدهم المصداقية نهائياً إقليمياً ودولياً، وسيزيد من عزلة إيران الدولية وإحكام الحصار حولها بواسطة الدول الغربية. ناهيك عن فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها بواسطة قرارات من مجلس الأمن لن تستطيع روسيا والصين الوقوف فى وجهها أكثر من ذلك، بعد أن أحرجتهما إيران بإعلانها الأخير عن تخصيب اليورانيوم، الأمر الذى سيعطى الدول الغربية وإسرائيل المبررات الكافية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران لن تقتصر فقط على تدمير المنشآت النووية والصاروخية والعسكرية، بل قد تمتد إلى جميع أهداف البنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات القيمة الاستراتيجية الحيوية، وذلك فى إطار عملية عسكرية قد تمتد إلى أسابيع، وليس من المستبعد أن تستخدم فيها أسلحة نووية، وبما يحقق الهدف السياسى الأمريكى وهو إعادة إيران عسكرياً واقتصادياً لعشرات السنوات إلى الوراء، ويهيئ الظروف للإطاحة بنظام حكم الملالى فى طهران.

وسيكون السيناريو المتوقع فى هذه الحالة تصعيدياً، يبدأ باستصدار قرارات تحذيرية من مجلس الأمن، ثم إنذارات يتلوها فرض عقوبات سياسية واقتصادية تتمثل فى منع سفر المسئولين الإيرانيين إلى الدول الغربية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، ومنع المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولى) من منح إيران قروضاً مالية لتمويل مشروعاتها، لاسيما المتعلقة بتأهيل البنية التحتية النفطية وخط أنابيب النفط والغاز إلى باكستان، ثم الهند إلى المحيط الهندى، حيث الدول الصناعية الكبرى فى جنوب شرقى آسيا. هذا إلى جانب تجميد الممتلكات والأموال الإيرانية فى الخارج، ومنع الطلاب الإيرانيين من الدراسة فى الخارج فى فروع علمية مرتبطة بتقنيات حرجة مثل الطبيعة النووية وبناء الصواريخ والميكرو الكترونيك والكيميا الحيوية.. الخ. وقد تستمر هذه المرحلة ثلاثة أشهر، فإن لم تستجب إيران لقرارات مجلس الأمن بإيقاف برنامجها النووى فمن المتوقع أن يكون لدى الإدارة الأمريكية فى هذه الحالة المبررات لشن عملية عسكرية ضد إيران.

وستتعامل السياسة الأمريكية مع هذه الأزمة باتباع أساليب التأخير والإرجاء عبر الحرب الدبلوماسية، وصولاً إلى العمليات السرية والتفاوض فى إطار بحث الاستقرار فى العراق، مع إتباع أساليب الردع والاحتواء باستثارة المشاعر المعادية لإيران إقليمياً ودولياً، فى ذات الوقت الذى سيتم فيه تشجيع إيران على التخلى الطوعى عن برنامجها النووى أو تجميده سنتين على الأقل، وذلك بتقديم المغريات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية، وصولاً إلى السيناريو الليبى فى مقابل ضمان بقاء نظام حكم الملالى القائم فى إيران وعدم المساس به، والابتعاد عن تأليب الجبهة الداخلية والتجمعات العرقية ضده، مع الاعتراف به والتعامل معه بندية سياسية، على أن يكون له دور فى رسم مستقبل العراق وأمن منطقة الخليج، وبإشراك الوكالة الدولية للطاقة النووية فى الأبحاث الإيرانية وبضمانة روسيا والصين ألا يتحول البرنامج النووى الإيرانى إلى أغراض عسكرية.

أما على الجانب الإيرانى، فإن تكتيكها فى التفاوض مع الولايات المتحدة سيتراوح بين التصادم ودفع الأمور إلى حافة الهاوية، ثم الارتداد إلى نغمة المصالحة بحث تبقى الأزمة تحت السيطرة منعاً للمواجهة الشاملة. ولكن المشكلة مع الإيرانيين أنهم واضحين تماماً بالنسبة لخطوطهم الحمراء فيما يتعلق بالملف النووى، ولكن عندما يصطدمون بالخطوط الحمراء الأمريكية يبدأون فى تقديم التنازلات وهو ما يضعف موقفهم، وبالتالى

يفقد تهديداتهم التى يلوحون بها المصداقية. وتحاول إيران أن تتعامل مع هذه الأزمة بنفس الأسلوب الذى تعاملت به كوريا الشمالية، ولكن هناك فروق كبيرة بين الجانبين يتعين على حكام طهران إدراكها، أهمها أن كوريا الشمالية قد تعدت الخط الأحمر فى برنامجها النووى، حيث أعلنت بالفعل أنها تمتلك أسلحة نووية ووسائل إيصالها الصاروخية التى تطول جزر هاواى ومدن الساحل الغربى للولايات المتحدة (الصاروخ تايبوتنج-٢ الذى يصل مداه إلى ٦٠٠٠ كم، أما إيران فهى لا تزال فى بداية المشوار. كما يوجد فى شمال كوريا الشمالية حليف قوى لها يتمثل فى الصين لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل رد فعله إذا ما أقدمت واشنطن على عمل عسكرى ضد بيونج يانج، فى حين تفتقد إيران لمثل هذا الحليف الاستراتيجى القوى، بل هى محاطة بقواعد عسكرية أمريكية من جميع الجهات. هذا إلى جانب عامل آخر ذى تأثير خطير فى السياسة الأمريكية المعادية لإيران، والمتمثل فى إسرائيل التى بما تملكه من لوبى قوى فى دوائر صنع القرار الأمريكى، تدفع واشنطن إلى ضرب إيران حتى تحافظ إسرائيل على احتكارها النووى فى منطقة الشرق الأوسط، أما فى حالة كوريا الشمالية فإنه لا تأثير لإسرائيل حيالها.

ولقد تسبب الإعلان النووى الإيرانى فى زيادة قلق الدول المحيطة بإيران، لاسيما دول الخليج العربية وتركيا، حيث تخشى دول الخليج من مخاطر اندلاع حرب بين إيران والولايات المتحدة قد تتحول إلى نووية فى أية لحظة، وذلك فى إطار تصاعد ردود الأفعال بين الطرفين وعدم إمكانية السيطرة على التصعيد، ناهيك عن الآثار المدمرة لنواتج تشغيل المفاعلات النووية الإيرانية على البيئة فى الخليج فى إطار ما هو معروف عن ضعف إجراءات سلامة وأمن تشغيل المفاعلات بسبب تكاليفها الباهظة. وفى هذا الإطار طلبت السعودية من روسيا- وذلك خلال زيارة قام بها الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومى السعودى لموسكو مؤخراً- الحيلولة دون تبنى مجلس الأمن لقرار يبرر لواشنطن قصف المنشآت النووية الإيرانية، ترد طهران عليها بقصف المنشآت النفطية فى دول الخليج العربية ومهاجمة القواعد الأمريكية هناك، ومنع تصدير النفط العربى عبر مضيق هرمز، هذا فى الوقت الذى يواجه فيه العراق خطر اندلاع حرب أهلية.

أما على الجانب التركى فيبدو أن أنقرة قد قررت أن تدخل حلبة السباق النووى حفاظاً على التوازن الاستراتيجى بينها وبين إيران، حيث أشارت المعلومات أن حكومة تركيا حسمت أمرها فى اختيار مدينة سينوب على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية.

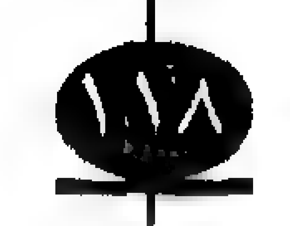
كما كشفت صحيفة (ميللى جازيت) التركية النقاب عن توقيع اتفاقية عسكرية سرية بين أنقرة وواشنطن تحت غطاء التعاون الاستراتيجى بين البلدين ومنع انتشار أسلحة الدمار الشمال، وذلك فى إطار خطة واشنطن لفتح جبهة فى الأراضى التركية تمهيداً لشن هجوم ضد إيران، وقد وافقت لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان التركى على هذه الاتفاقية. حيث تضمنت تقديم كافة المساعدات الأمريكية لتركيا من أجل حماية أراضيها من الصواريخ وأسلحة الدمار الشمال وتحقيق أمن تركيا الحدودى، وستقوم تركيا فى المقابل بالسماح للولايات المتحدة بنشر أسلحتها ومعداتها فى الأراضى التركية. هذا فى الوقت الذى رُصدت فيه تحركات عسكرية غامضة لوحدات مدرعة تركية فى منطقة المثلث الحدودى التركى مع إيران والعراق، وذلك قرب مدينة (يوكسيك) بمحافظة (هاكارى) جنوب شرق تركيا على الحدود الإيرانية- العراقية مع تركيا. كما تقرر أن تقوم تركيا العضو الفاعل فى حلف الناتو، والدولة الوحيدة من دول هذا الحلف الجارة لإيران باستضافة مناورات عسكرية ضخمة تحمل اسم (شمس الأناضول) تجرى فى منطقة انطاكية الساحلية جنوب تركيا خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو القادم، وتشارك فيها ٥٧ دولة من بينها إسرائيل، وتستهدف هذه المناورات التنسيق بين قوات الدول المشاركة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولن تتولى، التنسيق لها وقياداتها بخلاف المعتاد، رئاسة الأركان، وإنما ستقودها رئاسة الوزراء التركية، وسيتم إجراؤها على مرحلتين لتطوير إمكانات تجربة آليات صنع القرار، وتقاسم المعلومات بين دول المجتمع الدولى لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. هذا إلى جانب بحث إقامة ثلاث قواعد أمريكية على البحر المتوسط وبحر إيجة.

لهذا جاءت جولة الزيارات التى قام بها الرئيس الإيرانى الأسبق هاشمى رفسنجانى لعدد من دول المنطقة أخيراً لطمأنتها بعدم وجود نوايا عدائية لإيران ضد هذه الدول من جهة، ولحثها وتحذيرها من مغبة تقديم الدعم المادى والسياسى للولايات المتحدة إذا ما شنت عملية عسكرية ضد إيران، مع إبراز قدرة وتصميم إيران على التصدى بقوة لأى اعتداء عليها، بل ونقل الحرب إلى أرض المعتدين. هذا إلى جانب تبديد المخاوف حول أهداف البرنامج النووى لإيران، وأنه ذو أهداف سلمية بحتة، واتخذت إزاؤه جميع إجراءات السلامة الواجبة، خاصة أن المفاعلات النووية المخطط إقامتها تقع وسط أقاليم إيرانية ذات كثافات سكانية عالية، وليس من المعقول أن تجازف الحكومة الإيرانية بأرواح الشعب الإيرانى.



أزمة الملف النووى الإيرانى: ثلاثة سيناريوهات محتملة لانعكاسات الأزمة على سوق النفط العالمى

■ مجدى صبحى
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام



أضحت سوق النفط العالمى تتحرك على إيقاع أزمة الملف النووى الإيرانى منذ فترة من الوقت، وقد تسارعت حركة هذا الإيقاع بشكل واضح منذ بداية هذا العام. وقد تعمدت إيران سياسة الغموض بشأن رد فعلها فى حال اتخاذ قرار بفرض عقوبات مشددة عليها من قبل مجلس الأمن، أو لو اختارت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الذهاب فى الشوط إلى نهايته وتوجيه ضربة عسكرية لإيران. فتارة يتحدث المسئولون الإيرانيون بلغة صريحة عن عمق معرفتهم بالوضع الخطر الذى تمر به سوق النفط العالمى الآن، وأنهم لن يقدموا على استخدام سلاح النفط فى المواجهة مع الغرب، بينما نجدهم تارة أخرى يهددون بأن سلاح النفط جاهز للاستخدام فى حال فرض عقوبات على بلادهم أو توجيه ضربة عسكرية لها، وإعلانهم أن على العالم أن يستعد فى هذه الحالة لأن يدفع أسعارا لبرميل النفط لم يشهدها سوق النفط العالمى من قبل.

وربما كان التطور الخطير لأزمة الملف النووى الإيرانى هو مع إعلان طهران نجاحها فى تخصيب اليورانيوم، إذ بدا للعيان أن قدرات إيران هى أكبر مما أعلن مستقبلا، وعلقت بعض المصادر الغربية والأمريكية أنه مع إعلان النجاح فى تخصيب اليورانيوم فإن المدى الزمنى لإمكانية امتلاك إيران السلاح النووى قد تتقلص إلى نحو ثلاثة أعوام بعد أن كان يعتقد أنها بعيدة عن امتلاكه بمقدار خمسة عشر عاما على الأقل. والأمر المهم فى هذا المجال أن طهران قد اختارت الإعلان عن نجاحها قبل يوم واحد من زيارة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعى لطهران، وهو الأمر الذى انعكس فى تقرير رئيس الوكالة الذى أبدى شكوكا حول نوايا إيران وأكد أن الوكالة لا تعرف شيئا عن الكثير من جوانب البرنامج النووى الإيرانى. وفى أعقاب مناقشة هذا التقرير فى مجلس الأمن اتجهت الدول الغربية الثلاث أعضاء مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا- المملكة المتحدة) إلى تقديم مشروع لمجلس الأمن يندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويطالب مشروع القرار إيران بالتخلى عن إنتاج الوقود النووى وإلا ستواجه جزاءات يمكن أن تتضمن عقوبات اقتصادية، كما يتيح الفصل السابع استخدام العقوبات بأنواعها ومن بينها القوة العسكرية لإلزام الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

والأمر الذى يستحق المناقشة من زاوية تأثير هذه الأزمة على سوق النفط العالمى يتلخص فى السؤال: ما هى الخيارات المطروحة أمام إيران إذا ما تم فعلا فرض عقوبات عليها أو توجيه ضربة عسكرية لها؟، ونجد أنفسنا هنا أمام ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول، يستند إلى الاعتماد على تدخل كل من روسيا والصين لكى يمكن احتواء الموقف والاتجاه

إلى محاصرة إمكانية تفاقم الأزمة إلى حد الصراع العسكري، وربما يساند هذا السيناريو هنا إثارة قلاقل داخل العراق للقوات الأمريكية. والواقع أن إيران منذ البداية تعتمد على النفوذ الروسى الصينى فى مواجهة مواقف الدول الغربية، فالدولتان من أصحاب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ويملكان حق النقض (الفيتو) وهو ما عرقل صدور قرار مجلس الأمن حتى هذه اللحظة. وبالرغم من أن كلا من موسكو وبكين تطالبان إيران بوقف التخصيب وتتفقان مع الدول الغربية فى هدف الحيلولة دون أن تمتلك إيران للسلاح النووي، إلا أنهما أيضا ما زالا من أنصار حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية وبشكل سلمى. وهذا الموقف يستند إلى عمق المصالح المشتركة بينهما وبين إيران. فروسيا لها علاقات تجارية وتكنولوجية ممتدة مع إيران، وهى الدولة التى تبنى بالفعل المفاعلات النووية الإيرانية، بل إنها ستتقدم لبناء مفاعل نووى جديد أعلنت إيران عن مناقصة دولية بشأنه مؤخرا. أما الصين فقد أصبحت أكثر اعتمادا على النفط الإيرانى، وفى ظل سعيها لتأمين مصادر الطاقة لاقتصادها المتنامى. وقد وقعت شركات النفط الوطنية الصينية فى العام الماضى عدة صفقات ضخمة يصل حجم بعضها إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار للمساعدة على تطوير الحقول النفطية الإيرانية العملاقة وتأمين استيراد النفط لمدة تزيد على عقد من الزمن. وقد استغلت الصين مقاطعة شركات الولايات المتحدة للاستثمار فى حقول النفط والغاز الإيرانية بناءً على قانون العقوبات الأمريكى المسمى "ألفونسو داماتو" الذى يحظر على الشركات الأمريكية الاستثمار فى الحقول الإيرانية أو حتى التعامل فى النفط والغاز الإيرانى بالبيع والشراء. كما أن نفس القانون الذى يبلغ عمره نحو عشرة أعوام يحظر على شركات النفط فى كافة دول العالم من استثمار ما يزيد على ٤٠ مليون دولار سنويا فى قطاع النفط والغاز الإيرانى، وهو مبلغ هزيل جدا قياسا إلى ما تحتاجه إيران لتطوير واستخراج احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز. وقد ساعد هذا القانون فعلا على التحجيم من قدرة إيران على تطوير قدراتها لمدة تزيد على سبعة أعوام حيث كانت الاستثمارات ضئيلة للغاية ومن شركات ليست من بين كبريات الشركات العاملة فى هذا القطاع. وبدأ الوضع بالتحرك تدريجيا مع تطوير إيران لنوعية العقود التى تربطها بالشركات الأجنبية، لكن الأكثر أهمية أن سوق النفط العالمى، خاصة منذ العام قبل الماضى، والذى بدا مقيدا بشدة بمحدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى المنتجين سواء داخل أو خارج الأوبك، قد ساعد على اتجاه عدد من الشركات الكبرى خاصة شركات كل من اليابان والصين والهند وماليزيا إلى توقيع عقود مع إيران لتطوير بعض الحقول الكبيرة وعقود شراكة طويلة لاستيراد النفط أو الغاز ومن بينها الخط المقترح لنقل الغاز الإيرانى إلى الهند عبر باكستان، والصفقة الضخمة لتصدير النفط للصين التى أشرنا إليها سابقا، وتشكل المبالغ المستثمرة فى هذه المشروعات أكبر مبالغ تستثمر فى قطاع الطاقة الإيرانى منذ قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩. يمكن القول إذا أن إيران تعتمد على الوضع الذى يمر به سوق النفط العالمى هذه الأيام من محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة فى وقت يزيد فيه الطلب سنويا بمقدار ١,٥ مليون برميل على الأقل، علاوة بالطبع على حجم المصالح المتبادلة والاحتياجات الاستراتيجية لدى قوى عالمية كبرى باعتبارها حائط السد الرئيسى أمام الهجوم الأوروبى/ الأمريكى على إيران.

السيناريو الثانى، هو مسارعة إيران إلى قف ضخ صادراتها النفطية فورا فى حال فرض عقوبات عليها أو استخدام القوة العسكرية ضدها. وتبلغ كمية الصادرات الإيرانية من النفط نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا، ورغم أن أثر اختفاء هذه الكمية سوف يكون ملحوظا فى سوق النفط العالمى وهو ما سينعكس بدوره فى شكل ارتفاع ملموس فى سعر برميل النفط، إلا أن الأرجح هو أن هذا الأثر لن يكون قويا لاعتبارات عدة من أهمها أن هناك مخزونا كبيرا حاليا من النفط الخام لدى كافة الدول المستهلكة الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ المخزون التجارى يوم ٢٨ أبريل الماضى نحو ٣٤٦,٦٩٢ مليون برميل وهو ما يعد أعلى مستوى لهذا المخزون فى مثل هذا الوقت من العام منذ عام ١٩٩٣. إضافة إلى ذلك فإن المخزون الاستراتيجى الذى تكونه الإدارة بالأموال الفيدرالية ٦٨٧,٦١٤ مليون برميل، وبرغم أن هذا المخزون يقل بنحو أربعة ملايين برميل فقط عن مستواه فى نفس هذا الوقت من العام الماضى، إلا أنه إجمالا يعد أعلى مستوى له منذ بداية تكوين هذا المخزون فى عام ١٩٧٧، ورغم أن مستوى المخزون الاستراتيجى كان قد تخطى عتبة ٧٠٠ مليون برميل بقليل فى شهر سبتمبر الماضى فإن تأثير إعصارى

كاترين وريتا المتمثل فى نقص إنتاج الحقول الأمريكية ونقص قدر معامل التكرير الأمريكية التى أصابها الإعصاران قد أدت إلى أن تتيح إدارة بوش هذا المخزون لفترة من الوقت للتخفيف من آثار الضرر ومحاولة احتواء الارتفاع الشديد فى أسعار النفط الخام وقتها. أضف إلى هذا كله أن الولايات المتحدة لا تستورد أو تستهلك أى كميات من النفط الإيرانى منذ نحو عشرة أعوام، وهو ما يعنى أن تأثرها المباشر سيكون محدودا، ولكنها لن تستطيع أن تكون بمنأى عن ارتفاع الأسعار فى السوق العالمى حيث تصل ورادات الولايات المتحدة الصافية (الصادرات- الواردات) من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا فى المتوسط. لكن الأثر بالطبع سيكون قويا على بعض البلدان الأخرى الأكثر استيرادا للنفط الإيرانى مثل اليابان والصين وألمانيا. ولكن فى الإجمال ستزيد لا جدال أسعار النفط بشكل ملموس كما سبق وذكرنا وإن كان الأرجح أن إتاحة المخزون الاستراتيجى للاستخدام فى الدول المستهلكة الرئيسية ستحد من مدى ارتفاع الأسعار فى هذه الحالة. علاوة بالطبع على إمكانية زيادة بعض الدول المنتجة داخل وخارج الأوبك لطاقتها الإنتاجية، وربما يمكن القول أن تأخير الرد بعنف على إيران يرجع إلى إعطاء مهلة كافية لعدد من الدول المنتجة لزيادة طاقتها الإنتاجية، ولاسيما بعض دول الأوبك كالمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات والجزائر وليبيا، ومنح مهلة من الوقت لتستعيد بعض الدول المنتجة طاقتها الإنتاجية التى فقدت جزء منها مثل نيجيريا التى فقدت نحو نصف مليون برميل يوميا من إنتاجها فى أعقاب الهجمات التى شنتها جماعات المعارضة المسلحة فى دلتا نهر النيجر. كما يمكن إضافة كميات أخرى من الإنتاج من بعض المصادر الأخرى، فالولايات المتحدة على سبيل المثال ما زالت منذ إعصار كاترينا لم تستعيد بعد طاقتها قبل الإعصار، حيث ما زالت تغيب كمية تقدر بنحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا، كما يمكن التعويل على زيادة حجم الإنتاج فى روسيا وبعض دول آسيا الوسطى.

السيناريو الثالث، يمكن أن نعتبره السيناريو الكارثى، حيث لن تكتف إيران بوقف صادراتها بل ستذهب إلى الشوط فى نهايته بمحاولة إعاقة تصدير النفط من كافة دول المنطقة. والطريق أمام إيران لتحقيق ذلك هو إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة، وحيث أنه يمر بالمضيق ما يزيد على ١٦ مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات فإن الأسعار هنا لن يمكن السيطرة عليها علاوة على التأثر الكبير للنشاط الاقتصادى فى مختلف أرجاء العالم خاصة فى الدول المستهلكة الرئيسية فى الغرب بما فيها الولايات المتحدة واليابان، وكذلك الدول السريعة النمو فى آسيا كالصين والهند إضافة إلى الدول الصناعية الجديدة كتايوان وكوريا الجنوبية. وكانت إيران واضحة وصريحة فى تقديم هذا النموذج الكارثى عبر قيامها بمناورات بحرية فى الخليج خلال شهر إبريل الماضى، وقد ركزت فى هذه المناورات على امتلاكها لأسرع طوربيد بحرى والذى تقول أنه حتى وإن رصد بالرادارات فإنه لن يكون ممكنا التصدى له نظرا لسرعته الهائلة، كما أنها ركزت على صاروخ أرض بحر يصل مداه إلى نحو ٤٠ ميل، وهو ما يعنى أن إيران بمقدورها إغلاق المضيق بكل سهولة من داخل أراضيها إذ يكفى إغراق عدد محدود من ناقلات النفط العملاقة حتى يصير المضيق غير صالح لمرور الناقلات.

وفى حالة تنفيذ هذا السيناريو فإن الحديث عن سعر لبرميل النفط يتجاوز ١٢٠ دولارا يمكن اعتباره أمرا محتملا جدا، حتى لو استخدمت الدول المستهلكة ما تمتلكه من مخزونات تجارية واستراتيجية. وهو ما أشارت إليه بعض المصادر الإيرانية، إذ أنه مع توفر مناخ من التهدئة ومحاولة التوصل إلى حل سلمى لأزمة الملف النووى الإيرانى كانت التصريحات تميل إلى الحرص على مستقبل نمو الاقتصاد العالمى والحديث عن أن أسعار النفط تعد مرتفعة (فى وقت كانت الأسعار فيه تزيد بقليل عن ٧٠ دولار للبرميل)، بينما مع سيادة لغة التهديدات اتجهت إيران إلى إعلان عدم مبالاتها بل وترحيبها الشديد بارتفاع أسعار النفط إلى حد قول الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بأن الأسعار لم تبلغ قيمتها الحقيقية العادلة بعد وهو وقت كانت الأسعار قد زادت فيه على ٧٥ دولار للبرميل وهو ما يعد أعلى سعر على الإطلاق بالقيم الاسمية لبرميل النفط، كما أنه يعد أعلى سعر بالقيم الحقيقية لهذا البرميل منذ بداية الثمانينيات. وتبدو هذه كإشارة واضحة إلى المدى الذى يمكن أن تذهب إليه الأسعار إذا ما أقدمت الدول الغربية على الاتجاه لفرض العقوبات أو الاتجاه إلى حل عنيف لأزمة ملفها النووى.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

(ز) الديموقراطية

دورية ربع سنوية تصدر منذ يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديموقراطية المعاصرة علي المستوي المصري والعربي والدولي وترأس تحريرها د. هالة مصطفي.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: .http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر